

الجزء الاول من :

شرح المختصر

لسعد الدين الفتازاني
على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني
في المعاني والبيات والبيع

وقد رتب طبعه وعلق حواشيه وزاد في شواهد

عبد المتعال الصعیدی المدرس بالمعاهد الدينية

جعلنا متن التلخيص مضبوطا باعلا كل صفحة

حق الطبع محفوظ على هذا الترتيب

يطلب من

المكتبة اليهودية القارئة بميدان الجامعة الأمامية

ترجمة الخطيب القزويني

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر قاضي القضاة جلال الدين القزويني ، قدم دمشق من بلاده هو وأخوه قاضي القضاة إمام الدين ، وأعاد بالمدرسة البدرانية ، ثم ناب في القضاء بدمشق عن أخيه ، ثم عن قاضي القضاة نجم الدين ابن صصري ، ثم ولي خطابة دمشق ، ثم قضاء القضاة بها ، ثم انتقل إلى قضاء القضاة بالديار المصرية ، لما أضر القاضي بدر الدين بن جماعة ، فأقام بها مدة ثم صرف عنها وأعيد إلى قضاء دمشق .

وكان عالماً فاضلاً متفناً ، له مكارم وسودد ، وكان يذكر أنه من نسل أبي دلف العجلي ، وهو القاسم بن عيسى أحد قواد المأمون ثم المعتصم بعده ، وكان أبودلف كريماً شجاعاً ذا وقائع مشهورة ، وصنائع مأثورة ، وله صنعة في الغناء ، وله من الكتب كتاب البزاة والصيد ، وكتاب السلاح وغيرهما ، كانت وفاته سنة ست وعشرين ومائتين .

وكان الخطيب القزويني مع اشتغاله بالقضاء والفتيا يشتغل بعلوم الأدب وقد حاز فيها شهرة عظيمة بكتابه : (تلخيص المفتاح) في المعاني والبيان والبيدع (والايضاح)^(١) وهو كالشرح للتلخيص - وكانت وفاته بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة .

(١) الايضاح للخطيب القزويني هو من أجل الكتب نفعا وقد طبعته المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر طبعة جيدة على ورق مصقول وقد قمنا بشرحه شرحا وافيا ويقع في أربعة أجزاء من هذا المقاس : ويطلب من جميع المكاتب .

ترجمة سعد الدين التفتازانى

هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى ، الامام العلامة عالم بالنحو والتصرف والمعاني والبيان والأصول والكلام ، والمنطق والفلسفة وغير ذلك من العلوم .

ذكر ابن حجر العسقلانى أنه ولد سنة ثمانى عشرة وسبعمائة ، وأخذ عن القطب والعضد ، وتقدم فى الفنون ، واشتهر ذكره ، وطار صيته ، وانتفع الناس بتصانيفه .

وله من التصانيف شرح العضد ، وشرحا التلخيص المطول والمختصر ، وشرح القسم الثالث من المفتاح ، والتلويح على التتقيح فى أصول الفقه ، وشرح العقائد النسفية فى علم الكلام ، والمقاصد فى علم الكلام أيضاً ، وشرح الشمسية فى المنطق ، وشرح تصرف العزى ، والارشاد فى النحو ، وحاشية على الكشاف لم تتم ، وغير ذلك من الكتب .

وكان السعد يدرس بسمرقند وغيرها من بلاد المشرق ، وقد انتهت اليه معرفة السام فى هذه البلاد ، ومع هذا كان فى لسانه لكنة تعجزه أحياناً فى المناظرة ، وقد مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني ، ونور قلوبنا بلوامع
التيان من مطالع المثاني ، ونصلي على نبيك محمد المؤيد لدلائل إعجازه بأسرار البلاغة
وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة (وبعد) فيقول
الفقيه إلى الله الغنى ، مسعود بن عمر المدعو يسعد التفتازاني ، هداه الله سواء الطريق
وأذاقه حلاوة التحقيق : قد شرحت في 'مضى تلخيص المفتاح' ، وأغنيت به بالاصباح (١)
عن المصباح ، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، وشحته بلطائف فقر
سبكتها يد الأفكار ، ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكياء
يسألونني صرف المهمة نحو اختصاره ، والاقتصار على بيان معانيه وكشف استعاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .
وبعد فانه لما أعيد تدريس شرح السعد على متن التلخيص في المعاهد الدينية ، توجهت
نفسى إلى إبرازه في حلة قشيدية تقر به إلى نفوس الطلاب ، وتجعلهم يقبلون على مطالعته
والاستفادة منه ، فعنيت بمطالعتة وترتيبه وتنظيمه ، ووضعت عليه تعليقات اخترتها من
بين ما وضع عليه من التعليقات الكثيرة ، وسلكت فيها سبيل الإيجاز حتى لا تبعث
الملل في نفوس الطلاب ، وعنيت بما تجب العناية به من إيراد الشواهد الشعرية والنثرية
ليكون ذلك أقرب إلى إفادة الطالب ، وأدنى إلى تحقيق ثمره هذه العلوم .

(١) الاصباح الدخول في وقت الصباح وقد أراد به لازمه وهو الصبح ثم استعاره
لشرح كما استعار المصباح لشرح غيره ، ويقصد بذلك تفصيل شرحه .

لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طوالم أنواره ، وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيثات أسرارها ، وأن المتعجلين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاز ، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب ، وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوي دون مرامهم كشعا ، علما منى بأن مستحسن الطبائع بأسرها ، ومقبول الأسماح عن آخرها ، أمر لا تسعه مقدرة البشر ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصارجدا لا بلا أثر ، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر . حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح ، وسالت بأعناق مطايا تلك الأحداث البطاح ، وأما الأخذ والانتهاز فامر يرتاح له الليب ، وللأرض من كاس السكرام نصيب ، وكيف ينهر عن الأنهار السائلون ، ولئلا هذا فليعمل العاملون ، ثم ما زادتهم مدافعتي إلا شغفا وغراما ، وظمأ في هواجر الطلب وأوآما ، فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا (١) ، ولعنات العناية نحو اختصار الأول ثانيا مع جمود القرينة بصير البليات ، ونمود الفطنة بصير الشكبات ، وتراعى البلدان في والأقطار ، ونبو الأوطان عنى والأوطار ، حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الأرجاء وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء .

يَوْمًا بِحُزْوَى وَيَوْمًا بِالْعَقِيقِ وَبِأَنَّ هُذَيْبَ يَوْمًا وَيَوْمًا بِالْخُلَيْصَاءِ (٢)

ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام ، وقوضت عنه خيام الاختتام ، بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ، ووضعت كنوز فرائده على طرف اللثام .
سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى وأجابت الآمال
وتبس في وجه رجائي المطالب ، بأن توجهت لتقاء مدين المآرب ، حضرة من أنام

(١) ثانيا هنا صفة لمصدر محذوف أى انتصبا ثانيا ، وفيما بعده اسم فاعل من ثنى بمعنى صرف (٢) حزوى والعقيق والعذيب والخليصاء مواضع بالحجاز ، ويريد الشارح تشبيه حاله بحال هذا الشاعر وأنه ألف هذا الشرح في حال متعبة .

الانام في ظل الامان ، وافاض عليهم سِجَالِ العدل والاحسان ، وردّ بسياسته الغرّار
إلى الاجفان ، وسد بهيبته دون ياجوج الفتنة طرق العدوان ، وأعاد رميم الفضائل
والكجالات منشورا ، ووقع بأقلام الخطّيات (١) على صفائف الصفائح لنصرة الاسلام
منشورا ، وهو السلطان الأعظم مالك رقاب الأمم ، ملاذ سلاطين العرب والعجم ،
ملجأ صناديد ملوك العالم ، ظل الله على بريته ، وخليقته في خليقته ، حافظ البلاد ، ناصر
العباد ، ماحي ظلم الظلم والعناد ، رافع منار الشريعة النبوية ، ناصب رايات العلوم الدينية ،
خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين ، مادّ سرادق الأمن بالنصر العزيز والفتح المبين .
كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة ظلّ الاله جلال الحق والدين
ابو المظفر السلطان محمود جاني بك خان ، خلد الله سرادق عظّمته وجلاله ،
وأدام رُوءاَ نعيم الآمال من سِجَالِ إفضاله .

فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال ، والاستغلال بظلال الرأفة
والافضال ، فجعلته خدمة لسدته التي هي ملتئم شفاء الاقيال ، ومعوّل رجاء الآمال
ومبوء العظمة والجلال ، لا زالت عطرّ رحال الافاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ،
وعون الاسلام ، وغوث الانام ، بالنبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام ، فجاء
بحمد الله كما يروق النواظر ، ويجلو صدأ الاذهان ، ويرهف البصائر ويضيء ألباب
أرباب البيان ، ومن الله التوفيق والهداية ، وعليه التوكل في البداية والنهاية ، وهو
حسبي ونعم الوكيل .

(١) الخطّيات الرماح الخطية نسبة إلى الخط وهي البلد التي تصنع فيها ، والصفائح
السيوف والمراد بها سيوف أعداء الاسلام .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُنْعَمُ ، وَعِلْمَ مِنَ الْبَيَانِ مَا لَمْ نَعْلَمْ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرٍ مِنْ نَطَقَ بِالصَّوَابِ ، وَأَفْضَلٍ مِنْ أُوتِيَ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ ،

[بسم الله الرحمن الرحيم الحمد] هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها ، والشكر فعل ينبىء عن تعظيم المنعم لكونه منعماً سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ، فمورد الحمد لا يكون إلا اللسان ، ومُتَعَلِّقُهُ يكون النعمة وبغيرها ، ومُتَعَلِّقُ الشكر لا يكون إلا النعمة ، ومورده يكون اللسان وبغيره ، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس [لله] هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظراً إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في قوله تعالى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) على ما سيحى بيانه ، وإن كان ذكر الله أهم نظراً إلى ذاته [على ما أنعم] أى على إنعامه ، ولم يتعرض للنعم به إيهاماً لقصور العبارة عن الإحاطة به ، وثلاثاً يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء [وعلم] من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة (١) الاستلال ، وتنبه على فضيلة نعمة البيان [من البيان] بيان لقوله [ما لم نعلم] قدم رعاية للسمع ، والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير [والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة] هى علم الشرائع وكل كلام وافق الحق ، وترك فاعل الإيتاء لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى [وفصل الخطاب]

(١) براعة الاستهلال هى أن يأتى فى أول المقصود بما يشعر به .

وَعَلَى آلِهِ الْأَطْهَارِ ، وَصَحَابَتِهِ الْأَخْيَارِ :

(أَمَّا بَعْدُ) : فَلَمَّا كَانَ عِلْمُ الْبَلَاغَةِ وَتَوَابِعُهَا مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ قَدَرًا ، وَأَدَقُّهَا سِرًّا ، إِذْ بِهِ تُعْرَفُ دَقَائِقُ الْعَرَبِيَّةِ وَأَسْرَارُهَا ، وَتُكْشَفُ عَنْ وَجْهِهِ الْأَعْجَازُ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ اسْتَارُهَا ،

أى الخطاب المنفصل البين الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل [وعلى آله] أصله أهل بدليل أهيل ، خص استعماله فى الأشراف وأولى الخطر [الأطهار] جمع طاهر كصاحب وأصحاب [وصحابة الأخيار] جمع تخي بالنشيد .

[أما بعد] : هو من الظروف المبينة المنقطة عن الإضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل ، والأصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة ، ومهما ههنا مبتدأ والاسمية لازمة للبتداء ، ويمكن شرط ، والفاء لازمة (١) له غالباً ، فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء ولصوق الاسم ، إقامة للآزم مقام المألوم وإبقاء لآثره فى الجملة [فلما] هو ظرف بمعنى (٢) ، إذ ، يستعمل استعمال الشرط ، ويليه فعل ماض لفظاً أو معنى [كان علم البلاغة] هو المعانى والبيان [و] علم [توابعها] هو البديع [من أجل العلوم قدراً ، وأدقها سراً] أى به علم البلاغة وتوابعها لاغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو [تعرف دقائق العربية وأسرارها] فيكون من أدق العلوم سراً [وتكشف عن وجوه الإعجاز فى نظم القرآن استارها] أى به يعرف أن القرآن معجز ، لكونه فى أعلى مراتب البلاغة ، لاشتراكه على الدقائق والأسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر ، وهذا وسيلة إلى تصديق النبي عليه السلام ، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات ، فيكون من أجل العلوم ، لكون معلومه وغاياته

(١) لازمة له أى لجوابه (٢) إذ ظرف لما مضى من الزمان .

وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنّف فيه من الكتب المشهورة نفعا ، لكونه أحسنها ترتيبا ، وأتمها تحريرا ، وأكثرها للأصول جمعا ، ولكن كان غير مصون عن الحشو

من أجل المعلومات والغايات ، وتشبيه وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجة تحت الاستار استعارة بالكناية ، وإثبات الاستار لها استعارة تخيلية ، وذكر الوجوه لإيهام ، أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة تخيلية ، وذكر الاستار ترشيح ، ونظم القرآن تأليف كلماته مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ، لا تواليا في النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق [وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي (١) أعظم ما صنّف فيه] أي في علم البلاغة وتوابعها [من الكتب المشهورة] بيان لما صنّف [نفعا] تمييز من أعظم [لكونه] أي القسم الثالث [أحسنها] أي أحسن الكتب المشهورة [ترتيبا] هو وضع كل شيء في مرتبته [و] لكونه [أتمها تحريرا] هو تهذيب الكلام [وأكثرها] أي أكثر الكتب [للأصول] هو متعلق بمحذوف يفسره قوله [جمعا] لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه ، والحق جواز ذلك في الظروف لأنها مما يكفيه راحة من الفعل .

[ولكن كان] أي القسم الثالث [غير مصون] أي غير محفوظ [عن الحشو] وهو الزائد

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي ، كان إماما في النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر وسائر الفنون وقد جمع في كتابه (مفتاح العلوم) اثني عشر علما من علوم العربية ، وكانت وفاته بخوارزم سنة خمس وخمسين وخمسةائة .

والتطويل والتعقيد ، قابلاً للاختصار ومفتقراً الى الايضاح والتجريد ، ألقت مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد ، ولم آل جهداً في تحقيقه وتهذيبه، ورتبته ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه ، ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريباً لتعاطيه، وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه ، وأضفت الى ذلك

المستغنى عنه [والتطويل] وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة ، وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب [والتعقيد] وهو كون الكلام مغلقاً لا يظهر معناه بسهولة [قابلاً] خبر بعد خبر أى كان قابلاً [للاختصار] لما فيه من التطويل [مفتقراً] أى محتاجاً [الى الايضاح] لما فيه من التعقيد [و] الى [التجريد] عما فيه من الحشو [ألقت] جواب لما [مختصراً يتضمن ما فيه] أى في القسم الثالث [من القواعد] جمع قاعدة وهى : حكم كل ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه ، كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده [ويشتمل على ما يحتاج اليه من الأمثلة] وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد [والشواهد] وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فمضى أخص من الأمثلة [ولم آل] من الأمثلة وهو التقصير [جهداً] أى اجتهداً ، وقد استعمل الأمثلة في قولهم لا آلوك جهداً متعدياً الى مفعولين ، وحذف ههنا المفعول الأول . والمعنى لم أمنعك جهداً [في تحقيقه] أى المختصر ، يعنى في تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث [وتهذيبه] أى تنقيحه [ورتبته] أى المختصر [ترتيباً أقرب تناولاً] أى أخذنا [من ترتيبه] أى من ترتيب السكاكى أو القسم الثالث ، إضافة للمصدر الى الفاعل أو المفعول [ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريباً] مفعول له ، لما تضمنه معنى لم أبالغ ، أى تركت المبالغة في الاختصار تقريباً [لتعاطيه] أى تناوله [وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه] والضائر للمختصر ، وفي وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث [وأضفت الى ذلك] المذكور

فَوَائِدٌ عَثَرْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْقَوْمِ عَلَيْهَا ، وَزَوَائِدٌ لَمْ أَظْفُرْ فِي كَلَامِ أَحَدٍ بِالتَّصْرِيحِ بِهَا وَلَا الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا ، وَسَمَّيْتُهُ (تَلْخِصُ الْمِفْتَاحِ) وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

من القواعد وغيرها [فوائد عثرت] أى اطلعت [في بعض كتب القوم عليها] أى على تلك الفوائد [وزوائد لم أظفر] أى لم أفز [في كلام أحد بالتصريح بها] أى بتلك الزوائد [ولا الإشارة إليها] بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وإن لم يقصدها [وسميتها تلخيص المفتاح] ليطابق اسمه معناه [وأنا أسأل الله تعالى] قدم المسند إليه قصدا إلى جعل الواو للحال [من فضله] حال من [أن ينفع به] أى بهذا المختصر [كما نفع بأصله] وهو المفتاح أو القسم الثالث منه [إنه] أى الله [ولي ذلك] النفع [وهو حسبي] (١) أى محسبي وكافى [ونعم الوكيل] عطف لإما على جملة هو حسبي والمختص بـ محذوف (٢) ، وإما على حسبي أى وهو نعم الوكيل ، فالمختص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل ، وعلى كلا التقديرين قد يلزم عطف الانشاء على الاخبار .

مقدمة

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون ، لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أولا ، الثاني المقدمة ، والاوّل إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأوّل ، والاثنان كان الغرض منه الاحتراز

(١) يشير إلى أن حسب اسم فاعل لا اسم فعل على الصحيح ، وهو في الأصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ، ثم استعمل اسم فاعل على أنه صفة في مثل قولك مررت بـ رجل حسبك من رجل ، أو على أنه غير تابع لموصوف في مثل قولك بحسبك درهم .
(٢) والتقدير ونعم الوكيل الله .

مقدمة

(الفصاحة) : يُوصَفُ بِهَا الْمُفْرَدُ وَالْكَلَامُ

عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني ، وإلا فهو الفن الثالث ، وَجَعَلُ الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وَهُمْ كَمَا سَنُبَيِّنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

ولما انجز كلامه في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها (١) بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة ، فانها لا مقتضى لايرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام ، والخلاف في أن تنويناها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين .

والمقدمة : مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها ، من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسأله ، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها واتفاع بها فيه ، وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمى المعانى والبيان وما يلائم ذلك ، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك (٢) والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس .

[الفصاحة] : وهى فى الاصل تنبىء عن الظهور والابانة [يوصف بها المفرد] مثل كلمة فصيحة [والكلام] مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة ، قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره ، فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة ، وفيه نظر لأنه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ، ولم ينقل عنهم ذلك ، واتصافه

(١) أى ذكر الفنون الثلاثة كما سيأتى فى قوله - الفن الأول علم المعانى .

(٢) وبهذا تكون هذه المقدمة مقدمة كتاب ومقدمة علم أيضا .

وَالْمُتَكَلِّمُ .

(وَالْبَلَاغَةُ) : يُوصَفُ بِهَا الْأَخِيرَانِ فَقَطْ .

فَالْفَصَاحَةُ فِي الْمَفْرَدِ خُلُوصُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَالْغَرَابَةِ وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ .

بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات ، على أن الحق أنه داخل في المفرد لأنه يقال على مايقابل المركب ، وعلى مايقابل المثنى والمجموع ، وعلى مايقابل الكلام ومقابلته بالكلام وهنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير ، أعنى ما ليس بكلام [و] يوصف بها [المتكلم] أيضا يقال كاتبٌ فصيحٌ ، وشاعرٌ فصيحٌ [والبلاغة] وهي تنبئ عن الوصول والانتفاء [يوصف بها الأخيران فقط] أي الكلام والمتكلم دون المفرد ، إذ لم يسمع كلمة بليغة ، والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم ، لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم ، وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا ، لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر يعمها في تعريف واحد ، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ، ثم عرف كلا منهما على حدة .

[فالفصاحة في المفرد] قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة ، لكونها مأخوذة في تعريفها ، ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها [خلوصه] أي خلوص المفرد [من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس] اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة ، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح ، لأن الفصاحة تحصل عند الخلوص (١) .

(١) وحقيقة الفصاحة كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف ، كثيرة الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعريتهم .

فالتنافرُ نحوُ :

« غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزَرَاتٌ إِلَى الْعُلَى »

[فالتنافر] وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها [نحو] مستشزرات في قول امرئ القيس (١) [غدايره] أى ذوائبه جمع غديرَةٍ ، والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق (٢) [مستشزرات] أى مرتفعات أو مرفوعات (٣) يقال استشزره أى رفعه واستشزر أى ارتفع [إلى العلى] :

« تَضِلُّ الْعُقَاصُ فِي مِثْنَى وَمُرْسَلٍ »

تضل أى يغيب ، العقاص جمع عَقِيصَةٍ وهى الخصلة المجموعة من الشعر ، والمثني المفتول ، يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط ، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل ، والأول يغيب فى الآخرين ، والغرض بيان كثرة الشعر .

والضابط ههنا أن كل ما يمدده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قُرْبِ المخارج أو بعدها أو غير ذلك (٤) على ما صرح به ابن الأثير

(١) هو امرؤ القيس بن حجر من شعراء الجاهلية .

(٢) وشوقوله :

وَفَرَّخَ يَرِينُ الْمَاتِنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثَ كَعْنُو النَّخْلَةِ الْمُتَعَشِّكِلِ

والفرع الشعر ، والفاحم الشديد السواد ، والأثيث الغزير ، والمتعشكيل ذو العناكيل وهى فى النخيل كالعناقيد فى الأعتاب (٣) فهو إما اسم فاعل يكسر الزاى وإما اسم مفعول بفتحها ، والأول من استشزر بمعنى ارتفع ، والثانى من استشزره بمعنى رفعه (٤) كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة ، وهذا مثل وقوع الشين بين التاء والواو فى (مستشزرات) فالشين من المهموسة الرخوة ، والتاء من المهموسة الشديدة ، والواو من المجهورة ، ومثال التنافر لتباعد الحروف نحو (ملع) إذا أسرع ، ومثال التنافر لقرب المخارج نحو (مستشزرات) فحروفها متقاربة

في المثل السائر ، وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة ، بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة ، وبين الزاي المعجمة التي هي من المجهورة ، ولو قال مُسْتَشْرِفٌ لزال ذلك الثقل ، وفيه نظر لأن الراء المهمة أيضاً من المجهورة ، وقيل إن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وإن في قوله تعالى : (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ) ثقلًا قريبًا من المتناهي ، فيدخل بفصاحة الكلمة لسكر الكلام الطويل المشتغل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة ، كما لا يخرج الكلام الطويل المشتغل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيًا ، وفيه نظر لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة ، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ، ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتغال القرآن على كلام أيضًا ، وقد يحصل تباعد المخارج بدون تنافر ، نحو (عَلِمَ) فهي مركبة من عروف (المع) وقد يسيل قريب المخارج بدون تنافر ، نحو لفظ الشجر والجيش وغيرهما ، فالممول في ذلك على الذوق وحده .

تطبيقات على التنافر في الكلمة :

(١) كَانَمَا الطُّخْرُورُ بَاغِي آبِي يَأْكُلُ مِنْ نَبْتٍ قَصِيرٍ لَاصِقٍ

(٢) فَدَقَلْتُ لَمَّا طَلَخْتُمُ الْأَمْرُؤَانِ بَعِثْتُ عَشَوَاءُ تَالِيَةً غُبِيًّا دَهَارِيًّا

فالطخروور في بيت المتنبي متنافر الحروف ، وهو المهر بضم الميم ، واطلختم في بيت أبي تمام متنافر الحروف ، وهو بمعنى عظم واشتد .

أمثلة أخرى : كتب بعض الأمراء حين مرضت أمه رقاعا وطرحها في المسجد

الجامع ببغداد : حين أمرؤ ورعى ، دعا لامرأة لِنَقْعَلَةٍ مُقْسَمَةٍ ، قد منيت بأكل الطرموق ، فأصابها من أجله الاستمصال - أن يمن الله عليها بالاطرغشاش والابرغشاش

وَالْغَرَابَةُ نُحْوٌ :

وَفَاحِمًا وَمَرَسِنًا مَسْرَجًا .

أَيُّ كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَسْتَوَاءِ ، أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ

غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجمل أو العجز إلى الله ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

[والغرابة] كَوْنُ الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ، ولا مانوسة الاستعمال (١)
[نحو] مسرج في قول العجاج (٢) .

وَمَقْلَةٌ وَحَاجِبًا مَزَجَجًا ،

أَيُّ مُدَقَّقًا مَطْوَلًا [وفاحما] أَي شعرا أسود كالنجم [ومرسنا] أَي أنفا [مسرجا
أَي كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَسْتَوَاءِ] وَسُرِيحٌ اسْمٌ قِيَّنَ نَسَبَ إِلَيْهِ السُّيُوفُ
[أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ] فَان قُلْتَ لَمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ سَرَجَ اللَّهُ
(١) فَالْغَرَابَةُ تَنْقَسِمُ بِهَذَا إِلَى قَسْمَيْنِ : غَرَابَةٌ تَرْجِعُ إِلَى بَعِيدٍ فِي تَخْرِيجِ الْمَعْنَى وَقَدْ
مِثْلُهَا بِقَوْلِ الْعَجَّاجِ ، وَغَرَابَةٌ تَرْجِعُ إِلَى عَدَمِ انْتِزَاعِ اسْمٍ فِي تَدَاوُلِ اللَّفْظِ فِي
لُغَةِ خَلِصِ الْعَرَبِ كَمَا فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ : رَبِّ جَفْنَةٍ مُثْعَنَةٍ ، وَطَعْنَةٍ مُسْحَنَةٍ
تَبَقَى غَدَا بِأَنْقَرَةٍ (٢) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُوَيْبَةَ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ . وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي
رُوَيْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ مِنْ قَوْلِهِ :

أَيَّامَ أَبَدَتْ وَأَضْحَمَ مُقْلَجًا أَغْرَبَ رَأْفًا وَطَرَفًا أَبْرَجًا
وَمَقْلَةٌ وَحَاجِبًا مَزَجَجًا وَفَاحِمًا وَمَرَسِنًا مَسْرَجًا

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ (مَسْرَجًا) لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ فِي الْأَصْلِ مَعْنَاهُ ذَاتُ رَقَمٍ عَلَيْهَا
الْفِعْلُ ، وَكَوْنُهُ بِمَعْنَى ذَاتِ شَبِيهِه بِأُخْرَى كَمَا هُنَا بَعِيدٌ .

وَالْمُخَالَفَةُ نَحْوُ :

• الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ •

وجهه أى بهجته وحسنه ، قُلْتُ هو أيضاً من هذا الْقَيْلِ (١) أو مأخوذ (٢) من السراج على ما صرح به الامام المرزوقى رحمه الله تعالى حيث قال : السَّرِيحُ منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه وروقه حتى كأن فيه سراجا ، ومنه ما قيل سَرَجَ الله أمرك أى حسنه ونوره .

[والمخالفة] أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات اللفاظ الموضوعه ، أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع [نحو] الأجل بفتح الدغام فى قوله [الحمد لله العلى الأجل] (٣) والقياس الأجل بالادغام ، فنحو آل وماء وآبى يابى وعور

(١) ولكنه من الغرابة بالمعنى الثانى لا الاول (٢) فعنى سراج على هذا جعله ذا سراج بالمشابهة وهو بعيد غريب ، لأن الظاهر أنه جعله ذا سراج حقيقة لا مشابهة .

تطبيقات على الغرابة :

(١) نَقِيٌّ تَقِيٌّ لَمْ يُكْتَرْ غَنِيْمَةٌ بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلٍ

(٢) وما أرضى لقلته بحلم - إذا انتهت توهمه ابتشاكاً

فالحقل السى الخلق ، وهو غريب لعدم تداوله ، والابتشاك الكذب ، وهو غريب لعدم تداوله أيضا .

أمثلة أخرى :

قال أبو علفمة لطيب : أجسد ريساً فى أسنأخى ، وأرى وجما فيما بين الوابلة إلى

الاطرة من دايات العنق .

(٣) هو من قول أبى النجم من شعراء الدولة الاموية .

قِيلَ وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ نَحْوُ :

يَعُورُ فَصَحِيحٌ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ الْوَاضِعِ كَذَلِكَ (١) .
 [قِيلَ] فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر [ومن الكراهة في السمع] بأن تكون
 اللفظة بحيث يُمَجَّهَ السمع ، ويتبرأ عن سماعها [نحو] الجرشي في قول أبي الطَّيِّبِ (*) .
 مَبَارَكُ الْأَسْمِ أَغْرُ اللَّقَبِ كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ

الحمد لله العليُّ الأجلَّ الوهاب الفضل الوهوب المجزَّل
 (١) وإن خالف القياس الصرفي ، لأن أصل آل أهل ، وأصل ماء مَوَّه ، والهاء
 لا تبدل همزة في القياس الصرفي ، ولأن القياس في مضارع أبي (يَأْبِي) بكسر الباء ، لأن
 فعل بفتح العين لا يأتي مضارعه على يفعل بفتحها إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامه حرف
 حلق كسأل يسأل ، ولأن القياس في عَوْرَ يَعُورَ عارِيعار ، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها .
 تطبيقات على مخالفة القياس :

- (١) إِذَا جَاوَزَ الْاِثْنَيْنِ مَرِفَانَهُ بِشَرٍّ وَتَكَثِيرِ الْوُشَاةِ قَيْنُ
 (٢) فَأَصْبَحَ بِلِقَائِي الزَّمَانُ مِنْ أَجَلِهِ بِأَعْظَامِ مَوْلُودٍ وَرَأْفَةِ وَالِدِ
 ومخالفة القياس في الأول بقطع همزة الاثنين ، وفي الثاني بوصل همزة أجله .
 أمثلة أخرى :

- (١) وَإِذَا الرِّجَالُ رَاوَا يَزِيدَ رَأْيَتَهُمْ خُضَعَ الرِّقَابِ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ
 (٢) فَلَا يُبْرَمُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ حَالٌّ وَلَا يُحْلَلُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ يُبْرَمُ
 (٣) فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ
 (*) هو أحمد بن الحسين السكندري المعروف بالمتنبى من شعراء الدولة العباسية .

* كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ *

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ مَعَ
فَصَاحَتِهَا ، فَالضَّعْفُ نَحْوُ ضَرْبِ غُلَامِهِ زَيْدًا ،

[كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ] أَيْ النَّفْسِ [شَرِيفُ النَّسَبِ] وَالْأَغْرُ مِنَ الْخَيْلِ الْإِبْيَضُ الْجَبِيهَةُ ،
ثُمَّ اسْتَعِيرَ لِكُلِّ وَاضِحٍ مَعْرُوفٍ [وَفِيهِ نَظَرٌ] لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي السَّمْعِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ جِهَةِ
الْغَرَابَةِ الْمَفْسُورَةِ بِالْوَحْشِيَّةِ ، مِثْلُ تَمَكَّا كَأَنَّهُمْ وَأَفَرِثَعُوا وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَقِيلَ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ
فِي السَّمْعِ وَعَدَمُهَا بِرَجْعَانِ إِلَى طَيِّبِ النَّعْمِ وَعَدَمِ الطَّيِّبِ لَا إِلَى نَفْسِ اللَّفْظِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ
لِلْقَطْعِ بِاسْتِكْرَاهِ الْجَرِشِيِّ دُونَ النَّفْسِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّعْمِ .

[و] الْفَصَاحَةُ [فِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ
مَعَ فَصَاحَتِهَا] هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خُلُوصِهِ ، وَاحْتِزَّ بِهِ عَنْ مِثْلِ زَيْدٍ أَجَلٌ وَ
وَشَعْرُهُ مُسْتَشْرِزٌ ، وَأَنْفُهُ مُسْرَجٌ ، وَقِيلَ هُوَ حَالٌ مِنَ الْكَلِمَاتِ وَلَوْ ذَكَرَهُ بِجَنْبِهَا لَسَلِمَ
مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْحَالِ وَذِيهَا بِالْإِجْنَابِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ قَيْدًا لِلتَّنَافُرِ
لَا لِلْخُلُوصِ ، وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْمَشْتَمِلُ عَلَى تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ الْغَيْرِ الْفَصِيحَةِ
فَصِيحًا ، لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَالِصٌ عَنْ تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ حَالِ كَوْنِهَا فَصِيحَةً ، فَافْهَمِ .
[فَالضَّعْفُ] أَنْ يَكُونَ تَأْلِيفُ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ الْقَانُونِ النَّحْوِيِّ الْمَشْهُورِ بَيْنَ
الْجُمْهُورِ ، كَالْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَحَكْمًا (١) [نَحْوُ ضَرْبِ غُلَامِهِ زَيْدًا]

(١) بِخِلَافِ الْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا لَا مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ

لِلتَّقَرُّبِ) أَيْ الْعَدْلُ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ اْعْدِلُوا ، وَبِخِلَافِ الْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا

والتنافر كَقَوْلِهِ :

« وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ »

[والتنافر] : أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان ، وإن كان كل منها فصيحاً
[كَقَوْلِهِ : وليس قرب قبر حرب] وهو اسم رجل [قبر] و صدر البيت .

« وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٌ »

أى خال عن الماء والكلاء ، ذكر في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعاً يقال له
الهاتف ، فصاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات ، فقال ذلك الجنى هذا البيت
لا حكمة كما في ضمير الشأن في قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وكما في ضمير رب في
قول الشاعر :

رَبِّهِ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يورثُ الحمدَ دائماً فأجابوا

تطبيقات على ضعف التأليف :

(١) يَيْضاً يَنْعَمُهَا النِّكْمُ دَهْشاً تَيْساً وَيَنْعَمُهَا الْحَيَاءُ تَيْسَاساً

(٢) وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا

ففي الأول حذف أن مع بقاء عملها ، وتقدير الكلام - أن تيس - وفي الثانى عود
الضمير على متأخر لفظاً ومعنى وحكماً .

أمثلة أخرى :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا إلا يجاورنا إلاك ديار

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاصَمَكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَّا

(١) قفر بالرفع صفة لمكان على القطع ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ ، والمعنى أن
القبر مع مكانه قفر .

وَقَوْلُهُ :

كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لُمْتَهُ لُمْتَهُ وَحَدِي

[وكنقوله] :

[كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لُمْتَهُ لُمْتَهُ وَحَدِي (١)]
والوار في الورى للحال ، وهو مبتدا وخبره قوله معى ، وإنما مثل بمثلين لأن
الاول مُتَّاه في النفل والثانى دونه ، أو لأن منشأ النفل في الاول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثانى حروف منها (٢) وهو في تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين
الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل ، مثل فسبحه فلا يصح القول بأن مثل هذا النفل مخل
بالفصاحة ، وذكر الصاحب إسماعيل بن عبَّاد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ

(١) هو لابي تمام من قصيدة له في مدح موسى بن إبراهيم مظهرها :

شهدتُ لَقَدْ أَقَوْتُ مَعَالِمَكُمْ بَعْدِي وَحَتَّ كَمَا حَتَّ وَشَانِعٌ مِنْ بَرْدٍ

(٢) يعنى بهذا اجتماع الحاءين والهاءين في البيت :

تطبيقات على تنافر الكلام :

(١) وَشَوَّةٌ تَرْقِيشُ الْمَرْقِشِ رَقَشُهُ فَاشْيَاعُهُ يَشْكُونُهُ وَمَعَاشِرُهُ

(٢) دَانَ بَعِيدٌ حُبِّ مَبْغُضٍ بِهِجٍ أَغْرَّ حُلُوْ مُرٍّ لَيْنٍ شَرَسٍ

والتنافر في الاول من تكرار القاف والشين فيه ، وفي الثانى من إيراد صفات
متعددة على نمط واحد .

أمثلة أخرى :

فَكُلُّ فَعَالٍ كُلُّكُمْ عَجَابُ فَكُلُّكُمْ أَنَّى مَائِيَّ أَيْيَهُ

وَأَزُورُ مَنْ كَانَ لَهُ زَائِرٌ وَعَافَ عَافِي الْعُرْفِ عِرْقَانَهُ

وَالْتَعْقِيدُ أَنْ لَا يَكُونَ الْكَلَامُ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ لِحُلَالِ إِمَّا فِي النِّظْمِ كَقَوْلِ
الْفَرَزْدَقِ فِي خَالِ هِشَامٍ :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
أَيُّ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَتَّى يُقَارِبُهُ إِلَّا مَمْلُكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ ،

ابن العميد ، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ هل تعرف فيه شيئاً من الهجعة ، قال
نعم مقابلة المدح بالذم ، وإنما يقابل بالذم أو الهجاء ، فقال الأستاذ غير هذا أريد ،
فقال لا أدري غير ذلك ، فقال الأستاذ هذا التكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين
الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال ، فأفر كل التنافر ، فأثني
عليه صاحب .

[والتعقيد] : أي كون الكلام معقداً [أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على
المراد لخلل] واقع [إما في النظم] بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما
يوجب صعوبة فهم المراد [كقول الفرزدق في خال هشام] بن عبد الملك وهو
إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي .

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

[أي ليس مثله] في الناس [حتى يقاربه] أي أحد يشبهه في الفضائل [إلا مملكا]
أي رجلاً أعطى الملك والمال يعني هشاماً [أبو أمه] أي أبو أم ذلك المملك [أبو] أي
أبو إبراهيم الممدوح ، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ، فقيه فصل بين المبتدأ
والخبر ، أعني - أبو أمه أبو - بالأجنبي الذي هو - حتى - وبين الموصوف والصفة ،
أعني - حتى يقاربه - بالأجنبي الذي هو - أبو - وتقديم المستثنى أعني - مملكا - على
المستثنى منه ، أعني - حتى - وفصل كثير بين البدل وهو - حتى - والمبدل منه وهو
- مثله - فقوله - مثله - اسم ما ، و - في الناس - خبره ، و - إلا مملكا - منصوب

وَأَمَّا فِي الْإِتِّقَالِ كَقَوْلِ الْآخَرِ :

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمَدَا
فَإِنَّ الْإِتِّقَالَ مِنْ جُمُودِ الْعَيْنِ إِلَى بُخْلِهَا بِالدَّمُوعِ

لتقدمه على المستثنى منه (١) .

قيل ذكر ضعف التأليف يعنى عن ذكر التعقيد اللفظى ، وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد ، وإن كان كل واحد منها جاريا على قانون النحو ، وبهذا يظهر فساد ما قيل إنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بل لا وجه له لأن ذلك جائز باتفاق النحاة ، إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف .

[وإما في الانتقال] عطف على قوله - إما في النظم - أي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثانى المقصود ، وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود [كقول الآخر] وهو عباس بن الأحنف ، ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق [* سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب] بالرفع وهو الصحيح ، وبالنصب وهم [عيناي الدموع لتجمدا] جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن ، وأصاب لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقى من الفرح والسرور [فإن الانتقال من جمود العين الى بخْلِها بالدموع] حال إرادة البكاء وهى حالة الحزن

(١) وقد حمل بعضهم البيت على وجه لا تعقيد فيه ، فجعل قوله - مملكا - مستثنى من ضمير الجار والمجرور ، وجعل قوله - أبو أمه حى - مبتدأ وخبرا ، وقوله - أبوه - خبرا ثانيا ، والجملة صفة لقوله - مملكا - وجعل قوله - يقاربه - صفة ثانية .

لَا إِلَى مَا قَصَدَهُ مِنَ السُّرُورِ .

[لا إلى ما قصده من السرور] الحاصل بالملاقاة (١) ومعنى البيت - إنى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق ، وأوطئنا على مقاساة الأحزان والاشواق ، وأنجرع غصصها ، وأنحمل لا محلاً حزناً يُفيض الدموع من عيني ، لا تسبب بذلك إلى وصل يدوم ، ومسرة لا تزول ، فإن الصبر مفتاح الفرج ، ولكل بداية نهاية ، ومع كل عسر يسر ، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز ، وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه فى الشرح (٢) .

(١) ولما انتقل من هذا بوسائط كثيرة ، فانتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها حال إرادة البكاء ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الدمع مطلقاً ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الحزن ، ثم انتقل من هذا إلى إفادة السرور .
(٢) يعنى شرحه المطول على تلخيص المفتاح .

تطبيقات على التعقيد :

(١) صَانَ اللَّيْمُ وَصُنْتُ وَجْهِي مَالَهُ وَوَنَى فَلَمْ يَبْذُلْ وَلَمْ أَبْذُلْ

(٢) وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مُزَجِّجًا وَفَاحِشًا وَمَرْسِنًا مُسْرِجًا

ففصل فى الأول بين الفعل ومفعوله بجملة فعلية ، فأوجد فيه تعقيداً ، وأصل الكلام صَانَ اللَّيْمُ مَالَهُ وَصُنْتُ وَجْهِي عَنْهُ ، وفى الثانى سَمَى أَنْفَ مَحْبُوبَتِهِ مَرْسِنًا ، وهو إنما يكون للحيوان ، لأنه الموضع الذى يقع عليه الرن ، فهو مجاز بعيد فاحش .

أمثلة أخرى :

(١) وَلَيْسَتْ خُرَّاسَانُ الَّتِى كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيِّفًا أَمِيرَهَا

(٢) أَنَّى يَكُونُ أَبَا الْبَرَايَا أَدَمٌ وَأَبُوكَ وَالْتَقْلَانِ أَنْتَ مُحَمَّدٌ

قِيلَ وَمِنْ كَثْرَةِ التَّكْرَارِ وَتَتَابُعِ الْإِضَافَاتِ كَقَوْلِهِ :
 * سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدٌ *

وَقَوْلِهِ :

* حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةً الْجَنْدَلِ اسْجَعِي *

[قيل] فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر [ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات كقولته] * ونُسعدني في غمرة بعد غمرة * (١) [سبروح] أي فرس حسن الجرى لا تعب راكبها ، كأنها تجرى في الماء [لها] صفة سبروح [منها] حال من شواهد [عليها] متعلق بشواهد [شواهد] فاعل الظرف أعنى - لها - يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجاحها ، قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثاً ، وفيه نظر لأن المراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ، ولا يخفى حصولها بذكره ثالثاً [و] تتابع الإضافات مثل [قوله * حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي *] .

فَأَنْتِ بِمَرَأَى مِنْ سَعَادٍ وَمَسْمَعٍ (٢)

ففيه إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل ، والجرعاء تأنيث الأجرع قصرها للضرورة ، وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئاً ، والحومة معظم الشيء ، والجندل أرض ذات حجارة ، والسجع هدير الحمام ونحوه ، وقوله - فأنت بمراى - أي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك ، يقال : فلان بمراى مني

(١) هو من قصيدة المبتني يمدح بها سيف الدولة ، ومطلعها :

عَوَازِلُ ذَاتِ الْخَالِ فِي حَوَاسِدٍ وَإِنَّ ضَجِيعَ الْخَوْدِ مِنِّي لَمَاجِدُ

(٢) هو من قصيدة لعبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك من شعراء الدولة العباسية

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْمَتَكَلِّمِ مَلَكَهٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ .

ومسمع ، أى بحيث أراه وأسمع قوله ، كذا فى الصحاح ، فظهر فساد ما قيل إن معناه : أنت بموضع تَرَيْنَ مِنْهُ سَعَادَ وتسمعين كلامها ، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (١) [وفيه نظر] لأن كلاما من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثَقُلَ اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتناثر ، وإلا فلا يخل بالفصاحة ، كيف وقد وقع فى التنزيل - (مِثْلَ دَابِّ قَوْمِ نُوحٍ - ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا - وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) .

[ر] الفصاحة [فى المتكلم مملكة] وهى كيفية راسخة فى النفس ، والكيفية عَرَضٌ لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقضاء أوليا ، فخرج بالقيد الأول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك ، وبقولنا - لا يقتضى القسمة - الكميات ، وبقولنا - واللاقسمة - النقطة والوحدة ، وقولنا - أوليا - ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة ، فقوله - مملكة - إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً فى الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه ، وقوله [يقتدر بها على التعبير عن المقصود] دون أن يقول - يعبر - إشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد ، وقوله [بلفظ فصيح] ليعم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك .

(١) لأن المعروف فى ذلك أن سجع الحمام يطلب لتسمعه المحبوبة فتتهيج به إلى عاشقتها ، وليس من المعقول أن الحمام يسجع لأنه يرى سعاد أو غيرها .

وَالْبَلَاغَةُ فِي الْكَلَامِ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ ،

[والبلاغة في الكلام مطابقتة لمقتضى الحال مع فصاحته] أى فصاحة الكلام ،
والحال هو الأمر الداعي للتسكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد
خُصُوصِيَّةٌ ما ، وهو مقتضى الحال (١) مثلا - كَوْنُ المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى
تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، وقولك له - إن زيدا فى الدار - مؤكدا بأن
كلامه مطابق لمقتضى الحال ، وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى
يقتضيه الحال ، فإن الإنكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا ، وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق
عليه ، على عكس ما يقال : إن الكلى مطابق للجزئيات (٢) وإن أردت تحقيق هذا
(١) يعنى أن تلك الخصوصية هى مقتضى الحال وإنما ذكر الضمير مراعاة للخبر .
(٢) فمقتضى الحال على هذا التحقيق هو الكلام المؤكد لا التأكيد ونحوه من
الخصوصيات ، وهذا يخالف ما ذكره قبله ، وليكن مقتضى الحال هذا أو ذاك ، فإن
الخطب فيه سهل .

تطبيقات على البلاغة فى الكلام :

(١) وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْخَلَافَةَ مِنْهُمْ لَا بَلِّغَ لَا عَارِيَ الْخَوَانَ وَلَا جَدْبَ

(٢) لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مَعْشَرَ جُودَهَا عَلَى الْبَرِّ كَانَ الْبَرُّ أُنْدَى مِنَ الْبَحْرِ

(٣) أَمْرٌ مِنَ الْمُرِّ الْمَرِيرِ مَرَارَةً هَوَانُ هُمَامٍ هَانَ فِي عَيْنِهِ أَلْهَمَ

فالاول غير بليغ لانه لا يصح أن يقال فى مدح ملك ، فلم يطابق مقتضى الحال فيه ،
والثانى بليغ لانه هو الذى يليق بمدح الملوك ، والثالث غير بليغ لعدم فصاحته بسبب تناfre
أمثلة أخرى : قال قاض لرجل خاصمته امرأته : أئن سألتك ثمن شكرها وشبرك

أخذت تُطْلِمُهَا وتُضَاهِمُهَا - وقال حافظ بك إبراهيم :

وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فَإِنَّ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ ، فَهَقَامُ كُلِّ مِنَ التَّكْثِيرِ وَالْإِطْلَاقِ
وَالْتَقْدِيمِ وَالذِّكْرِ يُبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ ، وَمَقَامُ الْفَصْلِ يُبَيِّنُ مَقَامَ الْوَصْلِ ، وَمَقَامُ
الْإِيجَازِ يُبَيِّنُ مَقَامَ

الْكَلَامِ فَارْجِعْ إِلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الشَّرْحِ فِي تَعْرِيفِ عِلْمِ الْمَعَانِي .

[وهو] أى مقتضى الحال [مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة] لأن الاعتبار
اللائق بهذا المقام بغير الاعتبار اللائق بذلك ، وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال ،
لأن التغيرات بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار ، وهو أنه يتوهم في الحال كونه زماناً
لورود الكلام فيه ، وفي المقام كونه محلاً له ، وفي هذا الكلام إشارة إجمالية إلى
ضبط مقتضيات الأحوال ، وتحقيق مقتضى الحال [فهقَامُ كُلِّ مِنَ التَّكْثِيرِ وَالْإِطْلَاقِ
وَالْتَقْدِيمِ وَالذِّكْرِ يُبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ] أى مقام خلاف كل منها ، يعنى أن المقام الذى يناسبه
تكثير المسند اليه أو المسند ببيان المقام الذى يناسبه التعريف ، ومقام إطلاق الحكم أو
التعلق (١) أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه (٢) يبين مقام تقييده بمؤكّد أو
أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ، ومقام تقديم المسند اليه أو
المسند أو متعلقاته يبين مقام تأخيرها ، وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه ، فقوله
- خلافاً - شامل لما ذكرنا ، وإنما فصلّ قوله [، مقام الفصل يبين مقام الوصل] تنبيهاً
على عظم شأن هذا الباب ، وإنما لم يقل مقام خلافاً لأنه أخصر وأظهر ، لأن خلافاً
الفصل إنما هو الوصل ، ولتنبيهه على عظم الشأن فصلّ قوله [ومقام الإيجاز يبين مقام

مَنْ لِي بِتَرْبِيَةِ النِّسَاءِ فَإِنَّمَا فِي الشَّرْقِ عِلَّةُ ذَلِكَ الْإِخْفَاقِ

الْأُمِّ مَدْرَسَةً إِذْ أَعَدَّتْهَا أَعَدَّتْ شُعْبَاتِيبَ الْأَعْرَاقِ

(١) يعنى تعلق الفعل بمفعوله ونحوه (٢) أى متعلق المسند .

خلافه ، وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي ، ولكل كلمة مع صاحبها مقام ، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب ، وانحطاطه بعدمها ، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب .

خلافه [أى الاطئاب والمساواة] وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي [فان مقام الاول يبين مقام الثاني ، فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية مالا يناسب الغبي] ولكل كلمة مع صاحبها [أي مع كلمة أخرى مصاحبة لها] [مقام] ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى ، مثلاً الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط ، فله مع إن مقام ليس له مع إذا ، وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع ، وعلى هذا القياس .

[وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه] أى انحطاط شأنه [بعدمها] أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب ، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو بحسب تتبع تراكيب البلغاء ، يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعت حاله ، وأراد بالكلام الكلام الفصيح ، وبالحسن الحسن الذاتى الداخلى فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البدعية [فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب] للحال والمقام ، يعنى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى إلا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفيده إضافة المصدر (١) ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى

(١) فى قوله - وارتفاع شأن الكلام - لأن إضافة المفرد تفيد العموم ، فيكون المعنى - كل ارتفاع يكون بالمطابقة - ومن هنا أفاد الكلام الحصر .

فَالْبَلَاغَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ الْمَعْنَى بِالترْكِيْبِ ، وَكَثِيرًا مَا يُسَمَّى ذَلِكَ فَصَاحَةً أَيْضًا ، وَلَهَا طَرَفَانِ أَعْلَى وَهُوَ حُدُّ الْإِعْجَازِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ ،

الْحَالِ وَاحِدٌ ، وَإِلَّا لَمَا صَدَقَ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالمُطَابَقَةِ لِلْعَتَبَارِ الْمُنَاسِبِ ، وَلَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالمُطَابَقَةِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

[فَالْبَلَاغَةُ] صِفَةُ [رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ] يَعْنِي أَنَّهُ يُقَالُ - كَلَامٌ بَلِيغٌ - لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ لِمَنَ لَفْظٌ وَصَوْتٌ بَلْ [بِاعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ الْمَعْنَى] أَيْ الْغَرَضُ الْمَصْرُوحُ لَهُ الْكَلَامُ (١) [بِالترْكِيْبِ] مُتَعَلِّقٌ بِإِفَادَتِهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَلَاغَةَ كَمَا مَرَّ عِبَارَةً عَنْ مُطَابَقَةِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ ، فَظَاهِرٌ أَنَّ عَتَبَارَ الْمُطَابَقَةِ وَعَدَمَهَا إِنَّمَا يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْمَعَانِي وَالْأَغْرَاضِ الَّتِي يُصَاحِفُهَا الْكَلَامُ ، لَا بِاعْتِبَارِ الْأَلْفَافِ الْمَفْرَدَةِ وَالْكَلِمِ الْمَجْرَدَةِ [وَكَثِيرًا مَا] يَنْصَبُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، لِأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ الْأَحْيَانِ ، وَ - مَا - لَنَا كَيْدَ مَعْنَى السَّكْرَةِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ قَوْلُهُ [يُسَمَّى ذَلِكَ] الْوَصْفُ الْمَذْكُورُ [فَصَاحَةً أَيْضًا] كَمَا يُسَمَّى بَلَاغَةً ، فَحَيْثُ يُقَالُ - إِنَّ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ فِي أَعْلَى طَبَقَاتِ الْفَصَاحَةِ - يَرَادُ بِهَا هَذَا الْمَعْنَى .

[وَلَهَا] أَيْ لِبَلَاغَةِ الْكَلَامِ [طَرَفَانِ أَعْلَى وَهُوَ حُدُّ الْإِعْجَازِ] وَهُوَ أَنَّ يَرْتَفِعَ الْكَلَامُ فِي بَلَاغَتِهِ إِلَى أَنْ يُخْرَجَ عَنْ طَوْقِ الْبَشَرِ ، وَيَعْجِزُ عَنْ مَعَارَضَتِهِ [وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ] عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَهُوَ ، وَالضَّمِيرُ فِي - مِنْهُ - عَائِدٌ إِلَى - أَعْلَى - يَعْنِي أَنَّ الْأَعْلَى مَعَ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ كَلَامُهُ حَدُّ الْإِعْجَازِ ، هَذَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي الْمِفْتَاحِ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ (٢)

(١) فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الْأَصْلِي الْمُسْتَفَادُ مِنْ أَصْلِ التَّرْكِيْبِ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصِيَّاتُ السَّابِقَةُ مِنَ التَّأَكِيدِ نَحْوُهُ ، فَهُوَ يُسَمَّى غَرَضًا أَوْ خُصُوصِيَّةً أَوْ مَعْنَى ثَانَوِيًّا .

(٢) لَا يُخْفَى أَنَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ التَّائِيْدِ ، وَلَا شَيْءَ فِي أَنْ يَكُونَ الطَّرَفُ الْأَعْلَى هُوَ حُدُّ الْإِعْجَازِ فِي الْقُرْآنِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ فِي كَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ وَفَحَوْلِ الْبَلَاغَةِ ، فَإِنَّهُ يُصَحِّحُ أَنْ يُقَالُ - كَلَامُ رَسُولِ اللَّهِ فِي أَعْلَى مَرَاتِبِ الْبَلَاغَةِ ، وَهَكَذَا .

وَأَسْفَلُ وَهُوَ مَا إِذَا غُيِّرَ عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ النَّحَقَّ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ
الْحَيَوَانَاتِ ، وَبَيْنَهُمَا مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ ، وَتَتَّبِعُهَا وَجُوهٌ آخَرُ تَوَرَّثَ الْكَلَامَ حُسْنًا .
وَفِي الْمُنْكَلَمِ مَلَكَهُ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ .
فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ فَصِيحٌ وَلَا عَكْسَ

أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى - حد الاعجاز - والضمير في - منه - عائدٌ إليه ، يعنى أن الطرف الأعلى
هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز ، وفيه نظر لأن القريب من حد الاعجاز
لا يكون من الطرف الأعلى الذى هو حد الاعجاز ، وقد أوضحنا ذلك فى الشرح
[وَأَسْفَلُ وَهُوَ مَا إِذَا غُيِّرَ] الكلام [عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ] أى إلى مرتبة أخرى هى أدنى
منه وأنزل [النَّحَقَّ] الكلام وإن كان صحيح الأعراب [عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ الْحَيَوَانَاتِ]
الذى تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على
أصل المراد [وَبَيْنَهُمَا] أى بين الطرفين [مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ] متفاوتة بعضها أعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ، ورعاية الاعتبارات ، والبعد من أسباب الاختلال بالفصاحة ،
[وَتَتَّبِعُهَا] أى بلاغة الكلام [وَجُوهٌ آخَرُ] سوى المطابقة والفصاحة [تَوَرَّثَ]
الكلام حسناً [وَفِي قَوْلِهِ - تَتَّبِعُهَا -] إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عَرْضِيٌّ
خارج عن حد البلاغة ، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
والفصاحة ، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المنكلم لأنها ليست مما تجعل المنكلم
متصفاً بصفة .

[وَ] البلاغة [فِي الْمُنْكَلَمِ مَلَكَهُ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ] .
[فَعَلِمَ] مما تقدم [أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ] كلاماً كان أو منكلماً على سبيل استعمال المشترك فى
معنيتين ، أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ [فَصِيحٌ] لأن الفصاحة مأخوذة
فى تعريف البلاغة مطلقاً [وَلَا عَكْسَ] بالمعنى اللغوى أى ليس كل فصيح بليغاً ، لجواز

وَأَنَّ الْبَلَاغَةَ مَرْجِعُهَا إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَا فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَإِلَى تَمْيِيزِ
الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ ،

أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال (١) وكذا يجوز أن يكون لا محدد
ملكته يقتدر بها التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال .
[و] علم أيضا [أن البلاغة] في الكلام [مرجعها] أى ما يجب أن يحصل حتى
يمكن حصولها كما يقال : مرجع الجود إلى الغنى [إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى
المراد] والا لربما أدى المعنى المراد (٢) بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا
يكون بليغا [وإلى تمييز] الكلام [الفصيح من غيره] والا لربما أورد الكلام المطابق
لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا ، لوجوب وجود الفصاحة في
البلاغة ، ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها
لتوقفه عليها .

(١) ومن هذا قول نصيب في النسيب :

فَإِنْ تَصَلَّى أَصْلَكَ وَإِنْ تَعَرَّدَى لَهْجَرٍ بَعْدَ وَصْلِكَ لَا أَبَا لِي
فإن مثل هذا لا يصح أن يقال في مقام النسيب ، وكذلك قول جميل :
فَلَوْ تَرَكْتُ عَقْلِي مَعَى مَا طَلَبْتَهَا وَلَكِنْ طَلَبْتُهَا لِمَافَاتٍ مِنْ عَقْلِي

زعم أنه يرواها لذهاب عقله ، ولو كان عاقلا ما هويها ، وإنما الجيد في ذلك قول بعضهم :

وَمَا سَرَّنِي أَنْيَّ خَلِيٍّ مِنَ الْهَوَى وَلَوْ أَنَّ لِي مِنْ بَيْنِ شَرْقٍ إِلَى غَرْبٍ
فَإِنْ كَانَ هَذَا الْخُبُّ ذَنْبِي إِلَيْكُمْ فَلَا غَفَرَ الرَّحْمَنُ ذَلِكَ مِنْ ذَنْبٍ

(٢) يعنى بالمعنى المراد المعنى الثانوى لا المعنى الاصلى ، لأن مرجع البلاغة إلى
المعنى الثانوى كما سبق .

وَالثَّانِي مِنْهُ مَا يَبِينُ فِي عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ أَوْ التَّصْرِيفِ أَوْ النُّحُو أَوْ يُدْرِكُ بِالْحَسِّ ،
وَهُوَ مَا عَدَا التَّعْقِيدَ الْمَعْنَوِيَّ ، وَمَا يَحْتَزُّ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ عِلْمُ الْمَعْنَى ، وَمَا يَحْتَزُّ بِهِ
عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمُ الْبَيَانِ ،

[والثاني] أى تمييز الفصيح من غيره [منه] أى بعضه [ما يبين] أى يوضح [فى علم
متن اللغة] كالغرابية ، وإنما قال فى علم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة
أعم من ذلك ، بمعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابية عن غيره ، بمعنى أن من تتبع
الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأثومة علم أن ما عداها مما يقتصر إلى تنقيح
أو تخريج فهو غير سالم من الغرابية ، وبهذا تبين فساد ما قيل : إنه ليس فى علم متن
اللغة أن بعض الألفاظ مما يحتاج فى معرفته إلى أن يبحث عنه فى الكتب المبسطة
فى اللغة [أو] فى علم [التصريف] كخالفه القياس ، إذ به يعرف أن الأجلّ مخالف
للقياس دون الأجلّ [أو] فى علم [النحو] كضعف التأليف والتعقيد اللفظي [أو]
يدرك بالحس [كالنفاذ] ، إذ به يعرف أن مستشزراً متنازلاً دون مرتفع ، وكذا تنافر
الكلمات [وهو] أى ما يبين فى العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ، فالضمير عائد
إلى - ما - ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سما سهواً ظاهراً [ما عدا التعقيد
المعنوي] إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي من غيره ،
فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين فى العلوم المذكورة ، وبعضه مدرك بالحس ، وبقي
الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد ، والاحتراز عن التعقيد المعنوي ، فثبت
الحاجة إلى وضع علمين مفيدين لذلك ، فوضعوا علم المعاني للأول ، وعلم البيان للثاني ،
والعلم أشار بقوله [وما يحتز به عن الأول] أى الخطأ فى تأدية المعنى المراد [علم المعاني]
وما يحتز به عن التعقيد المعنوي علم البيان [وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان
مزيد اختصاصهما بالبلاغة ، وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم .

وَمَا يُعْرَفُ بِهِ وَجْهُ التَّحْسِينِ عِلْمُ الْبَدِيعِ ، وَكَثِيرٌ يُسَمَّى الْجَمِيعَ عِلْمُ الْبَيَانِ ،
وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّي الْأَوَّلَ عِلْمَ الْمَعَانِي ، وَالْآخِرِينَ عِلْمَ الْبَيَانِ ، وَالثَّلَاثَةَ عِلْمَ الْبَدِيعِ .

الفن الأول علم المعاني

وَهُوَ عِلْمٌ يَعْرِفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي يَهَيَّأُ بِهَا يُطَابِقُ مُقْتَضَى الْحَالِ ،

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر ، فوضعوا لذلك علم البديع ، واليه
أشار بقوله [وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع] ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون [وكثير] من الناس [يسمى الجميع
علم البيان ، وبعضهم يسمى الأول علم المعاني و [يسمى الآخرين] يعني البيان
والبديع [علم البيان والثلاثة علم البديع] ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم .

الفن الأول علم المعاني

قَدَّمَهُ عَلَى الْبَيَانِ لِكَوْنِهِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ مِنَ الْمَرْكَبِ ، لِأَن رِعَايَةَ الْمَطَابَقَةِ لِمُقْتَضَى
الْحَالِ وَهُوَ مَرْجِعُ عِلْمِ الْمَعَانِي مَعْتَبَرَةٌ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ مَعَ زِيَادَةِ شَيْءٍ آخَرَ ، وَهُوَ إِمْرَادُ
الْمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي طَرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ [وَهُوَ عِلْمٌ] أَيْ مِلْكُهُ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى إِدْرَاكَاتٍ جَزْئِيَّةٍ ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ نَفْسُ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدُ الْمَعْلُومَةُ ، وَلَا سَتَعْمَالُهَا الْمَعْرُوفَةُ فِي
الْجَوْنِيَّاتِ قَالَ [تَعْرِفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ] أَيْ هُوَ عِلْمٌ يَسْتَبْطِئُ مِنْهُ إِدْرَاكَاتُ
جَزْئِيَّةٍ ، وَهِيَ مَعْرِفَةُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ جَزْئِيَّاتِ الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ ، بِمَعْنَى أَنَّ أَيْ فَرْدٍ
يُوجَدُ مِنْهَا أَمْكِنَتُهُ أَنْ نَعْرِفَهُ بِذَلِكَ الْعِلْمِ ، وَقَوْلُهُ [الَّتِي يَهَيَّأُ بِهَا يُطَابِقُ] اللَّفْظُ [مُقْتَضَى الْحَالِ]
احْتِرَازٌ عَنِ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَيْسَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، مِثْلُ الْأَعْلَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالزِّيْفِ وَالنَّصَبِ

وما أشبه ذلك ، مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى (١) وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة ، والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية (٢) والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف

(١) بخلاف الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فإنه يؤدي بها معان ثانوية لا أصلية ، ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) فالتأكيـد فيه للرد على المنكرين وهو معنى ثانوى لا أصلى ، ومنه أيضا قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

فتقديم المسند وهو ثلاثة للتشويق إلى المسند إليه وهو شمس الضحى وما عطف عليه ، وهو معنى ثانوى أيضا ، وبما خولف به مقتضى المقام في المدح قول مروان بن أبى حفصة في المأمون :

أَضْحَى إِمَامُ الْهُدَى الْمَأْمُونُ مُشْتَغَلًا بِالْدِّينِ وَالنَّاسِ بِالْدُّنْيَا مُشَاغِلٌ

فقال له عمار بن عقيل : ما زدته على أن وصفته بصفة عجوز في يدها منسباحها ، فهلا قلت كما قال جدي في عمر بن عبد العزيز :

فَلَا هُوَ فِي الدُّنْيَا مُضَيِّعٌ نَصِيحُهُ وَلَا عَرَضُ الدُّنْيَا عَنْ الدِّينِ مُشَاغِلُهُ

(٢) وقيل إن أحوال اللفظ فيه من التشبيه والمجاز وغيرهما قد يبحث فيها من هذه الحيثية ، فتكون من علم المعاني لا من علم البيان ، ومن ذلك في السكناية قول كثير لعبد العزيز بن مروان :

وَيَنْحَصِرُ فِي ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ : أَحْوَالِ الْأَسْنَادِ الْخَبَرِيِّ . أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ .
أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ . أَحْوَالِ مَتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ . الْقَصْرِ . الْإِنْشَاءِ . الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ .
الِإِيْجَازِ وَالِاطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ . لِأَنَّ الْكَلَامَ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ ، لِأَنَّهُ

بكيفية مخصوصة ، على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به في شرحه ، لا نفس الكيفيات
من التقديم والتأخير والتعريف والتكثير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره ، وإلا
لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، لأنها عين مقتضى الحال
وقد حققنا ذلك في الشرح ، وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ ، باعتبار أن
التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة ، وتخصيص اللفظ بالعربي
بمجرد اصطلاح ، لأن الصناعة إنما وضعت لذلك .

[وينحصر] المقصود من علم المعاني [في ثمانية أبواب] انحصار الكل في الأجزاء
لا الكلي في الجزئيات ، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب من الأبواب المذكورة
وليس كذلك [أحوال الاسناد الخبري] و [أحوال المسند إليه] و [أحوال المسند]
و [أحوال متعلقات الفعل] و [القصر] و [الإنشاء] و [الفصل والوصل] و [الإيجاز
والاطناب والمساواة] وإنما انحصر فيها [لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه]

وَمَا ذَاكَ رُقَاكَ تَسْلُ ضَبْعِي وَتُخْرِجُ مِنْ مَكَامِنَهَا ضَبَائِي

وَيَرْقِي لَكَ الرَّاقُونَ حَتَّى أَجَابَتْ حَيَّةٌ تَحْتَ التُّرَابِ

جعل ذلك كناية عن تودده إليه ، وهذا لا يليق بمقام مدحه له ، وإنما يخاطب
المدحوح بمثل قول النابغة للنعمان بن المنذر :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبَقٍ أَخَا لَا تَلْبُسُ عَلَى شَعَثِ أَيِّ الرِّجَالِ الْمَهْدَبِ

فَإِنَّكَ مَظْلُومًا فَعَبْدٌ ظَلَمْتَهُ وَإِنْ تَكُ ذَا عَتِي فَتِلْكَ يَعْتَبُ

إِنْ كَانَ لِنَسْبَتِهِ خَارِجٌ تَطَابُقُهُ أَوْ لَا تَطَابُقُهُ فَخَيْرٌ، وَإِلَّا فَانْشَاءٌ، وَالْخَيْرُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ وَمُسْنَدٍ وَإِسْتَدَادٍ، وَالْمُسْنَدُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مُتَعَلِّقَاتٌ إِذَا كَانَ فِعْلًا أَوْ فِي مَعْنَاهُ،

لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهي تعلق أحد الشئيين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ، سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما ، كما في الانشائيات ، وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام ، لانه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم ، فالكلام [إن كان لنسبته خارج] في أحد الأزمنة الثلاثة ، أى يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية [تطابقه] أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج ، بأن يكونا ثبوتين أو سلبين [أو لا تطابقه] بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية ، والى بينهما في الخارج والواقع سلبية ، أو بالعكس [فخير] أى فالكلام خير [وإلا] أى وإن لم يكن للنسبة خارج كذلك [فانشاء] وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدًا لها من غير قصد الى كونه دالًا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشئيين وهو الانشاء ، أو تكون نسبته بحيث يُقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر ، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشئيين ، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد أن يكون بين هذين الشئيين في الواقع نسبة ثبوتية . بأن يكون هذا ذاك ، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك . ألا ترى أنك إذا قلت - زيد قائم - فإن القيام حاصل لزيد قطعًا ، سواء قلنا إن النسبة من الأمور الخارجية أو ليست منها ، وهذا معنى وجود النسبة الخارجية [والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند وإستناد ، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلًا أو في معناه] كالمصدر واسم الفاعل وامم المفعول وما أشبه ذلك ، ولا وجه

تَوَكَّلْ مِنَ الْإِسْنَادِ وَالتَّعَلُّقِ إِمَّا بِقَصْرِ أَوْ بِغَيْرِ قَصْرٍ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى إِمَّا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ ، وَالْكَلَامُ الْبَلِيغُ إِمَّا زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ لِفَائِدَةٍ أَوْ غَيْرِ زَائِدٍ .

(تَنْبِيْهِ) : صِدْقُ الْخَبَرِ مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا ،

لتخصيص هذا الكلام بالخبر [وكل من الاسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة ، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة] احتراز به عن التطويل ، على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ [أو غير زائد] هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته ، لأن جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومُقَابَلِيَّةُ (١) إنما هو من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند ، مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك ، فالواجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها وجعلها أبواباً برأسها ، وقد لخصنا ذلك في الشرح .

{ صِدْقُ الْخَبَرِ وَكَذِبُهُ }

(تَنْبِيْهِ) : عَلَى تَفْسِيرِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ الَّذِي قَدْ سَبَقَ لِإِشَارَةِ مَا إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ - تَطَابُقُهُ أَوْ لَا تَطَابُقُهُ -

اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصديق والكاذب في تفسيرهما ، فقل [صديق الخبر مطابقتها] أى مطابقة حكمه [للواقع] وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى [وكذبه] أى كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقتها للواقع ، يعنى أن الشئيين اللذين أُوقِعَ بينهما نسبة في الخبر لابد أن يكون بينهما نسبة في الواقع ، أى مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام ، فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى في الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صديق ، وعدمها بأن تكونا

(١) هما الاطناب والمساواة .

وَقِيلَ مُطَابَقَتُهُ لِعَتِّقَادِ الْخَبَرِ وَلَوْ خَطَا وَعَدَمُهَا ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
لَكَاذِبُونَ) وَرَدُّ بَأْسِ الْمَعْنَى لِكَاذِبُونَ فِي الشَّهَادَةِ ، أَوْ فِي تَسْمِيَّتِهَا ، أَوْ

إِحْدَاهَا ثُبُوتِيَّةً وَالْأُخْرَى سَلْبِيَّةً كَذِبٌ .

[وقيل] صدق الخبر [مطابقتها لاعتقاد الخبر ولو كان] ذلك الاعتقاد [خطأ] غير
مطابق للواقع [و] كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقتها لاعتقاد الخبر ولو كان
خطأ (١) فقول القائل - السماء تحتنا - معتقداً ذلك صدق ، وقوله - السماء فوقنا -
غير معتقد كذب ، والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح ، فيعم العلم
والظن ، وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الوساطة ولا يتحقق الانحصار ،
اللهم إلا أن يقال إنه كاذب ، لأنه إذا اتبني الاعتقاد ضد عدم مطابقتها الاعتقاد ،
والسكلام في أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور في الشرح ، فليطالع ثمة [بدليل]
قوله تعالى (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ
وَاللَّهُ يَشْهَدُ [إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ]) فإنه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم إنك لرسول
الله لعدم مطابقتها لاعتقادهم ، وإن كان مطابقاً للواقع [ورد] هذا الاستدلال [بأن
المعنى لكاذبون في الشهادة] وفي ادعائهم المواطأة ، فالتكذيب راجع إلى الشهادة
باعتبار تضمنها خبراً كاذباً غير مطابق للواقع ، وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب
وخلوص الاعتقاد ، بشهادة إن واللام والجملة الاسمية (٢) [أو] المعنى أنهم لكاذبون
[في تسميتها] أى في تسمية هذا الاخبار شهادة ، لأن الشهادة ما يكون علي وفق
الاعتقاد ، فقوله تسميتها مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والأول محذوف [أو]

(١) وهذا قول النظام من المعتزلة (٢) في قوله - إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ - وهذا يفيد

من التأكيد ما يفيد .

فِي الْمَشْرُودِ بِهِ فِي زَعْمِهِمْ - الْجَاهِظُ مُطَابَقَتُهُ مَعَ الْإِعْتِقَادِ وَعَدَمُهَا مَعَهُ ، وَغَيْرُهُمَا
لَيْسَ بِصَدِّقٍ وَلَا كَذِبٍ ، بِدَلِيلِ (أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ)

المعنى إنهم لكاذبون [في المشرود به] أعنى قولهم - إنك لرسول الله - لكن لا في الواقع بل [في زعمهم] الفاسد واعتقادهم الباطل ، لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع ، فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الأمر ، فكأنه قيل - إنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق - وحينئذ لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع ، فَلْيَتَأَمَّلْ لئلا يُتَوَهَّمْ أن هذا (١) اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد .

[والجاهظ] أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب ، وأثبت الواسطة ، وزعم أن صدق الخبر [مطابقتها] للواقع [مع الاعتقاد] بأنه مطابق [و] كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقتها للواقع [معه] أى مع اعتقاد أنه غير مطابق [وغيرهما] أى غير هذين القسمين وهو أربعة : أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا ، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا [ليس بصدق ولا كذب] فَكُلُّ مَنْ الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين ، لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ، وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا ، بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم اعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ ، وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد ، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (٢) [بدليل أفترى على الله كذبا] أم به جنة [لأن الكفار حصروا إخبار النبي عليه السلام بالحق والنشر على] (١) أى قول الخطيب - في زعمهم (٢) وهو الواقع في قول الجمهور ، والاعتقاد في قول النظام .

لأن المراد بالثاني غير الكذب لأنه قسيمه ، وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه ،
ورد بأن المعنى أم لم يفتر عنه بالجنة لأن المجنون لا افتراء له .

ما يدل عليه قوله تعالى (إِذَا مَوْءُودٌ كُلٌّ مِمَّنْ لَمَّا كَذَبَ لِي خَلَقَ تَجَدِيدٌ) في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو (١) ولا شك [أن المراد بالثاني] أى الاخبار
بحال الجنة لا قوله (أم به جنة) على ما سبق إلى بعضي الاوهام [غير الكذب لأنه
قسيمه] أى لأن الثاني قسيم الكذب ، إذ المعنى اركذب أم أخبر حال الجنة ، وقسيم
الشيء يجب أن يكون غيره [وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه] أى لأن الكفار لم
يعتقدوا صدقه ، فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ، ولو
قال لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر ، فرادهم بكونه خبراً حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب ، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة ، فيجب أن يكون من الخبر
ماليس بصاهق ولا كاذب حتى يكون هذا منه برعهم ، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل إنه
لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق ، لأنه لم يجعله دليلاً على عدم الصدق بل
على عدم [زيادة الصدق ، فليأمل] [ورد] هذا الاستدلال [بأن المعنى] أى معنى - أم
به جنة [أم لم يفتر فمبر عنه] أى عدم الافتراء [بالجنة لأن المجنون لا افتراء له] لأنه
الكذب عن عمد ، ولا عمد للمجنون ، فالثاني ليس قسيماً للكذب ، بل لما هو أخص
منه ، أعنى الافتراء ، فيكون هذا حصراً للخبر الكاذب برعهم في نوعيه : أعنى
الكذب عن عمد ، والكذب لا عن عمد .

(١) هى مائة جمع أيضاً ، لأن الكذب لا يكون فى حال الجنة ، إذ لا كذب مع

عدم قصد .

أحوال الاسناد الخبري

لَا شَكَّ أَنَّ قَصْدَ الْخَبَرِ

أحوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم (١) الأخرى أو منفي عنه ، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ، ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً ، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد ، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها .

[لا شك أن قصد الخبر] أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام ، وإلا فالجملية الخبرية كثيراً ما تورد لأغراض أخرى غير إفادة الحكم أو لازمه ، مثل التحسر والتحزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ) وما أشبه ذلك (٢)

(١) المراد به ما يفهم من اللفظ وهو الذات ، لأن الحكم على الذات لأعلى المفهوم

(٢) ومنه إظهار الضعف والخشوع كقوله :

إِلَهِى عَبْدُكَ الْعَاصِى أَنَا كَا مُقِرّاً بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ

ومنه توبيخ السامع كقوله :

أَنْتِ الَّتِي كَلَّفْتِنِى دُجَاجَ السَّرِّى وَأَشْمَتْتِى مِنْ كَانَ فِىكَ يَلُومُ

ومنه إظهار الفرح والسرور كقوله :

هَئِنَّمَا مَحَازِكُ الْعِزَّةِ الْمُقَدَّمَا فَمَا عَبَسَ الْمُحْزُونُ حَتَّى تَبَسَّمَا

يُخْبِرُهُ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ إِمَّا الْحُكْمَ أَوْ كَوْنَهُ عَالِماً بِهِ ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ فَائِدَةَ الْخَبَرِ ،
وَالثَّانِي لَازِمَهَا ، وَقَدْ يُنْزَلُ الْعَالَمُ بِهِمَا مَنْزِلَةً الْجَاهِلِ لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ ،

[بخبره] مُتَعَلِّقٌ بِقَصْدِ [إِفَادَةِ الْمُخَاطَبِ] خَبَرٍ إِنْ [إِمَّا الْحُكْمَ] مَفْعُولُ الْإِفَادَةِ [أَوْ
كَوْنَهُ] أَيْ كَوْنِ الْخَبَرِ [عَالِماً بِهِ] أَيْ بِالْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالْحُكْمِ هُنَا وَقُوعُ النِّسْبَةِ أَوْ لَا
وَقُوعَهَا ، وَكَوْنُهُ مَقْصُوداً لِلْمُخْبِرِ بِخَبَرِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَحَقُّقَهُ فِي الْوَاقِعِ (١) وَهَذَا مُرَادٌ
مَنْ قَالَ : إِنْ الْخَبَرُ لَا يَدُلُّ عَلَى ثَبُوتِ الْمَعْنَى أَوْ انْتِفَائِهِ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ ، وَإِلَّا فَلَا يَخْفَى (٢)
أَنْ مَدْلُولُ قَوْلِنَا - زَيْدٌ قَائِمٌ - وَمَفْهُومُهُ أَنْ الْقِيَامَ ثَابِتٌ لَزِيدٍ ، وَعَدَمُ ثَبُوتِهِ لَهُ اِحْتِمَالٌ
عَقْلِيٌّ لَا مَدْلُولٌ وَلَا مَفْهُومٌ لِلْفِظِ ، فَلْيَفْهَمْ [وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ] أَيْ الْحُكْمَ الَّذِي يَقْصُدُ
بِالْخَبَرِ إِفَادَتَهُ [فَائِدَةَ الْخَبَرِ وَالثَّانِي] أَيْ كَوْنِ الْخَبَرِ عَالِماً بِهِ [لَازِمَهَا] أَيْ لَازِمُ فَائِدَةِ
الْخَبَرِ ، لِأَنَّهُ كَلِمَا أَفَادَ الْحُكْمَ أَفَادَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِ ، وَلَيْسَ كَلِمَا أَفَادَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْحُكْمِ أَفَادَ نَفْسَ
الْحُكْمِ ، لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مَعْلُوماً قَبْلَ الْإِخْبَارِ ، كَمَا فِي قَوْلِنَا مَنْ حَفِظَ التَّوْرَةَ
- قَدْ حَفِظَتِ التَّوْرَةَ - وَتَسْمِيَةُ مِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ فَائِدَةَ الْخَبَرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ
يَقْصُدَ بِالْخَبَرِ وَيَسْتَفَادَ مِنْهُ ، وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِ عَالِماً بِالْحُكْمِ حَصُولُ صُورَةِ الْحُكْمِ فِي ذَهْنِهِ ،
وَهُنَا أَبْحَاثٌ شَرِيفَةٌ سَمِعْنَا بِهَا فِي الشَّرْحِ .

[وَقَدْ يُنْزَلُ] الْمُخَاطَبُ [الْعَالَمُ بِهِمَا] أَيْ بِفَائِدَةِ الْخَبَرِ وَلَازِمَهَا [مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ]
فَيُلْقَى إِلَيْهِ الْخَبَرُ وَإِنْ كَانَ عَالِماً بِالنَّائِدَتَيْنِ [لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ] فَانْ مِنْ لَا يَجْرِي
عَلَى مَقْتَضَى عَلَيْهِ هُوَ الْجَاهِلُ سِوَاهُ ، فَإِذَا يُقَالُ لِلْعَالِمِ التَّارِكِ لِلصَّلَاةِ - الضَّلَاةُ وَاجِبَةٌ - (٣)

(١) لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ كَاذِباً (٢) أَيْ وَإِلَّا نَقَلَ هَذَا مُرَادَهُ ، بِأَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ
نَفْيَ دَلَالَةِ الْخَبَرِ عَلَى ثَبُوتِ الْحُكْمِ أَوْ انْتِفَائِهِ ، فَلَا يَصِحُّ كَلَامُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى
(٣) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ لِهَشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ جَيْنَ قَالَ لِسَائِلِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ
إِنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ وَهُوَ يَعْرِفُهُ .

فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ اسْتِغْنَى عَنْ مُؤَكَّدَاتِ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِيهِ طَالِبًا لَهُ حَسَنَ تَقْوِيَتِهِ بِمُؤَكَّدٍ ،

وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطائية كثيرة في الكلام (١) منه قوله تعالى (وَلَقَدْ هَمُّوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير ، منه قوله تعالى (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [فينبغي] أى اذا كان قصد الخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغي [أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة] حذرا عن اللغو [فان كان] المخاطب [على الذهن من الحكم والتردد فيه] أى لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا مترددا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا ، وبهذا تبين فساد ما قيل - إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ، فلا حاجة الى ذكره ، بل التحقيق إن الحكم والتردد فيه متباينان [استغنى] على لفظ المبني للمفعول [عن مؤكدات الحكم] يتمكن الحكم في الذهن حيث وجده غالبا [وإن كان] المخاطب [مترددا فيه] أى في الحكم [طالبا له] بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم ، وتخير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها [حسن تقويته] أى تقوية الحكم [بمؤكد] ليزيل ذلك المؤكد تردده ، ويمكن

هَذَا ابْنُ خَيْرٍ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا التَّيْقِيُّ النَّقِيُّ الظَّاهِرُ الْعَلَمُ

هَذَا ابْنُ فَاطِمَةَ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ بِجَبْدِهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا

(١) أى وإن لم يكن مما معينا من تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما ، كما في هذه الآية ، لأنها ليست منه ، وإنما هي من تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به مطلقا .

وَأِنْ كَانَ مُنْكَرًا وَجَبَ تَوْكِيدُهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ ، كما قال تعالى حكايةً عَنْ
رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وَفِي
الثَّانِيَةِ (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا ، وَالثَّانِي طَلِيًّا ،
وَالثَّالِثُ إِنْكَارِيًّا ، وَإِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ،

فيه الحكم ، لَكِنَّ الْمَذْكُورَ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ التَّأْكِيدُ إِذَا كَانَ لِلْمُخَاطَبِ
ظَنٌّ فِي خِلَافِ حُكْمِهِ [وَإِنْ كَانَ] أَيْ الْمُخَاطَبُ [مُنْكَرًا] لِلْحُكْمِ [وَجَبَ تَوْكِيدُهُ] أَيْ
تَوْكِيدُ الْحُكْمِ [بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ] أَيْ بِقُدْرَةِ قُوَّةٍ وَضَعْفًا ، يَعْنِي يَجِبُ زِيَادَةُ التَّأْكِيدِ
بِحَسَبِ زِيَادَةِ الْإِنْكَارِ إِزَالَةً لَهُ [كما قال الله تعالى حكايةً عَنْ رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى - إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ] مُؤَكَّدًا بِأَنَّ وَاسْمِيَةَ الْجُمْلَةِ [وَفِي] الْمَرَّةِ
[الثَّانِيَةِ] رَبَّنَا يَعْلَمُ [إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ] مُؤَكَّدًا بِالْقَسَمِ وَإِنَّ وَاللَّامَ وَاسْمِيَةَ الْجُمْلَةِ ، لِمُبَالَغَةِ
الْمُخَاطَبِينَ فِي الْإِنْكَارِ ، حَيْثُ قَالُوا (مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ
أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ) وَقَوْلُهُ إِذْ كَذَّبُوا مَبْنِي عَلَى أَنَّ تَكْذِيبَ الْاِثْنَيْنِ تَكْذِيبٌ لِلثَّلَاثَةِ
وَالْأَوَّلُ الْمُكْذَّبُ أَوَّلًا اِثْنَانِ (١) [وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا وَالثَّانِي طَلِيًّا وَالثَّالِثُ
إِنْكَارِيًّا] يُسَمَّى [إِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا] أَيْ عَلَى الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ الْخُلُوعُ
عَنِ التَّأْكِيدِ فِي الْأَوَّلِ ، وَالتَّقْوِيَةُ بِمُؤَكَّدِ اسْتِحْسَانٍ فِي الثَّانِي ، وَوُجُوبُ التَّأْكِيدِ
بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ فِي الثَّالِثِ [إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ] وَهُوَ أَخْصَصُ مُطْلَقًا مِنْ مُقْتَضَى
الْحَالِ ، لِأَنَّ مُنْعَاهُ مُقْتَضَى ظَاهِرِ الْحَالِ ، فَكُلُّ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مُقْتَضَى الْحَالِ مِنْ غَيْرِ

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى (إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ) الْآيَةُ .

وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه ، فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه ما يلوح له بالخبر ، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب ، نحو (ولا تخاطبني

عكس (١) كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، فانه يكون على مقتضى الحال ، ولا يكون على مقتضى الظاهر .

[و كثيرأ ما يخرج] الكلام [على خلافه] أى على خلاف مقتضى الظاهر [فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه] أى إلى غير السائل [ما يلوح] أى يشير [له] أى لغير السائل [بالخبر فيستشرف] غير السائل [له] أى للخبر يعنى ينظر إليه ، يقال -

(١) لأن ظاهر الحال هو ما يكون له ثبوت في الواقع كإنكار المنكر ونحوه ، أما الحال فقد يكون ثابتاً في الواقع وقد يكون غير ثابت فيه ، كتزويل غير السائل منزلة السائل ، فهو أمر يعتبره المتكلم وليس له ثبوت في الواقع .

تطبيقات على أغراض الخبر وأضره :

(١) ذهب الذين يعاش في أكنافهم وبقيت في خلف كجلد الأجر

(٢) لن كنت محتاجاً الى الحلم لاني الى الجهل في بعض الاحياء أحوج

فلاول يقصد منه إظهار الضعف ، والثاني من الضرب الانكارى ، والتأكيد فيه

بلام القسم وإن .

أمثلة أخرى :

(١) (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء

والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون) :

(٢) ظلمت وفي في الأدب المصني وضعت وفي يدي الكنز الثمين

(٣) أما دون مصر للغي متطلب إلى إن أسباب الغنى لكثير

فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا (إِنَّهُمْ مُفْرَقُونَ) وَغَيْرِ الْمُنْكَرِ كَالْمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ
أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ ، نَحْوُ :

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحٌ

استشرف فلان الشيء - إذا رفع رأسه لينظر اليه ، وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل
من الشمس [استشراف الطالب المتردد نحو ، ولا تخاطبني في الذين ظلموا] أى
ولا تدعنى يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، فهذا كلام يُلَوِّحُ
بالخبر تلويحاً ما ، ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب ، فصار المقام مقام أن يتردد
المخاطب في أنهم هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق أم لا ، فقيل [إنهم مفروقون]
مؤكدًا ، أى محكوم عليهم بالاغراق .

[و] يجعل [غير المنكر كالمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ] أى ظهر [عليه] أى على غير المنكر [شئ]
من أمارات الإنكار ، نحو (١) جاء شقيق [اسم رجل] عارضاً رمحه [أى واضعاً له على
العرض (٢)] فهو لا ينكر أن في بنى عمه رماحاً ، لكن يجيئه واضعاً الرمح على العرض
من غير التفات وتهيب أمارته أنه يعتقد أن لأرمح فيهم ، بل كلهم عزّل لاسلاح معهم
قنول منزلة المنكر ، وخوطب خطاب التفات بقوله [إن بنى عمك فيهم رماح] مؤكداً
بان ، وفي البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء ، كأنه يرميه بأن فيه من
الضعف والجن بحيث لو علم أن فيهم رماحاً لما التفث لقت الكفاح ، ولم تقو يده
على حمل الرماح ، على طريقة قوله :

فَقُلْتُ لِحُرِّزٍ لِمَا التَّقِينَا تَنَكَّبَ لَا يُقْطِرُكَ الرَّحَامُ (٣)

(١) البيت للحجل بن فضلة (٢) يريد عرض الرمح ، بأن جعله على فخذه بحيث يكون
عرض الرمح في جهتهم ، وهذا من أماره عدم التصدى للحرب (٣) هو لابي ثمامة البراء بن عازب

وَالْمُنْكَرُ كَغَيْرِ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ ارْتَدَّعَ ، نَحْوُ (لَا رَيْبَ فِيهِ)

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ، ولم يدفع إلى مضائق المجمع ، كأنه يخاف عليه أن يدمر بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء ، لقلة غنائه ، وضعف بنائه .

[و] يحمل [المنكر كغير المنكر إذا كان معه] أى مع المنكر [ما إن تأمله] أى شئ من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشئ [ارتدع] عن إنكاره ، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له ومشاهدا عنده ، كما تقول لمنكر الاسلام - الاسلام حق - ممن غير تأكيد ، لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الاسلام ، وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا فى نفس الأمر ، وفيه نظر لأن مجرد وجوده لا يكفي فى الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده ، وقيل معنى ما إن تأمله شئ من العقل ، وفيه نظر لأن المناسب حينئذ أن يقال - ما إن تأمل به - لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به [نحو لا ريب فيه] - ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره ، وترك التأكيد لذلك ، وبيان أن معنى لا ريب فيه ليس القرآن ممظنة للريب ، ولا ينبغي أن يرتاب فيه ، وهذا الحكم مما يشكره كثير من المخاطبين ، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه ، لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس بما ينبغي أن يرتاب فيه ، والاحسن أن يقال - إنه نظير لتزويل وجود الشئ منزلة عدمه بنهائى على وجود ما يزيله (١) فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على الانصاري ، وحرز اسم رجل من بنى نضبة ، وتكسب تجنب القتال ، ويقطرك يلقك على الارض (١) إنما كان هذا أحسن لأن الظاهر أن المنق نفس الريب لا كون القرآن محلا للريب كما فى الاول ، ولأنه لو كان هذا تمثيلا لتظييرا لتناقض مع قوله بعد - وهكذا اعتبارات النقي - لأن هذا المثال من هذه الاعتبارات على التقدير الاول .

تطبيقات على تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

(١) بَكَرًا صَاحِي قَبْلَ الْجَبْرِ إِنَّ ذَاكَ النِّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

وَهَكَذَا أُعْتَبِرَاتُ النَّفْيِ .

ثُمَّ الْإِسْنَادُ مِنْهُ حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ ،

وجود ما يزيله ، حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق ، كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك ، حتى صح ترك التأكيد [وهكذا] أى مثل اعتبارات الاثبات [اعتبارات النفي] من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي ، وتقويته بؤكد استحسانا في الطلب ، ونجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكارى ، تقول لخالى الذهن - ما زيد قائما - أو ليس زيد قائما - وللطالب - ما زيد بقائم - وللمتكر - والله ما زيد بقائم - وعلى هذا القياس .

الاسناد الحقيقى والمجازى

[ثم الاسناد] مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا [منه حقيقة عقلية] لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز (١) كقولنا - الحيوان (٢) (وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) . فالأول من تنزيل غير السائل منزلة السائل ، وقوله تعالى (وإلهنا وإلهكم واحد) من تنزيل المنكر منزلة غير المنكر .

أمثلة أخرى :

(١) عَلَيْكَ بِالْيَأْسِ مِنَ النَّاسِ إِنَّ غَيَّ نَفْسِكَ فِي الْيَأْسِ

(٢) (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) .

(١) وهو إسناد غير الفعل أو معناه كما في المثالين ، وقد حصر السكاكى الاسناد في الحقيقة والمجاز ، ولهذا قال في تعريفهما - [سناد الشيء الى ما هو له أو الى غير ما هو له ، والشيء أعم من الفعل وغيره .

وَهِيَ : إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ ، كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ - أَثَبَّتَ اللَّهُ الْبَقْلَ - وَقَوْلِ الْجَاهِلِ - أَثَبَّتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ - وَكَمَوْا لَكَ - جَاءَ زَيْدٌ - وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِيءَ .

جسم ، والانسان حيوان - وجعل الحقيقة والمجاز صفى الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد ، وأوردتهما فى علم المعاني لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعاني [وهى] أى الحقيقة العقلية [إسناد الفعل أو معناه] كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف [إلى ما] أى إلى شىء [هو] أى الفعل أو معناه [له] أى لذلك الشىء ، كالفاعل فيما بنى له نحو - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - أو المفعول فيما بنى له نحو - ضَرَبَ عَمْرٌو - فان الضاربية لزيد والمضروبية

لعمرى [عند المتكلم] متعلق بقوله - له - وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع [فى الظاهر] وهو أيضاً متعلق بقوله - له - وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ، وذلك بأن لا ينصب قرينة دالة على أنه غير ما هو له فى اعتقاده ، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند اليه ، سواء كان مخلوقاً لله تعالى أو لغيره ، وسواء كان صادراً عنه باختياره كضرب ، أو لا كحادث ومرض ، وأقسام الحقيقة العقلية على ما يشملها التعريف أربعة : الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً [كقول المؤمن أثبت الله البقل و] الثانى ما يطابق الاعتقاد فقط نحو [قول الجاهل أثبت الربيع البقل] والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه - خلق الله تعالى الأفعال كلها - وهذا المثال متروك فى المتن [و] الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد [نحو قولك جاء زيد وأنت] أى والحال أنك خاصة [تعلم أنه لم يجرى] دون المخاطب ، إذ لو عليه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة ، لجواز أن يكون المتكلم قد

وَمِنْهُ مُجَازٌ عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ : إِسْنَادُهُ إِلَى مَلَابِسٍ لَهُ غَيْرُ مَا هُوَ لَهُ بِتَأْوِيلٍ ، وَلَهُ
مَلَابِسَاتٌ شَتَّى ، يُلَابِسُ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ ، وَالْمَصْدَرَ وَالزَّمَانَ وَالْمَكَانَ وَالسَّبَبَ ،

جعل علم السامع بأنه لم يحجى قرينة على أنه لم يرد ظاهره (١) فلا يكون الاسناد إلى ما هو
له عند المتكلم في الظاهر .

[ومنه] أى ومن الاسناد [مجاز عقلي] ويسمى مجازاً حكماً ، ومجازاً في الإنبات
وإسنادا مجازياً [وهو إسناده] أى إسناد الفعل أو معناه [إلى ملابس له] أى للفعل
أو معناه [غير ما هو له] أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه مبني له ، يعنى
غير الفاعل في المبني للفاعل ، وغير المفعول به في المبني للمفعول به ، سواء كان ذلك
الغير غيرا في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر ، وبهذا سقط ما قيل - إنه إن أراد به
غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة إلى قوله - بِتَأْوِيلٍ - وهو ظاهر ، وإن
أراد به غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل - أنبت الله البقل - مجازاً
باعتبار الاسناد إلى السبب [بتأويل] متعلق بإسناده ، ومعنى التأويل تَطْلُبُ مَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ
من الحقيقة ، أو المَوْضِعِ الذى يؤول إليه من العقل (٢) وحاصله أن ينصب قرينة
صارفة عن أن يكون الاسناد إلى ما هو له .

[وله] أى للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق التعريفين [ملابسات شتى]
أى مختلفات ، جمع شَتَّيتٍ كمرىض ومرضى [يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر
والزمان والمكان والسبب] ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل
(١) أي ويجوز ألا يكون قد جعل هذا قرينة على أنه لم يرد ظاهره ، فيكون حقيقة
كاذبة (٢) وعلى هذا لا يلزم أن يكون للمجاز حقيقة كما سيأتى في نحو - أَقْدَمَنِي بِذَلِكَ
حَقٌّ لِي عَلَى فُلَانٍ ، بخلاف المعنى الأول .

فأسندهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنًى لَهُ حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ ، وَإِلَى غَيْرِهِمَا
لِلْمَلَابِسَةِ بَحَّازٌ ، كَقَوْلِهِمْ - عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ - : سَيْلٌ مَفْعَمٌ - وَشِعْرٌ شَاعِرٌ - وَنَهَارٌ
صَاحِمٌ - وَنَهْرٌ جَارٍ - وَبَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ -

لا يسند اليها [فأسندهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنًى لَهُ] أى للفاعل أو المفعول
به ، يعنى أن أسندهُ إِلَى الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مَبْنًى لِلْفَاعِلِ ، أَوْ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنًى
لِلْمَفْعُولِ بِهِ [حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ] من الأمثلة [.] [أسندهُ] إلى غيرهما [أى غير الْفَاعِلِ
أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ ، يعنى غير الْفَاعِلِ فِي مَبْنًى لِلْفَاعِلِ ، وَغَيْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْمَبْنًى لِلْمَفْعُولِ
بِهِ] [لِلْمَلَابِسَةِ] يعنى لاجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل [بَحَّازٌ
كَقَوْلِهِمْ عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ] فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به ، إذ العيشة مَرْضِيَةٌ
[وَسَيْلٌ مَفْعَمٌ] في عكسه ، أعنى فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل ، لأن السيل هو
الَّذِي يُفْعَمُ أَيْ يَمْلَأُ ، مِنْ أَفْعَمْتُ الْإِنَاءَ يَمْلَأُهُ شَيْءٌ مَلَأْتُهُ [وَشِعْرٌ شَاعِرٌ] في المصدر (١)
وَالأَوَّلَى التَّمثِيلُ بِنَحْوِ - جَدَّ جَدُّهُ - لِأَنَّ الشَّعْرَ هَهُنَا بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ (٢) ، نَهَارُهُ صَاحِمٌ
فِي الرِّمَانِ [وَنَهْرٌ جَارٍ] فِي الْمَكَانِ ، لِأَنَّ الشَّخْصَ صَاحِمٌ فِي النَّهَارِ ، الْمَاءُ جَارٍ فِي النَّهْرِ
[وَبَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ] فِي السَّبَبِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْمَجْزُ الْعَفْطِيَّ يَجْرِي فِي النَّسْبَةِ الْعَبْرِ
الْإِسْنَادِيَةِ أَيْضًا مِنَ الْإِضَافِيَةِ وَالْإِيقَاعِيَةِ (٣) نَحْوُ - أَعْجَبَنِي إِنْبَاتُ الرَّسْعِ الْبَقْلَ وَجَرَى
الْإِتِّهَارِ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَأَنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا) وَ (مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) وَنَحْوِ -
بَوَّمتُ اللَّيْلَ ، وَاجْرَيْتُ النَّهْرَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَلَا تُطِيعُوا أَرْوَاحَ الْمُسْرِفِينَ) ، التَّعْرِيفُ

(١) أي فيما بني للفاعل وأسند إلى المصدر ، وكذا يقال فيما يأتي .

(٢) وهو الكلام المنظوم ، فيكون هذا من باب - عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ - .

(٣) النسبة الإيقاعية هي نسبة الفعل إلى المفعول به .

وَقَوْلُنَا بَتَأُولٍ يُخْرِجُ نَحْوَمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْمَلْ نَحْوُ قَوْلِهِ :
أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى السَّكِي رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشَى
عَلَى الْمَجَازِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ أَنَّ قَائِلَهُ لَمْ يَعْتَقِدْ ظَاهِرَهُ ،

المذكور إنما هو للاستناد ، اللهم إلا أن يراد بالاستناد مطلق النسبة ، وههنا مباحث
نفيسة وشحنا بها الشرح [وقولنا] في التعريف [بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل]
- أنبت الربيع البقل - رأتها الانات من الربيع ، فإن هذا الاستناد وإن كان إلى غير
ما هو له في الواقع ، لكن لا تأثر فيه ، لأنه مراده ومعتقده ، وكذا - شق الطبيب
المريض ونحو ذلك - فقوله - بتأول - يخرج ذلك كما يخرج الأقوال الكاذبة ، وهذا
تعريض بالسكاي حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط ، وللتنبية على
هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد ، مع أنه ليس ذلك من دأبه في
هذا الكتاب ، وأقتصر على بيان إخراج قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال
الكاذبة أيضا [ولهذا] أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول
فيه [لم يحمل نحو قوله :

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى السَّكِي رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشَى (١)]

[على المجاز] أي على أن إسناد أشاب وأفنى إلى رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشَى مجاز [ما]
دام [لم يعلم أو] لم [يظن أن قائله] أي قائل هذا القول [لم يعتقد ظاهره] أي ظاهر
(١) هو للسلطان العبدى من شعراء الدولة الأموية ، واسمه قثم بن حبيبة بن عبد القيس
وقيل لغيره ، وبعد هذا البيت :

إِذَا لَيْلَةٌ أَهْرَمَتْ يَوْمَهَا أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٌ قَتَى
نُورٌ وَنُفُودٌ لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضَى

كما استدل على أن إسناد - ميز - في قول أبي النجم :
 ميز عنه قنزا عن قنزع جذب الليالي أبطي أو أسرع
 مجاز بقوله عقيه :

أفناه قيل الله للشمس اطلعي

الاسناد ، لاتنفاء التأول حيثئذ ، لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر ، فيكون من قبيل قول الجاهل - أثبت الربيع البقل [كما استدل] يعني هالم يعلم ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال [على أن إسناد ميز] الي جذب الليالي [في قول أبي النجم (١) ميز عنه] أي عن الرأس [قنزا عن قنزع] هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس [جذب الليالي] أي مضيتها واختلافها [أبطي أو أسرع] هو حال من الليالي على تقدير القول (٢) أي مقولا فيها ، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر [مجاز] خبر إن ، أي استدل على أن إسناد ميز الي جذب الليالي مجاز [بقوله] متعلق باستدل ، أي بقول أبي النجم [عقيه] أي عقيب قوله - ميز عنه قنزا عن قنزع [أفناه] أي أبا النجم أو شعر رأسه [قيل الله] أي أمر الله تعالى وإرادته [للشمس اطلعي] فانه يدل على أنه يعتقد أنه فعل

(١) اسمه الفضل بن قدامة من شعراء الدولة الأموية ، وهذا البيت من قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعي على ذنبا كله لم أصنع
 من أن رأيت رأسي كراسي الصلح ميز عنه قنزا عن قنزع
 جذب الليالي أبطي أو أسرع أفناه قيل الله للشمس اطلعي

حتى إذا وراك أفق فارجمي

(٢) لأن الجملة الطلبية إذا وقعت حالا وجب فيها تقدير القول على نحو ما قدر هنا ، لأنها وصف في المعنى ، والوصف لا يكون جملة طلبية

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : لِأَنَّ طَرَفَيْهِ إِمَّا حَقِيقَتَانِ ، نَحْوُ - أَثْبَتَ الرَّيِّعُ الْبَقْلَ - أَوْ
مَجَازَانِ ، نَحْوُ - أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ - أَوْ مُخْتَلِفَانِ ، نَحْوُ - أَثْبَتَ الْبَقْلَ
شَبَابُ الزَّمَانِ ، وَأَحْيَا الْأَرْضَ الرَّيِّعُ .

- وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ - وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا - يَذِيعُ أَبْنَاهُمْ -

الله وأنه المبدى والمعيد والمنشئ والمفنى ، فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأول بناء
على أنه زمان أو سبب .

[وأقسامه] أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيهما [أربعة لأن
طرفيه] وهما المسند اليه والمسند [إما حقيقتان] لغويتان [نحو أثبت الربيع البقل
أو مجازان] لغويان [نحو أحيا الأرض شباب الزمان] فان المراد بأحيا بالحياء الأرض
تهيج القوى النامية فيها ، وإحداث نضارتها بأنواع النبات ، والاحياء فى الحقيقة
إعطاء الحياة ، وهى صفة تقتضى الحس والحركة الإرادية ، وكذا المراد بشباب الزمان
زمان ازدياد قواها النامية ، وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون
حرارته الغريزية مشبوبة ، أى قوية مشتعلة [أو مختلفان] بأن يكون أحد الطرفين
حقيقة والآخر مجازا [نحو أثبت البقل شباب الزمان] فيما المسند حقيقة والمسند اليه
مجاز [وأحيا الأرض الربيع] فى عكسه ، ووجه الانحصار فى الأربعة على ماذهب اليه
المصنف ظاهر ، لأنه اشترط فى المسند أن يكون فعلا أو فى معناه ، فيكون مفردا ،
وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز .

[وهو] أى المجاز العقلى [فى القرآن كثير] أى كثير فى نفسه لا بالإضافة إلى
مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة ، وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام ،
كقوله تعالى [وإذا تليت عليهم آياته] أى آيات الله [زادتهم إيمانا] أسند الزيادة
وهى فعمل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا [يذيع أبناهم] نسب التذيع الذى هو

يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا - يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيعًا - وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا -
وغير مختص بالخبر ، بل يجري في الانشاء نحو - يا هامان ابن لي صرحاً -
ولابد له من قرينة لفظية كما مر ، أو معنوية ، كاستحالة قيام المسند بالذكور

فعل الجبش إلى فرعون لأنه سبب أمر [ينزع عنهما لباسهما] نسب نزح اللباس عن
آدم وحواء - وهو فعل الله تعالى حقيقة - إلى إبليس ، لأن سببه الآخر كل من الشجرة ،
وسبب الآخر كل وسوسته ومقاسمته إياهما لأنه لهما لمن الناصحين [يومًا] نصب على أنه
مفعول به - لَتَتَّقُونَ - أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يومًا [يجعل -
الولدان شيئا] نسب الفعل إلى الزمان وهو الله تعالى حقيقة ، وهذا كناية عن شدته
وكثرة الهموم والأحزان فيه ، لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والحن ،
أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أو أن الشيخوخة [وأخرجت الأرض أثقالها]
أى ما فيها من الدفائن والخزائن ، نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة
[وغير مختص بالخبر] عطفت على قوله - كثير - أى وهو غير مختص بالخبر ،
ولما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز في الإثبات وإيراده في أحوال الاسناد الخبرى يوم
اختصاصه بالخبر [بل يجرى في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحاً] لأن البناء فعل
العملة ، وهامان سبب أمر ، وكذا قولك - لِيُنْبِتِ الرَّيِّحُ مَا شَاءَ - وَلْيَصُمْ نَهَارُكَ -
وَلْيَجِدْ جِدُّكَ - وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهى إلى ما ليس المطلوب فيه صدور
الفعل أو الترك عنه ، وكذا قولك - لَيْتَ النَّهْرَ جَارٍ - وقوله تعالى (أَصْلَاحُكَ تَأْمُرُكَ)
[ولا بدله] أى للمجاز العقلى [من قرينة] صارفة عن إرادة ظاهره ، لأن المتبادر
إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة [لفظية كما مر] فى قول أبى النجم من قوله
- أَقْبَاهُ قِيلُ اللَّهِ - [أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالذكور] أى بالمستند إليه المذكور

عَقْلًا ، كَقَوْلِكَ - مَحَبَّتِكَ جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ - أَوْ عَادَةَ نَحْوُ - هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ -
وَصُدُورَهُ عَنِ الْمَوْحِدِ فِي مِثْلِ - أَشَابَ الصَّغِيرَ -
وَمَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ إِمَّا ظَاهِرَةٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَرْبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ) أَيْ فَمَا
رَبُّحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ ، وَإِمَّا خَفِيَّةٌ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - سَرَّتْنِي رُؤْيَاكَ - أَيْ سَرَّنِي اللَّهُ
عِنْدَ رُؤْيَاكَ ، وَقَوْلُهُ :

مع المسند [عقلا] أى من جهة العقل ، يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحد من المحققين
والمبطلين أنه يجوز قيامه به ، لأن العقل إذا خلى ونفسه بعده محالا [كقولك محبتك
جاءت بى اليك] لظهور استحالة قيام المحبى بالمحبة [أو عادة] أى من جهة العادة [و
هزم الأمير الجند] لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة ، وإن كان يمكننا
عقلا ، وإنما قال - قيامه به - ليعم الصدور عنه مثل - ضرب وهزم - وغيره مثل
- قرب وبعد - [وصدوره] عطف على - استحالة - أى وكصدور الكلام [عن الموحد
فى مثل أشاب الصغير] وأقنى الكبير - البيت - فانه يكون قرينة معنوية على أن إسناد
- أشاب وأقنى - إلى كَرَّ الغداة ومرَّ العشى مجاز ، لا يقال هذا داخل فى الاستحالة ،
لأننا نقول لا نسلم ذلك ، كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوى العقول ، واحتجنا فى
إبطاله إلى الدليل .

[ومعرفة حقيقته] يعنى أن الفعل فى المجاز العقلى يجب أن يكون له فاعل أو مفعول
به إذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة ، فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند اليه يكون
الاسناد حقيقة [إما ظاهرة كما فى قوله تعالى - فأربحت تجارتهم - أى فما ربحوا فى
تجارتهم - وإما خفية] لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل [كما فى قولك - سررتى رؤيتك -
أى سررتى الله عند رؤيتك - وقوله] :

يَزِيدُكَ اللَّهُ وَجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرًا
أَيُّ يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا فِي وَجْهِهِ .

يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرًا (١)

[أَيُّ يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا فِي وَجْهِهِ] لَمَّا أُودِعَ مِنْ دَقَائِقِ الْحُسْنِ وَالْجَمَالِ ، تَظْهَرُ بَعْدَ التَّأَمُّلِ وَالِامْعَانِ ، وَفِي هَذَا تَعْرِيزُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ وَرَدَ عَلَيْهِ ، حَيْثُ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْمَجَازِ الْعَقْلِي أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ فَاعِلٌ يَكُونُ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ حَقِيقَةً ، لِأَنَّهُ لَيْسَ - لِسِرْتِي - فِي - سِرْتِي رَوَيْتَكَ - وَلَا - لِيَزِيدُكَ - فِي - يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا - فَاعِلٌ يَكُونُ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ حَقِيقَةً ، وَكَذَا - أَقْدَمْنِي بِلَدِكَ حَقٌّ لِي عَلَى فُلَانٍ - بَلِ الْمَوْجُودُ هَهُنَا هُوَ السَّرُورُ وَالزِّيَادَةُ وَالْقُدُومُ (٢) وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي بِأَنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَاعِلٌ حَقِيقَةً ، لَا مَتْنَاعَ صُدُورِ الْفِعْلِ لَا عَنْ فَاعِلٍ ، فَهُوَ إِنْ كَانَ مَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلَ فَلَا مَجَازَ ، وَإِلَّا فَيُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ ، فَزَعَمَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ أَنَّ اعْتِرَاضَ الْإِمَامِ حَقٌّ ، وَأَنَّ فَاعِلَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَتَهَا لُحْفَانَهَا ، فَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَفِي ظَنِّي أَنَّ هَذَا تَكْلُفٌ ، وَالْحَقُّ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ (٣) :

(١) هُوَ لِأَبِي نَوَاسٍ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَنْدُمُ فِيهَا الْعَرَبُ ، وَيُفَضِّلُ تَعَشُّقَ الْغُلَبَانِ عَلَى النِّسَاءِ ، وَأَوَّلُهَا :

دَعِ الرِّسْمَ الَّذِي دُثِّرَا يَفَاسِي الرِّيحَ وَالْمَطَرَ
وَكُنْ رَجُلًا أَضَاعَ الْعُمَّةَ رَفَى اللَّذَاتِ وَالْحَطَرَ

(٢) أَيْ الَّتِي هِيَ مَعَانِي الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ ، أَمَّا مَعَانِي الْأَفْعَالِ لِلتَّعْسُدِيَّةِ مِنَ الْأَسْرَارِ وَالِاقْدَامِ وَالزِّيَادَةِ فَلَا وَجُودَ لَهَا ، لِأَنَّهَا أُمُورٌ اعْتِبَارِيَّةٌ ، فَلَا يَكُونُ لَهَا فَاعِلٌ حَقِيقٌ .
(٣) لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ لَسُكُونِهَا أَوْ رَا عْتِبَارِيَّةٌ أَلْغِيَ عَرَفًا اسْتِعْمَالَهَا لَمَّا هِيَ لَهُ ، فَرَادَ الشَّيْخُ أَنَّهَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ لَهَا فَاعِلٌ فِي الْعَرَفِ ، لِأَنَّهَا لَا هُوَ صُوفٍ لَهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ يَكُونُ إِسْنَادُهَا إِلَيْهِ حَقِيقَةً .

وَأَنكَرَهُ السَّكَانِي ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ وَنَحْوَهُ اسْتِعَارَةٌ بِالسَّكْنَانِيَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ
الْمُرَادَ بِالرَّبِيعِ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ بِقَرِينَةٍ نِسْبَةِ الْإِنْبَاتِ إِلَيْهِ ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ غَيْرُهُ ،
وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعَيْشِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ)
صَاحِبَهَا لِمَا سَيَأْتِي ،

[وَأَنكَرَهُ] أى المجاز العقلي [السكاكى] وقال : الذى عندي نظمة في سالك الاستعارة
بالسكنانية ، بجعل الربيع استعارة بالسكنانية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه ،
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة ، وهذا معنى قوله [ذاهبا الى أن ما مر] من
الامثلة [ونحوه استعارة بالسكنانية] وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه
به بواسطة قرينة ، وهى أن تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به ، مثل أن
تشبه المنية بالسبع ثم تفرد بها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع ، فتقول - بخالب
الْمِنْيَةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ - [بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي] للانبات ، يعنى القادر
المختار [بقرينة نسبة الانبات] الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي [إليه]
أى الى الربيع [وعلى هذا القياس غيره] أى غير هذا المثال ، وحاصله أن يشبه الفاعل
المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ، ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر
وينسب إليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقي [وفيه] أى فيما ذهب اليه السكاكى [نظر
لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها لما سياتى]
في الكتاب من تفسير الاستعارة بالسكنانية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه ، وهو
يقضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقي ، فيلزم أن يكون المراد
بعيشة صاحبها ، واللازم باطل ، إذ لا معنى لقولنا - فهو في صاحب عيشة راضية -

وَالْأَصَحُّ الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لِإِطْلَاقِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ،
وَالْأَيْكُونِ الْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِهَاطَمَانَ ، وَأَنْ يَتَوَقَّفَ نَحْوُ - أَثَبْتَ الرِّبْعَ الْبَقْلَ - عَلَى
السَّمْعِ ، وَاللَّوْازِمُ كُلُّهَا مُنْتَفِيَةٌ ،

وهذا مبنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (١) [و] يستلزم [الاتصاف بالاضافة
في] كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي [نحو نهاره صائم ، لبطلان
إضافة الشيء إلى نفسه] اللازمة من مذهبه ، لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ،
ولاشك في صحة هذه الاضافة ووقوعها ، كقوله تعالى (فَأَرَبِحْتَ تِجَارَتَهُمْ) وهذا
أولى بالتمثيل (٢) [و] يستلزم [الايكون الامر بالبناء] في قوله تعالى (يَا هَامَانَ
ابْنِ لِي صَرَحًا) [لهامان] لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم ، واللازم باطل ،
لأن النداء له والخطاب معه [و] يستلزم [أن يتوقف نحو أثبت الربيع البقل] وشقي
الطبيب المريض ، وسرتني رؤيتك ، مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى [على
السمع] من الشارع ، لأن أسماء الله تعالى توقيفية ، واللازم باطل ، لأن مثل هذا
التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم ، سَمِعَ مَنْ
الشارع أو لم يُسَمَّعْ [واللوازم كلها منتفية] كما ذكرنا ، فينتفى كونه من باب الاستعارة
بالكناية ، لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ، والجواب أن مبنى هذه
الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد

(١) فإن أريد بلفظ عيشة حقيقتها وضميرها صاحبها على الاستخدام لم يلزم
هذا البطلان ، لأن الاستعارة في ضميرها لا في لفظها .

(٢) أي من قوله - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لأنه يمكن أن يراد بلفظ نهار فيه حقيقته
وبضميره صاحبه ، على نحو ما قيل في المثال السابق .

وَلَا تَهْ يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لَا شُبُهَالَهُ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِي التَّشْبِيهِ .

المشبه به حقيقة ، وليس كذلك ، بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاءً ومبالغةً ، لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا - مَخَالِبُ الْمَنِيَّةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ - هو السبع حقيقة ، والسكاكى مصرح بذلك في كتابه ، والمصنف لم يطلع عليه [ولأنه] أى مذهب اليه السكاكى [بتمضى بنحو نهاره صائم] وليله قائم ، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى [لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه] وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة لما صرح به السكاكى ، والجواب أنه إنما يكون مانعاً إذا كان ذكرهما على وجه يبنى عن التشبيه ، بدليل أنه جعل قوله :

لَا تَهْجُوا مِنْ بَلَى غَلَاتِهِ قَدْ زَارَ زَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ (١)

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى

(١) هو لمحمد بن طباطبغا العلوى من شعراء الدولة العباسية ، وسيأتى فى فصل الحقيقة والمجاز من علم البيان .

تطبيقات على المجاز العقلى :

(١) إِنْ الْبَلِيَّةُ مِنْ تَمَلُّ كَلَامِهِ فَأَنْقَعُ فَوَادِكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَاقِ

(٢) مَلَكْنَا فَكَانَ الْعَفْوُ مِنْ سَجِيَّةٍ فَلَبَّا مَلَكْتُمْ سَالِ بِالْذِّمِّ أَبْطَحُ

(٣) نَعَمْ الْمَعِينُ عَلَى الْمُرُوءَةِ لِلْفَتَى مَالٌ يَصُونُ عَنِ التَّبَدُّلِ نَفْسَهُ

فى الأول إسناد - الواقى - إلى المفعول ، وهو مجاز عقلى علاقته المفعولية ، لأن

المراد - انقع فوادك من حديث الموموق ، وفى الثانى إسناد - سأل - إلى - أبطح - وهو مجاز عقلى علاقته المكانية ، وفى الثالث إسناد الاعانة والصيانة إلى المال ، وهو

مجاز عقلى علاقته السببية .

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

أَمَّا حَذْفُهُ فَلِلْإِحْتِرَازِ عَنِ الْعَيْثِ بِنَاءٍ عَلَى الظَّاهِرِ ، أَوْ تَخْيِيلِ الْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ الْعَقْلِ وَاللَّفْظِ ،

بالاستعارة بالكساية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ، ورأينا تركه أولى

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه ، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي .
[أما حذفه] قَدَّمَهُ عَلَى سَائِرِ الْأَحْوَالِ لِكَوْنِهِ عِبَارَةً عَنْ عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِهِ ، وَعَدَمِ الْحَادِثِ سَابِقٍ عَلَى وَجُودِهِ ، وَذَكَرَهُ هَهُنَا بِلَفْظِ الْحَذْفِ وَفِي الْمُسْنَدِ بِلَفْظِ التَّرِكِ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ هُوَ الرُّكْنُ الْأَعْظَمُ الشَّدِيدُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ فَيُكَاثَرُ بِهِ أَتَى بِهِ ثُمَّ حَذَفَ ، بِخِلَافِ الْمُسْنَدِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِهَذِهِ الْمُنَاقَبَةِ ، فَيُكَاثَرُ تَرْكُهُ مِنْ أَصْلِهِ [فَلِلْإِحْتِرَازِ عَنِ الْعَيْثِ بِنَاءٍ (١) عَلَى الظَّاهِرِ] لِدَلَالَةِ الْقَرِينَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ رُكْنًا مِنَ السَّكَلَامِ [أَوْ تَخْيِيلِ الْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ الْعَقْلِ وَاللَّفْظِ] فَإِنَّ

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا :

(٢) بَنَاتُ الشَّعْرِ بِالنَّفَحَاتِ جُودِي فَمَسْنَا يَوْمَ شَاعِرِكَ الْمُجِيدِ

(٣) الدَّهْرُ يَفْتَرِسُ أَرْجَالَ فَلَ تَكُنْ مِنْ تَطْيِيشِهِمُ الْمُنَاصِبُ وَالرَّهْبُ

(١) حال من العيب ، أي حال كون العيب مبيناً على الظاهر من إغناء القرينة عنه

كَقَوْلِهِ :

« قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ »

أَوْ اخْتِبَارِ تَنْبَهُ السَّامِعِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ ، أَوْ مَقْدَارِ تَنْبَهُ ، أَوْ لِيَهَامِ صَوْنَهُ عَنْ لِسَانِكَ ، أَوْ عَكْسَهُ

الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلالة العقل ، وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه ، وإنما قال - تخيل - لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن [كقوله : قال لي كيف أنت قلت عليل (١)] ولم يقل - أنا عليل - للاحتراز والتخييل المذكورين [أو اختبار تنبه السامع عند القرينة] هل يتنبه أم لا (٢) [أو اختبار مقدار تنبهه] هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا (٣) [أو ليهام صوته] أي صون المسند إليه [عن لسانك] تعظيماً له (٤) [أو عكسه] أي

(١) هو من قول شاعر لم يعرف اسمه :

قال لي كيف أنت قلت عليلٌ سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ

وفيه حذف المسند إليه أيضاً في الشطر الثاني ، والتقدير - حالٍ سهرٍ دائمٍ .

(٢) وهذا كأن يحضر عندك صاحب لك مع آخر لا تعرفه ، فتقول لمن معك (وَقِي) تريد - الصَّاحِبُ وَقِي - فحذفته لتعرف هل يتنبه له سامعك أو لا يتنبه (٣) وهذا كأن يحضر عندك صاحبان أحدهما أقدم صحة فتقول لمن معك (حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ) تريد - الْأَقْدَمُ صُحْبَةً حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ - فتحذفه لذلك .

(٤) مثل قول الشاعر في ممدوحه :

قَوَالُ مُحْكَمَةٍ تَقَاضُ مُبَرِّمَةً فَتَاحُ مُبْهِمَةٍ حَبَّاسُ أَوْرَادِ

أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ لَدَى الْحَاجَةِ ، أَوْ تَعَيَّنَتْ ، أَوْ ادَّعَاهُ التَّعَيَّنُ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ .

إيهام صون لسانك عنه تحقيراً له (١) [أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ] أي تيسره [لَدَى الْحَاجَةِ] نحو
 - فَاسِقٌ فَاجِرٌ - عند قيام القرينة على أن المراد زيد ، ليتأتى لك أن تقول ما أردت
 - زيداً بل غيره [أَوْ تَعَيَّنَتْ] والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يفنى عن ذلك ، لَكِنَّ
 ذكره لأمرين : أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال وهو
 - خَالِئٌ لِمَا يَشَاءُ وَفَاعِلٌ لِمَا يَرِيدُ - أي الله تعالى ، والثاني التوطئة والتمهيد لقوله [أَوْ
 ادَّعَاهُ التَّعَيَّنُ] له نحو - وَمَأْبُؤُ الْإِنْفُوفِ - أي السلطان [أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ] كضيق المقام
 عن إطالة الكلام بسبب ضجر ، أو سآمة ، أو فوات فرصة ، أو محافظة على وزن
 أو سجع أو قافية ، أو نحو ذلك ، كقول الصياد - غَزَالٌ - أي - هَذَا غَزَالٌ - وكالاخفاء
 عن غير السامع من الحاضرين مثل - جاء - وكتابع الاستعمال الوارد على تركه مثل
 - رَمِيَتْ مِنْ غَيْرِ رَامٍ - أو ترك نظائره (٢) مثل الرفع على المدح أو الذم أو الترحم

(١) كقول الأقيشر الأسدي في ابن عم له يهجوّه .

سَرِيْعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطَمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيْعٍ

(٢) الفرق بين هذا وما قبله أنه في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحداً
 ولو لم يكن قياسياً ، وهذا بخلاف الثاني ، فإن الكلام الثاني فيه غير الأول ، ولا بد
 أن يكون الكلام الأول قياسياً ،

تطبيقات على الحذف :

(١) سألوني في سقاي كيف حالي قلتُ نَضُوْ

(٢) وما المأل والأهلون إلا ودائعُ ولا بد يوماً أن تردّ الودائعُ

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلِكُونِهِ الْأَصْلَ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ، أَوْ لِلْإِحْتِيَاظِ لضعفِ
التَّعْوِيلِ عَلَى الْقَرِينَةِ ، أَوْ التَّنْبِيهِ عَلَى غِبَاوَةِ السَّامِعِ ، أَوْ زِيَادَةِ الْإِيضَاحِ وَالتَّقْرِيرِ ،
أَوْ إظهارِ تَعْظِيمِهِ

[وأما ذكره] أى ذكر المسند اليه [فلكونه] أى الذكر [الأصل ولا مقتضى
للعُدُولِ عنه أو للاحتياط لضعف التعويل] أى الاعتماد [على القرينة (١) أو للتنبيه
على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير] وعليه قوله تعالى - أُولَئِكَ عَلَى هُدًى
مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٢) [أو إظهار تعظيمه] لكون اسمه مما يدل على التعظيم ،
(٣) مَن طَابَتْ سِرِّيَّتُهُ ، حُمِدَتْ سِرِّيَّتُهُ .

ففى الأول حذف المسند اليه لصيق المقام بضجر المتكلم ، وتقدير الكلام
- أَنَا لَضَوْءٌ - وفى الثانى حذف المسند اليه وهو الفاعل وأنيب المفعول عنه فى قوله
(وَلَا يَدْرِي مَا أَن تَرُدَّ الْوَدَائِعَ) للمحافظة على القافية ، وفى الثالث حذف المسند اليه
كذلك للمحافظة على السجع .
أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ، نَارٌ حَامِيَةٌ .

(٢) كَيْفَ كُنْتَ قَدْ بَلَغْتَ عَنِّي وَشَايَةً لِّمُبْلَغِكَ الْوَائِي أَغْشُ وَأَكْذِبُ .

(٣) وَأَنِّي رَأَيْتُ الْبَخْلَ يُزْرَى بِأَهْلِهِ فَأَكْرَمْتُ نَفْسِي أَن يَقَالَ بِخِيلُ .

(١) وهذا عند خفائها ، كما تقول - من حضرو من سافر - فيقال - الَّذِي حَضَرَ زَيْدٌ

وَالَّذِى سَافَرَ عَمْرُو - ولا يقال - زَيْدٌ وَعَمْرُو - لأن السامع قد لا يعرف من السؤال

تعيين ذلك (٢) الشاهد فى تكرير اسم الإشارة لزيادة الإيضاح والتقرير لثبوت ذلك لهم .

أَوْ إِهَاتِهِ ، أَوْ التَّبَرُّكِ بِذِكْرِهِ ، أَوْ اسْتِلْذَازِهِ ، أَوْ بَسْطِ الْكَلَامِ حَيْثُ الْأَصْغَاءُ
مُطْلُوبٌ ، نَحْوُ

نَحْو - أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَاضِرٌ - [أَوْ إِهَاتِهِ] أَيْ إِهَاتَةُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لِسُكُونِ اسْمِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى
الْإِهَاتَةِ ، مِثْلُ - السَّارِقِ اللَّثِيمِ حَاضِرٌ - [أَوْ التَّبَرُّكِ بِذِكْرِهِ] مِثْلُ - النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ [أَوْ اسْتِلْذَازِهِ] مِثْلُ - الْحَبِيبِ حَاضِرٌ [أَوْ بَسْطِ الْكَلَامِ حَيْثُ الْأَصْغَاءُ
مُطْلُوبٌ] أَيْ فِي مَقَامٍ يَكُونُ إِصْغَاءُ السَّامِعِ مُطْلُوبًا لِلْمُتَكَلِّمِ لِعَظَمَتِهِ وَشَرَفِهِ ، وَهَذَا
يُظَالُّ الْكَلَامَ مَعَ الْأَحْبَاءِ ، وَعَلَيْهِ [نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
تطبيقات على الذكر :

(١) هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ

(٢) فِعْبَاسٌ يَصُدُّ الْخُطْبَ عَنَّا وَعِبَاسٌ يُجِيرُ مِنْ اسْتِجَارَا

(٣) وَإِنِّي لَخُلُوتُ تَعْتَرِبُنِي مَرَارَةً وَإِنِّي لَتَرَاكُ لَمَّا لَمْ أَعُودْ

فذكر المسند إليه في الأول للتسجيل على السامع حتى لا يتأقن له الإنكار ، وفي
الثاني لاستلذاذ ذكره ، وفي الثالث لبسط الكلام في مقام الفخر .

أمثلة أخرى :

قال النبي صلى الله عليه وسلم :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ

وقال حافظ إبراهيم في وصف الشمس :

هِيَ أُمُّ الْأَرْضِ فِي نَسَبَتِهَا هِيَ أُمُّ السُّكُونِ وَالْكَوْنِ جَنِينِ

هِيَ أُمُّ النَّارِ وَالنُّورِ مَعًا هِيَ أُمُّ الرِّيحِ وَالْمَاءِ الْمَعِينِ

هِيَ عَصَايَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَبِالِاضْهَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكْلُمِ أَوْ الْخِطَابِ أَوْ الْغَيْبَةِ ،

[هِيَ عَصَايَ] أَوْ كَأَعْلَى ، وقد يكون الذكر للتحويل ، أو التعجب ، أو الاشهاد في قضية ، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار .
[وأما تعريفه] أى لإيراد المسند اليه معرفة ، وإنما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لأن الأصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند التنكير [فبالاضهار لأن المقام للتكلم] نحو - أَنَا ضَرَبْتُ [أَوْ الْخِطَابِ] نحو - أَنْتَ ضَرَبْتَ [أَوْ الْغَيْبَةِ] نحو - هُوَ ضَرَبَ - لتقدم ذكره إما لفظاً تحقيقاً أو تقديرًا ، وإما معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال ، وإما حكماً (١) .

(١) وهذه أمثلة ذلك على الترتيب - زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى - أَى الْعَدْلَ ، فَلَمَنْ ثَلَاثًا مَاتَرَكَ - أَى الْمَيْتَ :

تطبيقات على التعريف بالاضهار :

(١) أَنَا الْمُرْعَثُ لَا أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ذَرْتُ فِي الشَّمْسِ الْقَاصِيَّ وَلِلدَّائِي

(٢) إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ لِنَفْسِكَ حَقَّهَا هُوَ أَنَا بِهَا كَانَتْ عَلَى النَّاسِ أَهْوَانًا

ففى الأول عرف المسند اليه بضمير المتكلم لأن المقام للتكلم ، وفى الثانى خوطب به غير معين لأن ذلك الحكم لا يختص به شخص من المخاطبين دون غيره .

أمثلة أخرى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ

(٢) هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمَلٍّ فِيهَا حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعَيَّنٍ وَقَدْ يُتْرَكُ إِلَى غَيْرِهِ لِيَعْمَ كُلَّ مُخَاطَبٍ ، نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسَ رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، أَى تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّهُورِ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مُخَاطَبٌ .

أَوْ بِالْعِلْمِيَّةِ لِإِحْضَارِهِ بَعِيْنَهُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ ،

[وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعَيَّنٍ] وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ ، لِأَنَّ وَضْعَ الْمَعَارِفِ عَلَى أَنْ تَسْتَعْمَلَ لِمُعَيَّنٍ ، مَعَ أَنَّ الْخُطَابَ هُوَ تَوْجِيهِ الْكَلَامِ إِلَى حَاضِرٍ [وَقَدْ يُتْرَكُ] الْخُطَابُ مَعَ مُعَيَّنٍ [إِلَى غَيْرِهِ] أَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ [لِيَعْمَ] الْخُطَابُ [كُلَّ مُخَاطَبٍ] عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ [نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسَ رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ] لَا يُرِيدُ بِقَوْلِهِ - وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ - مُخَاطَبًا مُعَيَّنًا قَصْدًا إِلَى تَفْطِيحِ حَالِهِمْ [أَى تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّهُورِ] لِأَنَّ هَلِ الْمُحْشَرِ إِلَى حَيْثُ يَمْتَنِعُ خِفَاؤُهَا ، فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا رُؤْيَا دُونَ رَأْيٍ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ [فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ] أَى بِهَذَا الْخُطَابِ [مُخَاطَبٍ] دُونَ مُخَاطَبٍ ، بَلْ كُلٌّ مِنْ يَتَأْتِي مِنْهُ الرُّؤْيَا فَلَهُ مَدْخَلٌ فِي هَذَا الْخُطَابِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا - أَى بِرُؤْيَا حَالِهِمْ مُخَاطَبٍ ، أَوْ بِحَالِهِمْ رُؤْيَا مُخَاطَبٍ ، عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ .

[وَبِالْعِلْمِيَّةِ] أَى تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِإِرَادَةِ عَلَيَّ ، وَهُوَ مَا وَضَعَ لَشَيْءٍ مَعَ جَمِيعِ مُشَخَّصَاتِهِ [لِإِحْضَارِهِ] أَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [بَعِيْنَهُ] أَى بِشَخْصِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ مُتَمَيِّزًا عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ ، وَاحْتِرَازَ بِهَذَا عَنْ إِحْضَارِهِ بِاسْمِ جَنْسِهِ ، نَحْوُ - رَجُلٌ عَالِمٌ جَاءَنِي [فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً] أَى أَوَّلَ مَرَّةٍ ، وَاحْتِرَازَ بِهِ عَنْ نَحْوِ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ [بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ] أَى بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يُطْلَقُ بِاعْتِبَارِ هَذَا الْوَضْعِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَاحْتِرَازَ بِهِ عَنْ إِحْضَارِهِ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ . أَوْ الْمُخَاطَبِ ، وَاسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَالْمَوْصُولِ ، وَالْمَعْرِفِ

نَحْو - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، أَوْ تَعْلِيمٍ ، أَوْ إِهَانَةٍ ، أَوْ كُنْيَاةٍ ،

بلام العهد ، والاضافة ، وهذه القيود لتحقيق مقام العلية ، وإلا فالقيد الأخير مُغْنٍ عما سبق ، وقيل : احتراز بقوله - ابتداء - عن الاحضار بشرط ، كما في المضمرة الغائب ، والمعرف بلام العهد ، فانه يشترط تقدم ذكره ، والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة ، وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم ، فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع [نحو قل هو الله أحد] فانه أصله الاله ، حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف (١) ثم جعل علماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم ، وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته ، أو المُسْتَحَقُّ لِلْعُبُودِيَّةِ له ، وكل منهما كُليٌّ انحصر في فرد فلا يكون علماً ، لأن مفهوم العلم جزئي ، وفيه نظر لأننا لانسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلي ، كيف وقد أجمعوا على أن قولنا - لا إله إلا الله - كلمة توحيد ، ولو كان الله اسماً لمفهوم كلي لما أفادت التوحيد ، لأن الكلي من حيث إنه كلي يحتمل السدثرة [أو تعظيم أو إهانة] كما في الألقاب الصالحة لذلك ، مثل - رَكَبَ عَلِيٌّ ، وَهَرَبَ مُعَاوِيَةُ [أو كُنْيَاة] عن معنى يصلح العلم له ، نحو - أَبُو هَبٍ فَعَلَ كَذَا - كُنْيَاة عن كونه جَهَنِمِيًّا بالنظر إلى الوضع الأول ، أعنى الاضافي ، لأن معناه مُلَازِمُ النَّارِ وَمُلَاطَبُهَا ، ويلزمه أنه جهنمي ، فيكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول ، وهذا القدر كاف في الكُنْيَاة ، وقيل في هذا المقام : إن الكُنْيَاة كما يقال - جَاءَ حَاتِمٌ - ويراد به لازمه (٢) أي جَوَادٌ ، لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال - رَأَيْتُ أَبَا هَبٍ ، أي جهنمياً ، وفيه (١) يريد أنه قصد ذلك التعويض ، لأن حرف التعريف موجود قبل حذف الهمزة ، ولم يكن غير موجود ثم أتى به للتعويض (٢) بأن يستعمل اللفظ ابتداء في ذلك اللازم ، ولهذا جاء الاعتراض عليه بأنه يكون استعارة لا كُنْيَاة .

أَوْ إِيَّاهُمْ اسْتَلْزَاذُهُ ،

نظر لأنه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ماسيحيه ، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا - فَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ كَذًّا - مشيراً الى كافر ، وقولنا - أَبُوجِہْلٍ فَعَلَ كَذًّا - كناية عن الجهل ، ولم يقل به أحد ، وبما يدل على فساد ذلك أنه مَثَلٌ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى - تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ - ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر [أو إِيَّاهُمْ اسْتَلْزَاذُهُ] أي وَجَدَانِ الْعِلْمِ لذيذاً ، نحو قوله .
بِاللَّهِ يَا ظِيَّاتِ الْقَاعِ قُلُوبَ لَنَا لَيْلَى مَنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ (١)

(١) هو لعبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان المعروف بالعرجي من شعراء الدولة الأموية ، والقاع هو الأرض السهلة المطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والآكام ، والمسند اليه فيه ليلي ، وهو اسم مستلذ له ، وقيل إن البيت لمجنون ليلي .
تطبيقات على التعريف بالعلية :

- (١) أَبُو مَالِكٍ قَاصِرُ فَقْرِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَمُشِيعُ غِنَاهُ
(٢) - قوله تعالى (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

ففي الأول عرف المسند اليه بالعلية لاحتضاره باسمه المختص به ، وفي الثاني للتسجيل على السامع حتى لا يتأني له إنكاره .

أمثلة أخرى :

- (١) اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْتُ قَتْلَهُمْ حَتَّى عَلَوْا فَرَسِي بِأَشَقَرٍ مُزِيدٍ
(٢) - قوله تعالى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) .

أَوْ التَّبَرُّكُ بِهِ .

وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ لِعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِالْأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَاةِ ، كَقَوْلِكَ -
الَّذِي كَانَ مَعْنَاهُ أَمْسَ رَجُلٌ عَالِمٌ ، أَوْ اسْتَهْجَانِ التَّصْرِيحِ بِالْإِسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ،
نَحْوُ - وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ،

[أَوْ التَّبَرُّكُ بِهِ] نَحْوُ - اللَّهُ الْهَادِي ، وَ مُحَمَّدٌ الشَّافِعِيُّ [أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ] كَالْتَعَاوُلِ ، وَالتَّطْيِيرِ ،
وَالْتَسْجِيلِ عَلَى السَّامِعِ ، وَغَيْرِهِ بِمَا يَنْاسِبُ اعْتِبَارَهُ فِي الْأَعْلَامِ .

[وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ] أَيْ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِإِرَادَةِ اسْمِ مَوْصُولٍ [لِعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ
بِالْأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَاةِ كَقَوْلِكَ الَّذِي كَانَ مَعْنَاهُ أَمْسَ رَجُلٌ عَالِمٌ] وَلَمْ يَتَعَرَّضِ
الْمُصَنِّفُ لِمَا لَا يَكُونُ لِلْمَتَكَلِّمِ أَوْ لِكُلَيْهِمَا عِلْمٌ بِغَيْرِ الصَّلَاةِ ، نَحْوُ - الَّذِينَ فِي بِلَادِ الْمَشْرِقِ
لَا أَعْرِفُهُمْ ، أَوْ لَا نَعْرِفُهُمْ - لِقَلَّةِ جَدْوَى مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ [أَوْ اسْتَهْجَانِ التَّصْرِيحِ
بِالْإِسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ] أَيْ تَقْرِيرِ الْغَرَضِ الْمَسْئُوقِ لَهُ الْكَلَامِ ، وَقِيلَ تَقْرِيرِ الْمُسْنَدِ ،
وَقِيلَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ [نَحْوُ رَأَوْدَتِهِ] أَيْ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالْمَرَاوِدَةُ مَفَاعَلَةٌ مِنْ - رَأَدَ
يُرُودُ جَاءَ وَذَهَبَ - وَكَأَنَّ الْمَعْنَى - خَادَعْتَهُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَفَعَلْتَ فَعْلَ الْخَادِعِ لِصَاحِبِهِ عَنْ
الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَرِيدُ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ يَدِهِ ، يَحْتَالُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْلِبَهُ وَيَأْخُذَهُ مِنْهُ ، وَهِيَ عِبَارَةٌ
عَنِ التَّمَحَلِّ لِمَوَاقِعَتِهِ إِيَّاهَا ، وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ هُوَ قَوْلُهُ [الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ] مُتَعَلِّقٌ
بِرَأَوْدَتِهِ ، فَالْغَرَضُ الْمَسْئُوقُ لَهُ الْكَلَامُ نِزَاهَةُ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَطَهَارَةُ ذِيْلِهِ ،
وَالْمَذْكُورُ أَدْلُ عَلَيْهِ مِنْ - امْرَأَةُ الْعَزِيزِ أَوْ زَلِيخَا - لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي بَيْتِهَا وَتَمَكَّنَ مِنْ
نَيْلِ الْمَرَادِ مِنْهَا وَلَمْ يَفْعَلْ كَانَ غَايَةً فِي النِّزَاهَةِ ، وَقِيلَ هُوَ تَقْرِيرٌ لِلْمَرَاوِدَةِ (١) لِمَا فِيهِ

أَوِ التَّغْنِيمِ ، نَحْوُ - فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ، أَوْ تَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْخَطَا ، نَحْوُ :
 إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ * يُشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تَصْرَعُوا
 أَوْ الْإِيْمَاءَ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ - إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي
 سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ .

من فرط الاختلاط والألفة ، وقيل تقرير للمسند إليه لامكان وقوع الإبهام
 والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا ، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ،
 وظنى أنها مثال لها ولاستجهان التصريح بالاسم (١) وقد بينته في الشرح [أو
 التغميم] أى التعظيم والتحويل [نحو - فغشيهم من اليم ما غشيهم] فان في هذا الإبهام
 من التغميم ما لا يخفى [أو تنبيهه المخاطب على الخطأ ، نحو - إن الذين ترونهم] أى
 تظنونهم [إخوانكم * يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا (٢)] أى تهلكوا أو تصابوا
 بالحوادث ، فقيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك - إِنَّ الْقَوْمَ الْفُلَاقِيَّ
 [أو الإيماء] أى الإشارة [إلى وجه بناء الخبر] أى إلى طريقه ، تقول - عمات هذا العمل
 على وجه عمالك وعلى جهته ، أى على طرزه وطريقته ، يعنى - تأتى بالموصول والصلة
 للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب ، والمدح
 والذم ، وغير ذلك [نحو - إن الذين يستكبرون عن عبادتي] فان فيه إيماء إلى أن الخبر
 المبني عليه أمر من جنس العقاب والاذلال ، وهو قوله تعالى [سيدخلون جهنم داخرين]
 ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله - إلى وجه بناء الخبر - بالعلة والسبب ،
 وقد استوفينا ذلك في الشرح .

(١) لاستحسان طالب التستر في مثل هذا (٢) هو لعبد بن الطيب من الشعراء
 المخضرمين ، ويجوز أن يكون - ترونهم - من أرى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، فلا يكون بمعنى
 تظن ، ومفعوله الأول نائب الفاعل ، والثاني - هم - والثالث - إخوانكم - والغليل الحقد

ثُمَّ إِنَّهُ رُبَّمَا جَعَلَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّعْرِضِ بِالتَّعْظِيمِ لِشَأْنِهِ ، نَحْوُ :
 إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعْزُّ وَأَطْوَلُ
 أَوْ شَأْنٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ - الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ، وَقَدْ يَجْعَلُ
 ذَرِيعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ .

[ثم إنه] أي الإيحاء إلى وجه بناء الخبر ، لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما
 سبق إلى بعض الأوهام [ربما جعل ذريعة] أي وسيلة [إلى التعريض بالتعظيم لشأنه]
 أي لشأن الخبر [نحو - إن الذي سمك السماء] أي رفع [السماء] ببنى لنا بيتا [أراد به الكعبة ،
 أو بيت الشرف والمجد] دعائمه أعز وأطول (١) [من دعائم كل بيت ، ففي قوله - إن
 الذي سمك السماء - إيحاء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفع والبناء عند من
 له ذوق سليم ، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته ، لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء
 أعظم منها وأرفع [أو] ذريعة إلى تعظيم [شأن غيره] أي غير الخبر [نحو - الذين
 كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين] ففيه إيحاء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبغي عن الحية
 والخسران ، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة إلى الإلهانة لشأن
 الخبر ، نحو - إِنَّ الَّذِي لَا يُحْسِنُ مَعْرِفَةَ الْفَقْهِ قَدْ صَنَّفَ فِيهِ - أو لشأن غيره ، نحو -
 إِنَّ الَّذِي يَتَّبِعُ الشَّيْطَانَ خَاسِرٌ [وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر] أي جعله محققا
 ثابتا ، نحو :

إِنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتًا مَهْجَرَةً بِكَوْفَةِ الْجَنْدِ غَالَتْ رَدَّهَا غُولُ (٢)

(١) هو للفرزدق من قصيدة له يفتخر فيها على جرير ببنيته في تميم ، ولهذا . يكون حمل
 البيت على بيت الشرف والمجد أولى من حمليه على الكعبة (٢) هو لعبدة بن الطيب ، وكوفة

وَبِالْإِشَارَةِ لَتَمَيِّزِهِ أَكْمَلَ تَمَيِّزٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :
هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مُحَاسِنِهِ ۞

فان في ضَرْبِ البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماءً إلى أن طريق بناء الخبر بما ينبنى عن زوال المحبة وانقطاع المودة ، ثم لأنه يحقق زوال المودة ويقرره ، حتى كأنه برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر ، وهو مفقود في مثل - إن الذى سملك السماء - إذ ليس في رَفْعِ الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتاً ، فظهر الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر .

[وبالإشارة] أى تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة [لتمييزه] أى المسند إليه [أكمل تمييز] لغرض من الأغراض [نحو - هذا أبو الصقر فردا] فصب على المدح أو الحال [فى محاسنه] .

الجند هى مدينة الكوفة المعروفة بالعراق ، وغالت أكلت ، والفول حيوان خرافى ، ويطلق أيضاً على الداهية .

تطبيقات على التعريف بالموصلية :

(١) مَضَى بِهَامَاضٍ مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الرَّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِ
(٢) إِنَّ الَّذِي الْوَحْشَةُ فِي دَارِهِ تَوْنَسُهُ الرَّحْمَةُ فِي لَحْمِهِ
ففى الاول عرف المسند اليه بالموصلية لافادة التفخيم ، وفى الثانى للإيماء إلى وجه بناء الخبر وكونه مدحاً للحدث عنه .

أمثلة أخرى :

(١) وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ
(٢) وَأَخَذْتُ مَا جَادَ الْأَمِيرُ بِهِ وَقَضَيْتُ حَاجَاتِي كَمَا أَهْوَى

أَوْ التَّعْرِيزُ بِغَاوَةِ السَّامِعِ ، كَقَوْلِهِ :
 أُولَئِكَ آبَائِي فَجَنَّتِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا بِأَجْرِيرِ الْمَجَامِعِ
 أَوْ بَيَانُ حَالِهِ فِي الْقُرْبِ أَوِ الْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ ، كَقَوْلِكَ . هَذَا أَوْ ذَلِكَ أَوْ
 ذَلِكَ زَيْدٌ ، أَوْ تَحْقِيقُهُ بِالْقُرْبِ نَحْوُ - أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلَهُتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمُهُ بِالْبُعْدِ ،
 نَحْوُ - أَلَمْ ، ذَلِكَ السِّكِّتَابُ ،

مَنْ نَسَلَ شَيْيَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّالِمِ (١)

وهما شجرتان بالبادية ، يعنى يقيمون بالبادية ، لأن فقد العز في الحضر [أو
 التعريض بغاوة السامع] حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس [كقوله :

أُولَئِكَ آبَائِي فَجَنَّتِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا بِأَجْرِيرِ الْمَجَامِعِ (٢)

أَوْ بَيَانُ حَالِهِ [أي المسند إليه] فِي الْقُرْبِ أَوِ الْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ كَقَوْلِكَ - هَذَا
 أَوْ ذَلِكَ أَوْ ذَلِكَ زَيْدٌ [وَأَخْرَجَ ذَكَرَ التَّوَسُّطِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بَعْدَ تَحَقُّقِ الطَّرْفَيْنِ ،
 وَأُمَثَالَ هَذِهِ الْمُبَاحِثِ تَنْظُرُ فِيهَا اللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ إِنَّمَا تَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا مِثْلًا لِلْقُرْبِ ، وَذَاكَ
 لِلتَّوَسُّطِ ، وَذَاكَ لِلْبُعْدِ ، وَعِلْمُ الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِذَا أُريدَ بَيَانُ قُرْبِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ
 يُوَفَّى بِهَذَا ، وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ الَّذِي هُوَ الْحِكْمُ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الْمَذْكُورِ الْمُعْبَرِ

عَنْهُ بِشَيْءٍ يَوْجِبُ تَصَوُّرَهُ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ (٣)] أَوْ تَحْقِيقُهُ [أَيْ تَحْقِيقِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ] بِالْقُرْبِ
 نَحْوُ - أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلَهُتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمُهُ بِالْبُعْدِ نَحْوُ - أَلَمْ ، ذَلِكَ السِّكِّتَابُ [تَنْزِيلًا لِبَعْدِ

(١) هُوَ لَابِنُ الرُّومِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ فِي مَدْحِ أَبِي الصَّقَرِ الشَّيْبَانِيِّ ، وَالضَّالِّ
 شَجَرُ السَّدْرِ الْبَرِّ ، وَالسَّالِمُ شَجَرُ ذُو شَوْكٍ (٢) هُوَ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ - فَجَنَّتِي
 لِلتَّعْجِيزِ ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ تَعْرِيزُ بِغَاوَتِهِ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ آبَاءَ الْفَرَزْدَقِ
 وَهُمْ غَائِبُونَ لَا يَحْسُونُ (٣) هَذَا تَكْلُفٌ وَالْحَقُّ أَنَّهُ مَعْنَى أَصْلِي لَا ثَانَوِي .

أَوْ تَحْقِيرِهِ ، كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا ، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ
بِأَوْصَافٍ

درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة [أو تحقيره بالبعد كما يقال - ذلك اللعين فعل كذا]
تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ، ولفظ ذلك صالح
للاشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى ، وكثيراً ما يذكّر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك ،
لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (١) [أو للتنبيه] أى تعريف المسند اليه بالاشارة
للتنبيه [عند تعقيب المشار اليه بأوصاف] أى عند إيراد الأوصاف على عقب المشار
اليه ، يقال - عَقِبَهُ فُلَانٌ إِذَا جَاءَ عَلَى عَقْبِهِ ، ثُمَّ تُعَدِّيهِ بِالْبَاءِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَتَقُولُ -

(١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى - كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ - فان ذلك
إشارة إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريباً في قوله - (ذَلِكَ بَانَ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَاتَّبَعُوا الْبَاطِلَ) الآية .

تطبيقات على التعريف بالاشارة :

(١) تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا يَمِينُهَا أَبَعْلَى هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ

قوله تعالى - (قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ) .

عرف المسند اليه بالاشارة في الاول لافادة التحقير ، وفي الثاني لافادة التعظيم
أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى (وَإِذَا رَأَوْكَ أَنْ يَنْخَضُوا نَكَ إِلَّا هُزُوا هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)

(٢) أولئك قومٌ إِنْ بَنَوْا حَسَنًا الْبَنَاءَ وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفَرُوا وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا

عَلَى أَنَّهُ جَدِيرٌ بِمَا يَرِدُ بَعْدَهُ مِنْ أَجْلِهَا ، نَحْوُ - أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ .

وَبِاللَّامِ الْإِشَارَةَ إِلَى مَعْبُودٍ ، نَحْوُ - وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْإِثْنَى ، أَيْ لَيْسَ الَّذِي طَلَبْتُ كَالَّذِي وَهَبْتُ لَهَا ،

عَقَبْتُهُ بِالشَّيْءِ إِذَا جَعَلْتُ الشَّيْءَ عَلَى عَقْبِهِ ، وَهَذَا ظَهَرَ فُسَادَ مَا قِيلَ : إِنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَ جَعَلِ اسْمِ الْإِشَارَةِ بِعَقَبٍ أَوْصَافٍ [عَلَى أَنَّهُ] مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنْبِيهِ ، أَيْ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى [جَدِيرٍ بِمَا يَرِدُ بَعْدَهُ] أَيْ بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ [مِنْ أَجْلِهَا] مُتَعَلِّقٌ بِجَدِيرٍ ، أَيْ حَقِيقٍ بِذَلِكَ لِأَجْلِ الْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرْتَ بَعْدَ الْمَشَارِ إِلَى [نَحْوُ] (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) - إِلَى قَوْلِهِ [أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] عَقَبَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ وَهُوَ - (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) بِأَوْصَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، ثُمَّ عَرَّفَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِمْ أَحَقُّ بِمَا يَرِدُ بَعْدَ أُولَئِكَ ، وَهُوَ كَوْنُهُمْ عَلَى الْهُدَى عَاجِلًا ، وَالْفَوْزَ بِالْفَلَاحِ آجِلًا ، مِنْ أَجْلِ اتِّصَافِهِمْ بِالْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ .

[وَبِاللَّامِ] أَيْ تَعْرِيفَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ (١) [لِلْإِشَارَةِ إِلَى مَعْبُودٍ] أَيْ إِلَى حِصَّةٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ مَعْبُودَةٍ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، يُقَالُ عَهَدْتُ فَلَانًا إِذَا أَدْرَكْتَهُ وَاقِفَتَهُ ، وَذَلِكَ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً [نَحْوُ - وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْإِثْنَى - أَيْ لَيْسَ] الذِّكْرُ [الَّذِي طَلَبْتُ] امْرَأَةُ عِمْرَانَ [كَالَّذِي] أَيْ كَالْإِثْنَى الَّذِي [وَهَبْتُ] تِلْكَ الْإِثْنَى [لَهَا] أَيْ لَامْرَأَةِ عِمْرَانَ ، فَالْإِثْنَى إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى

(١) وَقِيلَ إِنَّ الْمَعْرِفَ أَلْ لَا اللَّامَ وَحْدَهَا .

أَوَّلى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ ، كَقَوْلِكَ - الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَقَدْ يَأْتِي لِوَاحِدٍ
باعتبار عهديته في الذَّهْنِ ، كَقَوْلِكَ - ادْخُلِ السُّوقَ ، حَيْثُ لَا عَهْدَ ، وَهَذَا فِي
الْمَعْنَى كَالنَّكْرَةِ ،

(قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى) - لكنّه ليس بمسند اليه ، والذكر إشارة إلى ماسبق ذكره
كنائية في قوله تعالى (رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) - فان لفظة ما - وإن كان يعم
الذكور والاناث ، لكن التحرير - وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس - إنما كان
للكور دون الاناث ، وهو مسند اليه (١) وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب
به ، نحو - خَرَجَ الْأَمِيرُ - إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد [أو] للإشارة [إلى نفس
الحقيقة] ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد [كقوله الرجل
خير من المرأة] .

[وقد يأتي] المعرف بلام الحقيقة (٢) [لواحد] من الافراد [باعتبار عهديته في
الذهن] لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة ، يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فردٍ ما موجودٍ من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن
وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لإياها ، كما يطلق الكُلُّ الطبيعي (٣) على كل جزئي
من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة دالة على أنه ليس القصد إلى نفس الحقيقة من
حيث هي بل من حيث الوجود ، ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
بل بعضها [كقوله] - ادخل السوق - حيث لا عهد [في الخارج] ، ومثله قوله تعالى
(واخاف أن يأكله الذئب) [وهذا في المعنى كالنكرة] وإن كان في اللفظ يجري عليه

(١) لأنه اسم ليس (٢) يشير إلى أن هذا هو القسم الثاني من لام الحقيقة ، وتسمى
اللام فيه لام العهد الذهني ، وتسمى في القسم الأول لام الجنس ، وتسمى في القسم
الثالث الآتي لام الاستغراق (٣) هو اسم الجنس المجرد من اللام .

وَقَدْ يُفِيدُ الْأَسْتِغْرَاقَ ، نَحْوُ - إِنَّ الْإِنْسَانَ لَنِي خُسْرٍ .

أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك ، وإنما قال - كالنكرة - لما بينهما من تَفَاوُتٍ ما ، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة ، وهذا معناه نفس الحقيقة ، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والـ كل فيما مر ، فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء ، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ، ولأنه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة ، كقوله : « ولقد أمرُ على اللّيم يسبني » (١)

[وقد يفيد] المَعْرِفُ باللام المُشَارَ بها إلى الحقيقة [الاستغراق نحو- إن الإنسان لنـي خسر] أشير باللام إلى الحقيقة ، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد ، بل في ضمن الجميع ، بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكنت عن ذكره ، فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حَمَلٌ (٢) على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة . ولهذا قلنا : إن الضمير في قوله - يأتي ، وقد يفيد - عائد إلى المَعْرِفُ باللام المُشَارَ بها إلى الحقيقة ، ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ، لتمييز (٣) عن أسماء الأجناس النكرات ، مثل - الرُّجَمَى ، ورُجَمَى - وإذا

(١) هو أُمَيَّرَةُ بْنُ جَابِرِ الْحَنْفِيِّ من قوله :

ولقد أمر على اللّيم يسبني فضيتُ ثُمّتَ قلتُ لا يعنيني

وتمت حرف عطف لحقتها تاء التأنيت ، وإنما قال - فضيت - ولم يقل فامضي . للإشارة إلى تحقق هذا منه ، والشاهد في قوله - يسبني - فهو جملة في محل جر صفة للجرور قبله ، ولا يعرب حالا منه .

(٢) أي مدخولهما (٣) أي اسم الجنس المَعْرِفُ .

وَهُوَ ضَرْبَانِ : حَقِيقِيٌّ - نَحْوُ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَيْ كُلِّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ ،
وَعُرْفِيٌّ كَقَوْلِنَا - جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ ، أَيْ صَاعَةً بَلَدَهُ أَوْ مَمْلَكَتَهُ .

وَأَسْتَعْرَاقُ الْمُفْرَدِ أَشْمَلُ بِدَلِيلِ صِحَّةٍ - لَا رِجَالَ فِي الدَّارِ ، إِذَا كَانَ فِيهَا

اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصّة معينة من الحقيقة واحداً كان أو اثنين أو جماعة ، ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد ، فليتنامل .

[وهو] أى الاستغراق [ضربان حقيقى] وهو أن يراد كل فرد بما يتناول اللفظ بحسب اللغة [نحو - عالم الغيب والشهادة - أى كل غيب وشهادة ، وعرفى] وهو أن يراد كل فرد بما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف [نحو - جمع الأمير الصاعطة - أى صاعطة بلده أو] أطراف [مملكته] لأنه المفهوم عرفاً لصاعطة الدنيا ، فيسل المثال مبنى على مذهب المازنى ، وإلا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصول ، وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره (١) نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا هذه الصفة فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضاً مما يأتى للاستغراق ، نحو - أكرم الذين يأتونك إلا زيدا ، وأضرب القائمين إلا عمراً .

[واستغراق المفرد] سواء كان بحرف التعريف أو غيره [أشمل] من استغراق المثنى والمجموع ، بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة [بدليل صحة لا رجال فى الدار إذا كان فيها

(١) وهو ما يدل على الدوام والثبات ، لأنه حينئذ من الصفة المشبهة ، كما فى المثال - جمع الأمير الصاعطة .

رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ ، دُونَ لَا رَجُلَ ، وَلَا تَنَافَى بَيْنَ الِاسْتِغْرَاقِ وَإِفْرَادِ الْأَسْمِ ،
لِأَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مُجَرَّدًا عَنْ مَعْنَى الْوَحْدَةِ ، وَلِأَنَّهُ بِمَعْنَى كُلِّ فَرْدٍ
لَا بِمَجْمُوعِ الْأَفْرَادِ ، وَلِهَذَا امْتَنَعَ وَصْفُهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ

رجل أو رجلان دون لا رجل [فانه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان ، وهذا في
النكرة المنفية مُسَلَّمٌ ، وأما في المعرفة باللام فلا ، بل الجمع المعروف بلام الاستغراق
يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ، ودل عليه
الاستقراء ، وأشار إليه أئمة التفسير ، وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة
ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه ، والاستغراق
يدل على تعدده ، وهما متنافيان ، أجاب عنه بقوله [ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم ،
لأن الحرف] الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف [إنما يدخل عليه]
أى على الاسم المفرد حال كونه [مجردا عن] الدلالة على [معنى الوحدة] وامتناع
وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي [ولأنه] أي المفرد الداخل عليه
حرف الاستغراق [بمعنى كل فرد لا بمجموع الأفراد (١)] ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع
(١) وعلى هذا الجواب الثاني لا تنافي الدلالة على الوحدة الدلالة على التعدد ، لأنه
على طريق البدل ، فيبيان ما بعد دخول حرف الاستغراق ، ولا يتجرد اللفظ عن
الدلالة على الوحدة كما في الجواب الأول .

تطبيقات على التعريف باللام :

- (١) وَالْحُلُّ كَلَامًا يُبْدَى لِي ضَمَائِرُهُ مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الْكَدَرِ
- (٢) - قوله تعالى - (وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) .

فاللام في الأول - الحُل - للجنس ، واللام في الآية الاستغراق ، بدليل الاستثناء

وَبِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا أَخْصَرُ طَرِيقٌ ، نَحْوُ :

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعَدٌ .

أَوْ لَتَضْمُنَهَا تَعْظِيمًا لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ الْمُضَافِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، كَقَوْلِكَ -
عَبْدِي حَضَرَ وَعَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكَبَ وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي ،

عند الجمهور وإن حكاه الأَخْفَشُ في نحو - أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصُّفْرُ وَالدَّرْهُمُ الْبَيْضُ .
[وَبِالْإِضَافَةِ] أى تعريف المسند اليه بالإضافة إلى شيء من المعارف [لأنها] أى
الإضافة [أخصر طريق] إلى إحضاره في ذهن السامع [نحو - هواي] أى مَهْوِيٍّ ،
وهذا أخصر من - الذى أمواه ونحو ذلك - والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط
السآمة ، لكونه في السجن والحبيب على الرحيل [مع الركب اليمانيين مصعد] أى -
مُبْعَدٌ ذَاهِبٌ فِي الْأَرْضِ ، وتماه :

جَنِيبٌ وَجَنَائِي بِمَكَّةَ مُوْتَقٌ

الجَنِيبُ المَجْنُوبُ الْمُسْتَتَبِعُ ، والجَنَائِي الشخص ، والموْتَقُ المقيد ، ولفظ البيت خبر
ومعناه تَأْسُفٌ وَتَحْسَرٌ [أَوْ لَتَضْمُنَهَا] أى لَتَضْمُنْهُنِ الْإِضَافَةُ [تَعْظِيمًا لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ
الْمُضَافَاتِ أَوْ غَيْرِهِمَا كَقَوْلِكَ] في تعظيم المضاف إليه [عبدى حضر] تعظيما لك بأن لك
عبدا [أو] في تعظيم المضاف [عبد الخليفة ركب] تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة [أو]
في تعظيم غير المضاف والمضاف إليه [عبد السلطان عندي] تعظيما للمتكلم بأن عبد

أمثلة أخرى :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (الَّذِينَ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) .

(٢) الْمُحْسِنُونَ هُمُ الَّذِينَ بُوَسَّوْا النَّاسَ النَّفْسَانِيَّةَ

أَوْ تَحْقِيرًا نَحْوُ - وَلَدُ الْحَجَّامِ حَاضِرٌ .
وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَلِلْأَفْرَادِ

السلطان عنده ، وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه ، وهذا معنى قوله - أو غيرها [أو] لتضمنها [تحقيراً] للمضاف [نحو ولد الحجام حاضر] أو المضاف اليه نحو - ضارب زيد حاضر - أو غيرها نحو - ولد الحجام جالس زيد - أو لاغنائها عن تفصيل متعذر ، نحو - اتفق أهل الحق على كذا - أو متعسر نحو - أهل البلد فعلوا كذا - أو لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو - علماء البلد حاضرون - إلى غير ذلك من الاعتبارات (١) .

[وأما تنكيره] أي تنكير المسند اليه [فللأفراد] أي للقصد إلى فرد مما يقع عليه

(١) وهذا كالنصریح بالذم للمسند اليه نحو - علماء الدنيا لا يعملون بعلمهم - وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أولى لسبب من الأسباب ، كما في قول الشاعر :

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمِّيمَ اخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يَصِيبُنِي سَهْمِي
فلم يصرح بأسمائهم اتقاء لنفرتهم منه ، وبعداً عن النصريح بذهمهم .
تطبيقات على التعريف بالاضافة :

(١) بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ كَانَهُمْ اسودَّ لها في غيل خَفَانٌ أَشْبَلُ

(٢) قوله تعالى - (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ)

فالاضافة في الأول للاغناء عن تفصيل متعذر ، وفي الثاني لتعظيم شأن المضاف .

أمثلة أخرى :

(١) أَبوكُ حَبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدَيْ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَرَا

(٢) قوله تعالى - (إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمُجْنُونٌ) .

نَحْوُ - وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ، أَوِ النَّوعِيَّةِ نَحْوُ - وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ
غَشَاوَةٌ ، أَوِ التَّعْظِيمِ أَوِ التَّحْقِيرِ كَقَوْلِهِ :
لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِئُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعَرَفِ حَاجِبٌ
أَوِ التَّكْثِيرِ كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لَهُ لَا بَلَاوًا وَإِنْ لَهُ لَغَنَاءٌ أَوِ التَّقْلِيلِ نَحْوُ وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ،

اسم الجنس [نحو - وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى - أو النوعية] أى للقصد إلى
نوع منه [نحو - وعلى أبصارهم غشاوة] أى نوع من الاغطية ، وهو غطاء التعانى عن
آيات الله تعالى ، وفى المفتاح أنه للتعظيم ، أى غشاوة عظيمة [أو التعظيم أو التحقير
كقوله (١) له حاجب] أى مانع عظيم [فى كل أمر يشئنه] أى يعيبه [وليس له عن
طالب العرف حاجب] أى مانع حقير فكيف بالعظيم [أو التكثير كقولهم - إن له
لابلا ، وإن له لغنا . أو التقليل نحو - ورضوان من الله أكبر] والفرق بين التعظيم
والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ، والتكثير باعتبار الكميات
(١) البيت لأبى الطمجان حنظلة بن الشرقى مولى بن أبى السمط من الشعراء
المخضرمين .

تطبيقات على تنكير المسند اليه :

(١) وَلِلَّهِ مِنْى جَانِبٌ لَا أَضْيَعُهُ وَلِلَّهِ مِنْى وَخَلَاءَةٌ جَانِبُ

(٢) وَفِي السَّمَاءِ نُجُومٌ لَا عَدَادَ لَهَا وَلَيْسَ يُكْشَفُ إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

نكر المسند اليه فى البيت الأول - وهو جانب - للتعظيم فى أوله والتحقير فى آخره ،
وفى البيت الثانى وهو - نجوم - للدلالة على التكثير .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ) :

(٢) شَقَّتْ لِمَنْظَرِكَ الْجُيُوبَ عَقَائِلَ وَبَكَتَكَ بِالْدَمْعِ الْهَتُونِ غَوَانَ

وَقَدْ جَاءَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ نَحْوٌ - وَإِنْ يُكْذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ ، أَيْ ذُوو عَدَدٍ
كَثِيرٍ وَأَيَّاتٍ عَظَامٍ ، وَمَنْ تَكْثِيرٌ غَيْرُهُ لِلْأَفْرَادِ أَوْ النَّوْعِيَّةِ نَحْوٌ - وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ
دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، وَلِلتَّعْظِيمِ نَحْوٌ - فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلِلتَّحْقِيرِ - نَحْوٌ
إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا .

والمقادير ، تحقيقاً كما في الابل ، أو تقديرها كما في الرضوان ، وكذا التحقير والتقليل ،
واللاشارة إلى أن بينهما فرقا قال [وقد جاء] التأكيد [للتعظيم والتكثير نحو - وإنْ
يُكْذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ] من قبلك [أي ذوو عدد كثير] هذا ناظر إلى التأكيد
[و] [ذوو] آيات عظام [هذا ناظر إلى التعظيم ، وقد يكون للتحقير والتقليل معا ،
نحو - حَصَلَ لِي مِنْهُ شَيْءٌ - أي حقير قليل .

[ومن تكثير غيره] أي غير المسند إليه [للأفراد أو النوعية نحو - والله خالق كل
دابة من ماء] أي كل فرد من أفراد الدواب من نقطة معينة هي نقطة أبيه المختصة به ،
أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ، وهو نوع النطفة التي تختص
بذلك النوع من الدابة [و] من تكثير غيره [للتعظيم نحو - فأذنوا بحرب من الله
ورَسُولِهِ] أي حرب عظيم [وللتحقير نحو - إن نظن إلا ظنا] أي ظنا حقيرا ضعيفا ،
إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد ، وبهذا
الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغاً مع امتناع نحو - ما ضربته إلا ضربا - على
أن يكون المصدر للتأكيد ، لأن مصدر - ضَرَبْتُهُ - لا يحتمل غير الضرب ، والمستثنى
منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره ، واعلم أنه في أن التأكيد الذي في
معنى البهضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض ، كما في قوله تعالى - وَرَفَعَ
بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ - أراد محمدا صلى الله عليه وسلم ، ففي هذا الابهام من تفخيم فضله

وَأَمَّا وَصْفُهُ فَلَا كَوْنَهُ مَبِينًا لَهُ كَاشِفًا عَنْ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِكَ - الْجِسْمُ الطَّوِيلُ
 الْعَرِضُ الْعَمِيقُ يَحْتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ يَشْغَلُهُ ، وَنَحْوَهُ فِي الْكَشْفِ قَوْلُهُ :
 الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّ نَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا
 أَوْ مُخَصَّصًا

وإعلاء قدره ما لا يخفى .

[وأما وصفه] أى وصف المسند إليه ، والوصف قد يطلق على نفس التابع
 المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ، وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله - وأما بيانها ،
 وأما الابدال منه - أى وأما ذكر النعت له [فلكونه] أى الوصف بمعنى المصدر ،
 والاحسن أن يكون بمعنى النعت ، على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه
 الآخر على ما سيجيء في البديع (١) [مبينا له] أى للمسند إليه [كاشفا عن معناه ،
 كقولك - الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله] فإن هذه الأوصاف
 بما يوضح الجسم ويقع تعريفا له [ونحوه في الكشف] أى مثل هذا القول فى كون
 الوصف للكشف والإيضاح وإن لم يكن وصفا للمسند إليه [قوله

الألمعى الذى يظن بك الظن ن كان قد رأى وقد سمعا (٢)]

فإن الألمعى معناه الذى المتوقد ، والوصف بعده بما يكشف معناه ويوضحه ،
 لكنه ليس بمسند إليه لأنه إما مرفوع على أنه خبر إن فى البيت السابق ، أعنى قوله .

إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّاحَةَ وَالنَّجْدَ دَةً وَالْبَرَّ وَالْتَقَى جَمْعًا (٣)

أومضوب على أنه صفة لاسم إن ، أو بتقدير أعني (٤) [أو] لكون الوصف [مخصصا]

(١) لأنه من الاستخدام المعدود من المحسنات البديعية (٢) هو لاقوس بن حجر من
 شعراء الجاهلية (٣) هو توكيد للأربعة قبله (٤) وخبر إن على هذا قوله بعد عدة أبيات .

أودى فلا تنفع الاشاحة من أمرٍ لمرةٍ يُحاولُ البَدْعَا

نحو - زيد التاجر عندنا ، أو مدحا أو ذما ، نحو - جاءني زيد العالم أو الجاهل
حيث يتعين الموصوف قبل ذكره ، أو تأكيدا ، نحو - أمس الدابر كان يوما عظيما
وأما توكيده فللتقرير

للمسند اليه ، أى مقلدا اشتراكه أو رافعا احتماله ، وفى عرف النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك فى النكرات ، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى
المعارف [نحو - زيد التاجر عندنا] فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره
[أو] لكون الوصف [مدحا أو ذما نحو - جاءني زيد العالم أو الجاهل - حيث
يتعين الموصوف] أعنى زيدا [قبل ذكره] أى ذكر الوصف ، وإلا لكان
الوصف مخصصا [أو] لكونه [تأكيدا نحو - أمس الدابر كان يوما عظيما] فان لفظ
الأمس مما يدل على الدور ، وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره ، كقوله
تعالى - (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) حيث وصف - دابة وطائر -
بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد ، وبهذا
الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (١) .

[وأما توكيده] أى توكيد المسند اليه [فللتقرير] أى تقرير المسند اليه ، أى تحقيق

(١) أما أصل التعميم فحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفي ، ولكنه يجوز أن
يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد ، فنفي الوصف هذا الاحتمال .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالوصف :

(١) إلهى عبدك العاصى اتاكَا مُقَرَّاً بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَغَاكََا

(٢) لَا يَبْعِدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

فوصف المسند اليه فى البيت الأول بقوله - العاصى - لقصد الترحم ، وفى الثانى

بقوله - الذين هم سم العداة - لقصد المدح .

أَوْ دَفَعَ تَوْهْمَ التَّجَوُّزِ أَوْ السَّهْوِ أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ .

مفهومه ومدلوله ، أعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يُظَنُّ به غيره ، نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ زَيْدٌ - إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن حمله على معناه ، وقيل المراد تقرير الحكم ، نحو - أَنَا عَرَفْتُ - أو المحكوم عليه نحو - أَنَا سَمِعْتُ فِي حَاجَتِكَ وَحَدِّي أَوْ لَا غَيْرِي - وفيه نظر لأنه ليس من تأكيد المسند اليه في شيء (١) وتأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، وسيصرح المصنف رحمه الله بهذا [أو لدفع توهم التجوز] أي التكلم بالمجاز ، نحو - قَطَعَ اللَّصُّ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ ، أَوْ نَفْسُهُ ، أَوْ عَيْنُهُ - لثلاث يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلده [أو] لدفع توهم [السهو] نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ زَيْدٌ - لثلاث يتوهم أن الجائي غير زيد ، وإنما ذكر زيد على سبيل السهو [أو] لدفع توهم [عدم الشمول] نحو - جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَوْ أَجْمَعُونَ - لثلاث يتوهم أن بعضهم لم يجرى ، إلا أنك لم تعتد بهم ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء على أنهم في حكم شخص واحد ، كقولك - بنو فلان قتلوا زيدا ، وإنما قتله واحد منهم .

(١) وإنما هو من تأكيد الحكم أو تأكيد التخصيص على ماسيأتي .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالتوكيد :

(١) - قوله تعالى (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) .

(٢) فِدَاكَ حَيُّ خَوْلَانُ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ

التوكيد فيها لدفع توهم عدم الشمول .

وَأَمَّا بَيَانُهُ فَلَا يَضَاحُهُ بِاسْمٍ مَخْتَصٍّ بِهِ ، نَحْوُ - قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ .
وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ فَلِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ وَجَاءَ .

[وَأَمَّا بَيَانُهُ] أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان [فلا يضاحه باسم مختص به نحو -
قدم صديقك خالد] ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح ، لجواز أن يحصل الايضاح من
اجتماعهما ، وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به ، كقوله :

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ (١)

فإن الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما مختصا بها ، وقد يحىء عطف البيان
لغير الايضاح كما فى قوله تعالى (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ) ذكر
صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة ، جىء به للمدح لا للايضاح فإ
نحىء الصفة لذلك .

[وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ] أى من المسند اليه [فلزيادة التقرير] من إضافة المصدر إلى
المعمول ، أو من إضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير ، وهذا من عادة افتنان صاحب
المفتاح حيث قال فى التأكيد - للتقرير - وههنا - لزيادة التقرير - ومع هذا فلا يخلو عن
نكتة لطيفة وهى الايماء إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة ،
والتقرير زيادة تحصل تبعاً وضمناً ، بخلاف التأكيد فإن الغرض منه نفس التقرير
والتحقيق [نحو جاءنى أخوك زيد] فى بدل الكل ، ويحصل التقدير بالتكرير [وجاءنى

(١) هوالنابغة الذبياني فى الاعتذار للنعمان بن المنذر ، والواو فى قوله - والمؤمن -
للقسم ، وجواب القسم فى قوله بعد هذا البيت :

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفْعَ سَوْطٍ إِلَى يَدَيَّ

والغيل والسند موضعان فى جانب الحرم فيهما ماء .

الْقَوْمِ أَكْثَرُهُمْ وَسَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ :

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَلْتَفْصِيلُ الْمُسْتَدِ إِلَيْهِ مَعَ

القوم أكثرهم [في بدل البعض] وسلب زيد ثوبه [في بدل الاشتمال ، ويَبَيَّنُ التقرير فيها أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور ، أما في البعض فظاهر ، وأما في الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له ، وبالجملية يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع ، نحو - أعجبني زيد - إذا أعجبك عليه ، بخلاف - ضربت زيدا - إذا ضربت حمارة ، ولهذا صرحوا بأن نحو - جاءني زيد أخوه - بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ، ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضاً لا يخلو عن إيضاح وتفسير ، ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (١) [وأما العطف] أي جعل الشيء معطوفاً على المستند إليه [فلتفصيل المستند إليه مع

(١) وقد يقع فيه إذا كان بدل بداء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البدل بعده فتوهم أنك غلط لقصد المبالغة والتفنن ، فيستحسن البدل في هذا كما يستحسن في العطف بـل ، نحو قوله :

أَلَمْعُ بَرْقَ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مَصْبَاحٍ أَمْ ابْتَسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي

تطبيقات على تقييد المستند إليه بالبدل :

(١) - قوله تعالى (وَلَقَدْ عَلَى النَّاسِ حِجَابٌ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) .

(٢) بلغنا السماءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوْنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

أبدل في الأول لفظ - من استطاع - من المستند إليه بدل اشتمال ، وفي الثاني لفظ - مجدنا - بدل اشتمال أيضاً ، لزيادة التقرير والإيضاح .

اَخْتَصَارٌ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ، أَوِ الْمُسْنَدُ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ
فَعَمْرُو أَوْ نَحْوُ - جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى خَالَدٌ ،

اختصار نحو - جاءني زيد وعمرو [فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير
دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة ، واحترز
بقوله - مع اختصار - عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - فان فيه تفصيلا للمسند
اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ، وما يقال من أنه احتراز
عن نحو - جاءني زيد جاءني عمرو - من غير عطف فليس بشيء ، إذ ليس فيه دلالة على
تفصيل المسند اليه ، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الاول ، نص عليه الشيخ
في دلائل الاعجاز [أو] لتفصيل [المسند] بأنه قد حصل من أحد المذكورين أو لا
ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة [كذلك] أي مع اختصار ، واحترز بقوله -
كذلك - عن نحو - جاءني زيد وعمرو بعده يوم أو سنة [نحو جاءني زيد فعمر ، أو
ثم عمرو ، أو جاءني القوم حتى خالد] فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل
على التعقيب من غير ترأخ ، وثم على التراخي ، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في
الذهن من الاضعف إلى الاقوى أو بالعكس ، فعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه
بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا ، من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ولا يشترط
فيها الترتيب الخارجى (١) فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل

(١) لأنه يجوز أن تقول فيها - مات كل أب لي حتى آدم عليه السلام .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالعطف :

(١) - قوله تعالى - (إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ) .

(٢) وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بَاتِي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا

أَوْ رَدَّ السَّامِعَ إِلَى الصَّوَابِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ صَرَفَ الْحَكْمَ إِلَى
آخَرٍ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو وَمَا جَاءَنِي عَمْرُو بَلْ زَيْدٌ ،

أو لتفصيلهما معا ، قلت فرّق بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين أن يكون مقصودًا منه ، وتفصيل المسند اليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا ، لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله ، لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ، ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند اليه كأنه أمر كان معلوما ، وإنما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر ، فليستأمل ، وهذا البحث بما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز ووصى بالمحافظة عليه [أورد السامع] عن الخطأ في الحكم [إلى الصواب نحو - جاءني زيد لا عمرو] لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءاك جميعا ، ولكن أيضا للرد إلى الصواب إلا أنه لا يقال لنفي الشبهة ، حتى إن نحو - ما جاءني زيد لكن عمرو - إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو ، لا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا ، وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا [أو صرف الحكم] عن محكوم عليه [إلى] محكوم عليه [آخر نحو - جاءني زيد بل عمرو ، أو ما جاءني عمرو بل زيد] فإن بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ، ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسدود عنه لأن ينفي عنه

(٣) عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فُقُومَهَا بِمَنْى تَابَدَ غَوْلَهَا فَرَجَامَهَا

فَدَافِعِ الرِّيَّانِ عُرْيَ رَسْمِهَا خَلَقًا كَمَا ضَمَّنَ الْوَحْيَ سَلَامَهَا

عطف المسند إليه بالواو في الأول لأجل تفصيله مع الاختصار ، وبأو في الثاني لإفادة الإبهام والتلطف مع محبوبته ، وبالفاء في الثالث لأجل تفصيل المسند مع الاختصار .

أَوْ الشَّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو .
وَأَمَّا فَصْلُهُ فَلْتَخْصِيصُهُ بِالْمُسْنَدِ .

الحكم قطعا خلافا لبعضهم ، ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر ، وكذا في المنفى إن جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو مُتَحَقِّقُ الحكم له ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا لم يجر ، وعدم مجيء زيد وبجئته على الاحتمال ، أو بجئته محقق ، كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه إشكال [أو الشك] من المتكلم [أو التشكيك للسامع] أي إبقائه في الشك [نحو جاءني زيد أو عمرو] أو للإبهام نحو قوله تعالى (وَأَنَّا أَوْ لِيَاكُم لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) أو للتخيير أو للإباحة نحو - لِيَدْخُلِ الدَّارَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو - والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير .

[وَأَمَّا فَصْلُهُ] أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل ، وإنما جمعه من أحوال المسند إليه لأنه يقترن به أولا ، ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له [فلتخصيصه] أي المسند إليه [بالمسند] يعني لقصر المسند على المسند إليه (١) لأن معنى قولنا - زيد

(١) فتكون الباء في قوله - فلتخصيصه بالمسند - داخلة على المقصور لا على المقصور عليه .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بضمير الفصل :

(١) - قوله تعالى - (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُرُ الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) :

(٢) وَكَانَ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ تَرَاهُ لَوْ أَصَبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

أتى بضمير الفصل في الأول لقصر المسند وهو - الرزاق - على المسند إليه وهو

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلْيَكُونَ ذِكْرُهُ أَهَمُّ ، إِمَّا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،
وَلِإِمَّا لِيَتِمَّ كُنْ الْخَبَرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ، لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ تَشْوِيقًا إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

هُوَ الْقَائِمُ - أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو ، فالباء في قوله - فلانخصيصه
بالمسند - مثلها في قولهم - خَصَصْتُ فلانا بالذكر - أى ذكرته دون غيره ، كأنك
جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر ، أى منفردا به ، والمعنى ههنا جعل المسند
إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند ، كما يقال في
- إِيَّاكَ نَعْبُدُ - معناه نخضعك بالعبادة ولا نعبد غيرك .

[وأما تقديمه] أى تقديم المسند إليه [فليكون ذكره أهم] ولا يكفى في التقديم
مجرد ذكر الاهتمام ، بل لابد من أن يبين أن الاهتمام من أى جهة وبأى سبب ، فلذا
فصله بقوله [إِمَّا لِأَنَّهُ] أى تقديم المسند إليه [الْأَصْلُ] لأنه المحكوم عليه ، ولابد
من تحقيقه قبل الحكم ، فقصدوا أن يكون في الذكر أيضا مقدما [وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ
عَنْهُ] أى عن ذلك الأصل ، إذ لو كان أمر يقتضى العُدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل ،
فإن مرتبة العامل التقديم على المعمول [وَإِمَّا لِيَتِمَّ كُنْ الْخَبَرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ
تَشْوِيقًا إِلَيْهِ] أى الخبر [كَقَوْلِهِ :

(وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ (١)]

يعنى تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني ، والنشور الذي ليس بنفساني ، بدليل ما قبله :

بَأَنَّ أَمْرَ الْإِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فَدَآعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادٍ

- لفظ الجلالة - وفي الثاني لقصر المسند وهو - المصاب - على المسند إليه وهو ضمير
العائب في قوله - تراه - .

(١) هو لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري من شعراء الدولة العباسية .

وَأَمَّا لَتَعْجِيلِ الْمَسْرَةِ أَوْ الْمَسَاءَةِ لِلتَّفَاوُلِ أَوْ التَّطْيِيرِ ، نَحْوُ - سَعِدَ فِي دَارِكَ ،
وَالسَّفَاحِ فِي دَارِ صَدِيقِكَ - وَأَمَّا لَا يَهَامُ أَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنِ الْخَاطِرِ ، أَوْ أَنَّهُ يَسْتَلْذُ
بِهِ ، وَأَمَّا لَنَحْوِ ذَلِكَ .

قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدِّمُ لِيُفِيدَ تَخْصِيصَهُ بِالْخَبَرِ ائْتَفَعْلِي إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النَّفْيِ ،
نَحْوُ - مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا - أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لْغَيْرِي ،

يعنى بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به [وإما لتعجيل المسرة أو المساءة .
للتفاؤل] علة لتعجيل المسرة [أو التطير] علة لتعجيل المساءة [نحو - سعد في دارك]
لتعجيل المسرة [والسفاح في دار صديقك] لتعجيل المساءة [وإما لايهام أنه] أي المسند
إليه [لا يزول عن خاطر] لكونه مطلوباً [أو أنه يستلذ به] لكونه محبوباً [وإما لنحو
ذلك] كإظهار تعظيمه أو تحقيره أو ما أشبه ذلك (١) .

[قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدِّمُ [لِيُفِيدَ] التَّخْصِيصَ بِالْخَبَرِ ائْتَفَعْلِي]
أَيْ قَصَرَ الْخَبَرَ الْفَعْلِي عَلَيْهِ [إِنْ وَلِيَ] الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ [حَرْفَ النَّفْيِ] أَيْ وَقَعَ بَعْدَهَا بِلَا
فَصْل (٢) [نَحْوُ مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لْغَيْرِي] ، فَالْتَّخْصِيصُ يُفِيدُ نَفْيَ .

(١) وَمِنَ التَّقْدِيمِ لِلإِسْتِلْذَازِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ قَوْلُ جَمِيل :

بُشَيْنَةُ مَا فِيهَا إِذَا مَا تُبَصَّرَتْ مَعَابٌ وَلَا فِيهَا إِذَا نَسِبَتْ أَشْبُ

وَمِنَ التَّقْدِيمِ لَتَعْظِيمِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ

رَحْمَاءُ بَيْنَهُمْ) وَمِنَ التَّقْدِيمِ لِتَحْقِيرِهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدِّي يَاحْجَاجُ فَارُسُ شَمْرَا

(٢) عَدَمُ الْفَصْلِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، فَيَدْخُلُ فِي هَذَا نَحْوُ - مَا زِيدَا أَنَا ضَرِبْتُ - وَقَدْ

أَنْتَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ - بَعْدَهَا - بِاعْتِبَارِ أَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ أَدَاةٌ أَوْ كَلِمَةٌ .

وَلِهَذَا لَمْ يَصِحَّ - مَا أَنَا قُلْتُ وَلَا غَيْرِي ، وَلَا مَا أَنَا رَأَيْتُ أَحَدًا ، وَلَا مَا أَنَا
ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا - وَلَا فَقَدْ يَأْتِي لِلتَّخْصِصِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِهِ بِهِ أَوْ
مُشَارَكَتَهُ فِيهِ ، نَحْوُ - أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ - وَيُؤَكِّدُ عَلَى الْأَوَّلِ

الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم أو الخصوص ،
ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك ، لأن التخصيص ههنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم
المخاطب اشتراكك معه في القول أو انفرادك به دونك [ولهذا] أي ولأن التقديم
يقيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير [لم يصح - ما أنا قلت] هذا
[ولا غيري] لأن مفهوم - ما أنا قلت - ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق
اللا غيري نفيها عنه ، وهما متناقضان [ولما أنا رأيت أحدا] لأنه يقتضي أن يكون
إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الإنسان ، لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية
على وجه العموم في المفعول ، فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ،
ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي [ولا ما أنا ضربت إلا زيدا] لأنه يقتضي أن
يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن المستثنى منه مقدر عام ، وكل
ما نفىته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ، إن عامًّا
فعامًّا وإن خاصًّا فخاصًّا ، وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها في الشرح .

[ولا] أي وإن لم يَلِ المسند إليه حرف النفي ، بأن لا يكون في الكلام حرف
النفي ، أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند إليه [فقد يأتى] التقديم [للتخصيص
ردًّا على من زعم انفراد غيره] أي غير المسند إليه المذكور [به] أي بالخبر الفعلي
[أو] زعم [مشاركته] أي مشاركة الغير [فيه] أي في الخبر الفعلي [نحو أنا سعت في
حاجتك] لمن زعم انفراد الغير بالسعي ، فيكون قصر قلب ، أو زعم مشاركته لك في
السعي ، فيكون قصر لإفراد [ويؤكد على الأول] أي على تقدير كونه ردًّا على من

بَنَحُو - لَا غَيْرِي - وَعَلَى الثَّانِي بَنَحُو - وَحْدِي - وَقَدْ يَأْتِي لَتَقْوَى الْحُكْمُ نَحُو -
هُوَ يُعْطَى الْجَزِيلَ - وَكَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَنْفِيًّا نَحُو - أَنْتَ لَا تَكْذِبُ - فَانَّهُ
أَشَدُّ لِنَفْيِ الْكَذِبِ مِنْ - لَا تَكْذِبُ - وَكَذَا مِنْ - لَا تَكْذِبُ أَنْتَ - لِأَنَّهُ لَتَأْكِيدِ
الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لَا الْحُكْمِ .

زعم انفراد الغير [بنحو - لا غيري] مثل - لا زبده ولا عمرو ولا من سواي ، لأنه
الدال صريحا على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير [و] يؤكّد [على الثاني] أي على
تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة [بنحو وحدي] مثل - منفردا ، أو متوحدا ،
أو غير مشارك ، أو غير ذلك ، لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير في
الفعل ، والتأكيد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع [وقد يأتي لتقوى الحكم]
وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص [نحو - هو يعطى الجزيل] قصدًا إلى تحقيق
أنه يفعل [عطاء الجزيل ، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى .

[وكذا إذا كان الفعل منفيًا] فقد يأتي التقديم للتخصيص ، وقد يأتي للتقوى ،
فالاول نحو - أنت ما سمعيت في حاجتي - قصدًا إلى تخصيصه بعدم السعي ، والثاني
[نحو - أنت لا تكذب] وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره [فانه أشد لنفي الكذب
من - لا تكذب] لما فيه من تكرار الإسناد المفقود في - لا تكذب - واقتصر المصنف
على مثال التقوى ليفرغ عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه ، كما أشار اليه بقوله
[وكذا من - لا تكذب أنت] يعني أنه أشد لنفي الكذب من - لا تكذب أنت -
مع أن فيه تأكيدًا [لأنه] أي لأن لفظ - أنت - أو لأن لفظ - لا تكذب أنت -
[لتأكيد المحكوم عليه] بأنه ضمير المخاطب تحقيقًا ، وليس الإسناد اليه على سبيل
السهو أو التجوز أو النسيان [لا] لتأكيد [الحكم] لعدم تكرار الإسناد .

وهذا الذي ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى إذا بنى الفعل على

وَأَنَّ بِنَى الْفَعْلُ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ تَخْصِصَ الْجِنْسِ أَوِ الْوَاحِدِ بِهِ ، نَحْوُ - رَجُلٌ جَاءَنِي - أَيْ لَا أَمْرَأَةً أَوْ لَا رَجُلَانِ ، وَوَافَقَهُ السَّكَاكِيُّ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ :
التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْأَخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ

مُعَرِّفٍ [وَإِنْ بِنَى الْفَعْلُ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ] التَّقْدِيمُ [تَخْصِصَ الْجِنْسِ أَوِ الْوَاحِدِ بِهِ] أَيْ بِالْفَعْلِ [نَحْوُ - رَجُلٌ جَاءَنِي - أَيْ لَا أَمْرَأَةً] فَيَكُونُ تَخْصِصَ جِنْسٍ [أَوْ لَا رَجُلَانِ] فَيَكُونُ تَخْصِصَ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ حَامِلٌ لِمَعْنَيْنِ : الْجِنْسِيَّةِ وَالْعَدَدِ الْمَعْنَيْنِ ، أَعْنَى الْوَاحِدِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، وَالْإِثْنَيْنِ إِنْ كَانَ مَثْنًى ، وَالزَّائِدِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ جَمْعًا ، فَأَصْلُ النِّسْكَةِ الْمَفْرُودَةِ أَنَّ تَكُونَ لَوَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ ، فَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ الْجِنْسُ فَقَطْ ، وَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ الْوَاحِدُ فَقَطْ ، وَالَّذِي يَشْعُرُ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ وَالنِّسْكَةِ فِي أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ قَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى (١) .

[وَوَافَقَهُ] أَيْ عَبْدُ الْقَاهِرِ [السَّكَاكِيُّ عَلَى ذَلِكَ] أَيْ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ التَّخْصِصَ وَلَكِنْ خَالَفَهُ فِي شُرَاطِئِ وَتَفَاصِيلَ ، فَارْتَفَضَ مَذْهَبَ الشَّيْخِ أَنَّهُ إِنْ وَلِيَ حَرْفُ النِّفْيِ فَهُوَ لِلتَّخْصِصِ قَطْعًا ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، مَضْمُرًا كَانَ الْاسْمُ أَوْ مَظْهَرًا ، مُعَرِّفًا كَانَ أَوْ مُنْكَرًا ، مَثْبُتًا كَانَ الْفَعْلُ أَوْ مُنْفِيًا ، وَمَذْهَبُ السَّكَاكِيِّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ نِسْكَةً فَهُوَ لِلتَّخْصِصِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً فَإِنْ كَانَ مَظْهَرًا فَلَيْسَ إِلَّا لِلتَّقْوَى ، وَإِنْ كَانَ مَضْمُرًا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، مِنْ غَيْرِ تَفَرُّقٍ بَيْنَ مَا يَلِي حَرْفَ النِّفْيِ وَغَيْرِهِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ [إِلَّا أَنَّهُ] أَيْ السَّكَاكِيُّ [قَالَ : التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْأَخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ] أَيْ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ [فِي الْأَصْلِ]

(١) هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى النِّسْكَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّخْصِصِ كَمَا ذَكَرَهُ هُنَا الْخَطِيبُ .

مُؤَخَّرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - أَنَا قَتْتُ - وَقَدَّرَ ، وَإِلَّا فَلَا يُفِيدُ إِلَّا
تَقْوَى الْحُكْمِ ، سَوَاءٌ جَازَ كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَقْدَرْ ، أَوْ لَمْ يَجْزْ ، نَحْوُ - زَيْدٌ قَامَ - وَاسْتَنْتَفَى
الْمُنْكَرَ - بِجَعْلِهِ مِنْ بَابٍ - وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ
مِنَ الضَّمِيرِ ، لِثَلَاثٍ يَنْتَفِي التَّخْصِصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ سِوَاهُ

مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط [لالفظا] [نحو - أنا قمت] فانه يجوز أن يقدر أن أصله
- قمت أنا - فيكون - أنا - فاعلا معنى تأكيدا لفظا [وقدر] عطف على جاز ، يعنى أن
إفادة التخصيص مشروط بشرطين : أحدهما جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك ،
أي يُقَدَّرُ أنه كان في الأصل مؤخرا [وإلا] أى وإن لم يوجد الشرطان [فلا يفيد]
التقديم [إلا تقوى الحكم] سواء [جاز] تقدير التأخير [كما مر] فى نحو - أنا قمت
[ولم يقدر أو لم يجوز] تقدير التأخير أصلا [نحو - زيد قام] فانه لا يجوز أن يقدر
أن أصله - قام زيد - فقدم لما سنذكره ، ولما كان مقتضى هذا الكلام ألا يكون نحو
- رجل جاءنى - مفيدا للتخصيص لأنه إذا أخرف فاعل لفظا لا معنى (١) استثناء السكاكى ،
وأخرجه من هذا الحكم ، بأن جعله فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا ، بأن
يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا ، وهذا معنى قوله [واستنتى] السكاكى
[المنكر بجعله من باب - وأسروا النجوى الذين ظلموا - أى على القول بالإبدال من
الضمير] يعنى قَدَّرَ أَنَّ أصل - رجل جاءنى - جاءنى رجل - على أَنَّ - رجل -
ليس بفاعل ، بل هو بدل من الضمير فى جاءنى ، كما ذكر فى قوله تعالى - وأسروا
النجوى الذين ظلموا - أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه ، وإنما جعله من هذا
الباب [لثلاث] ينتفى التخصيص إذا سبب له [أى للتخصيص] سواء [أى سوى تقدير

(١) المراد فهو فاعل لفظا ومعنى لا معنى فقط .

بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ - ثُمَّ قَالَ : وَشَرْطُهُ الْأَيْمَنُ مِنَ التَّخْصِصِ مَانِعٌ كَقَوْلِنَا - رَجُلٌ
جَاءَنِي - عَلَى مَا مَرَّ ، دُونَ - قَوْلِهِمْ - شَرُّهُرْ ذَا نَابٍ - أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ
فَلَا مَتْنَعٌ أَنْ يُرَادَ الْمَهْرُ شَرُّهُ لَا خَيْرَ ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلَنْبُوهُ عَنْ مِظَانِ اسْتِعْمَالِهِ ،
وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الْأَمَّةُ بِتَخْصِصِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ - بِمَا أَهَرُ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّهُ - فَالْوَجْهُ

كَوْنُهُ مُؤَخَّرًا فِي الْأَصْلِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى ، وَلَوْلَا أَنَّهُ مُخَصَّصٌ لَمَّا صَحَّ وَقُوعُهُ مَبْتَدَأً
[بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ] فَانْه يَجُوزُ وَقُوعُهُ مَبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ التَّخْصِصِ ، فَلَزِمَ ارْتِكَابُ
هَذَا الْوَجْهِ الْبَعِيدِ فِي الْمُنْكَرِ دُونَ الْمَعْرِفِ ، فَانْ قِيلَ فَيَلْزِمُهُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِي مِثْلِ -
جَاءَنِي رَجُلَانِ ، وَجَاؤُونِي رَجَالٌ وَالْإِسْتِعْمَالُ بِخِلَافِهِ ، فَلَمَّا لَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ الْمَرْفُوعَ
فِي قَوْلِنَا - جَاءَنِي رَجُلٌ - بَدَلُ لَافَاعِلٍ ، فَانْه بِمَا لَا يَقُولُ بِهِ عَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ ، بَلِ
الْمُرَادُ أَنَّ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا - رَجُلٌ جَاءَنِي - يُقَدَّرُ (١) أَنَّ الْأَصْلَ - جَاءَنِي رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ
- رَجُلٌ - بَدَلُ لَافَاعِلٍ ، فَفِي مِثْلِ - رَجَالٌ جَاؤُونِي - يَقْسَدُ أَنَّ الْأَصْلَ - جَاؤُونِي
رَجَالٌ - فَلْيَتَأَمَّلْ .

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَاكِيُّ [وَشَرْطُهُ] أَيُّ وَشَرْطُ كَوْنِ الْمُنْكَرِ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَاعْتِبَارُ
التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِيهِ [أَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّخْصِصِ مَانِعٌ كَقَوْلِكَ - رَجُلٌ جَاءَنِي - عَلَى
هَامِزٍ] أَنْ مَعْنَاهُ رَجُلٌ جَاءَنِي لَا امْرَأَةً أَوْ لَا رَجُلَانِ [دُونَ قَوْلِهِمْ شَرُّهُرْ ذَا نَابٍ] فَانْ
فِيهِ مَانِعٌ مِنَ التَّخْصِصِ [أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ] يَعْنِي تَخْصِصَ الْجِنْسِ [فَلَا مَتْنَعٌ
أَنْ يُرَادَ أَنَّ الْمَهْرَ شَرُّهُ لَا خَيْرَ] لِأَنَّ الْمَهْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا شَرًّا [وَأَمَّا عَلَى] التَّقْدِيرِ [الثَّانِي]
يَعْنِي تَخْصِصَ الْوَاحِدِ [فَلَنْبُوهُ عَنْ مِظَانِ اسْتِعْمَالِهِ] أَيُّ لَنْبُوهُ تَخْصِصَ الْوَاحِدِ عَنْ
مَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَقْصَدُ بِهِ أَنَّ الْمَهْرَ شَرٌّ لَا شَرَّانَ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ
[وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الْأَمَّةُ بِتَخْصِصِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ بِمَا أَهَرُ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّهُ] أَيُّ وَجْهِ

(١) وَهَذَا كَمَا يَقْدَرُ الْحَالُ فَلَا يَلْزِمُ وَقُوعُهُ بِالْفِعْلِ .

تَفْطِيعُ شَأْنِ الشَّرِّ بِتَنْكِيرِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - إِذِ الْفَاعِلُ اللَّفْظِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ سَوَاءٌ فِي
امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ مَا بَقِيََا عَلَى حَالِهِمَا ، فَتَجْوِيزُ تَقْدِيمِ الْمَعْنَوِيِّ دُونَ اللَّفْظِيِّ تَحْكَمٌ ،
ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ انْتِفَاءَ التَّخْصِصِ لَوْلَا تَقْدِيرُ التَّقْدِيمِ لِحُصُولِهِ بِغَيْرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ ،

الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص [تفطيع شأن الشر به بتنكيره]
أى جمل التنكير للتعظيم والتحويل ، ليكون المعنى - شر عظيم فطبع أمر ذا ناب لا شر
حقير - فيكون تخصيصا نوعيا ، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد
[وفيه] أى فيما ذهب إليه السكاكى [نظر] (إذ الفاعل اللفظي والمعنوي) كالنأ كيد والبدل
[سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما] أى مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا ، بل
امتناع تقديم التابع أولى [فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكماً] وكذا تجوز الفسخ
فى التابع دون الفاعل تحكماً ، لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا ، وإلا
فلا امتناع فى أن يقال فى نحو - زيد قام - إنه كان فى الأصل - قام زيد - فقدم زيد
وجعل مبتدأ كما يقال فى - جرد قطيفة - إنَّ جردا كان فى الأصل صفة فقدم وجعل
مضافا ، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا فى العطف فى
ضرورة الشعر (١) فمنع هذا مكابرة ، والقول بأنه فى حالة تقديم الفاعل ليجمع
مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد ، لأن
هذا اعتبار محض [ثم لانسلم انتفاء التخصيص] فى نحو - رجل جاءنى [لولا تقدير
التقديم لحصوله] أى التخصيص [بغيره] أى بغير تقدير التقديم [كما ذكره]
السكاكى من التحويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ، والسكاكى وإن لم يصرح
بأن لا سبب للتخصيص سواء ، لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : إنما يرتكب

(١) كما فى قول الشاعر :

الا يا نخلَةً من ذاتِ عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

فان الأصل - عليك السلام ورحمة الله .

ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير ،

ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ، ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتكب في مثل - رجل جاءني - ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ ، وأن الجملة فعلية لا اسمية ، ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي ، وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل - زيد قام وعمر قعد - أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ، ولا يلتفت إلى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع ، حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام : إن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما ، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق النسخ ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لاعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا ، لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع ، فافهم [ثم لا نسلم امتناع أن يراد - المهر شر لا خير] كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر : قدم - شر - لأن المعنى أن الذي أمره من جنس الشر لا من جنس الخير (١) .

(١) لأن الهرير صوت الكلب مطلقا لخير أو شر ، فيتأتى تخصيصه بأحدهما .
تطبيقات على تقديم المسند إليه :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) المشرقان عليك ينتحبان قاصيهما في مائتي والداني

(٣) وما أنا أسقمت جسمي به ولا أنا أضرمته في القلب نارا

فتقديمه في الأول للاهتمام والتعظيم ، وفي الثاني لتقوية الحكم ، وفي الثالث للتخصيص بالخبر الفعلي :

أمثلة أخرى :

(١) هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما

ثُمَّ قَالَ : وَيَقْرُبُ مِنْ - هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِنَتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرَ ، وَشَبَّهَهُ بِالْخَالِي عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ عَدَمِ تَغْيِيرِهِ فِي التَّكْلِيمِ وَالْخَطَابِ وَالْغَيْبَةِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْكَمْ بِأَنَّهُ جُمْلَةٌ ، وَلَا عَوْمَلٌ مُعَامَلَتَهَا فِي الْبِنَاءِ .

وَمَا يَرَى تَقْدِيمَهُ كَاللَّازِمِ لَفْظُ مِثْلٍ وَغَيْرٍ فِي نَحْوِ - مِثْلَكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرُكَ

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَاتِي [وَيَقْرُبُ مِنْ] قَبِيلٍ [هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِنَتَضَمُّنِهِ]
 أَيْ لِنَتَضَمُّنِ - قَائِمٌ - [الضَّمِيرِ] مِثْلَ - قَامَ - فَيَحْصُلُ لِلْحَكْمِ تَقْوًى [وَشَبَّهَهُ] أَيْ شَبَّهَ
 السَّكَاتِي مِثْلَ - قَائِمٌ - الْمَتَضَمِّنُ لِلضَّمِيرِ [بِالْخَالِي عَنْهُ] أَيْ عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ جِهَةٍ [عَدَمِ
 تَغْيِيرِهِ فِي التَّكْلِيمِ وَالْخَطَابِ وَالْغَيْبَةِ] نَحْوِ - أَنَا قَائِمٌ ، وَأَنْتَ قَائِمٌ ، وَهُوَ قَائِمٌ - كَمَا لَا يَتَغَيَّرُ
 الْخَالِي عَنِ الضَّمِيرِ ، نَحْوِ - أَنَا رَجُلٌ ، وَأَنْتَ رَجُلٌ ، وَهُوَ رَجُلٌ - وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارُ قَالَ
 - يَقْرُبُ - وَلَمْ يَقُلْ نَظِيرَهُ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - وَشَبَّهَهُ - بِلَفْظِ الْأَسْمِ بِحُرُورِ عَطْفِهَا عَلَى
 - نَتَضَمُّنِهِ - يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ - يَقْرُبُ - مُشْعِرٌ بِأَنَّهُ فِيهِ شَيْئًا مِنَ التَّقْوَى وَلَيْسَ مِثْلُ التَّقْوَى
 فِي - زَيْدٌ قَامَ - فَالْأَوَّلُ لِنَتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرِ وَالثَّانِي لِشَبَّهِهِ بِالْخَالِي عَنِ الضَّمِيرِ [وَلِهَذَا] أَيْ
 وَلِشَبَّهِهِ بِالْخَالِي عَنِ الضَّمِيرِ [لَمْ يَحْكَمْ بِأَنَّهُ] أَيْ مِثْلَ - قَائِمٌ - مَعَ الضَّمِيرِ ، وَكَذَا مَعَ
 فَاعِلِهِ الظَّاهِرِ أَيْضًا [جُمْلَةٌ وَلَا عَوْمَلٌ] قَائِمٌ مَعَ الضَّمِيرِ [مُعَامَلَتَهَا] أَيْ مُعَامَلَةُ الْجُمْلَةِ [فِي
 الْبِنَاءِ] حَيْثُ أَعْرَبَ فِي مِثْلَ - رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَرَجُلًا قَائِمًا ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ .

[وَمَا يَرَى تَقْدِيمَهُ] أَيْ مِنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الَّذِي يَرَى تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمُسْنَدِ [كَاللَّازِمِ لَفْظُ
 مِثْلٍ وَغَيْرٍ] إِذَا اسْتَعْمَلَا عَلَى سَبِيلِ الْكُنْيَةِ [فِي نَحْوِ - مِثْلَكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرُكَ

(٢) لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَتْبَعِي الْغَنَى وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعْدَى

فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذَوُوا الْغَنَى أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَأَتَلَفْتُ مَا عِنْدِي

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى - أَنتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ - مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيضِ بَغِيرِ
الْمَخَاطَبِ، لَكُونَهُ أَعُونَ عَلَى الْمُرَادِ بِهِمَا .

قِيلَ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْعُمُومِ نَحْوُ - كُلِّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ - بِخِلَافِ مَالُو
أَخْرَ نَحْوُ - لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ - فَإِنَّهُ يُفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جُمْلَةِ الْأَفْرَادِ

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى أَنْتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيضِ بَغِيرِ الْمَخَاطَبِ [بأن (١)
يراد بالمثل والغير لإنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل ، بل المراد نفي البخل عنه على
طريق الكناية ، لأنه إذا نفي عن كان على صفة من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه
عنه ، وإثبات (٢) الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به ، وإنا يرى التقديم في
مثل هذه الصورة كاللازم [لكونه] أي التقديم [أعون على المراد بهما] أي بهذين
التركيبين ، لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح ،
والتقديم لفادته التقوى أعون على ذلك ، وليس معنى قوله - كاللازم - أنه قد يقدم
وقد لا يقدم ، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال
إلا على التقديم كما نص عليه في دلائل الإعجاز .

[قيل وقد يقدم] المسند إليه المَسُورُ بكل على المسند المقرون بحرف النفي [لأنه]
أي التقديم [دال على العموم] أي على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ
كل [نحو - كل إنسان لم يقم] فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان
[بخلاف مَالُو آخر نحو - لم يقم كل إنسان - فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد

(١) هذا تصوير للتعريض المنفي (٢) عطف على نفي البخل لاعلى قوله بنفيه عنه .

وبما جاء من تقديم لفظ مثل وغير في الكناية بهما عن ذلك المعنى :

مِثْلُكَ يَنْفِي الْحَرْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرْدُّ الدَّمَ عَنْ غَرَبِهِ

وغيرى يأكل المعروف سَحْتًا وَيَسْحَبُ عِنْدَهُ يَبِضُ الْأَيْدَى

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ، وَذَلِكَ لِثَلَا يُلْزَمَ تَرْجِيحُ التَّأْكِيدِ عَلَى التَّأْسِيسِ ، لِأَنَّ الْمَوْجِبَةَ
الْمَهْمَلَةَ الْمَعْدُولَةَ الْمُحْمُولَ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ نَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الْجُمْلَةِ

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ [فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي ، والتأخير لا يفيد إلا سلب
العموم ونفي الشمول ، وذلك أى كون التقديم مفيداً للعموم دون التأخير] ثلثاً يلزم
ترجيح التأكيذ وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله [على التأسيس] وهو
أن يكون لافادة معنى جديد ، مع أن التأسيس راجح ، لأن الافادة خير من الاعداء ،
وبيان لزوم ترجيح التأكيذ على التأسيس أمّا في صورة التقديم فلان قولنا - إنسان لم يقيم -
موجبة مهملة ، أما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان ، لا بنفي القيام
عنه ، لأن حرف السلب وقع جزءاً من المحمول ، وأما الاهمال فلانه لم يذكر فيها
ما يدل على كية أفراد الموضوع ، مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان (١) وإذا
كان - إنسان لم يقيم - موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
لأن كل فرد [لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمولة في قوة السالبة الجزئية] عند
وجود الموضوع ، نحو - لم يقيم بعض الانسان - بمعنى انهما متلازمان في الصدق ،
لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان أعم من أن يكون جميع
الافراد أو بعضها ، وأياً ما كان يصدق نفي القيام عن البعض ، وكلما صدق نفي القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة ، فهي في قوة السالبة الجزئية
[المستلزمة نفي الحكم عن الجملة] لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع أمّا
بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض ، وأياً ما كان يلزمها نفي

(١) هذا من تنمة الدليل على أنها مهملة ، ولو لم يذكره لوردت القضية الطبيعية
مثل - الانسان نوع - فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد أيضاً ، ولكن الحكم
فيها ليس على ما صدق عليه الانسان .

دون كل فرد ، والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد ،
لورود موضوعها في سياق النفي ، وفيه نظر - لأن النفي عن الجملة في الصورة
الأولى وعن كل فرد في الثانية إنما أفاده الاستناد إلى ما أضيف إليه كل وقد ،
زال ذلك

الحكم عن جملة الافراد [دون كل فرد] لجواز أن يكون منفيًا عن البعض ثابتًا للبعض ،
وإذا كان - إنسان لم يقم - بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لأن كل فرد ،
فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول ، فيجب أن
يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحًا للتأسيس على التأكيد .
وأما في صورة التأخير فلا من قولنا - لم يقم إنسان - سالبة مهمة لا سور فيها
[والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد] نحو - لا شيء من
الانسان بقاءم - ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهمة في قوة الجزئية بيته بقوله
[لورود موضوعها] أى موضوع المهمة [في سياق النفي] حال كونه زمكرة غير
مصدرة بلفظ كل ، فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد ، وإذا كان - لم يقم إنسان -
بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد
المعنى الأول ، فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ، لتكون كل لتأسيس
معنى آخر ، وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين ، فعند
انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة ، والحاصل أن التقسيم بدون كل لسلب العموم
ونفي الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي ، فبعد دخول كل يجب أن
يعكس هذا ليكون كل لتأسيس الراجع دون التأكيد المرجوح [وفيه نظر لأن النفي
عن الجملة في الصورة الأولى] يعنى الموجبة المهمة المعدولة المحمول ، نحو - إنسان
لم يقم [وعن كل فرد في] الصورة [الثانية] يعنى السالبة المهمة ، نحو - لم يقم إنسان
[إنما أفاده الاستناد إلى ما أضيف إليه كل] وهو لفظ إنسان [وقد زال ذلك] الاستناد

بالاستناد إليها ، فيكون تأسيساً لا تأكيداً ، ولأن الثانية إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة ، فإذا حملت على الثاني لا يكون كل تأسيساً ،

المفيد لهذا المعنى [بالاستناد إليها] أي إلى كل ، لأن إنساناً صار مضافاً إليه فلم يبق مسنداً إليه [فيكون] أي على تقدير أن يكون الاستناد إلى كل أيضاً مفيداً للمعنى الحاصل من الاستناد إلى إنسان يكون كل [تأسيساً لا تأكيداً] لأن التأكيـد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر ، وهذا ليس كذلك ، لأن هذا المعنى (١) حينئذ إنما أفاده الاستناد إلى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيداً له ، وحاصل هذا الكلام أنا لانسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ، ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيـد الاصطلاحي ، أما لو أريد بذلك أن يكون كل لإفادة معنى كان حاصلًا بدونه فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله [ولأن] الصورة [الثانية] يعنى السالبة المهملة نحو - لم يقم إنسان [إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا حملت] كل [على الثاني] أي على إفادة النفي عن جملة الأفراد ، حتى يكون معنى - لم يقم كل إنسان - نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد [لا يكون] كل [تأسيساً] بل تأكيداً ، لأن هذا المعنى كان حاصلًا بدونه ، وحينئذ فلو جعلنا - لم يقم كل إنسان - لعموم السلب مثل - لم يقم إنسان - لم يلزم ترجيح التأكيـد على التأسيس ، إذ لا تأسيس أصلاً ، بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر ، وما يقال إن دلالة - لم يقم إنسان - على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة - لم يقم كل إنسان - عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً ففيه نظر ، إذ لو اشترط في التأكيـد اتحاد الداليتين لم يكن حينئذ - كل إنسان لم يقم - على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيداً ، لأن دلالة - إنسان لم يقم -

(١) وهو النفي عن كل فرد في الصورة الثانية ، والنفي عن الجملة في الصورة الأولى .

وَلَاَنَّ النِّكَرَةَ الْمَنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ - سَائِلَةً كَلِمَةً لَا مُهْمَلَةً .
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ كُلُّ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ النِّفْيِ بَانَ أُخِرَتْ عَنْ أَدَاتِهِ
نحو :

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَدْرِكُهُ

أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ

على هذا المعنى التزام (١) [ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا - لم يقم إنسان -
سائلة كلية لا مهملة] كما ذكره هذا القائل ، لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل
واحد من الأفراد ، والبيان لا بد له من مبین ، ولا محالة ههنا شيء (٢) يدل على أن
الحكم فيها على كُليَّة أفراد الموضوع ، ولا نغنى بالسور سوى هذا ، وحينئذ يندفع
ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور .

[وقال عبد القاهر : إن كانت] كلمة [كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن
أداته] سواء كانت معمولة لأداة النفي أولا ، وسواء كان الخبر فعلا [نحو - ما كل
ما يتمنى المرء يدركه] .

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن (٣)

أو غير فعل ، نحو قولك - ما كل متمنى المرء حاصلا [أو معمولة للفعل المنفي]
الظاهر أنه عطفت على - داخلة - وليس بسديد ، لأن الدخول في حيز النفي شامل
لذلك ، وكذا لو عطفتها على أخرت بمعنى - أو جعلت معمولة - لأن التأخير عن

(١) لأن مدلوله المطابق لثبوت النفي عن إنسان ما ويلزمه النفي عن الجملة .

(٢) وهو وقوع النكرة في سياق النفي - وبعد فهذا البحث على طوله لا طائل

تحتة ، ولا يليق الاشتغال به في علوم البلاغة (٣) هو لابي الطيب المتنبى .

نَحْوُ - مَا جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، أَوْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ ، وَلَمْ أَخُذْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ ، أَوْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ لَمْ أَخُذْ - تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ خَاصَّةً ، وَأَفَادَ ثُبُوتَ الْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ لِبَعْضٍ أَوْ تَعَلُّقَهُ بِهِ ، وَإِلَّا عَمَّ كُلُّ فَرْدٍ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ - أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ :

إدافة النفي أيضا شامل له ، اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الإدافة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال ، والمعمولُ أعمُّ من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيذا لا محدهما أو غير ذلك [نحو ما جاءني القوم كلهم] في تأكيد الفاعل [أو ما جاءني كل القوم] في الفاعل ، وقدم التأكيذ على الفاعل لأنَّ كُلاً أصل فيه [أو لم آخذ كل الدراهم] في المفعول المتأخر [أو كل الدراهم لم آخذ] في المفعول المتقدم ، وكذا لم - آخذ الدراهم كُلاً أو الدراهم كُلاً لم آخذ - ففي جميع هذه الصور [توجه النفي إلى الشمول خاصة] لا إلى أصل الفعل [وأفاد] الكلام [ثبوت الفعل أو الوصف لبعض] مما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام [أو] أفاد [تعلقه] أي تعلق الفعل أو الوصف [به] أي ببعض مما أضيف إليه كل إن كان كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف ، وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال ، والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ خُنَّالٍ فَخُورٍ) (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) (وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَائِفٍ مَهِينٍ) [وإلا] أي وإن لم تكن داخلة في حيز النفي ، بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي [عم] النفي كل فرد مما أضيف إليه كل ، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد [كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين] اسم واحد من الصحابة (١) [أقصرت الصلاة] بالرفع فاعل - أقصرت [أم نسيت]

(١) هو لقبه لا اسمه ، أما اسمه فالخرباق أو العرياض بن عمرو .

كُلِّ ذَاكَ لَمْ يَكُنْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبَا كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ
وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَا قِضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ .

يا رسول الله [كل ذلك لم يكن] هذا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجبه : أحدهما أن جواب - أم - إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستقيم ، لا بنفي الجمع بينهما ، لأنه عارف بأن الكائن أحدهما ، والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه السلام : كل ذلك لم يكن - قال له ذو الدين : بل بعض ذلك قد كان - ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما يناق النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع [وعليه] أى على عموم النفي عن كل فرد [قوله] أى قول أبي النجم .

[قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع]

يرفع - كله - على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ، ولا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار إلى الرفع المفتقر إليه ، أى لم أصنعه .
[وأما تأخيرته] أى تأخير المسند إليه [فلا قضاء المقام تقديم المسند] وسببها بيانه (١) .

هذا وما نقله عن عبد القاهر لا يكاد يفترق عما نقله قبله ، وإنما ذكره بعده لاستغامة أدلته - ومن أمثلة ذلك أيضا :

(١) وما كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمَوْتِكَ نَصَحَهُ وَمَا كُلُّ مُوْتٍ نَصَحَهُ بَلِيْبٍ

(٢) مَا كُلُّ رَأْيٍ فَتَى يَدْعُو إِلَى رَشَدٍ إِذَا بَدَأَ لَكَ رَأْيٌ مُشْكَلٌ فَقَفْ

(٣) إِنَّ الْمَعْلَمَ وَالطَّبِيْبَ كَلَامُهُمَا لَا يَنْصَحَانِ إِذَا هُمَا لَمْ يُكْرَمَا

(١) أي في باب المسند الآتي بعد هذا الباب .

هَذَا كُلُّهُ مَقْتَضِي الظَّاهِرِ وَقَدْ يُخْرَجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيُوضَعُ الْمُضْمَرُ
مَوْضِعَ الْمَظْهَرِ كَقَوْلِهِمْ - نَعَمْ رَجُلًا - مَكَانَ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ،
وَقَوْلِهِمْ - هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مَكَانَ الشَّانِ أَوِ الْقِصَّةِ ، لِيَتِمَّ مَعْنَى مَا يَعْقِبُهُ فِي ذِهْنِ
السَّامِعِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ

وضع المضمَر موضع المَظْهَر

[هذا] أى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك فى المقامات
المدكورة [كله مقتضى الظاهر] من الحال [وقد يخرج الكلام على خلافه] أى على
خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إِيَّاهُ [فيوضع المضمَر موضع المَظْهَر كَقَوْلِهِمْ - نَعَمْ
رَجُلًا] زَيْدٌ [مكان - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ] فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار
دون الاضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند إليه ، وعدم قرينة تدل عليه ، وهذا الضمير
عائد إلى مُتَعَقِّلٍ معهود فى الذهن ، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل ، وإنما
يكون هذا من وضع المضمَر موضع المَظْهَر [فى أحد القولين] أى قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلاً - خبره فيحتمل عند
أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص وهو متقدم تقديراً ، ويكون التزام أفراد الضمير
حيث لم يقل - نعماً ونعموا - من خواص هذا الباب ، لكونه من الأفعال الجامدة
[وقولهم - هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مكان الشان أو القصة] فالاضمار فيه أيضاً على خلافه
مقتضى الظاهر لعدم التقدم ، وأعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشان إنما يؤنث إذا
كان فى الكلام مؤنث غير فضلة ، فتوله - هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مجرد قياس ، ثم عُلِّلَ وضع
المضمَر موضع المَظْهَر فى البابين بقوله [لِيَتِمَّ مَعْنَى مَا يَعْقِبُهُ] أى يعقب الضمير ، أى يحى
على عقبه [فى ذهن السامع لِأَنَّهُ] أى السامع [إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ] أى من الضمير

مَعْنَى أَنْتَظَرُهُ ، وَقَدْ يَعْكُسُ فَإِنْ كَانَ اسْمٌ إِشَارَةً فَلِكُلِّ الْعَنَاءَةِ بِتَمْيِيزِهِ لِاخْتِصَاصِهِ
بِحُكْمٍ بَدِيعٍ ، كَقَوْلِهِ :

كَمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِبَرَ زَنْدِيقًا

[معنى انتظره] أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى ، فيتمكن بعد
وروده فضل تمكن ، لأن الحصول بعد الطلب أعز من المُتَسَّاقِ بلا تعب ، ولا يخفى
أن هذا لا يحسن فى باب - نعم - لأن السامع مالم يسمع المُفسِّرَ لم يعلم أن فيه ضميراً ،
فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (١) .

وضع المظهر موضع المضمهر

[وقد يعكس] وَضَعَ المضمهر موضع المظهر ، أى يوضع المظهر موضع المضمهر
[فإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمهر [اسم] إشارةً لِكُلِّ الْعَنَاءَةِ بِتَمْيِيزِهِ [أى]
تمييز المسند اليه [لاختصاصه بحكم بديع كقوله : كَمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ] هو وصف عاقل
الاول ، بمعنى كامل العقل مُتَنَاهٍ فِيهِ [أَعْيَتْ] أى أَعْيَتْهُ وَأَعْجَزَتْهُ ، أَوْ أَعْيَتْ عَلَيْهِ
وصعبت (٢) [مَذَاهِبُهُ] أى طرق معاشه [وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا] هذا الذى
ترك الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِبَرَ [أى المتقن من - نَحَرَ الْأُمُورَ] علماً أتقنها
[زَنْدِيقًا] (٣) كَافِرًا نَافِيًا لِلصَّانِعِ الْعَدْلَ الْحَكِيمَ ، فَقَوْلُهُ - هَذَا - إِشَارَةٌ إِلَى حُكْمٍ سَابِقٍ غَيْرِ

(١) قد أجيب عن هذا بأنه يجوز أن يعرف أن فيه ضميراً قبل سماع المُفسِّرَ بقريئة
أو نحوها (٢) هو متعد على التقدير الاول ، ولأزم على الثانى (٣) البيتان لأحمد بن
يحيى بن إسحاق الرَّاوَنْدِيَّ من شعراء الدولة العباسية ، وقد جاء قبل البيتين :

أَوِ التَّهْنِئَةِ بِالسَّامِعِ كَمَا إِذَا كَانَ فَاقْدَا الْبَصَرَ ، أَوِ النَّدَاءِ عَلَى كَيْلِ بِلَادَتِهِ أَوْ
فَطَائِنَتِهِ ، أَوْ ادِّعَاءِ كَيْلِ ظُهُورِهِ ، وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ .
تَعَالَّتْ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتَ بِذَلِكَ

محسوس ، وهو كَوْنُ العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، فكان القياس فيه الاضمار ، فعدل
الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ، لِيُرَى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين
هو الذي له الحكم العجيب ، وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا ، فالحكم
البديع هو الذى أُثْبِتَ للمُسند اليه المُعْبَرُ عَنْهُ بِاسْمِ الاشارة [أَوِ التَّهْنِئَةِ] عطف على كَيْلِ
العناية [بالسامع كما إذا كان] السامع [فاقد البصر] أو لا يكون ثَمَّةُ مُشَارَةٍ اليه أصلا
[أَوِ النَّدَاءِ عَلَى كَيْلِ بِلَادَتِهِ] أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس [أَوِ] على
كَيْلِ [فطائنته] بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس [أَوِ ادِّعَاءِ كَيْلِ ظُهُورِهِ] أي
ظهور المسند اليه [وعليه] أي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كَيْلِ الظهور
[من غير هذا الباب] أي باب المسند اليه [تعاللت] أي أظهرت العلة والمرض [كَيْ
أشجى] أي أحزن ، من - شَجِيَ بالسكسر - أي صار حزينا ، لا من - شَجَا العَظْمُ -
بمعنى - نَشِبَ في حلقه [وما بك علة - ترِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتَ بِذَلِكَ] (١) أي بقتلى ،

(١) سُبْحَانَ مَنْ وَضَعَ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا وَفَرَّقَ الْعِزَّ وَالْإِذْلَالَ تَفْرِيقًا

البيت لعبد الله بن الدمينة من شعراء الدولة الأموية :

تطبيقات على وضع المضمر موضع المظهر وبالعكس :

(١) نَعَمْ أَمْرَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ

(٢) إِنْ تَسْأَلُوا الْحَقَّ نَعَطِ الْحَقِّ سَائِلُهُ وَالْدَّرْعُ مُحَقَّبَةٌ وَالسَيْفُ مَقْرُوبٌ

وَأِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَلَزِيَادَةِ التَّمَكُّينِ ، نَحْوُ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ • اللَّهُ الصَّمَدُ)
وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِهِ - وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ - أَوْ إِدْخَالَ الرُّوحِ فِي ضَمِيرِ
السَّامِعِ وَتَرْبِيَةِ الْمَهَابَةِ ، أَوْ تَقْوِيَةِ دَاعِي الْمَأْمُورِ ، مِثْلَهُمَا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ - أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ يَا مَرْكَ بَكْدَا -

كان مقتضى الظاهر أن يقول - به - لانه ليس بمحسوس ، فعُدل الى - ذلك - إشارة
الى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس .

[وإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمر [غيره] أى غير اسم الاشارة
[لزيادة التمكنين] أى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع [نحو - قل هو الله أحد ،
الله الصمد] أى الذى يُصَمَّدُ اليه ويُقَصَّدُ فى الحوائج ، لم يقل - هو الصمد - لزيادة
التمكنين [ونظيره] أى نظير - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ - فى وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكنين [من غيره] أى من غير باب المسند اليه [وبالحق] أى بالحكمة
المفتضية للانزال [أنزلناه] أى القرآن [وبالحق نزل] حيث لم يقل وبه نزل [أو
إدخال الروح] عَطَّفَتْ على زيادة التمكنين [فى ضمير السامع وتربية المهابة] عنده ، هذا
كالتأكيد لإدخال الروح [أو تقوية داعي المأمور ، مثالهما] أى مثال التقوية وإدخال
الروح مع التربية [قول الخلفاء - أمير المؤمنين يأمر بكذا] مكان - أنا أأمر
فلا قول (نعم امرأين) من وضع المضمر موضع المظهر لأجل إفادة التشويق ،
والثانى من وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكنين .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - فَأَنَّمَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ .

(٢) شَدَدْنَا شِدَّةَ اللَّيْثِ غَدَاً وَاللَّيْثُ غَضَبَانُ

وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ - فَاذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ - أَوْ اسْتَغْطَافٍ كَقَوْلِهِ :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا

قَالَ السَّكَاكِيُّ : هَذَا غَيْرٌ مُخْتَصٍّ بِالْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ وَلَا بِهَذَا الْقَدْرِ بَلْ كُلُّ مِنَ التَّكْلِيمِ
وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ مُطْلَقًا يُنْقَلُ إِلَى الْآخِرِ ،

[وعليه] أى على وضع المظهر موضع المضمحل لتقوية داعى المأمور [من غيره] أى من غير باب المستند إليه [فَاذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ] لم يقل - عَلَى - لما فى لفظ الله من تقوية الداعى إلى التوكل عليه ، لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها [أَوْ اسْتَغْطَافٍ] أى طالب العطف والرحمة [كَقَوْلِهِ :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا مُقْرَأً بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَا كَا

لم يقل - أَنَا - لما فى لفظ - عَبْدُكَ الْعَاصِي - من التَّخَضُّعِ واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .

الالتفات

[قَالَ السَّكَاكِيُّ هَذَا] أعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة [غير مختص بالمستند إليه ولا] النقل مطلقاً مختص [بهذا القدر] أى بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة ، ولا تخلو العبارة عن تسامح (١) [بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً] أى سواء كان فى المستند إليه أو غيره ، وسواء كان كل منها وارداً فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيرادها [ينقل إلى الآخر] فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة

(١) لأن ظاهر كلام الخطيب أن النقل عن الحكاية إلى الغيبة هو الذي لا يختص بهذا القدر ، مع أن الذي لا يختص به هو النقل مطلقاً كما جرى عليه السعد دفعا لما فى هذا الظاهر من التهاافت .

وَيُسَمَّى هَذَا النُّقْلُ التَّفَاتَا ، كَقَوْلِهِ :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَمْدِ

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الِاتِّفَاتَ هُوَ التَّعْيِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ التَّعْيِيرِ عَنْهُ بِآخَرٍ مِنْهَا ،

في الاثنين (١) ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي ، لكننه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالنفات بالنظر إلى الأمثلة [ويسمى هذا النقل] عند علماء المعاني [التفاتا] مأخوذ من التفات الانسان عن يمينه إلى شماله وبالعكس [كقوله] أي قول امري ، القيس (٢) [تطاول ليلك] خطابا لنفسه التفاتا ، ومقتضى الظاهر - ليلى [بالأمم] بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع [والمشهور] عند الجمهور [أن الالنفات هو التعبير عن معنى بطريق من [الطرق] الثلاثة] التكلم والخطاب والغيبة [بعد التعبير عنه] أي عن ذلك المعنى [بآخر منها] أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة ، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويرقبه السامع ، ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا - أَنَا زَبْدٌ وَأَنْتَ عَمْرٌ ،

وَنَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَا (٣)

(١) الثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة ، والاثنان ما بقي منها بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولا إلى غيره :

(٢) هو امرؤ القيس بن عانس الكندي الصحابي ، وذلك من قوله :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَمْدِ وَنَامَ الْحَلِيُّ وَلَمْ تَرَقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَمْرَمَدِ

(٣) هو من قول رجل جاهلي من بني عقيل :

وَهَذَا أَحْصَ ، مِثَالُ الِاتِّفَاتِ مِنَ التَّكَلُّمِ إِلَى الْخُطَابِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي
فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ -

وقوله تعالى - وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ ، و- اهْدِنَا - و- أَنْعَمْتَ - فان الاتِّفَاتِ إنما هو في - إِيَّاكَ
نَعْبُدُ - والباقي جَارٍ عَلَى أَسْلُوبِهِ ، ومن زعم أنَّ في مثل - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا - التَّفَاتَا والقياس .
أَمْتَمَ فَقَدْ سَهَا ، عَلَى مَا يَشْهَدُ بِهِ كُتُبُ النُّحُو (١) [وهذا] أَيْ الِاتِّفَاتِ بِتَفْسِيرِ الْجُمْهُورِ
[أَخْصَ مِنْهُ] بِتَفْسِيرِ السَّكَائِي ، لِأَنَّ النُّقْلَ عَنْهُ أَعْمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ عُبِّرَ عَنْهُ
بَطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ ثُمَّ بَطَرِيقٍ آخَرَ ، أَوْ يَكُونَ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَعْبُرَ عَنْهُ بِطَرِيقٍ مِنْهَا
فَتَرَكَ وَعَدَلَ إِلَى طَرِيقٍ آخَرَ ، فَيَتَحَقَّقُ الِاتِّفَاتُ بِتَعْبِيرٍ وَاحِدٍ ، وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ مَخْصُوصٌ
بِالْأَوَّلِ ، حَتَّى لَا يَتَحَقَّقَ الِاتِّفَاتُ بِتَعْبِيرٍ وَاحِدٍ ، فَكُلُّ التَّفَاتِ عَنْدهُمْ التَّفَاتُ عَنْدهُ مِنْ
غَيْرِ عَكْسٍ ، كَمَا فِي - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ [مِثَالُ الِاتِّفَاتِ مِنَ التَّكَلُّمِ إِلَى الْخُطَابِ - وَمَالِي لَا
أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرِ - أَرْجِعْ - وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْمُرَادَ
مَالِكُمْ لَا تَعْبُدُونَ ، لِسُكْنِ لَمَّا عُبِّرَ عَنْهُمْ بِطَرِيقِ التَّكَلُّمِ كَانَ مَقْتَضَى ظَاهِرِ السُّوقِ لِإِجْرَاءِ
بَاقِي السَّكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ الطَّرِيقِ ، فَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى طَرِيقِ الْخُطَابِ ، فَيَكُونُ التَّفَاتَا عَلَى

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَ يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مَلْحَاحًا

وَالصَّبَاحَا ظَرْفُ زَمَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ - صَبَحُوا - وَأَلْفَهُ لِلْإِطْلَاقِ ، وَالنُّخَيْلُ مَوْضِعٌ
بِالشَّامِ ، وَمَلْحَاحَا صِبْغَةٌ مُبَالِغَةٌ مِنَ الْإِلْحَاحِ ، وَالشَّاهِدُ فِي اتِّتْقَالِهِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ
- نَحْنُ - إِلَى الْغِيَةِ وَهُوَ - اللَّذُونَ - وَهُوَ جَارٍ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ .

(١) مِنْ أَنَّ عَائِدَ الْمَوْصُولِ قِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ الْغِيَةِ ، لِأَنَّ الْمَوْصُولَ اسْمَ
ظَاهِرٍ ، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْغِيَةِ وَإِنْ عَرَضَ لَهُ الْخُطَابُ بِالنِّدَاءِ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ - آمَنُوا -
جَارِيًا عَلَى مَقْتَضَى الظَّاهِرِ .

وَالِىَ الْغَيْبَةِ (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) وَمِنْ الْخُطَابِ إِلَى التَّكْلِمْ :
 طَحَا بِكَ قَلْبُ فِي الْحَسَانِ طَرُوبُ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشَيْبُ
 يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلَيْهَا وَعَادَتْ عَوَادَ يَبْنَتَا وَخُطُوبُ
 وَإِلَى الْغَيْبَةِ - حَتَّى إِذَا

المذهبين [و] مثال الالتفات من التكلم [إلى الغيبة - إنا أعطيناك الكوثر ، فصل
 لربك وانحر] ومقتضى الظاهر - لنا [و] مثال الالتفات [من الخطاب إلى التكلم]
 قول الشاعر (١) [طحا] أى ذهب [بك قلب في الحسان طروب] ومعنى طروب في
 الحسان أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها [بعيد الشباب] تصغير -
 بعُد - للقرب ، أي حين ولى الشباب وكاد ينصرم [عصر] ظرف زمان مضاف إلى
 الجملة الفعلية ، أعني قوله [حان] أى قَرُبَ [مشيب] يكلفني ليلي [فيه التفات من
 الخطاب في - بك - إلى التكلم ، ومقتضى الظاهر - يكلفك - وفاعل - يكلفني - ضمير
 القلب ، و - ليلي - مفعوله الثانى ، والمعنى - يطالبنى القلب بوصل ليلي ، وروى
 - تكلفنى - بالتاء الفوقانية ، على أنه مسند إلى - ليلي - والمفعول محذوف أى شداوند
 فراقها ، أو على أنه خطاب للقلب ، فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب [وقد
 شط] أى بَعُدَ [وليها] أى قربها [وعادت عواد يبننا وخطوب] قال المرزوق : عادت
 يجوز أن يكون فاعلت من (٢) المَعَادَاة ، كائن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ،
 ويجوز أن يكون من عَادَ يَعُودُ - أى عادت عَوَادٌ كانت تحول يبننا إلى
 ما كانت عليه قبل [و] مثل الالتفات من الخطاب [إلى الغيبة] قوله تعالى [حتى إذا

(١) هو علقمة بن عبدة الفحل من الشعراء الجاهليين .

(٢) لأن أصل عَادَتْ عَادَوْتُ ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم
 حذفت الألف لانتقاء الساكنين فصارت عَادَتْ على وزن فَاعَتْ بحذف لام الكلمة .

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ - وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلِمْ - وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَثِيرُ سَحَابًا فُسْقَنَاهُ - وَإِلَى الْخُطَابِ - مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ .

وَوَجْهَهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيقًا لِنَشَاطِ السَّمِيعِ ، وَأَكْثَرَ إِيقَاطًا لِلْأَصْغَاءِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ ، كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ ، وَكَلِمًا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةٌ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ الْمُحَرِّكَ إِلَى أَنْ يُؤَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا الْمُفِيدَةِ أَنَّهُ مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ .

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ [وَالْقِيَاسُ بِكُمْ] [وَ] مِثَالُ الْإِلْتِفَاتِ [مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلِمْ] قَوْلُهُ تَعَالَى [اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَثِيرُ سَحَابًا فُسْقَنَاهُ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرُ فَسَاقَهُ ، أَيْ سَاقَ اللَّهُ ذَلِكَ السَّحَابَ وَأَجْرَاهُ إِلَى بَلَدٍ هَيْتَ [وَ] مِثَالُ الْإِلْتِفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ [إِلَى الْخُطَابِ] قَوْلُهُ تَعَالَى [مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرُ إِيَّاهُ .

[وَوَجْهَهُ] أَيْ وَجْهَ حَسَنِ الْإِلْتِفَاتِ [أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ كَانَ] ذَلِكَ الْكَلَامَ [أَحْسَنَ تَطْرِيقًا] أَيْ تَجْدِيدًا وَإِحْدَاثًا ، مِنْ - طَرِيقِ الثُّبُوتِ [لِنَشَاطِ السَّمِيعِ وَ] كَانَ [أَكْثَرَ إِيقَاطًا لِلْأَصْغَاءِ إِلَيْهِ] أَيْ إِلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ لِكُلِّ جَدِيدٍ لَذَةً ، وَهَذَا وَجْهَ حَسَنِ الْإِلْتِفَاتِ عَلَى الْإِطْلَاقِ [وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ] غَيْرَ هَذَا الْوَجْهَ الْعَامَ [كَمَا فِي] سُورَةِ [الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ] ذَلِكَ الْعَبْدَ [مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ] أَيْ عَلَى ذَلِكَ الْحَقِيقِ بِالْحَمْدِ [وَكَلِمًا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةٌ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ الْمُحَرِّكَ إِلَى أَنْ يُؤَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا] أَيْ خَاتِمَةِ تِلْكَ الصِّفَاتِ ، يَعْنِي - مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ [الْمُفِيدَةِ] أَنَّهُ [أَيْ ذَلِكَ الْحَقِيقُ بِالْحَمْدِ] مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ [لِأَنَّهُ أَضْيَفُ مَالِكٍ إِلَى]

فَجَبِثُوا الْإِقْبَالَ عَلَيْهِ وَالْخُطَابَ بِتَخْصِيصِهِ بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالْإِسْتِعَانَةِ فِي الْمُهْمَاتِ .

يوم الدين على طريق الاتساع (١) والمعنى على الظرفية ، أى مآلِك في يوم الدين ، والمفعول محذوف دلالة على التعميم (٢) [فَجَبِثُوا يوجب] ذلك المحرك لتناهيهِ في القوة [الاقبال عليه] أى إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد [والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات] فالبناء في - بتخصيصه - متعلق بالخطاب ، يقال - غَاطَبْتُ بالدعاء - إذا دعوت له مواجهة ، وغاية الخضوع هو معنى العبادة ، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول - نستعين (٣) والتخصيص مستفاد من تقديم

(١) يعنى به المجاز العقلى فى النسبة الاضافية ، فقد أضيف اسم الفاعل إلى الظرف ، وحقه أن يضاف إلى المفعول به (٢) وهو الذى قدره الخطيب فى قوله - مالك الامر كله فى يوم الجزاء (٣) يعنى مفعوله الثانى ، ومفعوله الاول هو الضمير المقدم عليه .
تطبيقات على الالتفات :

(١) - قوله تعالى - وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا .

(٢) بَأَنْتَ سَعَادُفَامَسَى الْقَلْبُ مَعْمُودًا وَأَخْلَفْتِكَ ابْنَةُ الْحَرِّ الْمَوَاعِيدَا

(٣) - قوله تعالى - وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ .

فالاول فيه انتقال من الخطاب إلى الغيبة فى قوله - واستغفر لهم الرسول ، والثانى فيه انتقال من التكلم إلى الخطاب فى قوله (وأخلفتك) والثالث فيه انتقال من الخطاب إلى التكلم فى قوله (إن ربى) .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ

وَمَنْ خَلَّافَ الْمُقْتَضَى تَلَقَّى الْمُخَاطَبَ بغيرِ مَا يَتَرَقَّبُ بِحَمَلِ كَلَامِهِ عَلَى خَلَّافٍ .
مُرَادُهُ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَصْدِ ، كَقَوْلِ ابْنِ الْقُبَيْعَثِيِّ لِلْحِجَّاجِ وَقَدْ قَالَ .
لَهُ مَتَوَعَّدًا - لَا حَمْلَ لَكَ

المفعول ، فاللطفية المختص بها موقع هذا الالتفات هي أن فيه تنبيها على أن العبد إذا
أخذ في القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك .

الأسلوب الحكيم

ولما انجز الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم
تسكن من مباحث المسند إليه فقال [ومن خلاف المقتضى] أي مقتضى الظاهر [تلقى
المخاطب] من إضافة المصدر إلى المفعول ، أي تلقى المتكلم المخاطب [بغير ما يترقب]
المخاطب ، والباء في - بغير - للتعدية وفي [بحمل كلامه] للسببية ، أي إنما تلقاه بغير
ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه ، أي الكلام الصادر عن المخاطب [على خلاف مراده]
أي مراد المخاطب ، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده [تنبيها] للمخاطب [على أنه]
أي ذلك الغير هو [الأولى بالقصد] والارادة [كقول ابن القبيعثرى (١) للحجاج
وقد قال] الحجاج [له] أي لابن القبيعثرى حال كون الحجاج [متوعدا] إياه [لا حمل لك] .

إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ :

(٢) لَقَوْلِكَ فِي عِلْمِ الْبِلَادِ مُنْكَسًا جَرَعَ الْهَلَالُ عَلَى قَتَى الْفِتْيَانِ

(٣) أَعْيَاكَ رَسْمُ الدَّارِ لَمْ يَتَكَلَّمَ حَتَّى تَكَلَّمَ كَالْأَصَمِّ الْأَعْمَى

(١) هو الغضبان بن القبيعثرى الشيباني من خطباء العرب وفصحائهم .

عَلَى الْأُدْهِمِ : مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأُدْهِمِ وَالْأَشْهَبِ ؛ أَيْ مِنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ
فِي السُّلْطَانِ وَبَسْطَةِ الْيَدِ فَجَدِيرٌ بِأَنْ يُصَفَّدَ لَا أَنْ يُصَفَّدَ ، أَوِ السَّائِلِ بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ ،
بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةً غَيْرَهُ تَنْبِيْهَا أَنَّهُ الْأَوَّلَى بِحَالِهِ أَوْ الْمُهْمُ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ -

على الأُدْهِمِ [يعني القيد ، هذا مَقُولُ قَوْلِ الْحِجَاجِ] مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأُدْهِمِ
وَالْأَشْهَبِ [هذا مَقُولُ قَوْلِ ابْنِ الْقُبَيْعِثِيِّ ، فَأَبْرَزَ وَعِيدَ الْحِجَاجِ فِي مَعْرِضِ الْوَعْدِ ، وَتَلَقَّاهُ
بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُ ، بِأَنْ حَمَلَ الْأُدْهِمِ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْفَرَسِ الْأُدْهِمِ ، أَيْ الَّذِي غَلَبَ سَوَادُهُ
حَتَّى ذَهَبَ الْبَيَاضُ الَّذِي فِيهِ ، وَضُمَّ إِلَيْهِ الْأَشْهَبُ ، أَيْ الَّذِي غَلَبَ بَيَاضُهُ حَتَّى ذَهَبَ
سَوَادُهُ ، وَمَرَادُ الْحِجَاجِ إِنَّمَا هُوَ الْقَيْدُ ، فَنَبِهَ عَلَى أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْفَرَسِ الْأُدْهِمِ هُوَ الْأَوَّلَى
بِأَنْ يَقْصِدَهُ الْأَمِيرُ [أَيْ مِنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ فِي السُّلْطَانِ] أَيْ الْغَلْبَةُ [وَبَسْطَةُ الْيَدِ] أَيْ
السَّكْرُ وَالْمَالُ وَالنَّعْمَةُ [فَجَدِيرٌ بِأَنْ يُصَفَّدَ] أَيْ يُعْطَى ، مِنْ - أَصَفَّدَهُ [لَا أَنْ يُصَفَّدَ] أَيْ
يُقَيَّدُ مِنْ - صَفَّدَهُ [أَوِ السَّائِلِ] عَظَّفُ عَلَى الْمُخَاطَبِ ، أَيْ تَلَفَى السَّائِلِ [بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ
بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةً غَيْرَهُ] أَيْ مَنْزِلَةً غَيْرَ ذَلِكَ السُّؤَالِ [تَنْبِيْهَا] لِلْسَّائِلِ [عَلَى أَنَّهُ] أَيْ
ذَلِكَ الْغَيْرِ [الْأَوَّلَى بِحَالِهِ أَوْ الْمُهْمُ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ
مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ] سَأَلُوا عَنْ سَبَبِ اخْتِلَافِ الْقَمَرِ فِي زِيَادَةِ النُّورِ وَنَقْصَانِهِ ،
فَأَجَبُوا بِبَيَانِ الْغَرَضِ مِنْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ ، وَهُوَ أَنَّ الْأَهْلَ بِحَسَبِ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ
مَعَالِمُ يَوْقَتُ بِهَا النَّاسُ أُمُورَهُمْ مِنَ الْمَزَارِعِ وَالْمَتَاجِرِ وَحَالَ الدِّيُونِ وَالصُّومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ،
وَمَعَالِمُ الْحَجِّ يَعْرِفُ بِهَا وَقْتَهُ ، وَذَلِكَ لِلتَّنْبِيْهِ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى وَالْآلِيقَ بِحَالِهِمْ أَنْ يَسْأَلُوا
عَنْ ذَلِكَ ، لَا أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمَنْ يَطْلَعُونَ بِسَهُولَةٍ عَلَى دَقَائِقِ عِلْمِ الْهَيْئَةِ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ لَهُمْ بِهِ

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ -

غرض [وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ] سألوا عن بيان ماذا ينفقون ، فأجيبوا
ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها ، لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع
موقعها (١) .

(١) ويسمى كل من ذنبك القسمين (تلقى المخاطب بغير ما يترقب والسائل بغير
ما يتطلب) الأسلوب الحكيم .

تطبيقات على الأسلوب الحكيم :

(١) قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مَرَارًا قَالَ ثَقُلْتَ كَأَهْلِي بِالْأَيْدِي

(٢) أَنْتَ تَشْتَكِي عِنْدِي مُرَاوَلَةَ الْفَرَى وَقَدْ رَأَيْتَ الضَّيْفَانَ يَنْحُونُ مَنْزِلِي

فَقُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا هُمُ الضَّيْفُ جَدِّي فِي قِرَاهِمُ وَعَجَلِي

فالأول وقع فيه لفظ (ثقلت) في كلام المتكلم بمعنى حملتك المؤونة ، فحملة المخاطب
على تثقيل عاتقه باليمن والأيدى ، والثاني من تلقى السائل بغير ما يتطلب ، تنبيها على
أن الأولى بها الاستعداد لهم ، لا الشكوى منهم .

أمثلة أخرى :

(١) قَالُوا سَلُوتَ لِبَعْدِ الْإِلْفِ قُلْتُ لَهُمْ سَلُوتٌ عَنْ صَحْتِي وَالْبُرْءُ مِنْ سَقَمِي

(٢) وَإِخْوَانٌ حَسِبْتُهُمْ دُرُوعًا فَكَانُوا وَلَكِنْ لِلْأَعَادِي

وَقَالُوا قَدْ صَفَتْ مِنَّا قُلُوبٌ نَعَمْ صَدَقُوا وَلَكِنْ عَنْ وَدَادٍ

وَمِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي تَنْبِيْهَا عَلَى تَحَقُّقِ وَقُوْعِهِ نَحْوُ - وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ - وَمِثْلُهُ - وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ - وَنَحْوُهُ ذَلِكَ يَوْمَ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ -

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر [التعبير عن] المعنى [المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه (١) نحو - ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض] بمعنى - يَفَزَعُ [ومثله] التعبير عن المقصود المستقبل بلفظ اسم الفاعل ، (٢) كقوله تعالى [وإن الدين لواقع] مكان - يَقَعُ [ونحوه] التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول ، كقوله تعالى [ذلك يوم يجمع له الناس] مكان - يَجْمَعُ ، وههنا بحث وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع ، فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه ، واردا على حسب مقتضى الظاهر ، والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف ، وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا (٣) تنبيها على تحقق وقوعه .

(١) وكذلك التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل ، كقوله تعالى - وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ - أى ماتلت .

(٢) لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما سيأتى ، وكذا اسم المفعول .

(٣) وإذا كان مجازا كان من خلاف مقتضى الظاهر أيضا كما هو شأن كل مجاز ، وقد نازع بعضهم في عد المجاز من خلاف مقتضى الظاهر .

تطبيقات على التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وبالعكس :

(١) - قوله تعالى - (أَنِّي أَمُرُّ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) .

وَمِنْهُ الْقَلْبُ نَحْوُ عَرَضَتْ النَّاقَةُ عَلَى الْحَوْضِ وَقَبْلَهُ السَّكَاكِ مُطْلَقًا، وَرَدَّهُ غَيْرُهُ
مُطْلَقًا، وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَارًا لَطِيفًا قَبْلَ كَقَوْلِهِ :
وَمِمِّهِ مَغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنُ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر .

القلب

[القلب] وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه [نحو -
عرضت الناقة على الحوض] مكان - عرضت الحوض على الناقة - أي أظهرته عليه
لتشرب [وقبله] أى القلب [السكاكى مطلقا] وقال : إنه مما يورث الكلام ملاحظة
[ورده غيره] أى غير السكاكى [مطلقا] لأنه عكس المطلوب ، ونقيض المقصود
[والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا] غير الملاحظة التي أورثها نفس القلب [قبل
كقوله : ومممه] أى مفازة [مغبرة] أى مملوءة بالغبرة [أرجاؤه] أى أطرافه
ونواحيه ، جمع الرجاء مقصورا [كان لون أرضه سماؤه (١)] على حذف المضاف

(٢) قوله تعالى - (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيُقْنِطُهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأُحْيِيْنَا
بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ) .

فالاول فيه لفظ - أتى - بمعنى بأتى ، والثانى فيه لفظ - فتثير - بمعنى فأثارت .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُنْتُمْ) .

(٢) ولقد أمر على اللثيم يسبني فقصيت ثم قت لا يعنيني

(١) هو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج من شعراء الدولة الأموية .

أَيُّ لَوْنِهَا، وَإِلَّا رُدَّ كَقَوْلِهِ :

كَأَنَّ طِينَتَ الْفَدَنِ السِّيَاحَ

[أى لونها] يعنى لون السماء ، فالمصراع الأخير من باب القلب ، والمعنى - كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة ، حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض فى ذلك ، مع أن الأرض أصل فيه [وإلا] أى وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا [رد] لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها [كقوله] :

* فَلَمَّا أَنَّ جَرَى سَمْنٌ عَلَيْهَا *

[كما طينت بالفدن] أى بالقصر [السياح (١)] أى الطين بالتين ، والمعنى - كما طينت الفدن بالسياح ، يقال - طينت السطح والبيت ، ولقائل أن يقول : إنه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قوله - كما طينت الفدن بالسياح - لايهامه أن السياح قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل ، والقدن بالنسبة إليه كالسياح بالنسبة إلى الفدن (٢) .

(١) هذا البيت لعمير بن شبيب التغلبي المعروف بالقُطامي ، والضمير فى قوله - عليها - للناقة ، وأن فى قوله - فلما أن جرى - زائدة ، وجواب لما فى قوله بعد هذا البيت :
أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا وَنَحْنُ نَنْظُرُ أَنْ لَنْ نُسْتَطَاعَا
(٢) يعنى أن الفدن فرع له فى هذه الحالة ، كما أن السياح فرع له فى غيرها ، ولا شك أن هذا القول صحيح إذا حمل السياح على الطين المخلوط بالتين ، أما إذا حمل على الآلة التى يطين بها فلا يتأتى فيه ذلك الاعتبار اللطيف .
تطبيقات على القلب :

(١) لَعَابُ الْإِفَاعَى الْقَاتِلَاتِ لِعَابُهُ وَأَرَى الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَاسِلِ

أحوالُ المسند

أَمَا تَرُكُهُ فَلَمَّا مَرَّ كَقَوْلِهِ :

• فَاتَى وَقْيَارٌ بِهَا لَغْرِيبٌ •

أحوال المسند

[أَمَا تَرُكُهُ فَلَمَّا مَرَّ] فِي حَذْفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [كَقَوْلِهِ] :

وَمَنْ يَكُ أَمْسِي بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ [فَاتَى وَقْيَارٌ بِهَا لَغْرِيبٌ]

الرحل هو المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر ، وهو ضَيَّانٌ بْنُ الْحَارِثِ - كَذَا فِي الصَّحَاحِ - وَلَفْظُ الْبَيْتِ خَبَرٌ وَمَنْهَاهُ التَّحَسُّرُ وَالتَّوَجُّعُ ، فَالْمُسْنَدُ إِلَى - قِيَارٍ - مَحْذُوفٌ (١) لِقَصْدِ الْإِخْتِصَارِ وَالِاحْتِرَازِ عَنِ الْعَيْثِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ مَعَ

(٢) قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

فَالْأَوَّلُ فِيهِ تَشْبِيهُ مَقْلُوبٌ لِلْمُبَالَغَةِ ، وَالْأَصْلُ - لَعَابُهُ لَعَابُ الْإِقَاعِيِّ - وَهُوَ قَلْبٌ مَقْبُولٌ ، وَالثَّانِي فِيهِ قَلْبٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ ، وَالْأَصْلُ - وَلَا يَكُنِ الْوَدَاعُ مَوْقِفًا مِنْكَ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الشُّكْرِ إِذَا كَانَ مَعَهَا مَعْرِفَةٌ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْخَبَرُ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) وَبَدَأَ الصَّبَاحُ كَانَ غُرَّتُهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ

(٢) فَلَوْ أَنِّي شَهِدْتُ أَبَا سَعَادٍ غَدَاةَ غَدَا لِمُهْجَتِهِ يَفْرُقُ

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا آلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ

(١) وَالتَّقْدِيرُ - وَقْيَارٌ لَغْرِيبٌ أَيْضًا ، وَقَوْلُهُ - لَغْرِيبٌ - فِي الْبَيْتِ خَبَرٌ إِنْ ، وَلَا يَبْصَحُ

وقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ
وَقَوْلِكَ - زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو - وَقَوْلِكَ - خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ - وَقَوْلِهِ :
* إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًا *

ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ، ولا يجوز أن يكون - قيار - عطفاً على محل اسم إن وغريب خبراً عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضي الخبر لفظاً أو تقديرًا ، وأما إذا قدرنا له خبراً محذوفاً فيجوز أن يكون هو عطفاً على محل اسم إن ، لأن الخبر مقدم تقديرًا ، فلا يكون مثل - إن زيدا وعمرو ذاهبان - بل مثل - إن زيدا وعمرو لذهاب - وهو جائز ، ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطفٌ على جملة إن مع اسمها وخبرها ، [وقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ (١)]

فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا ، أي نحن بما عندنا راضون ، والمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثاني ، وفي البيت السابق بالعكس [وقولك زيد منطلق وعمرو] أي وعمرو منطلق ، فحذف للاحتراز عن الغيب من غير ضيق المقام [وقولك خرجت فإذا زيد] أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك ، فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال ، لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية ، كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك [وقوله :

[إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًا] وان في السفر إذ مضوا مهلاً (٢)

أن يكون خبر قيار لاقترانه باللام .

(١) هو عمرو بن أمية القيس الخزرجي من الشعراء المحضرين (٢) هو لامية قيس

أَيَّ إِنَّا لَنَا فِي الدُّنْيَا وَلَنَا عَنْهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (قُلْ لَوْ أَنَّمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)
وَقَوْلُهُ تَعَالَى (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ : أَيَّ أَجْمَلٍ أَوْ فَأَمْرِي .

[أي إن لنا في الدنيا] حُلُولًا [و] [إن] [لنا عنها] إلى الآخرة ارتحالاً ، والمسافرون
قد تَوَعَّلُوا في الماضي لارجوع لهم ، ونحن على أثرهم عن قريب ، فحذف المسند الذي
هو ظرف قطعاً لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين ، أعنى العقل ، والضيق
المقام ، أعنى المحافظة على الشعر ، ولاتباع الاستعمال لَأَطْرَادِ الحذف في مثل - إنَّ
مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا - وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا باباً فقال - هذا باب - إن مالا وإن
ولداً (١) [وقوله تعالى - قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى] فقله - أنتم - ليس
بمبتدأ ، لأن لو إنما تدخل على الفعل ، بل هو فاعل فعل محذوف ، والاتصال - لو
تملكون تملكون - فحذف الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسر ، ثم أبدل
من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل ، فالمسند المحذوف
هنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة [وقوله تعالى - فصبر جميل - يحتمل الأمرين] حذف
المسند أو المسند إليه [أى] فَصَبْرٌ جَمِيلٌ [أجمل أو فأمرى] صَبْرٌ جَمِيلٌ ، ففي الحذف
تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين ، بخلاف ما لو ذكر فانه يكون
نصاً في أحدهما .

من شعراء الجاهلية ، ومجلاً ومزجلاً مصدران ميميان ، والسفر اسم جمع بمعنى
المسافرين ، ويعنى بهم الموتى ، والمهل مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة .
(١) وضابط هذا الباب أن تتكرر إن ويتعدد اسمها ، فيطرده في هذه الحالة حذف
خيرها .

وَلَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ ، كَوُقُوعِ الْكَلَامِ جَوَابًا لِسُؤَالِ مُحَقِّقٍ نَحْوُ (وَلَئِنْ سَأَلْتُمْ
مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ) أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوُ :
* لِيُبَيِّنَكَ يَزِيدُ ضَارِعٍ لِحُصُومَةٍ *

[ولا بد] للحذف [من قرينة] دالة عليه لينهم منه المعنى [كوقوع الكلام]
لسؤال محقق نحو - ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله [أى خلة
الله ، لحذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يك
جواباً عن سؤال محقق (١) ، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء
عدم الحذف كذلك ، كقوله تعالى (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُو
خَلْقُهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) وكقوله تعالى (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِ
أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) [أو مقدر] عطف على محقق [نحو] قول ضارع ابن نهشل يري
ابن نهشل [ليبيك يزيد] كأنه قيل من يبيكه فقال [ضارع] أى يبيكه ضارع أى ذا
[لخصومة] لأنه كان ملجأ للذلاء ، وعرضا للضعفاء ، تمامه :

(وَتُخَبِّطُ مَا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ)

والمختبط هو الذي يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، والاطاحة الإذها
والإهلاك ، والطوائح جمع مطيحة على غير القياس ، (٢) كلواقع جمع مُلْقِحَةٍ ، وَ

(١) الأولى أن يقال فى التعليل : لأن السؤال مذكور صريحاً .

(٢) وجمعها القياسى مطاوح ومطىحات .

تطبيقات على حذف المسند :

(١) لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ الْجُودُ يُفْقِرُ وَالْاِقْدَامُ قَتَالُ

وَفَضْلُهُ عَلَى خِلَافِهِ بِتَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ إِجْمَالًا ثُمَّ تَفْصِيلًا ، وَبَوُوقِ نَحْوٍ - يَزِيدُ -
غَيْرَ فَضْلَةٍ ،

مُتَعَلِّقٌ بِمَخْتَبِطٍ ، وما مصدرية ، أى سائل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، أو ببسكى
المقدر ، أى بسكى لا أجل لإهلاك المنايا يزيد [وفصله] أى رجحان نحو - لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ
ضَارِعٌ - مبني للمفعول [على خلافه] يعنى - لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ - مبني للفاعل ، ناصبا
ليزيد ورافعا لضرارع [بتكرار الاسناد] بأن أَجْمَلَ أَوَّلًا [إجمالا ثم] فَصَلَ ثَانِيًا
[تفصيلا] أما التفصيل فظاهر ، وأما الإجمال فلا نه لما قيل - لِيُبَيِّنَ - علم أن هناك
باكيا يسند اليه هذا البكاء ، لأن المسند الى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم
المفعول مقامه ، ولا شك أن الْمُتَكَرِّرَ أَوْكَدَ وَأَقْوَى ، وأن الإجمال ثم التفصيل اوقع
في النفس [وبوقوع نحو - يزيد - غير فضلة] لكونه مسندا اليه لا مفعولا كما في خلافه

(٢) لِيَهْ يَاطِيرَ أَلَا مِنْ مُسْعِدٍ لِنَتِي قَدْ شَفَقَنِي طُولُ السَّهْرِ

ظهر الفجر وقد عودتني انت تغنيني إذا الفجر ظهر

حذف في الاول خبر المبتدأ لمجازاة الاستعمال ، والتقدير - لولا المشقة موجودة -
وحذف في الثانى خبر المبتدأ أيضا للاختصار وضيق المقام ، والتقدير - ألا من مسعد
فيك ، وحذف في الثالث الفعل للاحتراز عن العبث ، والتقدير - إذا ظهر الفجر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى (وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونُ) .

(٢) وَالنَّاسُ هَذَا حُطَّةٌ مَالٌ وَذَا عِلْمٌ وَذَاكَ مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ

(٣) وَالطَّيْرُ أَقْدَمُهَا الْكَرَى وَالنَّاسُ نَامَتْ وَالْوُجُودُ

وَبِكُونِ مَعْرِفَةِ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ .

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلَبَّاءٌ مَرَّةً ،

[وَبِكُونِ مَعْرِفَةِ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ] أى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به ، بخلاف ما إذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ، إذ لا بد للفعل من شئ، يسند هو اليه .

[وَأَمَّا ذِكْرُهُ] أى ذكر المسند [فلما مر] في ذكر المسند اليه ، من كَوْنِ الذِّكْرِ هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل (خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) (١) ومن التعريض بغاوة السامع ، نحو - مُحَمَّدٌ نَبِينَا - في

(١) إنما ذكر المسند هنا مع أنه وقع جواباً لسؤال محقق في الآية (وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) لأن الكيفار لغباوتهم - ثم قد يتوهمون في بعض الحالات أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال ، أو تجوز على من معه ممن يقصد إسماعه .

تطبيقات على ذكر المسند :

(١) قوله تعالى (قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطَلِقُونَ) .

(٢) قوله تعالى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) .

ذكر المسند في الأول - بل فعله كبيرهم - لضعف التعويل على القرينة تعريضا

أَوْ أَنْ يَتَّعِينَ كَوْنَهُ أَسْمًا أَوْ فِعْلًا .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ فَلِكَوْنِهِ غَيْرِ سَبَبٍ مَعَ عَدَمِ إِفَادَةِ تَقْوَى الْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِ

جواب من قال : من نيسكم ؟ وغير ذلك [أو] لا أجل [أن يتعين] بذكر المسند [كونه] اسما [يفيد الثبوت والدوام] [أو فعلا] يفيد التجدد والحدوث .

[وأما إفراده] أي جعل المسند غير جملة [فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى

الحكم] إذ لو كان سببيا نحو - زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ - أو مفيدا للتقوى نحو - زَيْدٌ قَامَ - فهو

جملة قطعا ، وأما نحو - زَيْدٌ قَائِمٌ - فليس بمفيد للتقوى ، بل هو قريب من - زيد قام -

في ذلك ، وقوله - مع عدم إفادة التقوى - معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تَقْوَى

الحكم ، فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير ، نحو - عرفت عرفت - أو بحرف

التأكيد نحو - إن زيدا عارف - أو نقول : إن تَقْوَى الْحُكْمِ في الاصطلاح هو تأكيد

بالطريق المخصوص ، نحو - زيد قام - فإن قلت : المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد

للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا ، كقولنا - أنا سعت في حاجتك ، ورجل جاءني ، وما

أنا فعلت هذا - عند قصد التخصيص ، قلت : سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى

التَقْوَى ، لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ، ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب

بغباوتهم ، وذكر في الثاني - يخادعون الله وهو خادعهم - لأن قوله يخادعون يفيد

التجدد حينئذ بعد آخر ، وقوله - وهو خادعهم - يفيد الثبوت ، وكل منهما مطلوب

في مقامه .

أمثلة أخرى :

(١) يقولون من يَرْقُ إِلَى الْفُلْكِ مُصْعَدًا فَقُلْتُ لَهُمْ يَرْقُ إِلَيْهَا النَّوَاعِجُ

(٢) لَوْلَا التَّقَى لَجَعَلْتُ قَبْرَكَ كَعَمْبِي وَجَعَلْتُ قَوْلَكَ سُنَّتِي وَكِتَابِي

نحو - زيد أبوه منطلق .

للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ، ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى .

ثم السببي والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو - رجل كريم - وصفا فعليا ، والوصف بحال ماهو من سببيه ، نحو - رجل كريم أبوه - وصفا سببيا ، وسمي في علم المعاني المسند في نحو - زيد قام - مسندا فعليا ، وفي نحو - زيد قام أبوه - مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال ، وقال [والمراد بالسببي نحو - زيد أبوه منطلق] وكذا - زيد انطلق أبوه - ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة عُلِّقَتْ على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة ، فيخرج عنه المسند في نحو - زيد منطلق أبوه لأنه مفرد ، وفي نحو (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد (١) ، وفي نحو - زيد قام ، وزيد هو قائم - لأن العائد فيهما مسند اليه ، ودخل

(١) لاتحاد المبتدأ والخبر فيها ، فلا تحتاج إلى رابط ، والمسند فيها ليس بفعل أيضا لأنه جملة ، وإنما خرجت عنهما لأن الفعلية والسببية في المسند إنما تقالان عند تغاير المبتدأ والخبر .

هذا والذي يهم في هذا العلم من ذلك أن أفراد المسند لا يفيد تقوية الحكم ، وأن عدم إفراده يفيد تقويته .

تطبيقات على أفراد المسند :

(١) خَيْرُ الصَّنَائِعِ فِي الْإِنَامِ صَنِيعَةُ تَبَوُّو بِحَامِلِهَا عَنِ الْإِذْلَالِ

(٢) أَنَا لَا اخْتَارُ تَقْيِيلَ يَدٍ قَطْعَهَا أَفْضَلُ مِنْ تِلْكَ الْقَبْلِ

أتى بالمسند في الأول مفردا - صليعة - لظهور الحكم في نفسه بحيث لا يحتاج إلى

وَأَمَّا كَوْنُهُ فَعَمَلًا فَلِلتَّقْيِيدِ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى اخْتِصَارِ وَجْهِهِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، كَقَوْلِهِ :

فيه نحو - زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد مررت به ، وزيد ضرب عمرا في داره وزيد ضربته - ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوى ، وَالْعُمْدَةُ في ذلك تَتَّبِعُ كلام السكاكي ، لأننا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله .

[وأما كونه] أى المسند [فعلا فالتقييد] أى تقييد المسند [بأحد الأزمنة الثلاثة]
أعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه ، والمستقبل وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان ، والحال وهو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مُهْلَةٍ وَتَرَاخٍ ، وهذا أمر عرفى (١) ، وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه بقرينة خارجية ، كقولنا - زيد قائم الآن أو أمس ، أو غدا - ولهذا قال [على اختصار وجه] ولما كان التجدد لازما للزمان لِكَوْنِهِ كَمَا غَيْرَ قَارِّئَاتٍ ، أى لا يجتمع أجواؤه في الوجود ، وَالزَّمَانُ جُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِ الْفِعْلِ ، كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيدا للتجدد ، وإليه أشار بقوله [مع إفادة التجدد ، كقوله] أى كقول طريف بن تميم تقوية ، وأتى به فى الثانى غير مفرد - لا اختار - لقصد التقوية فى مقام افتخاره بنفسه .

أمثلة أخرى :

(١) يَدِ الْعَفَافِ أَصُونٌ عَزَّ حِجَابِي وَبَعْصَمَتِي أَسْمُو عَلَى أَرَايِي

(٢) نَحْنُ فِي الْمَشْنَأَةِ نَدْعُو الْجَفَلَى لَا تَرَى الْآدَبَ فِينَا يَلْتَقِرُّ

(١) وأما الحال الحقيقي فهو الآن الذى لا يتجزأ .

أَوْكَلَمَا وَرَدَتْ عَكَظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ
وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا فَلَا فَاذَةَ عَدَمِهِمَا ، كَقَوْلِهِ :
لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صَرْتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ

[أوكلما وردت عكاظ] هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه ، فيتناشدون ويتفاخرون ،
وكانت فيه وقائع [قبيلة * بعثوا إلى عريفهم] وعريف القوم القيم بأمرهم الذي
شهر وعرف بذلك [يتوسم] أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا
ولحظة فالحظة (١) .

[وأما كونه] أى المسند [اسما فلا فاذة عدمهما] أى عدم التقييد المذكور لإفادة
التجدد ، يعنى لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك [كقوله : لا يألف الدرهم
المضروب صرتنا *] وهو ما يجتمع فيه الدراهم [لكن يمر عليها وهو منطلق (٢)]
يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما ، قال الشيخ عبد القاهر : موضوع الاسم
على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا ، فلا تعرض
فى - زيد منطلق - لآكثر من إثبات الانطلاق فعلا له ، كما فى - زيد طويل ،
وصرو قصير (٣) .

(١) إفادة الاستمرار التجددى فى البيت بحسب المقام ، وهذا غير التجدد الذى
يستفاد من نفس الفعل ، لأنه بمعنى الحصول بعد أن لم يكن (٢) البيت للنضرب جوية ،
والمشهور نصب - صرتنا - على أنه مفعول والاحسن نصب - الدرهم - ليكون عدم
الانفصاف من جانب الصرة (٣) فالاسم على هذا لا يدل إلا على مجرد الثبوت ، وأما
إفادته للدوام والاستمرار فأنما يكون بحسب المقام أيضا ، كعرض المدح أو الذم
ونحوهما :

وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفَعْلِ بِمَفْعُولٍ وَنَحْوِهِ فَلِتَرْيَةِ الْفَائِدَةِ ، وَالْمَقِيدُ فِي نَحْوِ - كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا - هُوَ مُنْطَلِقًا لَا كَانَ .

[وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفَعْلِ] وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما [بِمَفْعُولٍ] مطلق أو به أو فيه أو له أو معه [وَنَحْوِهِ] من الحال والتمييز والاستثناء (١) [فَلِتَرْيَةِ الْفَائِدَةِ] لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابة ، وكلما زاد غرابة زاد إفادة ، كما يظهر بالنظر إلى قولنا - شَيْءٌ مَأْمُوجٌ وَفُلَانٌ بِنَ فُلَانٍ حَفِظَ التَّوْرَةَ سَنَةً كَذَا فِي بَلَدٍ كَذَا . ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مُشَبِّهَاتِ الْمَفْعُولِ ، والتقييد به ليس لثرية الفائدة لعدم الفائدة بدونه ، أشار إلى جوابه بقوله [وَالْمَقِيدُ فِي نَحْوِ - كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا - هُوَ مُنْطَلِقًا لَا كَانَ] لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على

تطبيقات على المسند إذا كان فعلا أو اسما :

(١) قوله تعالى (وَكَلَّبَهُمْ بِأَسْطٍ ذَرَأَيْهِ بِالْوَصِيدِ) :

(٢) نَزُوحٌ وَتَغْدُو لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضِي

(٣) كَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَرْبِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تَحْرُقُ

أتى بالمسند اسما في الأول - بأسط - لافادة الثبوت والدوام ، وأتى به فعلا في الثاني والثالث - نزوح وتغدو - تحرق - لافادة التجدد والاستمرار بمعونة المقام .

أمثلة أخرى :

(١) السيف أصدق إنباء من السُّكُتِ فِي حَدِّهِ الْحَدَّ بَيْنَ الْجِدِّ وَاللَّعِبِ

(٢) لَا خَيْرَ فِي وُدِّ امْرِئٍ مُتَمَلِّقٍ حُلُوَ اللِّسَانِ وَقَلْبُهُ يَتَلَمَّبُ

(١) تقييد الفعل بذلك من مباحث متعلقات الفعل ، وسيأتي هذا بعد الكلام .

وَأَمَّا تَرْكُهُ فَلَمَّا نَعِ مِنْهَا .
وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ بِالْشَّرْطِ فَلَا عِتْبَارَاتٍ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَا بَيْنَ أَدَوَاتِهِ مِنَ
التَّفْصِيلِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ،

زمان النسبة ، كما إذا قلت : زيد منطلق في الزمان الماضي .

[وأما تركه] أى ترك التقييد [فلما ناع منها] أى من تربية الفائدة ، مثل خوف
انقضاء الفرصة أو إرادة ألا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله
أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك .

[وأما تقييده] أى الفعل [بالشرط] مثل - أَكْرَمَكَ إِنْ تُسَكِّرْ مِنِّي ، وَإِنْ تُسَكِّرْ مِنِّي
أَكْرَمَكَ [فلا اعتبارات] وحالات تقتضى تقييده به [لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته]
يعنى حروف الشرط وأسماءه [من التفصيل ، وقد بين ذلك] أى التفصيل [فى علم
النحو] وفى هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط فى عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء (١)
مثل المفعول ونحوه ، فقولك - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - بمنزلة قولك - أَكْرَمَكَ وَقْتُ
جِئْتِكَ لِأَيَّ - ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية ، بل
إِنْ كَانَ الْجُزَاءَ خَبَرًا فَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ خَبَرِيَّةٌ ، نَحْوُ - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - وَإِنْ كَانَ
إِنْشَائِيًا فَالْإِنْشَائِيَّةُ نَحْوُ - إِنْ جَاءَكَ زَيْدٌ فَأَكْرَمَهُ - وَأَمَّا نَفْسُ الشَّرْطِ فَقَدْ أَخْرَجَتْهُ الْأَدَاةُ
عَنِ الْخَبَرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذْبِ ، وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ كُلًّا مِنَ الشَّرْطِ وَالْجُزَاءِ
مُخَارِجٌ عَنِ الْخَبَرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذْبِ وَإِنَّمَا الْخَبَرُ هُوَ مَجْمُوعُ الشَّرْطِ وَالْجُزَاءِ
عَلَى أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ .

(١) محل هذا عندهم إذا لم تكن أداة الشرط اسما وجعلنا خبرها جزاء الشرط
أو مجموعهما ، فإذا جعلنا خبرها الشرط وحده كان الكلام هو الجزاء ، والشرط قيد
له كما فى أداة الشرط إذا كانت حرفا ، وهذا هو الأصح عند النحاة .

وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنَ النَّظَرِ هُنَا فِي إِنْ وَإِذَا وَلَوْ ، فَانْ وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ ،
لَكِنْ أَصْلُ إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ ، وَأَصْلُ إِذَا الْجَزْمُ بِوُقُوعِهِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ
النَّادِرُ مَوْقِعًا لِأَنَّ ، وَغَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِي مَعَ إِذَا ، نَحْوُ (فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ

المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فانما هو اعتبار المنطقيين ، ففهم قولنا - كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود - باعتبار أهل العريضة الحكم بوجود النهار في كل وقت
من أوقات طلوع الشمس ، فالمحكوم عليه هو النهار ، والمحكوم به هو الوجود ، وباعتبار
المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس
والمحكوم به وجود النهار ، فكَمَّ مِنْ فَرْقٍ بَيْنِ الْإِعْتِبَارَيْنِ .

[ولكن لا بد من النظر هنا في إن وإذا ولو] لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها
في علم النحو [فان وإذا للشرط في الاستقبال ، لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع
الشرط] فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل
[وأصل إذا الجزم] بوقوعه ، فان وإذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ، ويفترقان
بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به ، وأما عدم الجزم بلا ووقوع الشرط فلم يتعرض له
لكونه مشتركا بين إذا وإن (١) والمقصود بيان وجه الافتراق [ولذلك] أي ولأن
أصل إن عدم الجزم بالوقوع [كان] الحكم [النادر] لكونه غير مقطوع به في الغالب
[موقعا لأن ، و] لأن أصل إذا الجزم بالوقوع [غلب لفظ الماضي] لدلالته على
الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ ، وإن نقل هنا إلى معنى الاستقبال [مع إذا ، نحو -
فإذا جاءتهم] أي قوم موسى [الحسنة] كالخصب والرحا [قالوا لنا هذه] أي هذه مختصة

(١) ولكن عدم الجزم بلا وقوع الشرط في - إن - معناه أنه جائز ، وعدم الجزم

بلا وقوعه في - إذا - معناه أنه مُتَتَّبَعٌ ، فلا اشتراك في الحقيقة بينهما في هذا أيضا .

وَأِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ (لَآ الْمُرَادَ الْحَسَنَةَ الْمُطْلَقَةَ ، وَلِهَذَا عُرِفَتْ تَعْرِيفَ الْجَنْسِ ، وَالسَّيِّئَةُ نَادِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ، وَلِهَذَا نَكَّرَتْ .
وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ إِنْ فِي الْجَزْمِ تَجَاهُلًا أَوْ لَعْدَمِ جَزْمِ الْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُكَذِّبُكَ -
إِنْ صَدَقْتُ فَمَآذَا تَفْعَلُ ، أَوْ تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعِلْمِ ، أَوْ التَّوْبِيخِ

بنا ونحن مستحقوها [وإن تصيبهم سيئة] أى جَدَّبَ وَبَلَّأَ [يطيروا] أى يتشاموا
[بموسى ومن معه] من المؤمنين ، جىء فى جانب الحسنه بلفظ الماضى مع إذا [لأن
المراد الحسنه المطلقة] التى حُصِّلَ بِهَا مَقْطُوعٌ بِهِ [ولهذا عرفت] الحسنه [تعريف الجنس]
أى الحقيقة ، لأن وقوع الجنس كالواجب لسكـرته واتساعه لِتَحَقُّقِهِ فى كل نوع
بخلاف النوع ، وجيء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن لما ذكره بقوله [والسيئة
نادرة بالنسبة إليها] أى إلى الحسنه المطلقة [ولهذا نكرت] السيئة لتدل على التقليل .
[وقد تستعمل إن (١) فى] مقام [الجزم] بوقوع الشرط [تجاهلا] كما إذا سئل
العبد عن سيده - هل هو فى الدار - وهو يعلم أنه فيها ، فيقول - إن كان فيها أخبرك -
يتجاهل خوفا من السيد [أو لعدم جزم المخاطب] بوقوع الشرط ، فيجـرى الكلام على
سَنَنِ اعتقاده [كقولك لمن يكذبك (٢) - إن صدقت فمآذا تفعل] مع عليك بأنك
صادق [أو تنزيله] أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط [منزلة الجاهل لمخالفته
مقتضى العلم] كقولك لمن يؤذى أباه - إن كان أباك فلا تؤذه [أو التوبيخ] أى تعيير
(١) وقد تستعمل إذا أيضا فى مقام الشك للإشارة إلى أن الشرط لا ينبغي أن
يشك فيه ، أو لعدم شك المخاطب ، أو لتنزيله منزلة غير الشاك ، أو لتغليب غير
الشاك على الشاك (٢) أى لمن يشك فى صدقك ، كما هو قَرَضُ هذا المقام .

وَتَصْوِيرُ أَنَّ الْمَقَامَ لاشتِمَالِهِ عَلَى مَا يَقْلَعُ الشَّرْطُ عَنْ أَصْلِهِ لَا يَصْلَحُ إِلَّا لِفَرْضِهِ
كَمَا يُفَرِّضُ الْحَالُ ، نَحْوُ - أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ -
فَيَمْنُ قَرَأَ إِنْ بِالْكَسْرِ ، أَوْ تَغْلِبُ غَيْرَ الْمُتَنَصِّفِ بِهِ عَلَى الْمُتَنَصِّفِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى
(وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا) يَحْتَمِلُهُمَا .

المخاطب على الشرط [وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقطع الشرط عن أصله لا يصلح
إلا لفرضه] أي فرض الشرط [كما يفرض الحال] لغرض من الأغراض [نحو -
أفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ] أي أَنَّهُمْ لَكُمْ فَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الْقُرْآنَ ، ومافيه من الإيمر والنهي
والوعد والوعيد [صفحا] أي إعراضا أو للاعراض أو معرضين (١) [إن كنتم قوما
مُسْرِفِينَ ، فَيَمْنُ قَرَأَ إِنْ بِالْكَسْرِ] فَكَوْنُهُمْ مُسْرِفِينَ أَمْرٌ مَقْطُوعٌ بِهِ ، لكن جيء بلفظ
إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ألا يكون إلا
على سبيل الفرض والتقدير كالتحالات ، لاشتغال المقام على الآيات الدالة على أن
الاسراف بما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا ، فهو بمنزلة الْحَالِ ، وَالْحَالُ وَإِنْ كَانَ
مَقْطُوعًا بِعَدَمِ وَقُوعِهِ لَكِنَّهُمْ يَسْتَعْمَلُونَ فِيهِ إِنْ لِنَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ مَا لَا قَطْعَ بِعَدَمِهِ عَلَى سَبِيلِ
الْمُسَاهَلَةِ وَإِرْغَاءِ الْعِنَانِ ، لقصد التبكيت ، كما في قوله تعالى (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ
فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) [أو تغلب غير المتصف به] أي بالشرط (٢) [على المتصف به]
كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو ، فنقول - إن قتما كان كذا
[وقوله تعالى] للمخاطبين المرتابين] - وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا - يحتملها

(١) يشير بهذا إلى أنه يجوز أن يكون مفعولا مطلقا أو لا جملة أو حالا .

(٢) المراد غير محقق الاتصاف به ، كما هو الأصل في - إن .

والتغليب يجري في فنون كثيرة ، كقوله تعالى (وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِينَ) ،
وقوله تعالى (بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) ،

أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور ، وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين ، لأنه كان (١) في المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم ، وهما بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي الأوقوع ، فلا يصح استعمال إن فيه ، كما إذا كان قطعي الوقوع ، لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون أن إن ههنا بمعنى إذ (٢) ونص المبرد والزمخشري على أن إن لا قلب - كان - إلى معنى الاستقبال ، لقوة دلالة على المضى ، فجرد التغليب لا يصح استعمال إن ههنا ، بل لابد من أن يقال : لما غاب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعي الاتقاء ، فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والالزام ، كقوله تعالى (فَأَنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا) (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) .

[والتغليب] باب واسع [يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى - وكانت من القاتنين] غلب الذكر على الانثى ، بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة ، فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث ، لسكن لفظ - قاتنين - إنما يجري على الذكور فقط [و] نحو [قوله تعالى - بل أنتم قوم تجهلون] غلب جانب المعنى على جانب اللفظ ، لأن القياس - يجهلون - بياء الغيبة ، لأن الضمير عائد إلى -

(١) هذا تعليل لقوله غير المرتابين - وهم الذين لم يتحقق فيهم الاتصاف بالشرط .
وهو الارتياب في الآية (٢) لأن إذ ظرف للزمان الماضي .

وَمِنْهُ أَبَوَانِ وَنَحْوُهُ .

وَلِكُونِهِمَا تَعْلِيْقُ أَمْرٍ بغيرِهِ فِي الاسْتِقْبَالِ كَانَ كُلٌّ مِنْ جُمْلَتِي كُلِّ فِعْلِيَّةٍ اسْتِقْبَالِيَّةٍ ،

قوم - ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا ، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين ، فعلم جانب الخطاب على جانب الغيبة [ومنه] أي من التغليب [أبوان] للآب والام [ونحوه] كَالْعُمَرَيْنِ لآبِي بكر وعمر رضي الله عنهما ، والقمرين للشمس والقمر ، وذلك بأن يُغْلَبَ أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر ، بأن يجعل الآخر مُتَّفَقًا له في الاسم ، ثم يُثَبِّتُ ذلك الاسم ويُقَصِّدَ اللفظ إليهما جميعا ، فمثل - أبوان - ليس من قَبِيلِ قوله تعالى (وكانت من القاتنين) كما توهمه بعضهم ، لأنَّ الأبوةَ ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت ، فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل - القاتنين - من جهة الهيئة والصيغة ، وفي مثل - أبوان - من جهة المادَّة وجوهر اللفظ بالكُليَّة .

[ولكونهما] أي إن وإذا [لتعليق أمر] هو حصول مضمون الجزاء [بغيره] يعني حُصُولَ مضمون الشرط [في الاستقبال] مُتَعَلِّقٌ بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ، ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر ، لأنَّ التعليق إنما هو في زمان التكلم لافي الاستقبال ، ألا ترى أنك إذا قلت - إن دخلت الدار فأنت حر - فقد علقْتَ في هذه الحال حرَّيته على دخول الدار في الاستقبال [كان كل من جملة كل] من إن وإذا ، يعني الشرط والجزاء [فعية استقبالية] أما الشرط فلائنه مفروض الحصول في الاستقبال ، فيمتنع ثبوته (١) ومُضِيُّهُ ، وأما الجزاء فلائنه حصوله مُتَعَلِّقٌ على حصول الشرط في الاستقبال ، ويمتنع تعليق حصول

(١) أي أن يكون جملة اسمية ، لأنَّ معناها الثبوت .

وَلَا يُخَالَفُ ذَلِكَ لَفْظًا إِلَّا لِنُكْتَةٍ ، كَبَرَّازٍ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ
الْأَسْبَابِ ، أَوْ كَوْنِ مَا هُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوَاقِعِ ، أَوْ

الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل [ولا يخالف ذلك لفظاً إلا لنكتة]
لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة ، وقوله - لفظاً - إشارة إلى أن الجملتين
وإن جعلت كلتا هاتين أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال ، حتى
إن قولنا - إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس - معناه - إن تعتدّ باكرامك إياي
الآن فاعتدّ باكرامى إياك أمس ، وقد تستعمل إن في غير الاستقبال قياساً مطرداً مع
كان ، نحو (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ) كما مرّ ، وكذا إذا سمي بها في مقام التأكيد بعد واو
الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط ، نحو - زيد وإن كثرت ماله بخيل ، وعمر
وإن أعطيت جاهاً لثيم - وفي غير ذلك قليلاً ، كما قوله :

فَيَا وَطَنِي إِنِّي فَاتِنِي بِكَ سَابِقُ مِنْ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَمْ لِسَا كُنْكَ الْبَالُ (١)

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله
[كَبَرَّازٍ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ] الْمُنْتَخَذَةِ فِي حَصُولِهِ ، نحو
- إن اشتريت كان كذا - حال انعقاد أسباب الاشتراء [أَوْ كَوْنِ مَا هُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوَاقِعِ]
هذا عطف على قوة الأسباب ، وكذا المعطوفات بعد ذلك ، لأنها كلها علل لا براز
بغير الحاصل في معرض الحاصل ، على ما أشار إليه في إظهار الرغبة (٢) ومن زعم
أنها كلها عطف على إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سهواً بيناً [أَوْ

(١) هو لآبى العلاء المعري ، والشاهد في قوله - إن فاتني - فانه ماض لفظاً ومعنى

(٢) أى في قوله فيما سياتى - فان الطالب إذا عظمت رغبته الخ .

التَّافُولُ ، أو إظهار الرِّغْبَةِ في وَقُوعِهِ ، نَحْوُ - إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ الْعَاقِبَةِ فَهِيَ الْمَرَامُ ،
فَإِنَّ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي حُصُولِ أَمْرٍ يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ [إِيَّاهُ] ، فَرُبَّمَا يَخِيلُ إِلَيْهِ
حَاصِلًا ، وَعَلَيْهِ - إِنْ أُرِدْنَ تَحَصُّنًا - قَالَ السَّكَّانِيُّ : أَوَّلُ التَّعْرِيزِ ، نَحْوُ

التَّافُولُ أو إظهار الرغبة في وقوعه [أى وقوع الشرط] نحو - إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ
العاقبة فهو المرام [وهذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ، ولما كان اقتضاء إظهار
الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى يَبَيِّنُ ما أشار إليه بقوله] فإن
الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوُّره [أى الطالب] [إياه] أى ذلك
الأمر [فربما يخيل] أى ذلك الأمر [إليه حاصلا] فيعبر عنه بلفظ الماضي [وعليه] أى
على استعمال الماضي مع إِنْ لإظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى - وَلَا تُكْرِهُوا
فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْإِبْغَاءِ - [إِنْ أُرِدْنَ تَحَصُّنًا] حيث لم يقل - إِنْ يَرِدْنَ - فإن قيل تعليق النهي
عن الإكراه بإرادتهن التحصن يشعر بجواز الإكراه عند انتفاءها على ما هو مقتضى
التعليق بالشرط ، أجب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه
إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ، ويجوز أن يكون فائدته في الآية
المبالغة في النهي عن الإكراه ، يعنى أنهم إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها ، وأيضا
دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر ، والاجتماع الفاطح على حرمة
الإكراه مطلقا ، فقد عارضه (١) وَالظَّاهِرُ يُدْفَعُ بِالْفَاطِحِ .

[قال السكاكي : أو للتعريض] أى إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل إما لما
ذكر ، وإما للتعريض ، بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره [نحو] قوله تعالى
(١) فاعل - عارضه - ضمير يعود إلى الاجماع ، والضمير المفعول عائد إلى
مفهوم الشرط .

أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ - وَنَظِيرُهُ فِي التَّعْرِيزِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي -
أَيُّ وَمَالِكُمْ لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ - وَوَجْهٌ حَسَنُهُ
إِسْمَاعُ الْمُخَاطَبِينَ

- وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ [لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ] فَالْمُخَاطَبُ
هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَدَمُ إِشْرَاكَه مُقْطُوعٌ بِهِ ، لَكِنْ جِيءَ بِلَفْظِ الْمَاضِي
لِإِبْرَازِ الْإِشْرَاكِ الْغَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ ، تَعْرِيزًا
بِمَنْ صَدَرَ عَنْهُمْ الْإِشْرَاكُ بِأَنَّهُ قَدْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ، كَمَا إِذَا شَتَمَكَ أَحَدٌ ، فَقُولَ - وَاللَّهِ
إِنْ شَتَمَنِي الْأَمِيرُ ضَرْبَتُهُ - وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّعْرِيزِ بِمَنْ لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ الْإِشْرَاكُ
وَأَنْ ذَكَرَ الْمَضَارِعَ لَا يَفِيدُ التَّعْرِيزَ لِسُكُونِهِ عَلَى أَصْلِهِ (١) وَلَمَّا كَانَ فِي هَذَا الْكَلَامِ
نَوْعُ خَفَاءٍ وَضَعْفٍ (٢) نَسَبَهُ إِلَى السَّكَاتِي ، وَإِلَّا فَبُهِتَ قَدْ ذَكَرَ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ قَالَ
[وَنَظِيرُهُ] أَيُّ نَظِيرٍ - لَنْ أَشْرَكَتَ [فِي التَّعْرِيزِ] لَا فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاضِي مَقَامَ الْمَضَارِعِ
فِي الشَّرْطِ لِلتَّعْرِيزِ - قَوْلُهُ تَعَالَى [- وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي - أَيُّ وَمَالِكُمْ
لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ] إِذْ لَوْلَا التَّعْرِيزُ لَسَكَانُ الْمُنَاسَبِ
أَنْ يُقَالَ - وَإِلَيْهِ أَرْجِعْ - عَلَى مَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِلْسِّيَاقِ (٣)

[وَوَجْهٌ حَسَنُهُ] أَيُّ حَسَنُ هَذَا التَّعْرِيزِ [إِسْمَاعُ] الْمُتَشَكِّلِ [الْمُخَاطَبِينَ] الَّذِينَ هُمْ

(١) يَجِبُ الشَّارِحُ بِهَذَا عَنْ اعْتِرَاضِ الْخُلُخَالِيِّ عَلَى السَّكَاتِيِّ بِأَنَّ التَّعْرِيزَ عَامٌ
فَيَمُنُّ وَقَعَ مِنْهُمْ الْإِشْرَاكُ فِي الْمَاضِي وَغَيْرِهِمْ ، وَأَنَّهُ يَحْصُلُ بِاسْتِنَادِ الْفِعْلِ إِلَى مَنْ لَا يَتَنَبَّأُ
مَنْهُ وَلَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا (٢) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ بِهِ ضَعْفَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخُلُخَالِيُّ .
(٣) وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الْإِلْتِفَاتِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَالْفَرْقُ
بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُخَاطَبِينَ يَفْهَمُونَ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْإِلْتِفَاتِ عَلَى طَرِيقِ الْحِجَازِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ
التَّعْرِيزِ ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ غَيْرَ لَفْظِيَّةٍ ، وَإِنَّمَا يَفْهَمُ بِوَسَاطَةِ الْقَرَأَنِ .

الْحَقُّ عَلَى وَجْهِ لَا يَزِيدُ غَضَبَهُمْ ، وَهُوَ تَرَكَ التَّصْرِيحَ بِنَسَبَتِهِمْ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَيَعِينُ عَلَى قَبُولِهِ لِكَوْنِهِ أَذْخَلَ فِي إِحْضَاضِ النَّصِيحِ ، حَيْثُ لَا يَرِيدُ لَهُمْ إِلَّا مَا يَرِيدُ لِنَفْسِهِ .

أعداؤه [الحق] هو المفعول الثاني لاسماع [على وجه لا يزيد] ذلك الوجه [غضبهم] وهو [أي ذلك الوجه] ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ، ويعين [عطف على - لا يريد - وليس هذا في كلام السكاكي ، أي على وجه يعين] على قبوله [أي قبول الحق] لكونه [أي لكون ذلك الوجه] أدخل في إحضار النصيحة لهم ، حيث لا يريد [المتكلم] لهم [إلا ما يريد لنفسه] .

تطبيقات على التقييد بأن وإذا :

(١) قوله تعالى (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا) .

(٢) فوالله ما أدرى وإني لصادقٌ أداءُ عراني من جبابك أم سحرٌ

فإن كان سحرًا فاعذُرني على الهوي وإن كان داءً غيره فلك العذر

أني إذا في الأول للجزم بوقوع الشرط ، وعبر عن الشرط بالماضي للإشارة إلى تحققه وإن كان في المستقبل ، وأتى بأن في الثاني للشك في وقوع الشرط ، والجباب فيه هو الحب .

أمثلة أخرى :

(١) إذا قُبِحَ البكاءُ على قَتِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ

(٢) إِنْ يَسْمَعُوا الْخَيْرَ يُخْفَوْهُ وَإِنْ سَمِعُوا شَرًّا أَذَاعُوا وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا كَذَبُوا

وَلَوْ لِلشَّرْطِ فِي الْمَاضِي مَعَ الْقَطْعِ بِاتِّفَاءِ الشَّرْطِ ،

[ولو للشرط] أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرض [فى الماضى مع القطع باتتفاء الشرط] فيلزم انتفاء الجزاء ، كما تقول - لوجئتني أكرمتك . معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام ، فهى لامتناع الثانى أعنى - الجواز - لامتناع الاول أعنى - الشرط - يعنى أن الجزاء مُتَتَفٍّ بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترض عليه ابن الحاجب بأن الاول سبب والثانى مسبب ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب ، لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة ، بل الامر بالعكس ، لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه ، فهو لامتناع الاول لامتناع الثانى ، ألا ترى أن قوله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا أَنَّهُ لَفَسَدَتَا) إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب ، حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الاول لامتناع الثانى ، لما ذكره ، ولما لأن الاول ملزوم والثانى لازم ، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس ، لجواز أن يكون اللازم أعم ، وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل ، لأنه ليس معنى قولهم - لَوْ لَامْتِنَاعِ الثَّانِي لَامْتِنَاعِ الْاَوَّلِ أَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِامْتِنَاعِ الْاَوَّلِ عَلَى امْتِنَاعِ الثَّانِي ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الاول ، فعنى (لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَأْتُكُمْ) أن انتفاء الهدى إنما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط ، من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى ، ألا ترى أن قولهم : لَوْ لَا لَامْتِنَاعِ الثَّانِي لَوْجُودِ الْاَوَّلِ ، نحو - لَوْ

عَلَى لَهْلَهكَ عَمْرٌ - معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر ، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا - لو جئتنى لأكرمك لكنك لم تجي - أعني عدم الأكرام بسبب عدم المجي - (١) قال الحماسي :

ولو طار ذو حافرٍ قبلها لطارتْ ولكنَّه لم يطرْ (٢)

يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلام المعري :

ولودامتِ الدُّولَاتُ كانوا كغيرهم رعايا ولكن مالهم دَوَامٌ (٣)

وأما المنطقيون فقد جعلوا إن ولو أداة للزوم (٤) وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج ، فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ، ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي ، وقوله تعالى (لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) وأرد على هذه القاعدة ، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المُستفيض ، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن ، وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح .

(١) وإنما دل هذا على صحة ما ذكره ، لأنها لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المُقَدَّم ، وهو لا ينتج شيئا عند علماء المنطق .

(٢) هو لَأُمِّيُّ بْنُ سُلَيْمٍ الضَّبِّيُّ من شعراء الجاهلية (٣) الدولات بضم الدال جمع دولة بمعنى الملك ، والمعنى أن أهل الدولات الماضية لو داموا كانوا كغيرهم رعايا للممدوح بهذا الشعر (٤) أي للدلالة على لزوم التالي للمُقَدَّم .

فَيَلْزِمُ عَدَمَ الثَّبُوتِ وَالْمَضَى فِي جُمْلَتَيْهَا ، فَدَخُولُهَا عَلَى الْمَضَارِعِ فِي نَحْوِ - لَوْ يُطِيعُكُمْ
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنْتُمْ - لِقَصْدِ اسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ فِيهَا مَضَى وَقْتًا فَوْقًا ،

وإذا كان لو للشرط في الماضي [فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتها] إذ الثبوت
ينافي التعليق ، والاستقبال يتنافى المضى ، فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية
إلا لنكتة ، ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال إن (١) وهو مع قلته
ثابت ، نحو قوله عليه السلام - اطلبوا العلم ولو بالصين - و - فاني أباهي بكم الأمم
يوم القيامة ولو بالسقط (٢) [فدخولها على المضارع في نجر] واعلموا
أن فيكم رسول الله [لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم] أى لو تعتم في جهنم وهلاك
[لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا] والفعل هو الاطاعة ، يعنى أن امتناع
عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم ، فان المضارع يفيد الاستمرار ، ودخول
- لو - عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة ، يعنى
أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم ، لأنه (٣) كما أن المضارع المثبت

(١) فلا يحتاج استعمالها فيه على هذا إلى نكتة (٢) صدر الحديث - تنا كحوا
تناسلوا فاني الخ - والتقدير في الحديثين - ولو يكون بالصين ، ولو يكون بالسقط -
وهذا على أن - لو - فيهما شرطية جوابها محذوف ، لا وصلة للربط في الجملة الحالية ،
ومن استعمالها في المستقبل قول الشاعر :

ولو تلتقي أضداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب

لظل صددي صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويضطرب

(٣) هذا تعليل لقوله - ويجوز الخ - لأنه يلزمه أن المضارع إنما أفاد استمرار
معنى - لو - لامعناه ، وخلاصة التعليل أنه لا مانع من إقادة الفعل المضارع استمرار

كما في قوله تعالى - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - لَتَنزِيلُهُ مَنَزَلَةٌ الْمَاضِي لِصُدُورِهِ عَنْ لَا خِلَافَ فِي إِخْبَارِهِ ،

يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفي ، والداخل عليه - لو - يفيد استمرار الامتناع ، كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه ، والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه ، لا نفي التأكيد والدوام ، كقوله تعالى (وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) رَدًّا لقولهم (إِنَّا آمَنَّا) على أبلغ وجه وآكده [كما في قوله تعالى - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ] حيث لم يقل - اللَّهُ مَسْتَهْزِئٌ - بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجديده وقتنا فوقنا [و] دخولها على المضارع [في نحو قوله تعالى - ولو ترى] الخطاب لمحمد عليه السلام ، أو لكل من تتأق منه الرؤية [إذ وقفوا على النار] أى أُررَهَا حتى يعاينوها أو أَطْلَعُوا عليها إطلاعاً هي تحتهم ، أو أَدْخَلُوهَا فعرَفُوا مقدار عذابها ، وجواب - لو - محذوف ، أى لَأَرَيْتُ أَمْرًا فطِيعًا [لتنزيله] أى المضارع [منزلة الماضي ، لصدوره] أى المضارع أو الكلام [عن لا خلاف في إخباره] فهذه الحالة إنما هي في القيامة ، لكنها جعلت النفي ، كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت .

تطبيقات على التقيد بلو :

(١) قوله تعالى (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ) .

(٢) لو يسمعون كما سمعت حديثها . خَرُّوا لِعِزَّةِ خَاشِعِينَ سُجُودًا

دخلت لو على المضارع في الاول لاستحضار تلك الصورة الفطعية ، وفي الثاني لاستحضار تلك الصورة المحبوبة .

كما في - ربما يود الذين كفروا ، أو لاستحضار الصورة

بمنزلة الماضي المتحقق ، فاستعمل فيها - لو وإذ - المختصان بالماضي ، لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل - ولو رأيت - إشارة إلى أنه كلام من لاختلاف في إخباره ، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع ، فهذا الأمر مستقبل في التحقيق ، ماضٍ بحسب التأويل ، كأنه قيل : قد انقضى هذا الأمر ، لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمراً فظيماً [كما] عدل عن الماضي إلى المضارع [في - ربما يود الذين كفروا] لتنزيله بمنزلة الماضي لصدوره عن لاختلاف في إخباره ، وإنما كان الأصل ههنا هو الماضي ، لأنه قد التزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رُبَّ المكشوفة بما يجب أن يكون ماضياً ، لأنها للتقليل في الماضي ، ومعنى التقليل ههنا أنه تدهشهم أهوال القيامة فيبتهون ، فان وجدت منهم إفاقة ما آمنوا ذلك ، وقيل هي مستعارة للتكثير أو للتحقيق ، ومفعول - يود - محذوف لدلالة - لو كانوا مسلمين - عليه ، ولو للتمني حكاية لو دأبتهم ، وأما على رأى من جعل - لو - التي للتمني حرفاً مصدرياً فمفعول - يود - هو قوله - لو كانوا مسلمين - [أو لاستحضار الصورة] عطف على قوله - لتنزيله - يعني أن العدول إلى المضارع في نحو - ولو تري - إنما ذكر ، وإما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار ، لأن المضارع بما يدل على الحال الحاضر

أمثلة أخرى :

(١) ولو لبس الخمار ثياب خمر قال الناس يالك من حمار

(٢) قالوا الخماية زالت قلت لأعجب بل كان باطلا فيكم هو العجبا

لو تسألون (التي) يوم جندلها بأي سيف على يافوخها ضرباً

أبا لذي جر يوم السلم متشعاً أم بالذي هو يوم الحرب مختضباً

كما في قوله تعالى - فَتَشِيرُ سَحَابًا - اسْتَحْضَارًا لِتِلْكَ الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ .

وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَلِرَادَةِ عَدَمِ الْحَصْرِ وَالْعَمْدِ ، كَقَوْلِكَ - زَيْدٌ كَاتِبٌ وَعَمْرُو شَاعِرٌ ، أَوْ لِلتَّفْخِيمِ ، نَحْوُ - هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ، أَوْ لِلتَّحْقِيرِ .

الذي من شأنه أن يشاهد ، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليُشاهدوها السامعون ، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك [كما في قوله تعالى - فتشير سحابا] بلفظ المضارع بعد قوله تعالى (اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ) [استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة] يعني صورة إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والانتقالات المتفاوتة .

[وأما تنكيهه] أى تنكير المسند [فلإرادة عدم الحصر والعهد] الدالّ عليهما التعريف [كقولك - زيد كاتب وعمر شاعر ، أو للتفخيم نحو - هدى للمتقين] بناءً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر ذلك الكتاب (١) [أو للتحقير] نحو - ما زيد شيئاً .

(١) ويجوز أن يكون حالا ، فلا يكون من هذا الباب .

تطبيقات على تنكير المسند :

(١) قوله تعالى (وَكُنْ مَسْتَهْمَةً فَفُتِحَتْ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لِيَقُولَنَّ يَا وَيْلَتَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ) .

(٢) آراؤه وعطاياه ونعمته وعفوه رحمة للناس كلهم

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ فَلِتَكُونَ الْفَائِدَةُ أَتَمَّ كَمَا مَرَّ .
وَأَمَّا تَرْكُهُ فظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِإِضَافَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدَى طَرُقِ التَّعْرِيفِ

[وأما تخصيصه] أى المسند [بالاضافة] نحو - زَيْدٌ غُلَامٌ رَجُلٍ [أو الوصف]
نحو زَيْدٌ رَجُلٌ عَالِمٌ [فلتكون الفائدة أتم] لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ زِيَادَةَ الْخُصُوصِ تَوْجِبُ أَتَمَّةَ
الْفَائِدَةِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ جَعَلَ مَعْمُولَاتِ الْمُسْنَدِ كَالْحَالِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُقَيَّدَاتِ ، وَجَعَلَ
الْإِضَافَةَ وَالْوَصْفَ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ إِنَّمَا هُوَ بِمَجْرَدِ اصْطِلَاحٍ ، وَقِيلَ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ
عِبَارَةٌ عَنْ نَقْصِ الشُّيُوعِ ، وَلَا شُبُوحَ لِلْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَجْرَدِ الْمَفْهُومِ وَالْحَالِ
تَقْيِيدِهِ ، وَالْوَصْفُ يَجِيءُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي فِيهِ الشُّيُوعُ فَيَخْصِصُهُ ، وَفِيهِ نَظَرُ (١) .
[وأما تركه] أى ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف [فظاهر مما سبق]
فِي تَرْكِ تَقْيِيدِ الْمُسْنَدِ لِمَانَعٍ مِنْ تَرْبِيَةِ الْفَائِدَةِ .

[وأما تعريفه فإِضَافَةُ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدَى طَرُقِ التَّعْرِيفِ]

نَسَكَرَ الْمُسْنَدُ فِي الْأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْقِيرِ ، وَفِي الثَّانِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْظِيمِ .
أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) وَقَدْ يَتْرَكَ الْغَدْرُ الْفَتَى وَطَعَامُهُ إِذَا هُوَ أَمْسَى حَلْبَةً مِنْ دَمِ الْفَصْدِ

(٢) لَيْسَ الْجَمَالُ بِمُنْزَرٍ فَاعْلَمْ وَأَنْ رُدِّيتَ بَرْدًا

إِنْ الْجَمَالَ مَعَادِنٌ وَمَنَاقِبُ أَوْزُنُ مَجْدًا

(١) لِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهِ شُّيُوعٌ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ احْتِمَالِهِ الصَّدَقَ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ يَفْرَضُ مِنْ
غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى التَّعْيِينِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - جَاءَنِي زَيْدٌ - لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْمَجِيءَ عَلَى حَالَةِ الرُّكُوبِ

بآخر مثله أو لازم حكم كذلك ، نحو - زيد أخوك وعمرو المنطلق ، باعتبار
تعريف العهد أو الجنس وعكسهما ،

يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه ، إذ ليس في كلامهم مسند إليه
منكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية (١) [بآخر مثله] أى حكما على أمر معلوم بأمر
آخر مثله في بونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف ، سواء اتحد الطريقتان ، نحو -
الراكب هو المنطلق - أو اختلفا ، نحو - زيد هو المنطلق [أو لازم حكم] عطف على -
حكما [كذلك] أى على أمر معلوم بآخر مثله ، وفي هذا تنبيه على أن كونه مبتدأ
والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة ، لأن العلم بنفس المبتدأ
والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر [نحو - زيد أخوك ، وعمرو المنطلق]
حال كونه - المنطلق - مرفقا [باعتبار تعريف العهد أو الجنس] وظاهر لفظ الكتاب
أن نحو - زيد أخوك - إنما يقال لمن يعرف أن له أخا ، والمذكور في الايضاح أنه
يقال لمن يعرف زيدا بعينه ، سواء كان يعرف أن له أخا أم لم يعرف ، ووجه التوفيق
ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد ،
والا لم يبق فرق بين - غلام زيد ، وغلام لزيد - فلم يكن أحدهما معرفة والآخر
منكرة ، لكن كثيرا ما يقال - جاءني غلام زيد - من غير إشارة إلى معين (٢) كالمعرف
باللام ، وهو خلاف وضع الاضافة ، فإلى الكتاب ناظر إلى أصل الوضع ، وما في
الايضاح إلى خلافه [وعكسهما] أى نحو عكس المثالين المذكورين ، وهو - أخوك
زيد ، والمنطلق عمرو - والضابط في التقديم أنه إذا كان للشئ صفتان من صفات
وغيره (١) بخلاف الجملة الانشائية ، فإنه يجوز أن يكون الخبر فيها معرفة والمبتدأ
منكرة ، نحو قولك - من أبوك - فإن - من - مبتدأ عند سيبويه مع كونها منكرة
وخبيرها معرفة (٢) أى من غلباته .

وَالثَّانِي قَدْ يُفِيدُ قَصْرَ الْجِنْسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقًا نَحْوُ - زَيْدُ الْأَمِيرِ ، أَوْ مُبَالِغَةً لِكَمَالِهِ فِيهِ ، نَحْوُ - عَمْرُو الشَّجَاعِ ،

التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الأخرى ، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ ، وأيهما كان بحيث يحفل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوتها للذات أو انتفاءه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبراً ، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوة وأردت أن تعرفه ذلك ، قلت - زيد أخوك - وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعمين وأردت أن تعينه عنده ، قلت - أخوك زيد - ولا يصح - زيد أخوك - ويظهر ذلك في نحو قولنا - رَأَيْتُ أَسْوَدًا غَابَهَا الرَّمَاحُ - ولا يصح - رماحها الغاب (١) [والثاني] يعني اعتبار تعريف الجنس [قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً نحو - زيد الأمير] إذا لم يكن أمير سواء [أو مبالغة لِكَمَالِهِ فِيهِ] أى لِكَمَالِ ذَلِكَ الشَّيْءِ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ أَوْ بِالْعَكْسِ [نحو - عَمْرُو الشَّجَاعِ] أى الْكَامِلِ فِي الشَّجَاعَةِ ، كَأَنَّهُ لَا اعْتِدَادَ بِشَجَاعَةِ غَيْرِهِ لِمَقْصُورِهَا عَنْ رَتْبَةِ الْكَمَالِ ، وَكَذَا إِذَا جَعَلَ الْمَعْرِفَ بِلَامِ الْجِنْسِ مُبْتَدَأً ، نَحْوُ - الْأَمِيرُ زَيْدٌ ، وَالشَّجَاعُ عَمْرُو - وَلَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُمَا وَيَبِينُ مَا تَقْدِمُ فِي إِفَادَةِ قَصْرِ الْأَمَارَةِ عَلَى زَيْدٍ وَالشَّجَاعَةِ عَلَى عَمْرُو ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَعْرِفَ بِلَامِ الْجِنْسِ إِنْ جَعَلَ مُبْتَدَأً فَهُوَ مَقْصُورٌ عَلَى الْخَبَرِ ، سِوَاكَ كَانَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً ، وَإِنْ جَعَلَ خَبَرًا فَهُوَ مَقْصُورٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَالْجِنْسُ قَدْ يَبْقَى عَلَى إِطْلَاقِهِ كَمَا مَرَّ ، وَقَدْ يَقِيدُ بِوَصْفٍ أَوْ حَالٍ أَوْ ظَرْفٍ أَوْ مَقْعُولٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، نَحْوُ - هُوَ الرَّجُلُ الْكَرِيمُ ، وَهُوَ السَّائِرُ رَاكِبًا ، وَهُوَ الْأَمِيرُ فِي الْبَلَدِ ، وَهُوَ الْوَاهِبُ أَلْفَ قَنْطَارٍ - وَجَمِيعُ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِالِاسْتِقْرَاءِ وَتَصَفُّحِ تَرَكَيبِ الْبَلْغَاءِ ، وَقَوْلُهُ - قَدْ يَقِيدُ - بِلَفْظٍ قَدْ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَدْ لَا يَقِيدُ الْقَصْرُ ، كَمَا فِي قَوْلِ الْخَنَسَاءِ :

(١) وَهَذَا لِأَنَّ الْمَعْلُومَ لِلْأَسْوَدِ هُوَ الْغَابُ لِأَنَّهُ مَبْيُتُّهَا ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ وَجَعْلُهُ

وَقِيلَ الْأِسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلْإِبْتِدَاءِ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ لِلْخَبَرِ لِذِلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ ، وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْأِسْمِ .

إِذَا قُبِحَ الْبَكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ .

فانه يُعْرَفُ بِحَسَبِ الذَّوْقِ السَّلِيمِ وَالطَّبْعِ الْمُسْتَقِيمِ وَالتَّدْرِبِ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى هُنَا عَلَى الْقَصْرِ (١) وَإِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ بِحَسَبِ النَّظَرِ الظَّاهِرِ وَالتَّأَمُّلِ الْقَاصِرِ [وَقِيلَ] فِي نَحْوِ - زَيْدٍ الْمُنْطَلَقِ ، أَوْ الْمُنْطَلَقِ زَيْدٍ - [الْأِسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلْإِبْتِدَاءِ] تَقْدِمُ أَوْ تَأَخَّرَ [لِذِلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ] مُتَعَيِّنَةٌ [لِلْخَبَرِ] تَقْدِمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ [لِذِلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ] لِأَنَّ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَى الْخَبَرِ الْمُنْسُوبِ ، وَالذَّاتُ هِيَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهَا ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْمُنْسُوبُ ، فَسَوَاءٌ قُلْنَا - زَيْدٍ الْمُنْطَلَقِ ، أَوْ الْمُنْطَلَقِ زَيْدٍ - يَكُونُ - زَيْدٌ - مُبْتَدَأً وَالْمُنْطَلَقُ خَبَرٌ ، وَهَذَا رَأْيُ الْأَمَامِ الرَّازِيِّ قَدَسَ اللَّهُ سِرَّهُ [وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْأِسْمِ] يَعْنِي أَنَّ الصِّفَةَ تَجْعَلُ دَالَّةً عَلَى الذَّاتِ وَمُسْتَنَدًا إِلَيْهَا ، وَالْأِسْمُ يَجْعَلُ دَالًا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ وَمُسْتَنَدًا .

مُبْتَدَأُ (١) وَهَذَا لِأَنَّ الْكَلَامَ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْبَكَاءَ عَلَى هَذَا الْمُرْتَبِيِّ قَبِيحٌ كَغَيْرِهِ ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ إِخْرَاجِ بَكَائِهِ مِنَ الْقَبْحِ إِلَى الْحَسَنِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَصْرِ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ وَارِدًا فِي مَقَامٍ مَنْ يَسْلَمُ حَسَنَ الْبَكَاءِ عَلَى الْمُرْتَبِيِّ وَلَكِنَّهُ يَدْعِي حَسَنَ الْبَكَاءِ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِقَصْرِ حَسَنِ الْبَكَاءِ عَلَى الْمُرْتَبِيِّ دُونَ غَيْرِهِ .

تَطْبِيقَاتٌ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ :

(١) هُوَ الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْمُصْطَفَاةَ إِمَّا نَخَاصًا وَإِمَّا عَشَارًا

(٢) وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لِمَا سَخَطْنَا وَنَحْنُ الْآخِذُونَ لِمَا رَضِينَا

عَرَفَ الْمُسْنَدَ فِي الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِي لَافَادَةَ قَصْرِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ

وَأَمَّا كَوْنُهُ جُمْلَةً فَلِلتَّقْوَى أَوْ لِكَوْنِهِ سَبَبِيًّا كَمَا مَرَّ ،

[وأما كونه (١)] أى المسند [جملة للتقوى] نحو - زيد قام [أو لكونه سببياً] نحو - زيد أبوه قائم [كما مر] من أن إفراده يكون لكونه غير سببى مع عدم إفادة التقوى ، وسبب التقوى فى مثل - زيد قام - على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند اليه شيء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه ، سواء كان خالياً عن الضمير أو متضمناً له ، فينعتقد بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمناً لضميره المعتد به بالآ يكون مُشَابِهاً للخالى عن الضمير ، كما فى - زيد قائم - صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً ، فيكتسب الحكم قُوَّةً ، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو - زيد ضربته - . ويجب أن يجعل سببياً (٢) وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الإعجاز ، وهو أن الاسم لا يؤتى به مُعْزًى عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نُوى إسنادُه إليه ، فإذا قلت - زيد - فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه ، فهذا تَوَطُّعٌ له وتَقْدِمَةٌ للاعلام به ، فإذا قلت - قام - دخل فى قلبه دخول المأنوس ، وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بَعْتَةً مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه

فى مقام المدح والفخر .

أمثلة أخرى :

(١) أَخَوَكَ الَّذِى إِنَّ تَدْعُهُ لِمَلَّةٍ يُجِبُكَ وَإِنْ تَغَضَّبَ إِلَى السَّيْفِ يَغْضَبُ

(٢) وَإِنْ سَنَّمَ الْمَجْدَ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بَنَاتٍ مَخْزُومٍ وَوَالِدُكَ الْعَبْدُ

(١) هذا مقابل قوله فيما سبق - وأما إفراده - وما ذكره بعد هذا من كونه فعلاً أو اسماً الخ داخل فى كونه مفرداً (٢) لأن الايتين بالجملة إما للتقوى وإما للسببية ، فإذا انتفى أحدهما تعين الآخر .

وَأَسْمِيَّتَهَا وَفَعْلِيَّتَهَا وَشَرْطِيَّتَهَا لِمَا مَرَّ ، وَظَرْفِيَّتَهَا لِاخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ
بِالْفِعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَا نَ ذِكْرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَهْمُ كَمَا مَرَّ

والتقدمة ، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام ، فيدخل فيه نحو - زيد ضربته ، وزيد مررت به - وما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى . خبر ضمير الشأن ، ولم يتعرض له لشبهة أمره ، وكونه معلوما عما سبق ، وأما صورة التخصيص نحو - أنا سمعت في حاجتك ، ورجل جاءني - فهي داخلية في التقوى على مامر (١) [واسميَّتْهَا وَفَعْلِيَّتْهَا وَشَرْطِيَّتْهَا لِمَا مَرَّ] بمعنى أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى ، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت ، وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط [وظَرْفِيَّتْهَا لِاخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ] أي الظرفية [مقدرة بالفعل على الإصحاح] لأن الفعل هو الأصل في العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للموصول (٢) نحو - الذي في الدار أخوك - وأجيب بأن الصلة من مَظَانَّ الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال - إذا الظرف مقدر بالفعل على الإصحاح - لكان أصوب ، لأن ظاهر عبارته يقتضي أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الإصحاح ، ولا يخفى فساده .

[وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ] أي تأخير المسند [فَلَا نَ ذِكْرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَهْمُ كَمَا مَرَّ] في تقديم المسند إليه .

(١) من أن صورة التخصيص فيها تقوية أيضا (٢) فإنه في هذه الحالة يجب تقدير الفعل ، لأن الصلة يجب أن تكون جملة .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُمُورِ
الدُّنْيَا ، وَلِهَذَا لَمْ يَقْدَمْ الظَّرْفُ فِي - لَا رَيْبَ فِيهِ - لِثَلَا يُفِيدُ ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي
سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى ،

[وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ] أَيْ تَقْدِيمِ [الْمُسْنَدِ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ] أَيْ لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ
رَاجِعًا عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ ، لِأَن مَعْنَى قَوْلِنَا - بِمَعْنَى أَنَا - هُوَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ
عَلَى التَّمْيِيزِ لَا يَتَجَاوَزُهَا إِلَى الْقَيْسِيَّةِ [نَحْوُ - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُمُورِ الدُّنْيَا]
فَإِنْ فِيهَا غَوْلًا ، فَإِنْ قُلْتُمْ : الْمُسْنَدُ هُوَ الظَّرْفُ ، أَعْنَى - فِيهَا - وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ
عَلَيْهِ ، بَلْ عَلَى جُزْءٍ مِنْهُ ، أَعْنَى الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ الرَّاجِعَ إِلَى خُمُورِ الْجَنَّةِ - قُلْتُمْ : الْمَقْصُودُ
أَنْ عَدَمَ الْغَوْلِ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِفِي خُمُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِفِي
خُمُورِ الدُّنْيَا ، وَإِنْ اعْتَبِرْتَ النِّفَى فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ فَاذْكُرْ أَنَّ الْغَوْلَ مَقْصُورٌ عَلَى عَدَمِ
الْحَصُولِ فِي خُمُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى عَدَمِ الْحَصُولِ فِي خُمُورِ الدُّنْيَا ، فَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ
عَلَى الْمُسْنَدِ قَصْرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، وَكَذَا الْقِيَاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) وَلِظَاهِرِهِ
مَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنْ حَسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي) مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى - حَسَابُهُمْ
مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى رَبِّي لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ قَصْرِ
الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ دُونَ الْعَكْسِ ، كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ
التَّخْصِيصَ [لَمْ يَقْدَمْ الظَّرْفُ] الَّذِي هُوَ الْمُسْنَدُ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [فِي - لَا رَيْبَ فِيهِ] وَلَمْ
يَقُلْ - لَا فِيهِ رَيْبٌ [لِثَلَا يُفِيدُ] تَقْدِيمَهُ عَلَيْهِ [ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى] بِنَاءً
عَلَى اخْتِصَاصِ عَدَمِ الرَّيْبِ بِالْقُرْآنِ ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ
فِي مَقَابَلَةِ الْقُرْآنِ ، كَمَا أَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي مَقَابَلَةِ خُمُورِ الْجَنَّةِ هِيَ خُمُورُ الدُّنْيَا لَا مَطْلَقَ الْمَشْرُوبَاتِ

أَوِ التَّنْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لَا نَعْتَ ، كَقَوْلِهِ :
 لَهُ هَمٌّ لَا مَتْنَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصَّغَرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ
 أَوِ التَّفَاوُلِ أَوِ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :

وغيرها [أو التنبية] عَطَفَ عَلَى تَخْصِيصِهِ ، أَيْ تَقْدِيمِ الْمُسْتَدِّ لِلتَّنْبِيهِ [مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ
 عَلَى أَنَّهُ] أَيْ الْمُسْتَدِّ [خَيْرٌ لَا نَعْتَ] إِذِ النَّعْتُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَنْعُوتِ ، وَإِنَّمَا قَالَ - مِنْ
 أَوَّلِ الْأَمْرِ - لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ خَيْرٌ لَا نَعْتَ بِالتَّأَمُّلِ فِي الْمَعْنَى ، وَالنَّظَرُ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ
 فِي الْكَلَامِ خَيْرٌ لِلْمُبْتَدَأِ [كَقَوْلِهِ :

لَهُ هَمٌّ لَا مَتْنَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصَّغَرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ (١)
 حَيْثُ لَمْ يَقُلْ - هَمٌّ لَهُ [أَوِ التَّفَاوُلِ نَحْوُ] :

سَعَدَتْ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْإِيَّامُ (٢)

[أَوِ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ] بِأَنَّهُ يَكُونُ فِي الْمُسْتَدِّ الْمُنْتَقَدِمِ طَوْلُ يُشَوِّقُ النَّفْسَ
 إِلَى ذِكْرِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ ، فَيَكُونُ لَهُ وَقَعٌ فِي النَّفْسِ ، وَنَحْلٌ مِنَ الْقَبُولِ ، لِأَنَّ الْحَاصِلَ بَعْدَ
 الطَّلَبِ أَعَزُّ مِنَ الْمُنْسَاقِ بِلَا تَعَبٍ [كَقَوْلِهِ :

(١) هُوَ لِبَكْرِ بْنِ النَّطَّاحِ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ ، أَوْ لِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ مِنْ
 الشُّعْرَاءِ الْمُخَضَّرِينَ ، وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ - لَهُ هَمٌّ - فَلَوْ آخِرَ الْمُسْتَدِّ فِيهِ لَنَوَّهَ أَنَّهُ نَعْتُ
 لِلنَّكْرَةِ قَبْلَهُ وَاجْتِمَاعُهُ بَعْدَهُ خَيْرٌ ، وَهَذَا خِلَافُ مَقْصُودِهِ .

(٢) هُوَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ :

سَعَدَتْ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْإِيَّامُ وَتَرَبَّنْتَ بِمِقَالِكَ الْأَعْوَامُ

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ - سَعَدَتْ - وَتَرَبَّنْتَ - فَالتَّحْدِيدُ فِيهِمَا لِلتَّفَاوُلِ .

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

ثلاثة [هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله [تشرق] من أشرق - بمعنى صار مضيئاً [الدنيا] فاعل - تشرق - والعائد الى الموصوف هو الضمير المجزوف في قوله [يهيجتها] أى بحسنها ونضارتها ، أى تصير الدنيا مُنَوَّرَةً بيهجة هذه الثلاثة وبهائها ، والمسند اليه المتأخر هو قوله [شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر] (١) .

(١) هو لمحمد بن وهيب من شعراء الدولة العباسية ، وأبو إسحاق هو المعتصم بالله الملك العباسي .

تطبيقات على تقديم المسند :

(١) ثلاثةٌ ليس لها إِيَابُ الوقتُ والجمالُ والشبابُ

(٢) سلامُ الله يأمطرُ عليها وليس عليك يامطرُ السلامُ

(٣) يَمَنُ اللهُ طَلْعَةَ الْمُهَرَّجَانِ كُلُّ يَمَنٍ عَلَى الْإِمِيرِ الْهَجَانِ

قدم المسند في الاول - ثلاثة - لافادة التشويق ، وفي الثاني - عليك - لمجرد الاهتمام ، وفي الثالث - يَمَن - للتفاؤل .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ)

(٢) ومن نكبد الدنيا على الحُرَّانِ يَرَى عَدُوًّا لَهُ مَا مِنْ صِدَاقَتِهِ بَدُ

(٣) إن في الغرب أعيناً راصداتٍ كَحَلَّتْهَا الْأَطْمَاعُ فِيكُمْ بِسَهْدِ

تَنْبِيْهٌ

كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما ، والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما .

(تنبيه)

[كثير مما ذكر في هذا الباب] يعنى باب المسند [والذي قبله] يعنى باب المسند اليه [غير مختص بهما ، كالذكر والحذف وغيرهما] من التعريف والتسكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق ، وإنما قال - كثير مما ذكر - لأن بعضها مختص بالباين ، كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند ، وكذلك المسند فعلا ، فانه مختص بالمسند ، إذ كل فعل مسند دائما ، وقيل هو إشارة الى أن جميعها لا يجري في غير الباين ، كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز ، وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه ، وفيه نظر ، لأن قولنا - جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما - لا يقتضى أن يجرى شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند اليه والمسند ، فضلا عن أن يجري كل منها فيه ، إذ يسكني لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما يفايرهما ، فافهم [والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما] أى في الباين [لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما] من المقاعيل والملحقات بها (١) والمضاف اليه

(١) هى الحال والتمييز وما أشبههما .

تطبيقات على هذه الأحوال في غير الباين :

(١) قوله تعالى - (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) .

أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

الْفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ فِي أَنْ الْغَرَضَ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَهُ

أحوال متعلقات الفعل

قد أُشير في التفتية إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ،
لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض (١) من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ، ومهد
لذلك مقدمة (٢) فقال :

حذف المفعول

[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه] أى ذكر

(٢) لَعَزَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ

نكر المجرور في الأول - بحرب - للدلالة على التعظيم ، وقدم الحéal في الثانى
- مؤوحشا - للاهتمام به .

أمثلة أخرى :

(١) وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

(٢) بِكَ أَقْنَدَتِ الْيَوْمَ فِي حَسَنَاتِهَا وَشِيعَتَهَا لَوْلَاكَ هُمْ وَتَسْكِرِيْبُ

(١) وهو ثلاثة اعتبارات : حذف المفعول ، وتقديمه على الفعل ، وتقديم بعض
المعمولات على بعض .

(٢) هذا التمهيد لاعتبار حذف المفعول وحده ، لا للاعتبارات الثلاثة .

إِفَادَةٌ تَلْبَسُهُ بِهِ لَا إِفَادَةٌ وَقُوعُهُ مُطْلَقًا ، فَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ فَالْغَرَضُ إِنْ كَانَ إِثْبَاتُهُ
لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ مُطْلَقًا نَزَلَ مَنْزِلَةُ الْإِلَازِمِ وَلَمْ يَقْدِرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ
كَالْمَذْكُورِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ مُطْلَقًا كِنَايَةً عَنْهُ

كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما [إفادة تلبسه به] أى
تلبس الفعل بكل منهما ، أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه ، وأما بالمفعول فمن جهة
وقوعه عليه [لا إفادة وقوعه مطلقا] أى ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل
وثبوته في نفسه من غير إرادة أَنْ يُعْلَمَ بَيْنَ وَقْعٍ وَعَلَى مِنْ وَقْعٍ ، إِذْ لَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ
لَقِيلَ - وَقَعَ الضَرْبُ ، أَوْ وَجِدَ ، أَوْ ثَبَّتَ - من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا
[فإذا لم يذُرْ] المفعول به [معه] أى مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله [فالغرض إن
كان إثباته] أى إثبات الفعل [لفاعل أو نفيه عنه مطلقا] أى من غير اعتبار عموم في
الفعل بأن يراد جميع أفرادها ، أو خصوص بأن يراد بعضها ، ومن غير اعتبار تعلقه
بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فَضْلا عَنْ عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ [نَزَلَ] الفعل المتعدي [مَنْزِلَةُ الْإِلَازِمِ] وَلَمْ
يَقْدِرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ كَالْمَذْكُورِ [فِي أَنْ السَّمَاعَ يَفْهَمُ مِنْهُمَا أَنَّ الْغَرَضَ الْإِخْبَارَ
بِوُقُوعِ الْفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قَوْلُنَا - فَلَانِ يُعْطَى الدَّنَائِيرَ -
يَكُونُ لِبَيَانِ جِنْسِ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِعْطَاءُ ، لِإِبْيَانِ كَوْنِهِ مُعْطَا ، وَيَكُونُ كَلَامًا مَعَ مَنْ أُثْبِتَ
لَهُ إِعْطَاءُ غَيْرِ الدَّنَائِيرِ ، لِامْتِنَاعِ مَنْ نَفَى أَنْ يَوْجِدَ مِنْهُ إِعْطَاءً [وَهُوَ] أى هَذَا الْقِسْمُ الَّذِي
نَزَلَ مَنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ [ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ] حَالِ كَوْنِهِ [مُطْلَقًا] أى من
غَيْرِ اعْتِبَارِ عُمُومٍ أَوْ خُصُوصٍ فِيهِ ، وَمِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِالْمَفْعُولِ [كِنَايَةً عَنْهُ] (١)

(١) فيكون الفعل المطلق ملزوما والفعل المقيد لازما ، لأن السكناية ينتقل فيها من
الملزوم إلى اللازم ، ولا يخفى أن المقيد ليس لازما للمطلق إلا أنه يكفى في هذا اللزوم

مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةُ أَوَّلًا، الثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى - قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ - (السَّكَاكِي) ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ التَّعْمِيمِ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ،

أى عن ذلك الفعل حال كونه [متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولاً] يجعل كذلك [الثاني كقوله تعالى - قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (١)] أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد، وإنما قدم الثانى لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماماً بحاله [السكاكى] ذَكَرَ في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطايا لا استدلالياً، كقوله صلى الله عليه وسلم - «المؤمن خير كريم والمنافق خبث لئيم» - حَمَلَ الْمَعْرُفُ بِاللَّامِ مَفْرُداً كَانَ أَوْ جَمْعاً عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ بَعْلَةً لِيَهَامَ أَنْ الْقَصْدُ إِلَى فَرْدٍ دُونَ آخَرَ مَعَ تَحَقُّقِ الْحَقِيقَةِ فِيهِمَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِ الْمُنْتَاسَوِينَ عَلَى الْآخَرِ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي بَحْثِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلْقَصْدِ إِلَى نَفْسِ الْفِعْلِ بِتَنْزِيلِ الْمُتَعَدِّى مَنْزِلَةَ الْإِزَامِ ذَهَاباً فِي نَحْوِ - فَلَانِ يَعْطَى - إِلَى مَعْنَى يَفْعَلُ الْإِعْطَاءِ وَيُوجَدُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ لِيَهَامَا لِلْمُبَالَغَةِ بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ اللَّامِ الْاسْتِغْرَاقِ، فَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ قَوْلَهُ - بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ - إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ - ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا حَمَلَ الْمَعْرُفَ بِاللَّامِ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ - وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ [ثم] أى بعد كَوْنِ الْغَرَضِ ثُبُوتِ أَصْلِ الْفِعْلِ وَتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْإِزَامِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ كَوْنِهِ كُنَايَةً [إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا] يَكْتَفَى فِيهِ بِمَجْرَدِ الظَّنِّ [لَا اسْتِدْلَالِيًّا] يَطْلُبُ فِيهِ الْيَقِينَ الْبَرَهَانِي [أَفَادَ] الْمَقَامَ أَوْ الْفِعْلَ [ذَلِكَ] أَى كَوْنِ الْغَرَضِ ثُبُوتَهُ لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ مَطْلَقاً [مَعَ التَّعْمِيمِ] فِي أَفْرَادِ الْفِعْلِ [دَفْعاً لِلتَّحَكُّمِ] الْإِزَامِ مِنْ حَسْبِهِ عَلَى فَرْدٍ دُونَ آخَرَ، وَتَحَقُّقُهُ أَنَّ مَعْنَى يَعْطَى

الادعائى (١) أصل هذا - الذين يعلمون الدين والذين لا يعلمونه - فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة الإزام مبالغة في التزم، وإشارة إلى أن الجاهلين بالدين لا علم عندهم أصلاً.

وَالْأَوَّلُ كَقَوْلِ الْبُحْتَرِيِّ فِي الْمُعْتَزِّ بِاللَّهِ .

شَجَرُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عَدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ
أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَا وَذُو سَمْعٍ فَيُدْرِكَ مُحَاسِنَهُ وَأَخْبَارُهُ الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ
عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا إِلَى مُنَازَعَتِهِ سَبِيلًا ،

حينئذ يفعل الاعطاء ، فالاعطاء المعروف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، لا يقال لإفادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي عنه مطلقا ، أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص ، لا سيما نقول لانسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفاداً من الكلام ، فالتعميم مفاد غير مقصود ، (١) ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها ، فلم تعرض لها .
[والاول] وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بفعل مخصوص
[كقول البحتري في المعتز بالله] تعريضا بالمستعين بالله :

شَجَرُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عَدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ
[أَي أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَا وَذُو سَمْعٍ فَيُدْرِكَ] بِالْبَصَرِ [مُحَاسِنَهُ وَ] بِالسَّمْعِ [أَخْبَارَهُ
الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا] نَصْبٌ عَظْفٌ عَلَى - يَدْرِكُ -
أَيُّ فَلَا يَجِدُ أَعْدَاؤَهُ وَحُسَّادَهُ الَّذِينَ يَتَمَنُّونَ الْإِمَامَةَ [إِلَى مُنَازَعَتِهِ] الْإِمَامَةَ [سَبِيلًا]
فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ نَزَلَ - يَرَى وَيَسْمَعُ - مَنْزِلَةً الْإِزْمَ ، أَيُّ مَنْ يُصَدَّرُ عَنْهُ السَّمْعُ وَالرُّؤْيَا

(١) رد هذا بأن ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء ، إذ البلاغة لا يعملون في الافادة إلا على ما يقصدونه ، فالأولى في الجواب أن يقال إن الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقا ، وأما التعميم في أفراد الفعل فاستفاد بمعونة المقام الخطابي .

وَالْإِلاَّ وَجَبَ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقَرَأْنِ .
ثُمَّ الْحَذْفُ إِمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشْيَةِ مَا لَمْ يَكُنْ تَعْلُقُهُ بِهِ غَرِيبًا
نَحْوُ - فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ -

من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه ، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره ، للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يتمتع خفاؤها ، فأبصرها كل رآه وسمعها كل واعم ، بل لا يبصر الراى إلا تلك الآثار ، ولا يسمع الراى إلا تلك الأخبار ، فذكر الملزوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية ، ففى ترك المفعول والاعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المقرر بالفضائل ، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره .

[والإلا] أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله لإثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا ، بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور [وجب التقدير بحسب القرائن] الدالة على تعيين المفعول ، إن عاماً فعام وإن خاصاً فخاص ، ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد فى المعنى ومحدوف من اللفظ لغرض ، فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله [ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام كما فى فعل المشية] والارادة ونحوهما إذا وقع شرطاً (١) فان الجواب يدل عليه ويبينه ، لكنه إنما يحذف [ما لم يكن تعلقه به] أى تعلق فعل المشية بالمفعول [غريباً نحو - فلو شاء لهداكم أجمعين] أى لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين ، فانه لما قيل - لو شاء - علم السامع أن (١) مثل الشرط غيره ، نحو - بمشيته الله تهتدون - أى بمشيته هدايتكم تهتدون .

بِخِلَافٍ نَحْوُ :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا
فَلَيْسَ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْبُكَاءَ الْحَقِيقِيَّ .

هناك شيئاً علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده ، فإذا جرى بجواب الشرط صار مبيناً له ، وهذا أوقع في النفس [بخلاف] ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريباً ، فإنه لا يحذف حينئذ ، كما في [نحو] قوله :

[ولو شئت أن أبكي دماً لبكيت] عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (١)
فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب ، فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به [وأما قوله :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا (٢)
فليس منه] أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به (٣) على ما ذهب إليه صدر الأفاضل في ضَرَامِ السَّقَطِ ، من أن المراد - لو شئت أن أبكي تفكراً بكيت تفكراً - فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل - لو شئت بكيت تفكراً - لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها ببكاء الدم ، وإنما لم يكن من هذا الْقَبِيلِ [لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي] لا البكاء التفكري ، لأنه أراد أن يقول :

(١) هو لاسحاق بن حسان الخزيمى من شعراء الدولة العباسية ، والمراد أن ساحة الصبر أوسع من ساحة البكاء (٢) هو لابي الحسن علي بن أحمد الجوهري من شعراء الدولة العباسية (٣) بل ليس من الحذف مطلقاً ، لأن المفعول فيه مذكور وهو أن أبكي .

وَأَمَّا لِدَفْعِ تَوْهَمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ ابْتِدَاءً كَقَوْلِهِ :
وَكَمْ ذُدَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظَمِ

أفناى التحول فلم يبق منى غير خواطر تجول في ، حتى لو شئت البكاء فَرَيْتُ جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكير ، فالبكاء الذى أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير مُعَدَّى إلى التفكير البتة ، والبكاء الثانى مُقَيَّدٌ مُعَسَّدٌ إلى التفكير ، فلا يصلح أن يكون تفسيرا للأول ويسانا له (١) كما إذا قلت - لو شئت أن تُعْطِيَ درهما أعطيت درهمين - كذا فى دلائل الإعجاز ، وبما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل إن الكلام فى مفعول - أبكى - والمراد أن البيت ليس من قَبِيلٍ ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام ، بل إنما حذف لغرض آخر ، وقيل (٢) يحتمل أن يكون المعنى - لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا - أى لم يبق في مادة الدمع ، فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير ، فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته ، وفيه نظر لأن ترتب هذا الكلام على قوله - لم يبق منى الشوق غير تفكرى - يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق ، لأن القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف على ألا يبق فيه غير التفكير ، فافهم .

[وإما لدفع تَوْهَمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ] عَطَّفَ عَلَى - [إما للبيان [ابتداءً] مُتَعَلِّقٌ بِتَوْهَمِ] كَقَوْلِهِ : وَكَمْ ذُدَّتْ [أى دفعت] عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ [يقال - تَحَامَلُ فُلَانٌ عَلَى - إذا لم يعدل ، وكَمْ خَبْرِيَّةٌ يُمَيِّزُهَا قَوْلُهُ - مِنْ تَحَامُلٍ - قَالُوا وَإِذَا فَصَلَ بَيْنَ كَمْ الْخَبْرِيَّةِ وَمَيِّزُهَا بِفَعْلٍ مُتَعَدٍّ وَجِبَ الْإِتْيَانُ بَيْنَ لَثَلَا يَلْتَبَسُ بِالْمَفْعُولِ ، وَمَحَلُّ كَمْ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ - ذُدَّتْ - وَقِيلَ الْمَيِّزُ مُحْذُوفٌ - أَيْ لَمْ مَرَّةً - وَمِنْ فِي - مِنْ تَحَامُلٍ - زَائِدَةٌ ، (١) وَلِهَذَا ذَكَرَ مَفْعُولَ الْمَشْيِئَةِ هُنَا مَعَ عَدَمِ غَرَابَتِهِ (٢) هَذَا هُوَ قَوْلُ صَدْرِ الْأَفَاضِلِ ، وَإِنَّمَا أَعَادَهُ لِيُبَيِّنَ وَجْهَ فَسَادِهِ .

إِذْ لَوْ ذَكَرَ اللَّحْمَ لَرُبَّمَا تَوَهَّمُ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ أَنَّ الْحَزَّ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعَظِيمِ .
وَأَمَّا لِأَنَّهُ أُرِيدَ ذِكْرُهُ ثَانِيًا عَلَى وَجْهِهِ يَتَضَمَّنُ إِبْقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ
إِظْهَارًا لِكَمَالِ الْعَنَاءِ بِوُقُوعِهِ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّو دَدَ وَالْمَجْدَ وَالْمَكَارِمَ مِثْلًا

وفيه نظر الاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه [وسورة أيام] أى شدتها
وصولتها [حزن] أى قطع اللحم [إلى العظم (١)] حذف المفعول ، أعنى اللحم
[إذ لو ذكر اللحم لرُبَمَا تَوَهَّمُ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ] أى ما بعد اللحم ، يعنى إلى العظم [أن
الحز لم ينته إلى العظم] وإنما كان فى بعض اللحم ، حذف دفعا لهذا التوهم [وإما
لأنه أريد ذكره] أى ذكر المفعول [ثانيا على وجهه يتضمن إيقاع الفعل على صريح
لفظه] لا على الضمير العائد إليه [إظهارا لكمال العناية بوقوعه] أى الفعل [عليه] أى
على المفعول ، حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه [كقوله :
قد طلبنا فلم نجد لك فى السو دد والمجد والمكارم مثلا] (٢)
أى قد طلبنا لك مثلا ، حذف - مثلا - إذا لو ذكره لكان المناسب فلم نجده

(١) البيت للبحرئى فى مدح أبى الصقر من قصيدة مطلعها :

أَعْنِ مَقَهْ يَوْمَ الْإِثْرِ أَمْ حِلْمٍ وَقُوفٌ بَرِيحٍ أَوْ بَكَاءٌ عَلَى رَسْمٍ

(٢) هو للبحرئى فى مدح المعتز من قصيدة مطلعها :

إِنَّ سِيرَ الْخَلِيطِ حِينَ اسْتَقْلًا كَانَ عَوْنًا لِلدَّمْعِ لَمَّا اسْتَهْلًا

تطبيقات على حذف المفعول :

(١) فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقْتَنِي بِمَا حَبَمُ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّيحَ أَجَرَتْ

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ تَرْكَ مُوَاجَهَةِ الْمَمْدُوحِ بِطَلَبٍ مِثْلٍ لَهُ ، وَإِمَّا
لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الْإِخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ - قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلَمُ - أَيْ كُلِّ أَحَدٍ ، وَعَلَيْهِ -
وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ -

فيفوت الغرض ، أعنى إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل [ويجوز أن يكون
السبب] في حذف مفعول - طلبنا [ترك مواجاة الممدوح بطلب مثل له] قصدا إلى
المبالغة في التأدب معه ، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه ، فان العاقل لا يطلب
إلا ما يجز وجوده .

[وإما للتعميم] في المفعول [مع الاختصار ، كقولك - قد كان منك ما يؤلم -
أى كل أحد] بقرينة أن المقام مقام المبالغة ، وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من
ذكر المفعول بصيغة العموم ، لكن يفوت الاختصار حيثئذ [وعليه] أى وعلى
حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى [والله يدعو إلى دار السلام]
أى جميع عباده ، فالمثال الأول يفيد العموم بمبالغة ، والثاني تحقيقا .

(٢) لو شئت لم تُفسد سباحة حاتم كراماً ولم تهدم مأثر خالد

(٣) قوله تعالى - (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ) .

حذف المفعول في الأول - والاصل (أجزتني) لأنه نوله منزلة اللازم ليثبت أنه كان
من الرماح لإجرام وحبس اللسان عن مدحهم ، حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه ،
وهو أنها أجزته - وحذفه في الثاني - والاصل (لو شئت عدم الفساد) لارادة
البيان بعد الإبهام - وحذفه في الثالث - والاصل (يسقون غنمهم أو نحوه) للاختصار
أو لأن المراد إثبات الفعل في نفسه .

أمثلة أخرى :

(١) برد حشائ إن استطعت بلفظه فلق قد تضر إذا تشاء وتنعم

وَأَمَّا مُجَرَّدُ الْاِخْتِصَارِ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ - أَيْ أَذْنِي ، وَعَلَيْهِ -
أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ - أَيْ ذَاتَكَ ، وَأَمَّا لِلرَّعَايَةِ عَلَى الْفَاصِلَةِ ، نَحْوُ - مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ
وَمَا قَلِي - وَأَمَّا لِاسْتِهْجَانِ ذِكْرِهِ ، كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا
رَأَى مِنِّي - أَيْ الْعَوْرَةَ .

[وإما لمجرد الاختصار] من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ،
وفي بعض النسخ [عند قيام قرينة] وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة إليه ، وما يقال
من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد ، لأن
هذا المعنى معلوم ، ومع هذا جار في سائر الأقسام ، فلا وجه لتخصيصه بمجرد
الاختصار [نحو - أصغيت إليه - أَيْ أَذْنِي ، وعليه] أي على الحذف لمجرد الاختصار
[قوله تعالى - رب أرنى أنظر إليك - أَيْ ذَاتَكَ] وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم
مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً ، وإن كانت
فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حُذِفَ أو لم يحذف ، فالحذف لا يكون إلا لمجرد
الاختصار .

[وإما للرعاية على الفاصلة نحو] قوله تعالى (وَالضُّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى)
[ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى] أَيْ وَمَا قَلَاكَ ، وحصول الاختصار أيضاً ظاهر .
[وإما لاستهجان ذكره] أَيْ ذَكَرَ الْمَفْعُولِ [كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -
مَا رَأَيْتُ مِنْهُ] أَيْ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ [وَلَا رَأَى مِنِّي ، أَيْ الْعَوْرَةَ] ، وإما لنكتة
أخرى كاخفائه ، أو التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجة ، أو تعينه حقيقة أو

(٢) وَإِذَا الْمُنِيَّةُ أَتَشَبَّتْ أَظْفَارُهَا أَلْفَيْتُ كُلَّ تَيْمَةٍ لَا تَنْفَعُ

(٣) لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ الْجُودُ يُفْقِرُ وَالْاِقْدَامُ قَتَالُ

وَتَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ وَنَحْوُهُ عَلَيْهِ لَرَدِّ الْخَطَا فِي التَّعْيِينِ ، كَقَوْلِكَ - زَيْدًا عَرَفْتُ -
لَمَنْ أَعْتَقَدَ أَنَّكَ عَرَفْتَ إِنْسَانًا وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ لِنَاكِيدَهُ - لَا غَيْرُهُ - وَلِذَلِكَ
لَا يُقَالُ - مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَا غَيْرُهُ ، وَلَا مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَكِنْ أَكْرَمْتُهُ -

ادعاء ونحو ذلك .

تقديم المفعول ونحوه

[وتقديم مفعوله] أى مفعول الفعل [ونحوه] أى نحو المفعول من الجار والمجرور
والظرف والحال وما أشبه ذلك [عليه] أى على الفعل [لرد الخطأ فى التعيين كقولك -
زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا] وأصاب فى ذلك [و] [اعتقد] أنه غير
زيد [وأخطأ فيه] [وتقول لنا كيده] أى تأكيد هذا الرد - زيدا عرفت [لا غيره]
وقد يكون أيضا لرد الخطأ فى الاشتراك ، كقولك - زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك
عرفت زيدا وعمرا ، وتقول لنا كيده - زيدا عرفت وحده - وكذا فى نحو - زيدا
أكرم ، وعمرا لا تُكْرِم - أمراً ونهياً ، فكان الأحسن أن يقول لافادة الاختصاص (١)
[ولذلك] أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الإصابة فى اعتقاد وقوع
الفعل على مفعول ما [لا يقال - ما زيدا ضربت ولا غيره] لأن التقديم يدل على وقوع
الضرب على غير زيد تحقيقاً لمعنى الاختصاص ، وقولك - ولا غيره - ينفى ذلك ،
فيكون مفهوم التقديم مناقضاً لمنطوق - لا غيره - نعم لو كان التقديم لغرض آخر
غير التخصيص جاز - ما زيدا ضربت ولا غيره ، وكذا - زيدا ضربت وغيره [ولأما
زيدا ضربت ولكن أكرمته] لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل
بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الاكرام ، وإنما الخطأ فى تعيين المضروب ،

(١) وهذا يشمل القصر بأنواعه الثلاثة - الافراد والقلب والتعيين .

وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَتَأْكِيدُ إِنَّ قَدَرَ الْمُفْسِرِ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ وَإِلَّا فَتَخْصِصٌ ،
وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ - فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ ، وَكَذَلِكَ

فالنصواب ولكن عمرا [وأما نحو - زيدا عرفته - فتأكيد إن قدر] الفعل المحذوف [المفسر] بالفعل المذكور [قبل المنصوب] أى عرفت زيدا عرفته [وإلا] أى وإن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده [فتخصيص] أى - زيدا عرفت عرفته - لأن المحذوف المقدر كالمذكور ، فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى إفادة الاختصاص به كما فى بسم الله ، فنحو - زيدا عرفته - محتمل للمعنيين - التخصيص والتأكيد - فالرجوع فى التبيين إلى القرأين ، وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا - زيدا عرفت - لما فيه من التكرار ، وفى بعض النسخ [وأما نحو - وأما ثمود فهديناهم - فلا يفيد إلا التخصيص] لا امتناع أن يقدر الفعل مقدما ، نحو - أما فهدينا ثمود - لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء ، بل التقدير - أما ثمود فهدينا فهديناهم - بتقديم المفعول ، وفى كون هذا التقديم للتخصيص نظر ، لأنه يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل (١) كما إذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما ، فنقول - أما زيدا فضربته ، وأما عمرا فأكرمته - فتأمل [وكذلك] أى ومثل - زيدا عرفت - فى إفادة (١) ولأن التقديم إنما يفيد التخصيص إذا لم يكن لاصلاح التركيب كما هنا ، على أنه لا يصح إرادة التخصيص فى ذلك ، لأنه يوجد من يشارك ثمود فيه .

تطبيقات على تقديم المفعول ونحوه :

(١) بِكَ اقْتَدَتِ الْإِيَّامُ فِي حَسَنَاتِهَا وَشِيَمَتُهَا لَوْ كُنْتَ وَتَكْرِبُ

(٢) صَهْوَةَ الْجَوِّ ائْتَلَوْا تَحْسِبُهُمْ جَمَعَ أَفْلَاكٍ عَلَى الْخَيْلِ تَسَامَى

(٣) أَبْعَدَ الْمَشِيبِ الْمُتَقَضَى فِي الذُّوَابِ تَحَاوَلَ وَصَلَ الْغَايَاتِ الْكَوَاعِبِ

قدم الجار والمجرور فى الأول لإفادة التخصيص ، وقدم المفعول فى الثانى لإفادة الاهتمام ، وقدم الظرف فى الثالث لكونه محط الإنكار بالاستفهام .

قَوْلِكَ - بِزَيْدٍ مَرَرْتُ -

وَالْتَخْصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا ، وَهَذَا يُقَالُ فِي - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ -
مَعْنَاهُ نَخْصُصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ ، وَفِي - لِإِلَهِ اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

الاختصاص [قولك - بزيد مررت] في المفعول بواسطة ، لمن اعتقد أنك مررت
بإنسان وأنه غير زيد ، وكذلك - يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُ ، وَفِي الْمَسْجِدِ صَلَّيْتُ ، وَتَأْدِيًا
ضَرْبَةً ، وَمَا شِئْتُ حُجَّجْتُ .

[والتخصيص لازم للتقديم غالباً] أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر
الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق ، وإنما قال غالباً لأن الأوزوم المكلى غير متحقق ،
إذ التقديم قد يكون لأغراض أخر كمجرد الاهتمام ، والتبرك ، والاستلذاذ ، وموافقة
كلام السامع ، وضرووة الشعر ، ورعاية السجع والفاصلة ، ونحو ذلك ، قال الله
تعالى (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ)
وقال (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ) وقال (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) وقال
(وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) إلى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
عند من له معرفة بأساليب الكلام [ولهذا] أى ولأن التخصيص لازم للتقديم غالباً
[يقال فى - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ - معناه نخصصك بالعبادة والاستعانة] بمعنى نجعلك
من بين الموجودات مخصوصاً بذلك ، لا نعبد ولا نستعين غيرك [وفى - لِإِلَهِ اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (اسْكُونُوا أَشْهَادًا عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) .

(٢) على الأخلاق خُطُوا الْمُلُوكَ وَابْنُوا فليس وراءها للمز رُكْنٌ

(٣) إذا شئت يوماً أن تسود عصفرة فيالحلم سُدَّ لَا بِالتَّسْرِعِ وَالشَّيْءِ

مَعْنَاهُ إِلَيْهِ تَحْشَرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُقِيدُ فِي الْجَمِيعِ وَرَاءَ التَّخْصِصِ اهْتِمَامًا بِالْمُقَدِّمِ ،
وَلِهَذَا يَقْدَرُ فِي - بِسْمِ اللَّهِ - مُؤَخَّرًا ، وَأُورِدَ - اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ - وَاجِبٌ بِأَنَّ الْأَمْرَ
فِيهِ الْقِرَاءَةُ ، وَبأنه متعلق باقرا الثاني ، ومعنى الأول أوجد القراءة .
وَتَقْدِيمُ بَعْضٍ مَعْمُولَاتِهِ عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ وَلَا مَقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،
كَالْفَاعِلِ فِي نَحْوِ - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا -

معناه اليه تحشرون لا إلى غيره ، ويقيد [في الجميع] أي جميع صور التخصيص
[وراء التخصيص] أي بعده [اهتماما بالمقدم] لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم ، وهم
بيانيه أعني [ولهذا يقدر] المحذوف [في - بسم الله - مؤخرا] أي - بسم الله أفعل
ككذا - ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ، لأن المشركين كانوا يبدون بأسماء آلهتهم ،
فيقولون - باسم الآلات ، باسم العزى - فقصّد الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام
والرد عليهم [وأورد - اقرا باسم ربك] يعني لو كان التقديم مفيداً للاختصاص
والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم - باسم ربك - لأن كلام الله تعالى أحق
برعاية ما تجب رعايته [واجيب بأن الأمر فيه القراءة] لأنها أول سورة نزلت ،
فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض ، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه ،
هذا جواب جار الله العلامة في الكشف [وبأنه] أي - باسم ربك [متعلق باقرا الثاني]
أي هو مفعول اقرا الذي بعده [ومعنى] اقرا [الأول أوجد القراءة] من غير اعتبار
تعديته إلى مقروه به ، كما في - فلان يعطى ويمنع - كذا في المفتاح .

تقديم بعض المعمولات على بعض

[وتقديم بعض معمولاته] أي معمولات الفعل [على بعض لأن أصله] أي أصل
ذلك البعض [التقديم] على البعض الآخر [ولا مقتضى للعدول عنه] أي عن الأصل
[كالفاعل في نحو - ضرب زيد عمرا] لأنه عمدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل ، وإنما

وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي نَحْوِ - أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا - أَوْ لِأَنَّ ذِكْرَهُ أَهَمُّ ، كَقَوْلِكَ - قَتَلَ الْخَارِجِيُّ فُلَانٌ - أَوْ لِأَنَّ فِي التَّأْخِيرِ إِخْلَالًا بَيِّنَ الْمَعْنَى ، نَحْوُ - وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - فَإِنَّهُ لَوْ آخَرَ - مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ - عَنْ قَوْلِهِ - يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - لَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنْ صِلَةٍ - يَكْتُمُ - فَلَا يَفْهَمُ أَنَّهُ

قال في نحو - ضرب زيد عمرا - لأن في نحو ضرب زيدا غلامه - مقتضيا للعدول عن الأصل (١) [والمفعول الأول في نحو - أعطيت زيدا درهما] فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية ، وهو أنه عاظم أي أخذ للعطاء [أو لأن ذكره] أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم [أهم] جعل الأهمية هنا قسيما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق لما في المفتاح ، ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال : إنا لم نجد اعتمادا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى ، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم - فراد المصنف بالأهمية هنا (٢) الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض [كقولك قتل الخارجي فلان] لأن الأهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ، ليتخلص الناس من شره [أو لأن في التأخير إخلالا ببيان المعنى ، نحو قوله تعالى - وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه - فإنه لو آخر [قوله] من آل فرعون عن قوله] - يكتم إيمانه [لتوهم أنه من صلة يكتم أي - يكتم إيمانه من آل فرعون] فلم يفهم أنه [أي ذلك

- (١) لأنه لو قدم الفاعل لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .
(٢) ومراده بها في المسند إليه الأهمية في نفس الأمر الشاملة لكون الأصل التقديم ولغيره من الأمور المقتضية له ، فلا اضطراب مع هذا في كلامه هنا وهناك .

منهم ، أو بالتناسب كـرعاية الفاصلة ، نحو - فأوجس في نفسه خيفة موسى .

الرجل كان [منهم] أى من آل فرعون ، والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف ، قدم الأول أعنى - مؤمن - لكونه أشرف ، ثم الثانى لثلاثتهم خلاف المقصود (١) [أو] لأن فى التأخير إخلالا [بالتناسب كـرعاية الفاصلة نحو - فأوجس فى نفسه خيفة موسى] بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الألف .

(١) ولأن الأصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة .

تطبيقات على تقديم بعض المفعولات على بعض :

(١) قوله تعالى - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٢) قوله تعالى - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٣) أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً ويحرم مادون الرضا شاعر مثلى

قدم المخاطبين فى الآية الأولى - نرزقكم وإياهم - لأن الخطاب فيها للفقراء بدليل قوله (من إملاق) ورزقهم عندهم أهم من رزق أولادهم - وعكس فى الآية الثانية لأن الخطاب فيها للأغنياء بدليل قوله (خشية إملاق) ورزق أولادهم هو المطلوب عندهم دون رزقهم ، لأنه حاصل لهم - وقدم المفعول الثانى فى البيت على نائب الفاعل لضرورة الشعر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) .

(٢) ألفت مقاليدها الدنيا إلى رجل ما زال وقفاً عليه الجود والكرم

(٣) ووسع صدرى للأذى الأذى بالآذى وإن كنت أحياناً يضيق به صدرى

القصر

حَقِيقِي وَغَيْرُ حَقِيقِي ، وَكُلُّهُمَا نَوْعَانِ : قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ ،
وَقَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ هُنَا الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَا النَّعْتُ ،

القصر

في اللغة الحبس ، وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، وهو
[حَقِيقِي وَغَيْرُ حَقِيقِي] لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي
نفس الأمر بالألّا يتجاوز به إلى غيره أصلاً - وهو الحَقِيقِي ، أو بحسب الإضافة إلى شيء
آخر بالألّا يتجاوز به إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوز به إلى شيء آخر في الجملة - وهو
غَيْرُ حَقِيقِي بل إضافي ، كقولك - ما زيد إلا قائم - بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ،
لا بمعنى أنه لا يتجاوز به إلى صفة أخرى أصلاً ، وانقسامه إلى الحَقِيقِي والإضافي بهذا
المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات (١) [وكل واحد منهما] أي
من الحَقِيقِي وغيره [نوعان : قصر الموصوف على الصفة] وهو الألّا يتجاوز الموصوف
تلك الصفة إلى صفة أخرى ، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر [وقصر
الصفة على الموصوف] وهو الألّا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف
آخر ، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى [والمراد بالصفة ههنا الصفة
المعنوية] أعني المعنى القائم بالغير [لا النعت] النحوي أعني التابع الذي يدل على معنى
في متبوعه غير الشمول (٢) وبينهما عموم من وجه لَتَصَادُقَهُمَا في مثل - أعجبنى هذا

(١) أي النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، لتوقف تعقل القصر على تعقل
المقصور والمقصود عليه (٢) هذا القيد لإخراج التوكيد بكل ونحوها .

والأول من الحقيقي نحو - ما زيد إلا كاتب - إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها ،
وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء ، والثاني كثير ، نحو - مافى
الدار إلا زيد - وقد يقصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور ،

العلم (١) وتفرقهما فى مثل - العلم حسن ، ومررت بهذا الرجل - وأما نحو قولك -
ما زيد إلا أخوك ، وما الباب إلا ساج ، وما هذا إلا زيد - فن قصر الموصوف على
الصفة تقديرا ، إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا .
[والأول] أى قصر الموصوف على الصفة [من الحقيقي نحو - ما زيد إلا كاتب -
إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها] أى غير الكتابة من الصفات [وهو لا يكاد يوجد لتعذر
الاحاطة بصفات الشيء] حتى يمكن إثبات شئ منها ونفى ما عداها بالكلية ، بل هذا
محال ، لأن للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع
ارتفاع النقيضين ، مثلا إذا قلنا - ما زيد إلا كاتب - وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم
ألا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (٢) .

[والثانى] أى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي [كثير ، نحو - مافى الدار
إلا زيد] على معنى أن الحصول فى الدار المعينة مقصور على زيد [وقد يقصد به] أى
بالثانى [المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور] كما يقصد بقولنا - مافى الدار إلا زيد -
أن جميع من فى الدار عن عدا زيدا فى حكم العدم ، فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا ، وأما
فى القصر الغير الحقيقى فلا يجعل فيه غير المذكور بمنزلة العدم ، بل يكون المراد أن

(١) فإن العلم نعت لاسم الإشارة فى قول بعض النحويين ، وقد رد بأنه لا يدل على
معنى فى متبوعه لأنه نفسه فلا يكون نعتا (٢) وقد يوجد على سبيل الادعاء والمبالغة
فى مقام المدح أو الذم ونحوهما ، كقوله تعالى (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنسَابُ وَالْأَزْلَامُ

رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ) .

وَالْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ تَخْصِصُ أَمْرٍ بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَى أَوْ مَكَانَهَا ، وَالثَّانِي
تَخْصِصُ صِفَةٍ بِأَمْرٍ دُونَ آخَرَ أَوْ مَكَانَهُ ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا ضَرْبَانِ ،

الحصول في الدار مقصور على زيد ، بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو ، وإن كان حاصلًا
لبكر وغالد .

[والاول] أى قصر الموصوف على الصفة [من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة
دون] صفة [أخرى أو مكانها] أى تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى [والثاني]
أى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي [تخصيص صفة بأمر دون] أمر [آخر
أو مكانه] وقوله - دون أخرى - معناه متجاوزا عن الصفة الأخرى ، فإن المخاطَبَ
اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه باحدهما ويتجاوز عن الأخرى ، ومعنى
- دون - فى الأصل أدنى مكان من الشيء ، يقال - هذا دون ذاك - إذا كان أحطَّ
منه قليلا ، ثم استعير للتفاوت فى الأحوال والرتب ، ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل
تجاوز حد إلى حد وتخطي حكم إلى حكم ، ولقائل أن يقول إن أريد بقوله - دون
أخرى ودون آخر - دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن
ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك مافوق الاثنين ، كقولنا - ما زيد إلا كاتب - لمن
اعتقده كاتبًا وشاعرا ومُتَجَمِّعا ، وقولنا - ما كاتب إلا زيد - لمن اعتقد الكتاب زيدا
وعمرًا وبكرًا ، وإن أريد الأعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر
الحقيقى (١) وكذا الكلام على - مكان أخرى ومكان آخر [فكل منهما] أى فعلم من
هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف [ضربان] الاول التخصيص بشئ - دون شئ . ، والثاني

(١) قد أجب عن ذلك باختيار الشق الثانى وأن المراد دون أخرى أو آخر على
سبيل التبيين والتفصيل ، وهذا بخلاف الحقيقي لأنه يُنْفَى فيه ذلك على الإطلاق .

والمخاطب بالاول من ضربى كل من يعتقد الشركة ، ويسمى قصر أفراد لقطع
الشركة ، وبالثانى من يعتقد العكس ويسمى قصر قلب لقلب حكم المخاطب ،
أو تساويا عنده ويسمى قصر تعيين ،

التخصيص بشئ مكان شئ [والمخاطب بالاول من ضربى كل] من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ، ويعنى بالاول التخصيص بشئ دون شئ
[من يعتقد الشركة] أى شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على
الصفة ، وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف ، فالمخاطب
بقولنا - ما زيد إلا كاتب - من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة ، وبقولنا - ما كاتب إلا
زيد - من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة [ويسمى] هذا القصر [قصر أفراد
لقطع الشركة] التى اعتقدها المخاطب [و] [بالمخاطب] [بالثانى] أعنى التخصيص بشئ
مكان شئ من ضربى كل من القصرين [من يعتقد العكس] أى عكس الحكم الذى أثبتته
المتكلم ، فالمخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيوم دون القيام ،
وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر عمرو لازيد [ويسمى] هذا القصر
[قصر قلب لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا عنده] عطفت على قوله - يعتقد العكس -
على ما يفصح عنه لفظ الايضاح ، أى المخاطب بالثانى إما من يعتقد العكس وإما من
تساوى عنده الأمران ، أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرهما في قصر الموصوف
على الصفة ، واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة على الموصوف ،
حتى يكون المخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من
غير علم بالتعيين ، وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من
غير أن يعلمه على التعيين [ويسمى] هذا القصر [قصر تعيين] لتعيينه ما هو غير معين
عند المخاطب ، فالحاصل أن التخصيص بشئ دون شئ آخر قصر أفراد ، والتخصيص
بشئ مكان شئ إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب ، وإن تساوى عنده قصر

وَشَرَطُ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ إِفْرَادًا عَدَمُ تَنَافِي الوَصْفَيْنِ ، وَقَلْبًا تَحَقُّقُ
تَنَافِيهِمَا ،

تعيين ، وفيه نظر لأننا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر ، فإن قولنا - ما زيد إلا قائم - لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ، ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين ، وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط [وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافي الوصفين] ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف ، حتى تكون الصفة المنفية في قولنا - ما زيد إلا شاعر - كونه كاتبا أو منجما لا كونه مفعما أي غير شاعر ، لأن الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشعاعية (١) [وشرط قصر الموصوف على الصفة] قلبا تحقق تنافيهما [أي تنافي الوصفين ، حتى يكون المنفي في قولنا - ما زيد إلا قائم - كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما ينافي القيام ، ولقد أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط ، لأن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ، ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف ، لا يقال هذا شرط للحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب ، لأننا نقول : أما الأول فلا دلالة للفظ عليه ، مع أننا لا نسلم عدم حسن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقده كاتبا غير شاعر ، وأما الثاني فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم بما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس ، فيكون هذا الاشتراط ضائعا ، وأيضا لم يصح قول المصنف في الإيضاح : إن السكاكي لم يشترط في قصر

(١) ونظير ذلك قصر الصفة على الموصوف ، فلا يتأتى قصر الافراد في نحو - لا أب لزيد إلا عمرو - لعدم الاشتراك في الأبوة .

وقصر التعيين أعم .

القلب تنافى الوصفين ، وعلى المصنف رحمه الله اشتراط تنافى الوصفين بقوله : ليكون إثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها ، وفيه نظر بين في الشرح (١) [وقصر التعيين أعم] من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا ، فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس .

(١) ووجه النظر أنه يجوز أن يعلم انتفاء ذلك بقرينة من القرائن ، لا بذلك التنافى بين الوصفين .

تطبيقات على أقسام القصر :

- (١) ليس عازٌّ بأن يقال فقيرٌ إنما العازُّ أن يقال بخيلٌ
 - (٢) فإن كان في لبسٍ الفقى شرفٌ له فما السيفُ إلا غمدُهُ والخمائلُ
 - (٣) وإنما الاممُ الاخلاقُ ما بقيتْ فإن هُم ذهبُ اخلاقهم ذهبوا
- القصر في الاول إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب ، وفي الثاني إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر تعيين ، وفي الثالث حقيقى ادعائى من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

- (١) قوله صلى الله عليه وسلم : إنما الاعمالُ بالنياتِ ، وإنما اشكل امرئ ما نوى . .
- (٢) والله ما بلغت بنو الغرب المني إلا بنيات هناك صحاح
- (٣) إنما تحسن الرياض إذا ضحكك في خلالها الانوار

وَلَقَصْرَ طَرُقٍ - مِنْهَا الْعَطْفُ - كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهٖ إِفْرَادًا - زَيْدٌ شَاعِرٌ
لَا كَاتِبٌ ، أَوْ مَا زَيْدٌ كَاتِبًا بَلْ شَاعِرٌ - وَقَلْبًا - زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَمَا زَيْدٌ قَاعِدًا
بَلْ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ مَا عَمْرُو شَاعِرًا بَلْ زَيْدٌ .

طرق القصر

[وللقصر طرق] والمذكور هنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره (١) فالأربعة المذكورة هنا [منها العطف كقولك في قصره] أي قصر الموصوف على الصفة [لإفرادا - زيد شاعر لا كاتب ، أو ما زيد كاتباً بل شاعر (٢)] مثل بمثلين : أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف ، والثاني بالعكس [وقلبا - زيد قائم لا قاعد ، وما زيد قاعداً بل قائم] فإن قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فائبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء النفي فافادة نفي النفي وإثبات المذكور بطريق الحصر ، قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ، فإن قولنا - زيد قائم - وإن دل على نفي القعود ، لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد [وفي قصرها] أي قصر الصفة على الموصوف لإفرادا أو قلبا بحسب المقام [زيد شاعر لا عمرو ، أو ما عمرو شاعرا بل زيد] ويجوز - ما شاعر عمرو بل زيد - بتقديم الخبر ، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطان العمل ، ولما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقيق التنافي في

(١) كضمير الفصل ، وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجلس .

(٢) ويشترط في إفادة بل القصر أن يتقدمها نفي ، ومثل الاعدائين في إفادة القصر

لكن ، كقول الشاعر :

إِن الْجَدِيدَيْنِ فِي طَوْلِ اخْتِلَافِهِمَا لَا يَفْسُدَانِ وَلَكِنْ يَفْسُدُ النَّاسُ

وَمِنْهَا النَّبِيُّ وَالْأَسْتِثْنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ - لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مَا وَإِلَّا ، لِقَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ - إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ -

القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة ، فان مثالا واحدا يصلح لهما ، ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره ، وهكذا في سائر الطرق .

[وَمِنْهَا النَّبِيُّ وَالْأَسْتِثْنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] إفرادا [مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ و] قلبا [مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وَفِي قَصْرِهَا] إفرادا وقلبا [مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ] والكل يصلح مثالا للتعين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب .

[وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] إفرادا [إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ و] قلبا [إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَفِي قَصْرِهَا] إفرادا وقلبا [إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ] وفي دلائل الإعجاز أن إنما ولا العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد ، وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله [لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مَا وَإِلَّا] وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان (١) إذ فرّق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء . وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق ، فليس كل كلام يصلح فيه - ما وإلا - يصلح فيه - إنما - صرح بذلك الشيخ في دلائل الإعجاز ، ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر وفي تضمنه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال [لِقَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ - إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ -

(١) وليساً بمترادفين حقيقة ، لأن من شرط الترادف الاتحاد معني وإفرادا ، وهما متحدان في المعنى فقط .



بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة ، وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر ، ولقول النحاة إنما لا يثبت ما يذكر بعده ونفي ما سواه ،

بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة ، و [هذا المعنى] هو المطابق لقراءة الرفع [أى رفع الميتة ، وتقرير هذا الكلام أن فى الآية ثلاث قراآت (حَرَّمَ) مبنيًا للفاعل مع نصب الميتة ورفعهما و (حُرِّمَ) مبنيًا للمفعول مع رفع الميتة ، كذا فى تفسير السكاكي ، فعلى القراءة الأولى - ما - فى إنما كافة ، إذ لو كانت موصولة لبقى إن بلا خبر والموصول بلا عائد ، وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبرا ، إذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى ، والمعنى - إن الذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة ، وهذا يفيد القصر [لما مر] فى تعريف المسند من أن نحو - المنطلق زيد ، وزيد المنطلق - يفيد قصر الانطلاق على زيد ، فإذا كان إنما متضمنا معنى ما وإلا ، وكان معنى القراءة الأولى - ما حرم الله عليكم إلا الميتة - كانت مطابقة للقراءة الثانية ، وإلا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر ، فراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية ، ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ - حرم - بل فى لفظ - الميتة - رفعا ونصبا ، وأما على القراءة الثالثة ، أعنى رفَع الميتة وحُرِّمَ مبنيًا للمفعول فيحتمل أن تكون ما كافة - أى ما حُرِّمَ عليكم إلا الميتة ، وأن تكون موصولة ، أى إن الذى حُرِّمَ عليكم هو الميتة ، ويرجح هذا بقاء إنَّ عاملة على ما هو أصلها ، وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة ، مع أن الزجاج اختار أنها كافة [ولقول النحاة (١) إنما لا يثبت ما يذكر بعده ونفى ما سواه] أى سوي ما يذكر بعده ، أما فى قصر الموصوف نحو - إنما زيد قائم - فهو لا يثبت قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه ، وأما فى قصر الصفة

(١) إنما صح الاحتجاج بقولهم فى هذا لاستنباطهم له من كلام العرب .

ولصحة انفصال الضمير معه ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارُ وَإِنَّمَا يَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ - تَمِيحِي أَنَا - وَفِي قَصْرِهَا - أَنَا كَفَيْتُ مُهْمَكَ .

نحو - إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ - فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما
[ولصحة انفصال الضمير معه] أي مع إِنَّمَا ، نحو - إِنَّمَا يَقُومُ أَنَا - فان الانفصال إِنَّمَا
يجوز عند تعذر الاتصال ، ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أَنَا ، فيقع
بين الضمير وعامله فصل لغرض (١) ثم استشهد على صحة هذا الانفصال بيت من
يُسْتَشْهِدُ بِشِعْرِهِ ، ولهذا صرح باسمه فقال [قَالَ الْفَرَزْدَقُ : أَنَا الذَّائِدُ] من الذُّودِ وهو
الطرد [الْحَامِي الذَّمَّارُ] أي العهد ، وفي الأساس - هو الْحَامِي الذَّمَّارُ - إذا حَمَى مَالَهُ لَمْ
يَحْمِهِ لِيَمْ وَعُتِفَ مِنْ حِمَاؤِهِ وَحَرَمِهِ [وَإِنَّمَا يَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي] لما كان
غرضه أن يخص الْمُدَّافِعَ لَا الْمُدَّافِعَ عنه فصل الضمير وأخره ، إذ لو قال - وَإِنَّمَا أَدْفَعُ
عَنْ أَحْسَابِهِمْ - لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، وهو ليس
بمقصوده ، ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة ، لأنه كان يصح أن يقال - إِنَّمَا
أَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا - على أن يكون - أَنَا تَأْكِيداً ، وليست ما هو صولة اسم إن وَأَنَا
خبرها ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما (٢) .

[وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ] أي تقديم ماحقه التأخير ، كتقديم الخبر على المبتدأ أو المعمولات
على الفعل [كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ] أي قصر الموصوف [تَمِيحِي أَنَا] كان الالتماس ذكراً
المثاليين ، لأن التيمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد ، وإلا لم
يصلح لقصر القلب بل للافراد [وَفِي قَصْرِهَا - أَنَا كَفَيْتُ مُهْمَكَ] إفراداً أو قلباً أو
(١) هو إفاضة القصر (٢) لأن ما لغير العاقل وهي على هذا واقعة على عاقل ، فلو
أراد هذا المعنى لقال (وإن من يدافع عن أحسابهم أَنَا أَوْ مِثْلِي) .

وَهَذِهِ الطَّرُقُ تَخْتَلِفُ مِنْ وَجْهِهِ ، فَدَلَالَةُ الرَّابِعِ بِالْفَحْوَى وَالْبَاقِيَةِ بِالْوَضْعِ ،

تعييناً بحسب اعتقاد المخاطب .

[وهذه الطرق] الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر [تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع] أى التقديم [بالفحوى] أى بمفهوم الكلام ، بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر ، وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك [و] دلالة الثلاثة [الباقية بالوضع] لأن الواضع وضعها للمعان تفيد القصر (١) .

تطبيقات على طرق القصر :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) بِكَ اجْتَمَعَ الْمَلِكُ الْمُبْدُ شَمْلُهُ وَضُمَّتْ قَرَاصٍ مِنْهُ بَعْدَ قَرَاصٍ

(٣) وما السيف إلا آية الملك في الوري ولا الأمر إلا للذي يتغلب

القصر في الأول بالعطف بلكن ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة - وفي الثاني بالتقديم ، وهو قصر إضافي من قصر الصفة على الموصوف - وفي الثالث بالنفي والاستثناء ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

(١) إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ

(٢) وَإِنِّي رَأَيْتُ الْوَسْمَ فِي خُلُقِ الْفَقِي هُوَ الْوَسْمُ لَأَمَّا كَانَ فِي الشَّعْرِ وَالْجِلْدِ

(٣) وَإِنَّمَا الْمَرْءُ حَدِيثٌ بَعْدَهُ فَكُنْ حَدِيثًا حَسَنًا لِمَنْ وَعَى

(١) فدلالته على القصر وضعية ، والمقصود من ذلك في علم المعاني إنما هو أحوال

القصر من كونه أفراداً أو قلباً أو تعييناً ، لأنه لا يبحث عن الدلالة الوضعية .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَّلِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ إِلَّا كَرَاهَةً
الْإِطْنَابَ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعُرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ
النَّحْوَ وَعَمَرُوهُ وَبَكْرٌ - فَنَقُولُ فِيهِمَا - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرَ أَوْ نَحْوُهُ - وَفِي الثَّلَاثَةِ
الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ ، وَالنَّفْيُ لَا يُجَامِعُ الثَّانِي ، لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا الْأَوَّلِ
يَسْكُونُ مَنْفِيًّا قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا ،

[وَالْأَصْلُ] أَيِ الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ وَجْهِهِ الْإِخْتِلَافُ أَنَّ الْأَصْلَ [فِي الْأَوَّلِ] أَيِ
طَرِيقِ الْعَطْفِ [النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ] النَّصُّ عَلَيْهِمَا [إِلَّا كَرَاهَةً
الْإِطْنَابَ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعُرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ
وَعَمَرُوهُ وَبَكْرٌ - فَنَقُولُ فِيهِمَا] أَيِ فِي هَذَيْنِ الْمَقَامَيْنِ [زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرَ] أَمَا فِي الْأَوَّلِ
فَمَعْنَاهُ لَا غَيْرَ النَّحْوِ ، أَيِ لَا الصَّرْفَ وَلَا الْعُرُوضَ ، وَأَمَا فِي الثَّانِي فَمَعْنَاهُ لَا غَيْرَ زَيْدٍ ،
أَيِ لَا عَمَرُوهُ وَلَا بَكْرٍ ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ وَبُنِيَ هُوَ عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا
بِالْغَايَاتِ (١) وَذَكَرَ بَعْضُ النَّحَاةِ أَنَّ لَا فِي - لَا غَيْرَ - لَيْسَتْ عَاطِفَةٌ بَلْ لَنَفِي الْجِنْسِ (٢).
[أَوْ نَحْوُهُ] أَيِ نَحْوِ - لَا غَيْرَ - مِثْلَ - لَا مَاسِوَاهُ ، وَلَا مِنْ عَدَائِهِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[وَ] الْأَصْلُ [فِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ] دُونَ الْمَنْفَى ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .
[وَالنَّفْيُ] أَيِ الْوَجْهِ الثَّلَاثِ مِنْ وَجْهِهِ الْإِخْتِلَافُ أَنَّ النَّفْيَ بِلَا الْعَاطِفَةِ [لَا يُجَامِعُ
الثَّانِي] أَعْنَى النَّفْيَ وَالِاسْتِثْنَاءَ ، فَلَا يَصِحُّ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَقَدْ يَقَعُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي
كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ لَا فِي كَلَامِ الْبُلْغَاءِ [لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ أَلَّا يَكُونَ] ذَلِكَ الْمَنْفَى [مَنْفِيًّا
قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا] مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِأَنَّ تَنْفِيَّهَا مَا أَوْجِبَتْهُ لِمَتَّبِعِهِ .
ر . - (١) أَيِ قَبْلَ وَبَعْدَ ، وَالْغَايَةُ فِي الْحَقِيقَةِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ ، وَلَكِنْهَا لَمَّا نَابَتْ
عَنْهُ بَعْدَ حَذْفِهِ سَمِيَتْ غَايَةً (٢) وَهِيَ مَعَ هَذَا تَفِيدُ الْقَصْرَ أَيْضًا ، لِأَنَّ مَعْنَى - زَيْدٌ شَاعِرٌ
لَا غَيْرَ - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، فَيَعُودُ إِلَى النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ .

وَيُجَامِعُ الْآخِرِينَ ، فَيُقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِي لَا قَيْسِي ، وَهُوَ يَأْتِينِي لَا عَمْرُو - لِأَنَّ
النَّفْيَ فِيهِمَا غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ ، كَمَا يُقَالُ - امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحِجْيِ لَا عَمْرُو -

لَا لِأَن تَعِيدُ بِهَا النَّفْيَ فِي شَيْءٍ قَدْ نَفَيْتَهُ ، وَهَذَا الشَّرْطُ مَفْقُودٌ فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،
لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ - مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - فَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ كُلَّ صِفَةٍ وَقَعَ فِيهَا التَّنَازُعُ ، حَتَّى
كَأَنَّكَ قُلْتَ لَيْسَ هُوَ بِقَاعِدٍ وَلَا نَائِمٌ وَلَا مُضْطَجِعٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ لَا قَاعِدٌ فَقَدْ
نَفَيْتَ عَنْهُ بِلَا الْعَاطِفَةِ شَيْئًا هُوَ مُنْفَى قَبْلُهَا بِمَا النَّافِيَةُ ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي - مَا يَقُومُ إِلَّا
زَيْدٌ - وَقَوْلُهُ - بَغِيرَهَا - يَعْنِي مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَفْتَاحِ ، وَفَائِدَتُهُ
الْإِحْتِرَازُ عَمَّا إِذَا كَانَ مُنْفِيًا بِفَحْوَى الْكَلَامِ ، أَوْ عِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ السَّمَاعِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ،
وَمَا سَيَجِيءُ فِي - إِنَّمَا - لَا يُقَالُ هَذَا يَقْتَضِي جَوَازَ أَنْ يَكُونَ مُنْفِيًا قَبْلُهَا بِلَا الْعَاطِفَةِ الْآخَرَى ،
نَحْوِ - جَاءَنِي الرَّجُلُ لَا النِّسَاءَ لَا هُنْدٌ - لِأَنَّا نَقُولُ الضَّمِيرُ لِذَلِكَ الْمُشْخَصِ ، أَيْ بَغِيرِ
الْعَاطِفَةِ الَّتِي نَفَى بِهَا ذَلِكَ الْمُنْفَى (١) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَمْتَنَعُ نَفْيُهُ قَبْلُهَا بِهَا ، لَا مَتَنَاعُ أَنْ يَنْفَى
شَيْءٌ بِلَا قَبْلِ الْإِتْيَانِ بِهَا ، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ - دَابُّ الرَّجُلِ الْكَرِيمِ إِلَّا يُؤْذِي غَيْرَهُ - فَإِنْ
الْمَفْهُومُ مِنْهُ إِلَّا يُؤْذِي غَيْرَهُ سِوَاكَ كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ كَرِيمًا أَوْ غَيْرَ كَرِيمٍ [وَيُجَامِعُ] أَيْ النَّفْيُ
بِلَا الْعَاطِفَةِ [الْآخِرِينَ] أَيْ إِنَّمَا وَالتَّقْدِيمُ [فَيُقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِي لَا قَيْسِي ، وَهُوَ يَأْتِينِي
لَا عَمْرُو - لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا] أَيْ فِي الْآخِرِينَ [غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ] كَمَا فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،
فَلَا يَكُونُ الْمُنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ مُنْفِيًا بِغَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، وَهَذَا [كَمَا يُقَالُ - امْتَنَعَ زَيْدٌ
عَنِ الْحِجْيِ لَا عَمْرُو] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحِجْيِ عَنْ زَيْدٍ ، لَكِنْ لَا صَرِيحًا بِلَا ضَمْنًا ، وَإِنَّمَا
مَعْنَاهُ الصَّرِيحُ بِإِحْبَابِ امْتِنَاعِ الْحِجْيِ عَنْ زَيْدٍ (٢) فَتَكُونُ - لَا - نَفْيًا لِذَلِكَ الْإِحْبَابِ ، وَالتَّشْبِيهِ
بِقَوْلِهِ - امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحِجْيِ لَا عَمْرُو - مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّفْيَ الضَّمْنِيَّ لَيْسَ فِي حُكْمِ النَّفْيِ الصَّرِيحِ ، لَا مِنْ

- (١) فَيَكُونُ الْمُرَادُ الْأَيْ يَكُونُ مُنْفِيًا قَبْلُهَا بِغَيْرِ شَخْصٍ لَا ، وَهَذَا يَشْمَلُ - لَا - الَّتِي
تَكُونُ قَبْلُهَا ، لِأَنَّ هَذَا مُنْفِيَةٌ بِغَيْرِ شَخْصٍ - لَا - الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا قَبْلَ التَّصْرِيحِ بِهَا .
(٢) وَلَا شَكَّ أَنَّ امْتِنَاعَهُ عَنِ الْحِجْيِ يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الْحِجْيِ عَنْهُ .

السَّكَاكِيُّ : شَرَطُ جَمَاعَتِهِ الثَّالِثَ أَلَّا يَكُونَ الْوَصْفُ مَخْتَصًّا بِالْمَوْصُوفِ ، نَحْوُ -
إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ - عَبْدُ الْقَاهِرِ : لَا تَحْسَنُ فِي الْمَخْتَصِّ كَمَا تَحْسَنُ فِي
غَيْرِهِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ ، وَأَصْلُ الثَّانِي أَنَّهُ يَكُونُ مَا اسْتَعْمَلَ لَهُ مِمَّا يَجْمَلُهُ الْمُخَاطَبُ
وَيُنْكِرُهُ بِخِلَافِ الثَّالِثِ ،

جهة أن المنفى بلا العاطفة منفى قبلها بالنفى الضمى ، كما في - إنما أنا تميمي لا قيسى - إذ
لا دلالة لقولنا - امتنع زيد عن المجيء - على نفى امتناع مجيء عمرو لاضمننا ولا صريحاً -
قال [السكاكي : شرط بجماعته] أي بجماعة النفي بلا العاطفة [الثالث] أي إنما
[ألا يكون الوصف مختصاً بالموصوف] ليحصل الفائدة [نحو - إنما يستجيب الذين
يسمعون] فإنه يمتنع أن يقال - لا الذين لا يسمعون - لأن الاستجابة لا تكون إلا
عن يسمع ويعقل ، بخلاف - إنما يقوم زيد لا عمرو - إذ القيام ليس مما يختص بزيد -
وقال الشيخ [عبد القاهر : لا تحسن] بجماعته الثالث [في] الوصف [المختص] كما تحسن
في غيره ، وهذا أقرب [إلى الصواب] ، إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة
التحقيق والتأكيد .

[وأصل الثاني] أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء
[أن يكون ما استعمل له] أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء [مما يجمله
المخاطب وينكره بخلاف الثالث] أي إنما ، فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو
فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ، كذا في الإيضاح نقلاً عن دلائل الإعجاز ، وفيه
بحث ، لأن المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصح القصص ،
بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم (١) وجوابه أن مراده أن إنما يكون الخبر من
شأنه ألا يجمله المخاطب ولا ينكره ، حتى أن إنكاره ينزل بأدنى تنبيه لعدم إصراره
(١) وهو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم .

كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ شَبَحًا مِنْ بَعِيدٍ - مَا هُوَ إِلَّا زَيْدٌ - إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرُهُ
مَصْرًا ، وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ لِأَعْتِبَارٍ مُنَاسِبٍ ، فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّانِي
إِفْرَادًا نَحْوُ - وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ - أَيْ مَقْصُورٌ عَلَى الرِّسَالَةِ لَا يُقَعَّدُهَا إِلَى التَّبَرُّيِّ
مِنَ الْهَلَاكِ ، نَزَلَ اسْتِعْظَامُهُمْ هَلَاكَهُ مَنْزِلَةَ إِنكَارِهِمْ إِيَّاهُ ، أَوْ قَلْبًا نَحْوُ - إِنْ أَنْتُمْ
إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا - لِأَعْتِقَادِ الْقَائِلِينَ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ بَشَرًا مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ
عَلَى دَعْوَى الرِّسَالَةِ ،

عليه ، وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح [كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ شَبَحًا
مِنْ بَعِيدٍ - مَا هُوَ إِلَّا زَيْدٌ - إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرُهُ] أَيْ إِذَا اعْتَقَدَ صَاحِبَكَ ذَلِكَ الشَّبَحَ غَيْرَ
زَيْدٍ [مَصْرًا] عَلَى هَذَا الْاِعْتِقَادِ .

[وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ لِأَعْتِبَارٍ مُنَاسِبٍ فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ] أَيْ لِذَلِكَ الْمَعْلُومِ
[الثَّانِي] أَيْ النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ [إِفْرَادًا] أَيْ حَالِ كَوْنِهِ قَصْرَ إِفْرَادٍ [نَحْوُ - وَمَا مُحَمَّدٌ
إِلَّا رَسُولٌ - أَيْ مَقْصُورٌ عَلَى الرِّسَالَةِ لَا يُقَعَّدُهَا إِلَى التَّبَرُّيِّ مِنَ الْهَلَاكِ] فَالْمُخَاطَبُونَ وَهُمْ
الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا عَالِمِينَ بِكَوْنِهِ مَقْصُورًا عَلَى الرِّسَالَةِ غَيْرِ جَامِعٍ بَيْنَ الرِّسَالَةِ
وَالْتَّبَرُّيِّ مِنَ الْهَلَاكِ ، لَكِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا يَعِدُونَ هَلَاكَهُ أَمْرًا عَظِيمًا [نَزَلَ اسْتِعْظَامُهُمْ
هَلَاكَهُ مَنْزِلَةَ إِنكَارِهِمْ إِيَّاهُ] أَيْ الْهَلَاكِ ، فَاسْتَعْمَلُوا النَّفْيَ وَالِاسْتِثْنَاءَ ، وَالْاِعْتِبَارَ الْمُنَاسِبَ
هَذَا هُوَ الْأَشْعَارُ بِعَظَمِ هَذَا الْأَمْرِ فِي نَفْسِهِمْ وَشِدَّةِ حَرَصِهِمْ عَلَى بَقَائِهِ عِنْدَهُمْ [أَوْ قَلْبًا]
عَظَفَ عَلَى قَوْلِهِ - [إِفْرَادًا] [نَحْوُ - إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا] فَالْمُخَاطَبُونَ وَهُمْ الرِّسَالَةُ عَلَيْهِمُ
السَّلَامُ لَمْ يَكُونُوا جَاهِلِينَ بِكَوْنِهِمْ بَشَرًا وَلَا مُنْكَرِينَ لِذَلِكَ ، لَكِنَّهُمْ نَزَلُوا مَنْزِلَةَ الْمُنْكَرِينَ
[لِأَعْتِقَادِ الْقَائِلِينَ] وَهُمْ الْكُفَّارُ [أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ بَشَرًا مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى
دَعْوَى الرِّسَالَةِ] فَنَزَلَهُمُ الْقَائِلُونَ مَنْزِلَةَ الْمُنْكَرِينَ لِلْبَشَرِيَّةِ لَمَّا اعْتَقَدُوا اِعْتِقَادًا فَاسِدًا مِنْ
التَّنَافِي بَيْنَ الرِّسَالَةِ وَالْبَشَرِيَّةِ ، فَقَالُوا هَذَا الْحُكْمُ بَأَن قَالُوا - إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا - أَيْ

وَقَوْلُهُمْ - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ لِيُعْتَرِجَ حَيْثُ يُرَادُ تَبْكِيَّتُهُ
لَا لِتُسْلِيمِ انْتِفَاءِ الرِّسَالَةِ ، وَكَقَوْلِكَ - إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيُقَرِّبُهُ
وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْفُقَهُ عَلَيْهِ ،

مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ، ولما كان هنا مَطْنُهُ سَوَالٌ
وهو أن القائِلين قد ادعوا التَّنَافِي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية ،
والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ
مِثْلُكُمْ - فكأنهم سلّوا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله [وقولهم] أى قول
الرَّسَلِ الْمُخَاطَبِينَ [إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ] وإرخاء العنان
إليه بتسليم بعض مقدماته [ليعثر] الخصم - مِنْ الْعَثَارِ - وهو الزَّلَّةُ ، وَإِنَّمَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ
[حيث يراد تبكيته] أى إسكات الخصم وإلزامه [لا لتسليم انتفاء الرسالة] فكأنهم
قالوا - إِنْ مَا ادعيتُمْ مِنْ كَوْنِنَا بَشَرًا فَحَقٌّ لَا نُنْكِرُهُ ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَنَافِي أَنْ يَمُنَّ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْنَا بِالرِّسَالَةِ ، فَلِهَذَا أَثْبَتُوا الْبَشَرِيَّةَ لِنُفَسِّمُ ، وَأَمَّا إِثْبَاتُهَا بِطَرِيقِ الْفَضْرِ
فَلْيَكُونِ عَلَى وَفْقِ كَلَامِ الْخَصْمِ [وَكَقَوْلِكَ] عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ - كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ -
وهذا مثال لا مُصْلَإَ إِنَّمَا (١) أى الاصل فى انما أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقَوْلِكَ [إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيُقَرِّبُهُ وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْفُقَهُ عَلَيْهِ] أى أن تجعل
من يعلم ذلك رقيقاً مشفقاً على أخيه ، والأولى بِنَاءٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا (٢) أن يكون هذا
المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر .

(١) أى بناء على ما يقتضيه ظاهر قول المصنف من أن الأصل فى انما أن تستعمل
فيما هو معلوم للمخاطب ، وعلى هذا يكون مثالا لتخريج الكلام على مقتضى الظاهر .
(٢) من أن انما تستعمل فى مجهول من شأنه أن يعلمه المخاطب ولا ينكره .

وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَجْهُولُ مَنْزِلَةَ الْمَعْلُومِ لِادِّعَاءِ ظُهُورِهِ فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الْثَالِثُ نَحْوُ - إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ - وَلِذَلِكَ جَاءَ - أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ - لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مُؤَكِّدًا بِمَا تَرَى . وَمَزِيَّةُ إِنَّمَا عَلَى الْعُطْفِ أَنَّهُ يُعْقَلُ مِنْهَا الْحُكْمَانِ مَعًا ، وَأَحْسَنُ مَوَاقِعِهَا التَّعْرِيضُ ، نَحْوُ - إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ - فَإِنَّهُ تَعْرِيضٌ بِأَنَّ الْكُفَّارَ مِنْ فِرَاطِ جَهَنَّمَ كَالْبَهَائِمِ فَطَمَعُ النَّظَرِ مِنْهُمْ كَطَمَعِهِ مِنْهَا .

ثُمَّ الْقَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى مَا مَرَّ يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، نَحْوُ

[وقد ينزل المجحول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره ، فيستعمل له الثالث] أى [إنما نحن] قوله تعالى حكاية عن اليهود [إنما نحن مصلحون] ادَّعَوْا أَنْ كُونَهُمْ مَصلِحِينَ أمرٌ ظاهر من شأنه ألاَّ يجهله المخاطب ولا ينكره [ولذلك جاء - ألا إنهم هم المفسدون - للرد عليهم مؤكداً بما ترى] من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات ، وتعريف الخبر الدال على الحصر ، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك ، وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام بما له خَطَرٌ وبه عناية ، ثم التأكيد بأن ، ثم تعقيبه بما يدل على التقرُّيع والتوبيخ ، وهو قوله - وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ .

[ومزية إنما على العطف أنه يعقل منها] أى من [إنما] الحكمان [أعني الاثبات للمذكور والنفي عما عداه] معاً بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولاً الاثبات ثم النفي ، نحو - زيد قائم لاقاعد ، وبالعكس نحو - ما زيد قائم بل قاعد [وأحسن مواقعها] أى مواقع [إنما] التعريض ، نحو - [إنما يتذكر أولوا الالباب - فإنه تعريض بأن الكفار من فِرَاطِ جَهَنَّمَ كَالْبَهَائِمِ فَطَمَعُ النَّظَرِ] أى التأمل [منهم كطعمه منها] أى كطعمهم النظر من البهائم .

[ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مرَّ يقع بين الفعل والفاعل]، نحو

- مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ - وَغَيْرُهُمَا ، فِيِ الْإِسْتِثْنَاءِ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ
الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَقَلَّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا ، نَحْوُ - مَاضَرَِبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ ، وَمَاضَرَِبَ إِلَّا
زَيْدٌ عَمْرًا - لِاسْتِزَامِهِ قَصْرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا ،

ما قام إلا زيد وغيرهما [كالفاعل والمفعول نحو - ماضرب زيد إلا عمراً ، وما ضرب
عمراً إلا زيد - والمفعولين نحو - ما أعطيت زيداً إلا درهماً ، وما أعطيت درهماً إلا
زيداً - وغير ذلك من المتعلقات] ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء [
حتى لو أريد القصر على الفاعل قبل - ما ضرب عمراً إلا زيد - ولو أريد القصر على
المفعول قيل - ما ضرب زيد إلا عمراً - ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً قصر
الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول ، وعلى هذا قياس البواقى ، فيرجع في التحقيق
إلى قصر الصفة على الموصوف ، أو قصر الموصوف على الصفة (١) ويكون حقيقياً ،
وغير حقيقى ، (إفراداً ، وقلبا ، وتعييناً ، ولا يخفى اعتبار ذلك [وقل] أى جاز على قلة
[تقديمهما] أى تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما [بحالهما]
وهو أن يلى المقصور عليه الأداة [نحو - ماضرب إلا عمراً زيد] فى قصر الفاعل على
المفعول [وماضرب إلا زيد عمراً] فى قصر المفعول على الفاعل ، وإنما قال - بحالهما -
احترازاً عن تقديمهما مع [زالتهما عن حالهما ، بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه ،
كقوله فى - ماضرب زيد إلا عمراً (ماضرب عمراً إلا زيد) فإنه لا يجوز ذلك لما فيه
من اختلال المعنى وانعكاس المقصود ، وإنما قلَّ تقديمهما بحالهما [لاستلزامه قصر
الصفة قبل تمامها] لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلاً هى الفعل الواقع على المفعول
لا مطلق الفعل ، فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره ، وعلى هذا

(١) وهذا على معنى قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول وهكذا .

وَوَجْهَهُ الْجَمِيعُ أَنَّ النَّفْيَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ يَتَوَجَّهُ إِلَى مُقَدَّرٍ ، وَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ عَامٌّ
مُنَاسِبٌ لِلْمُسْتَثْنَى فِي جِنْسِهِ وَصَفَتِهِ ، فَإِذَا أَجَبَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْأَجَاءِ الْقَصْرِ .
وَفِي إِتْمَا يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ - إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - وَلَا يَجُوزُ
تَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِهِ لِلإِبْلَاسِ .

فقس ، وإنما جاز على قلة نظرا إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر
[وجه الجميع] أى السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر
والفاعل والمفعول وغير ذلك [أن النفي في الاستثناء المفرغ] الذي حذف منه المستثنى
منه وأعرب ما بعد إلا بحسب العوامل [يتوجه إلى مقدر وهو مستثنى منه] لأنَّ إلا
للإخراج والإخراج يقتضى مخرجا منه [عام] ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج
[مناسب للمستثنى في جنسه (١)] بأن يقدر في نحو - ماضرب لإزيد (ماضرب أحد)
وفي نحو - ما كسوته لإجابة (ما كسوته لباسا) وفي نحو - ماجاءني إلا راكبا (ما جاءني
كائنا على حال من الأحوال) وفي نحو - ما سرت إلا يوم الجمعة (ما سرت وقتا من
الأوقات) وعلى هذا القياس [و] في [صفتها] يعنى الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو
ذلك ، وإذا كان النفي متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
[فإذا أوجب منه] أى من ذلك المقدر [شئ بالاجاء القصر] ضرورة بقاء ما عداه على
صفة الانتفاء .

[وفي] إنما يؤخر المقصور عليه ، تقول - إنما ضرب زيد عمرا [فيكون القيد الأخير
بمثلة الواقع بعد إلا ، فيكون هو المقصور عليه] ولا يجوز تقديمه [أى تقديم المقصور
عليه] إنما [على غيره للإبلاس] كما إذا قلنا في - إنما ضرب زيد عمرا (إنما ضرب عمرا
(١) أى في كونه جنسا له ، لأن المستثنى من أفراد المستثنى منه ، وليس المراد أنه

وغير كالا في إفادة القصرين وامتناع مجامعة لا .

الانشاء

إِنْ كَانَ طَلِبًا اسْتَدْعَى مَطْلُوبًا غَيْرَ حَاصِلٍ وَقَتَ الطَّلَبِ ،

زيد) بخلاف النفي والاستثناء فإنه لا لباس فيه ، إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو آخر ، وهما ليس - إلا - مذكورا في اللفظ بل متضمنًا .
[وغير كالا في إفادة القصرين] أى قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف ، إفراداً ، وقلبا ، وتعيينا [و] فى [امتناع مجامعة لا] العاطفة لما سبق ، فلا يصح - ما زيد غير شاعر لا كاتب ، ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو .

الانشاء

اعلم أن الانشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم ، أعنى إلقاء مثل هذا الكلام ، كما أن الاخبار كذلك ، والأظهر أن المراد هنا هو الثانى بقريضة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب الى التنى والاستفهام وغيرهما ، والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقريضة قوله - واللفظ الموضوع له كذا وكذا - لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التنى لا لقولنا - ليت زيدا قائم - فافهم ، فالانشاء إن لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا لقلة المباحث البانية (١) المتعلقة بها ، ولأن أكثرها فى الأصل أخبار نقلت الى معنى الانشاء [إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب]
مشارك له فى الجنس كما هو ظاهر هذه العبارة (١) وهذا لقلة استعمالها ، وقد أطلق

وَأَنوَاعُهُ كَثِيرَةٌ - مِنْهَا التَّمَنَّى ، وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ لَيْتَ ، وَلَا يَشْتَرِطُ إِمَّاكَانُ
الْمُتَمَنَّى ، تَقُولُ - لَيْتَ الشَّيْبَابَ يَعُودُ - وَقَدْ يَتَمَنَّى بِهِلْ ، نَحْوُ - هَلْ لِي مِنْ شَفِيعٍ -
حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ لَا شَفِيعَ لَهُ ، وَبَلَوْ ، نَحْوُ - لَوْ تَأْتِيَنِي فَتُحَدِّثَنِي - بِالنَّصَبِ -

لا متناع طلب الحاصل ، فلو استعمل صيغُ الطلب لمطلوب حاصل امتنع لإجراؤها على
معانيها الحقيقية ، ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (١) [وَأَنوَاعُهُ]
أى الطلب [كَثِيرَةٌ - مِنْهَا]

[التَّمَنَّى]

وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (٢) [وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ لَيْتَ - وَلَا يَشْتَرِطُ إِمَّاكَانُ
الْمُتَمَنَّى] بخلاف التَّوَجَّى [تَقُولُ - لَيْتَ الشَّيْبَابَ يَعُودُ] ولا تقول لعلى يعود ، لَسَكُنَ إِذَا كَانَ الْمُتَمَنَّى يُمْكِنُ
يجب ألا يكون لك تَوَقُّعٌ وَطَمَاعِيَّةٌ في وقوعه ، وإلا لصار تَرْجِيًّا [وَقَدْ يَتَمَنَّى بِهِلْ نَحْوُ - هَلْ
لِي مِنْ شَفِيعٍ - حَيْثُ يَعْلَمُ أَلَا شَفِيعَ لَهُ] لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفائه ، والتكسنة في التمنى بهل والعدول عن لَيْتَ هِيَ إِبْرَازُ الْمُتَمَنَّى
لكمال العناية به في صورة الممكن (٣) الذى لا جزم بانتفائه [وَ] قد يَتَمَنَّى [بَلَوْ نَحْوُ -
لَوْ تَأْتِيَنِي فَتُحَدِّثَنِي بِالنَّصَبِ] على تقدير - فَأَنْ تُحَدِّثَنِي - فإِنْ النَّصَبُ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ لَوْ
لَيْسَتْ عَلَى أَصْلِهَا ، إِذْ لَا يَنْصَبُ الْمَضَارِعَ بَعْدَهَا بِاضْمَارِ أَنْ ، وَإِنَّمَا يَضْمُرُ بَعْدَ

البيان هنا على ما يشمل علم المعاني (١) ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ
الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) فالمراد من هذا طلب دوام التقوى لا حصولها ،
لأنها حاصلة له صلى الله عليه وسلم قبل هذا الطلب (٢) أى المجردة عن الطمع في حصوله
ليخرج الأمر (٣) أي نَصًّا ، أما لَيْتَ فتكون في الممكن وفي المستحيل .

السَّكَايُ : كَانَ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيضِ وَهِيَ - هَلَا ، وَالْأَبْلَقُ الْهَاءُ هَمْزَةٌ ،
وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا - مَأْخُذَةٌ مِنْهُمَا مَرْكَبَتَيْنِ مَعَ - لَا ، وَمَا - الْمَزِيدَتَيْنِ لَتَضْمِينُهُمَا مَعْنَى
التَّمْنَى ،

الأشياء الستة ، والمناسب هنا هو التمني - قال [السكاكي : كأن حروف التنديم
والتحضيض وهي هلا ، والأبلاق الهاء همزة ، ولولا ، ولو ما ، مأخوذة منهما]
خبر كان ، أى كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما [مركبتين مع لا
وما المزيديتين لتضمينهما] علة لقوله - مركبتين ، والتضمين جعل الشيء فى ضمن الشيء .
تقول - ضمنت الكتاب كذا كذا بابا - إذا جعلته متضمناً لتلك الأبواب ، يعنى أن .
الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضممتين [معنى التمني

تطبيقات على التمني :

- (١) ليت الكواكب تدنوا لي فأنظّمها عقود مدح فما أرضى لكم كليب
 - (٢) أسرب القطا هل من يعبر جناحه لعلّى إلى من قد هويت أطير
- ليت فى البيت الأول للتمنى ، وهو معناها الحقيقى ، وهل فى البيت الثانى للتمنى ،
والغرض منه إظهار التمني فى صورة الممكن لكمال العناية به ، ولعل فيه للتمنى ،
والغرض منه إظهار بُعد المرجو عن الحصول .

أمثلة أخرى :

- (١) فلو نشر المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب أى زير
- (٢) فباليك ما بينى وبين أحبتي من البعد ما بينى وبين المصائب

لَيَتَوَلَّدَ مِنْهُ فِي الْمَاضِي التَّنْدِيمُ ، نَحْوُ - هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا - وَفِي الْمَضَارِعِ
التَّحْضِيزُ ، نَحْوُ - هَلَّا تَقُومُ - وَقَدْ يَتَمَنَّى بِلَعَلِّ فَيُعْطَى حُكْمَ لَيْتَ ، نَحْوُ - لَعَلِّي
أُحْبِبُّ فَأُزَوِّجَكَ - بِالنَّصْبِ ، لِبَعْدِ الْمَرْجُوِّ عَنِ الْحُصُولِ .
وَمِنْهَا الْإِسْتِفْهَامُ ، وَالْإِلْفَاطُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ - الْهَمْزَةُ ،

لَيَتَوَلَّدَ [علة لتضمينهما ، يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس لإفادة التني بل
أن يتولد [منه] أى من معنى التني المتضمنتين هما لِيَاءُ] فِي الْمَاضِي التَّنْدِيمِ ، نَحْوُ - هَلَّا
أَكْرَمْتَ زَيْدًا [أَوْ - لَوْ مَا أَكْرَمْتَهُ - عَلَيَّ مَعْنَى - لَيْتَكَ أَكْرَمْتَهُ - قَصْدًا إِلَى جَعْلِهِ نَادِمًا
عَلَى تَرْكِ الْإِكْرَامِ] وَفِي الْمَضَارِعِ التَّحْضِيزُ ، نَحْوُ - هَلَّا تَقُومُ [وَلَوْ مَا تَقُومُ - عَلَى مَعْنَى -
لَيْتَكَ تَقُومُ - قَصْدًا إِلَى حُثِّهِ عَلَى الْقِيَامِ ، وَالْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ لَيْسَ عِبَارَةً السَّكَاكِي
لَكِنَّهُ حَاصِلٌ فَلَاحِظُهُ ، وَقَوْلُهُ - لَتَضْمِينُهُمَا - مُصَدَّرٌ مضاف إِلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، وَمَعْنَى
التَّمَنَّى مَفْعُولُهُ الثَّانِي ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخ - لَتَضْمِينُهُمَا - عَلَى لَفْظِ التَّفَعُّلِ ، وَهُوَ
لَا يُوَافِقُ مَعْنَى كَلَامِ الْمِفْتَاحِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا بَلْفِظٍ - كَانَ لِعَدَمِ الْقَطْعِ بِذَلِكَ [وَقَدْ
يَتَمَنَّى بِلَعَلِّ فَيُعْطَى حُكْمَ لَيْتَ] وَيُنْصَبُ فِي جَوَابِهِ الْمَضَارِعُ عَلَى إِضْمَارِ أَنْ [نَحْوُ - لَعَلِّي
أُحْبِبُّ فَأُزَوِّجَكَ - بِالنَّصْبِ لِبَعْدِ الْمَرْجُوِّ عَنِ الْحُصُولِ] وَبِهَذَا يَشْبَهُ الْمَحَالَّاتِ وَالْمُمَكِّنَاتِ
الَّتِي لَا طَبَاعِيَّةَ فِي وَقْعِهَا ، فَيَتَوَلَّدُ مِنْهُ مَعْنَى التَّمَنَّى .
[وَمِنْهَا] أَيْ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّلَبِ .

[الْإِسْتِفْهَامُ]

وَهُوَ طَلَبُ حُصُولِ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي الذَّهْنِ ، فَإِنْ كَانَتْ وَقُوعُ نِسْبَةِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ أَوْ
لَا وَقُوعِهَا فَحُصُولُهَا هُوَ التَّصْدِيقُ وَإِلَّا فَهُوَ التَّصَوُّرُ [وَالْإِلْفَاطُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ - الْهَمْزَةُ ،

وَهَلْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَآيَ ، وَكَيْفَ ، وَآيْنَ ، وَآنِي ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ،
فَالْهُمَزَةُ لَطَلَبِ التَّصْدِيقِ كَقَوْلِكَ - أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَزِيدَ قَائِمٌ - أَوْ التَّصَوُّرِ كَقَوْلِكَ -
أَدْبَسَ فِي الْإِنَاءِ أَمَ عَسَلٌ ، وَآفَى الْخَايَةَ دَبْسُكَ أَمَ فِي الرِّقِّ - وَلِهَذَا لَمْ يَقْبَحْ - أَزِيدَ
قَامَ ، وَأَعْمَرَ عَرَفَتْ - وَالْمُسْتَوَلُ عَنْهُ بِهَا هُوَ مَا يَلِيهَا ، كَالْفَعْلِ فِي - أَضْرَبْتَ زَيْدًا

وهل ، وما ، ومن ، وآي ، وكف ، وآين ، وآني ، ومتى ، وأيان - فالهمزة
لطلب التصديق [أى انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشئين] كقولك -
أقام زيد [فى الجملة الفعلية] [وأزيد قائم] فى الجملة الاسمية [أو] لطلب [التصور] أى
إدراك غير النسبة (١) [كقولك] فى طَلَبِ تَصَوُّرِ الْمُسْتَدِ إِلَى - أدبس فى الإناء أَم

عسل [عالما بحصول شئ فى الإناء طالبا لتعيينه] [و] فى طَلَبِ تَصَوُّرِ الْمُسْتَدِ [آفَى
الْخَايَةَ دَبْسُكَ أَمَ فى الرِّقِّ] عالما بكون الدبس فى واحد من الخاية والرق طالبا لتعيين
ذلك [ولهذا] أى ولجئ. الهمزة لطلب التصور [لم يقبح] فى تصور الفاعل [أزيد
قام] كما قبح - هل زيد قام [و] لم يقبح فى طلب تصور المفعول [أعمرأ عرفت] كما قبح -
هل عمرا عرفت - وذلك لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل (٢)
فيكون هل لطلب حصول الحاصل ، وهذا ظاهر فى - أعمرأ عرفت - لافى - أزيد قام -
فَلْيَتَأَمَّلْ (٣) [والمستول عنه بها] أى بالهمزة [هو ما يليها ، كالفعل فى - أضربت زيدا]

(١) جعل الهمزة فى ذلك لطلب التصور مبنى على التسامح ، لأنه فى الحقيقة لطلب
التصديق الخاص لا التصور ، غاية الأمر أنه يحصل مع ذلك التصديق تعيين المستند إليه ،
فجعل لطلب التصور من أجل هذا فقط ، ولأنه المتبادر الى الذهن قبل التأمل .

(٢) لأن التقديم يفيد التخصيص ، فيكون السؤال عن خصوص الفاعل أو
المفعول لا عن الفعل (٣) إنما ظهر ذلك فى الأول دون الثانى لأن تقديم المنصوب
للتخصيص فى الغالب ، وأما تقديم المرفوع فالغالب فيه أن يكون لتقوية الاسناد ،

- وَالْفَاعِلُ فِي - أَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا - وَالْمَفْعُولُ فِي - أَزِيدًا ضَرَبْتَ .
 وَهَلْ لَطَلَبَ التَّصْدِيقَ فَحَسِبُ ، نَحْوُ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ عَمِرَ قَاعِدٌ -
 وَلِهَذَا امْتَنَعَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرَ - وَقَبِحَ - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ - لِأَنَّ التَّقْدِيمَ
 يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ ، دُونَ - هَلْ

إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي نَفْسِ الْفِعْلِ ، أَعْنَى الضَّرْبِ الصَّادِرِ مِنَ الْمُخَاطَبِ الْوَاقِعِ عَلَى زَيْدٍ ،
 وَأَرَدْتَ بِالِاسْتِفْهَامِ أَنْ تَعْلَمَ وَجُودَهُ ، فَيَكُونُ لَطَلَبُ التَّصْدِيقِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَطَلَبُ
 تَصَوُّرِ الْمُسْتَدِّ ، بَأَن تَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ فِعْلٌ مِنَ الْمُخَاطَبِ بِزَيْدٍ ، لَكِنْ لَا تَعْرِفُ أَنَّهُ ضَرَبَ
 أَوْ كَرَأَمَ [وَالْفَاعِلُ فِي أَنْتَ ضَرَبْتَ] إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي الضَّارِبِ [وَالْمَفْعُولُ فِي -
 أَزِيدًا ضَرَبْتَ] إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي الْمَضْرُوبِ ، وَكَذَا قِيَاسُ مَائِرِ الْمُتَعَلِّقَاتِ .

[وَهَلْ لَطَلَبَ التَّصْدِيقَ فَحَسِبُ] وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ [نَحْوُ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ
 عَمِرَ قَاعِدٌ] إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِثَبُوتِ الْقِيَامِ لِزَيْدٍ وَالْقُعُودِ لِعَمْرٍو
 [وَلِهَذَا] أَيْ وَلَاخْتِصَاصِهَا بِطَلَبِ التَّصْدِيقِ [امْتَنَعَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرَ] لِأَنَّ وَقُوعَ
 الْمَقْرَدِ هُنَا بَعْدَ أَمِّ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ أَمَّ مُتَصِلَةٌ ، وَهِيَ لَطَلَبُ تَعْيِينِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَعَ الْعِلْمِ
 بِثَبُوتِ أَصْلِ الْحُكْمِ ، وَهَلْ لِنَمَّا تَكُونُ لَطَلَبُ الْحُكْمِ فَقَطْ ، وَلَوْ قَاتَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ -
 بِدُونَ - أَمْ عَمِرَ - لَقَبِحَ وَلَا يَمْتَنِعُ لَمَّا سِيَّجِيَ ، [وَ] لِهَذَا أَيْضًا [قَبِحَ - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ -
 لِأَنَّ التَّقْدِيمَ يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ] فَيَكُونُ هَلْ لَطَلَبُ حُصُولِ الْخَاصِلِ
 وَهُوَ مَحَالٌ ، وَلِنَمَّا لَمْ يَمْتَنِعْ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ - زَيْدًا - مَفْعُولُ فِعْلِ مَحْذُوفٍ (٢) أَوْ
 يَكُونُ التَّقْدِيمُ لِمَجْرَدِ الْإِهْتِمَامِ لَا لِلتَّخْصِصِ ، لَكِنْ ذَلِكَ خِلَافُ الظَّاهِرِ [دُونَ هَلْ

وَلَكِنْ هَذَا لَا يَمْنَعُ قَبِحَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ - لَمَّا سِيَاقِي مِنْ أَنَّ هَلْ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ غَالِبًا .
 (١) وَيَكُونُ مَفْعُولُ الْمَذْكُورِ مَحْذُوفًا ، وَالتَّقْدِيرُ - هَلْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ .

زَيْدًا ضَرْبَتَهُ - لَجَوَّازَ تَقْدِيرِ الْمُفَسِّرِ قَبْلَ زَيْدٍ ، وَجَعَلَ السَّكَاتِي قَبِيحًا - هَلْ رَجُلٌ
عُرِفَ - لِذَلِكَ ، وَيَلْزَمُهُ إِلَّا يَقْبَحُ - هَلْ زَيْدٌ عُرِفَ - وَعَلَّلَ غَيْرُهُ قَبِيحَهُمَا بِأَنْ هَلْ
بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ ، وَتَرَكُ الْهَمْزَةَ قَبْلَهَا لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ
تُخَصِّصُ الْمُضَارِعَ بِالْإِسْتِقْبَالِ ، فَلَا يَصِحُّ - هَلْ تُضْرَبُ زَيْدًا

زيدا ضربته [فانه لا يقبح] لجواز تقدير المفسر (١) قبل - زيد [أى هل ضربت
زيدا ضربته] وجعل السكاكي قبيح - هل رجل عرف - لذلك [أى لأن التقديم
يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، لما سبق من مذهبه من أن الأصل - عُرِفَ
رَجُلٌ - عَلَى أَنْ - رَجُلٌ - بَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ فِي - عُرِفَ - قَدَمَ لِلتَّخْصِيسِ [وَيَلْزَمُهُ] أَى
السكاكي [إِلَّا يَقْبَحُ - هَلْ - زَيْدٌ عُرِفَ] لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَظْهَرِ الْمَعْرُوفَةِ لَيْسَ لِلتَّخْصِيسِ
عِنْدَهُ ، حَتَّى يَسْتَدْعَى حَصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ ، مَعَ أَنَّهُ قَبِيحٌ بِاجْتِمَاعِ النِّحَاةِ ، وَفِيهِ
نَظَرٌ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الزُّوْمِ مَنُوعٌ لَجَوَّازِ أَنْ يَقْبَحَ لِعِلَّةٍ أُخْرَى (٢) [وَعَلَّلَ غَيْرُهُ]
أَى غَيْرِ السَّكَاتِي [قَبِيحَهُمَا] أَى قَبِيحٌ - هَلْ رَجُلٌ عُرِفَ ، وَهَلْ زَيْدٌ عُرِفَ [بِأَنْ هَلْ
بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ] وَأَصْلُهُ أَهْلٌ [وَتَرَكُ الْهَمْزَةَ قَبْلَهَا لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ]
فَأَقِیمَتْ هِيَ مَقَامَ الْهَمْزَةِ وَتَطَفَّلَتْ عَلَيْهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ ، وَقَدْ مِنْ خَوَاصِّ الْأَفْعَالِ ،
فَكَذَا مَا هِيَ بِمَعْنَاهَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْبَحُ - هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ - لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَرَ الْفِعْلَ فِي حَيِّزِهَا
ذَهَبَتْ عَنْهُ وَتَسَلَّتْ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا رَأَتْهُ فَانْهَازَتْكَ الْعُيُودُ ، وَحَتَّى إِلَى الْأَلْفِ
الْمَأْلُوفِ ، فَلَمْ تَرْضَ بِإِفْتِرَاقِ الْأَسْمِ بَيْنَهُمَا [وَهِيَ] أَى هَلْ [تُخَصِّصُ الْمُضَارِعَ بِالْإِسْتِقْبَالِ]
بِحَكْمِ الْوَضْعِ كَالسَّيْنِ وَسَوْفَ [فَلَا يَصِحُّ - هَلْ تُضْرَبُ زَيْدًا] فِي أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ وَاقِعًا

(١) أي جوازاً راجحاً بخلاف ما قبله (٢) وهي كَوْنُ هَلْ بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ عَلَى
مَا سَيَأْتِي .

وَهُوَ أَخُوكَ - كَمَا يَصِحُّ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ ،

في الحال على ما يفهم عرفا (١) من قوله [وهو أخوك ، كما يصح - أضرِبْ زيدا وهو أخوك] قَصْدًا إلى إنكار الفعل الواقع في الحال ، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك ، لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال ، بخلاف الحمزة فانها تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال ، لانها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال ، وقولنا - في أن يكون الضرب واقعا في الحال - ليعلم أن هذا الامتناع جَارٍ في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد لإنكار الفعل الواقع في الحال ، سواء عَمِلَ ذلك المضارع في جملة حالية كقولك - أضرِبْ زيدا وهو أخوك - أو لا كقوله تعالى (أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) وكقولك - أتؤذى أباك ، وأتشتم الأمير - فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ، ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعماله فيها ، ولعمري إن هذه قرينة ما فيها مَرِيَّةٌ ، إذ لم يُنْقَلْ عن أحد من النحاة امتناع مثل - سيجيء زيد راجباً ، وسأضرب زيدا وهو بين يدي الأمير - كيف وقد قال الله تعالى (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَآخِرِينَ) (وَلَمَّا يُؤْخَرُوهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ) وفي الحماسة :

« سأغسل عني العار بالسيف جالِباً عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِباً (٢) »

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى ، وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة إنه

(١) لأن المتبادر أن الاخوة في الحال ، فيكون الضرب مثلها ، لأن الاصل اتحاد زمن المُقَيَّد وقيد (٢) هو لسعد بن ناشب من الشعراء الاسلاميين ، وجالبا حال من فاعل سأغسل وهو محل الاستشهاد ، لأن عامل الحال فعل مستقبل لا قترانه بالسين ، وقضاء الله بالرفع فاعل - جالبا .

وَلَا اخْتِصَاصَ التَّصْدِيقِ بِهَا وَتَخْصِصَهَا الْمُضَارِعَ بِالْاِسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدُ اخْتِصَاصٍ
بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ ، كَالْفِعْلِ ، وَلِهَذَا كَانَ - فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ - أَدَلٌّ عَلَى طَلَبِ
الشُّكْرِ مِنْ - فَهَلْ تَشْكُرُونَ ، وَفَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ - لِأَنَّ إِبْرَازَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرِضٍ

يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتَنَاقِي الحال والاستقبال بحسب الظاهر
علي ماسند كره (١) حتى لا يجوز - يَأْتِنِي زَيْدٌ سِيرَ كَبْ ، أَوْ إِنْ يَرْكَبُ - فمهم منه أنه يجب
تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال ، حتى لا يصح تقييد مثل - هل تضرب -
وستضرب ، وَلَنْ تضرب - بالحال ، وَأُورِدَ هذا المقال دليلاً على ما ادعاه ، ولم ينظر في
صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال .

[وَلَا اخْتِصَاصَ التَّصْدِيقِ بِهَا] أَيْ لَسَوْكَونَ هَلْ مَقْصُورَةٌ عَلَى طَلَبِ التَّصْدِيقِ وَعَدَمِ
بِحَيْثُهَا لَغَيْرِ التَّصْدِيقِ بَمَا ذَكَرَ فِيمَا سَبَقَ [وَتَخْصِصَهَا الْمُضَارِعَ بِالْاِسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدُ
اخْتِصَاصٍ بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ] وَمَا مَوْصُولَةٌ ، وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ أَظْهَرَ ، وَزَمَانِيًّا
خَبَرُ الْكَوْنِ ، أَيْ بِالشَّيْءِ الَّذِي زَمَانِيَّتُهُ أَظْهَرَ [كَالْفِعْلِ] فَإِنَّ الزَّمَانَ جُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِهِ .

بِخِلَافِ الْأِسْمِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَيْثُ يَدُلُّ بِعَرُوضِهِ لَهُ ، أَمَّا اقْتِنَاءُ تَخْصِصِهَا الْمُضَارِعَ
بِالْاِسْتِقْبَالِ لِمَزِيدِ اخْتِصَاصِهَا بِالْفِعْلِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا اقْتِنَاءُ كَوْنِهَا لَطَلَبِ التَّصْدِيقِ فَقَطْرٌ
لِذَلِكَ فَلِأَنَّ التَّصْدِيقَ هُوَ الْحُكْمُ بِالثَّبُوتِ أَوْ الْاِئْتِقَانِ ، وَالتَّنْيِ وَالْاِثْبَاتِ إِنَّمَا يَتَوَجَّهَانِ إِلَى
الْمَعْنَى وَالْاِحْدَاثِ الَّتِي هِيَ مَدْلُولَاتُ الْاِفْعَالِ ، لَا إِلَى الذَّوَاتِ الَّتِي هِيَ مَدْلُولَاتُ
الْاَسْمَاءِ . [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّ لَهَا مَزِيدَ اخْتِصَاصٍ بِالْفِعْلِ [كَانَ - فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ -
أَدَلٌّ عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ مِنْ - فَهَلْ تَشْكُرُونَ ، وَفَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ] مَعَ أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ
بِالتَّكْرِيرِ ، لِأَنَّ - أَنْتُمْ - فَاعِلُ لَفْعٍ مَحْذُوفٍ (٢) [لِأَنَّ إِبْرَازَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرِضٍ .

(١) فِي بَحْثِ الْحَالِ مِنْ بَابِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ (٢) وَالْاِتِّصَالِ - فَهَلْ تَشْكُرُونَ
تَشْكُرُونَ - فَحَذَفَ الْفِعْلَ الْاَوَّلَ فَانْفَصَلَ ضَمِيرُهُ .

الثابت أدل على كمال العناية بحصوله ، ومن - أفأتم شأرون - وإن كان للثبوت ،
لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها أدل على ذلك ، ولهذا لا يحسن - هل
زيد منطلق - إلا من البليغ .

وهي قسمان : بسيطة ، وهي التي يطلب بها وجود الشيء ، كقولنا - هل
الحركة موجودة - ومركبة ، وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء ، كقولنا - هل
الحركة دائمة .

الثابت أدل على كمال العناية بحصوله (١) [من إبقائه على أصله ، كما في - هل تشكرون ،
وفهل أنتم تشكرون - لأن هل في - هل تشكرون ، وهل أنتم تشكرون - على أصلها ، لتكونها
داخلة على الفعل تحقيقا في الأول ، وتقديرا في الثاني] و [فهل أنتم شأرون -
أدل على طلب الشكر] من - أفأتم شأرون [أيضا] وإن كان للثبوت باعتبار [
كون الجملة اسمية] لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها [أى ترك الفعل مع هل
] [أدل على ذلك] أي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد [ولهذا] أى ولأن هل أدعى
للفعل من الهمزة [لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ] لأنه الذي يقصد به الدلالة
على الثبوت وإبراز ما سيوجد في معرض الوجود .

[وهي] أى هل [قسمان : بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء] أو لآ وجوده
[كقولنا - هل الحركة موجودة] أو لآ موجودة [ومركبة وهي التي يطلب بها وجود
شيء لشيء] أو لآ وجوده له [كقولنا - هل الحركة دائمة] أو لآ دائمة ، فان المطلوب
وجود الدوام للحركة أو لآ وجوده لها ، وقد اعتبر في هذه شيئين غير الوجود وفي

(١) وهو من باب تزييع الكلام على خلاف مقتضى الظاهر .

وَالْبَاقِيَةُ لَطَلَبِ التَّصَوُّرِ فَقَطْ ، قِيلَ فَيُطَلَّبُ بِمَا شَرَحَ الْأِسْمَ ، كَقَوْلِنَا -
مَالْعِنَقَاءُ - أَوْ مَاهِيَةِ الْمُسَمَّى ، كَقَوْلِنَا - مَا الْحَرَكَةُ - وَتَقَعُ هَلِ الْبَسِيطَةُ فِي التَّرْتِيبِ
بَيْنَهُمَا .

الأولى شئ واحد (١) فكانت مركبة بالنسبة الى الأولى ، وهى بسيطة بالنسبة اليها .
[والباقية] من الفاظ الاستفهام تشترك فى أنها [لطلب التصور فقط] وتختلف من
جهة أن المطلوب بكل منها تصور شئ آخر [قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا -
مالعنقاء] طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه ، فيجيب بإيراد لفظ أشهر [أوماهية
المسمى] أى حقيقته التى هو بها هو [كقولنا ما الحركة] أى ماحقيقة مسمى هذا اللفظ ،
فيجيب بإيراد ذاتياته [وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما] أى بين مالتى لشرح الاسم
والتي لطلب الماهية ، يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يُطَلَّبَ أولاً شرح الاسم ،
ثم وجود المفهوم فى نفسه ، ثم ماهيته وحقيقته ، لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة
منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحالة منه أن يطلب
حقيقته وماهيته ، إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له ، والفرق بين المفهوم من الاسم
بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل ، فإن كل من خوطب باسم
فهم فهماً ما ، ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالماً باللغة ، وأما الحد
فلا يقف عليه إلا المتراض بصناعة المنطق ، فالوجودات لها حقائق ومفومات ،
فلها حدود حقيقية واسمية (٢) وأما المعدومات فليس لها إلا المفومات ، فلا حدود
لها إلا بحسب الاسم ، لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات
(١) الشئ الواحد هو الحركة ، والشئان هما الحركة والدوام .
(٢) الحدود الحقيقية هى التى تدل على الحقائق ، والاسمية هى التى تدل على
لمفومات الاجالية .

وَبَيْنَ الْعَارِضِ الْمُشَخَّصِ لَدَى الْعِلْمِ، كَقَوْلِنَا - مَنْ فِي الدَّارِ - وَقَالَ السَّكَاكِيُّ :
يَسْأَلُ بِمَا عَنِ الْجِنْسِ ، تَقُولُ - مَا عِنْدَكَ - أَيْ أَى أَجْنَاسِ الْأَشْيَاءِ عِنْدَكَ ، وَجَوَابُهُ
كِتَابٌ وَنَحْوُهُ ، وَعَنْ الْوَصْفِ ، تَقُولُ - مَا زِيدُ - وَجَوَابُهُ الْكَرِيمُ وَنَحْوُهُ ،
وَبَيْنَ عَنِ الْجِنْسِ مِنْ ذَوَى الْعِلْمِ ، تَقُولُ - مَنْ جِبْرِيلُ - أَيْ أَبْشَرُ هُوَ أَمْ مَلَكٌ
أَمْ جَنَى ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

موجودة ، حتى إن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن عليها في
أثناء التعاليم (١) إنما هي حدود اسمية ، ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها، صارت
تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية ، جميع ذلك مذكور في الشفاء .

[و] يطلب [بمن العارض المشخص] أى الأمر الذى يعرض [لذى العلم] فيفيد
تشخيصه وتعيينه [كقولنا - من فى الدار] فيجواب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخيصه .
[وقال السكاكى : يسأل بما عن الجنس تقول - ما عندك - أى أى أجناس الأشياء
عندك ، وجوابه كتاب ونحوه] ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة (٢) نحو -
ما الكلمة - أى أى أجناس الألفاظ هى ، وجوابه لفظ مفرد موضوع [أو عن
الوصف تقول - ما زيد - وجوابه الكريم ونحوه ، و] يسأل [بمن عن الجنس من
ذوى العلم ، تقول - من جبريل - أى أبشر هو أم ملك أم جنى ، وفيه نظر] إذ لا نسلم

(١) المراد بها التراجع كالفصل والباب ، وما يوضع في أولها من الحدود مثل حد
الصلاة المذكور في أول بابها (٢) فالمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفقة الأفراد
أو مختلفة مجتمعة أو مفصلة ، فيشمل جميع أقسام المقول في جواب ما هو ، وهو النوع
والجنس والماهية التفصيلية والإجمالية ، فالسؤال بما عند السكاكى يختص بالأمر الكلى ،
وعند صاحب القيل السابق لا يختص بذلك ، بل يطلب بما عنده شرح الاسم كلياً كان

وَيَسْأَلُ بَأَى عَمَّا يُمِيزُ أَحَدَ الْمُتَشَارِكِينَ فِي أَمْرٍ يَعْمَهُمَا ، نَحْوُ - أَى الْفَرِيقَيْنِ خَيْرَ مَقَامًا - أَى أَنَحْنُ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ .

وَبِكُمْ عَنِ الْعَدَدِ ، نَحْوُ - سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ .
وَبِكَيْفٍ عَنِ الْحَالِ ، وَبِأَيْنَ عَنِ الْمَكَانِ ، وَبِمَتَى عَنِ الزَّمَانِ ، وَبِأَيَّانَ عَنِ
الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ،

أنه للسؤال عن الجنس، وأنه يصح في جواب - من جبريل - أن يقال ملك ، بل يقال - ملك من عند الله يأتي بالوحى كذا وكذا بما يفيد تشخصه .

[ويسأل بأى عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما] وهو مضمون ما أضيف إليه أى [نحو - أَى الْفَرِيقَيْنِ خَيْرَ مَقَامًا - أَى أَنَحْنُ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ] فالْمُؤْمِنُونَ وَالْكَافِرُونَ قد اشتركا في الْفَرِيقِيَّةِ وسألوا (١) عما يميز أحدهما عن الآخر ، مثل الْكُفُونِ كَافِرِينَ قَائِلِينَ لهذا القول ، ومثل الْكُفُونِ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرَ قَائِلِينَ .
[و] يسأل [بكم عن العدد ، نحو - سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ] أى كَمْ آيَةٍ آتَيْنَاهُمْ أَعْشَرِينَ أَمْ ثَلَاثِينَ ، كَمْ آيَةٍ مُبَيِّنَةٍ بِزِيَادَةٍ مِنْ لِمَا وَقَعَ مِنَ الْفَصْلِ بِفَعْلٍ مُتَعَدٍّ بَيْنَ كَمْ وَمُبَيِّزَهَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْجَهْرِيَّةِ ، فَبِكُمْ ههنا للسؤال عن العدد ، لكن الغرض من هذا السؤال هو التقرير والتوبيخ (٢) [و] يسأل [بكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمَتَى عَنِ الزَّمَانِ] ماضيا كان أو مستقبلا (٣) [وبأَيَّانَ عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ،

أو جزئيا (١) أى الْكَافِرُونَ أَجْبَارَ الْيَهُودِ (٢) والاستفهام مع هذا على حقيقته ، لأن المقصود أمره أن يسألهم حقيقة عن ذلك ليعلم من جهتهم مقدارها .
(٣) ويسأل بها عن الحاضر أيضا .

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ -
وَأَنِّي تُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْفَ ، نَحْوُ - فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شَتَمْتُ - وَأُخْرَى بِمَعْنَى مِنْ
أَيْنَ نَحْوُ - أَنِّي لَكَ هَذَا .

ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ ،

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ - وَأَنِّي تُسْتَعْمَلُ تَارَةً
بِمَعْنَى كَيْفَ [ويجب أن يكون بعدها فعل] نَحْوُ - فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شَتَمْتُ [أى على أى
حال ومن أى شئ أردتم ، بعد أن يكون المأخوذ موضع الحرث ، ولم يجىء - أَنِّي زَيْدٌ -
بِمَعْنَى كَيْفَ هُوَ] وَأُخْرَى بِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ ، نَحْوُ - أَنِّي لَكَ هَذَا [أى من أين لك هذا الرزق
الآتى كل يوم ، وقوله - تُسْتَعْمَلُ - إشارة الى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين
وأن يكون فى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا ، ويحتمل أن يكون معناه - أَيْنَ - إلا
أنه فى الاستعمال يكون مع مَنْ ظَاهِرَةً كما فى قوله :

« مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيْنِ (١) »

أَوْ مُقَدَّرَةً كما فى قوله تعالى (أَنَّى لَكَ هَذَا) أى من أى لك ، أى من أين على ذكره
بعض النحاة .

[ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ [الاستفهامية] كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ] بِمَا يَنْسَبُ

(١) هُوَ الْمَذْكُورُ بِنِ حُصَيْنٍ مِنْ قَوْلِهِ :

لَا جَعْلُنْ لَابْنَةِ عُثْمٍ فَنًّا مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيْنِ

وعُثْمٌ هُوَ عُثْمَانُ ، وَفَنَّا ضَرْبًا مِنَ الْخُصُومَةِ ، وَالْمُرَادُ عَشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَقَدْ قَالَ
هَذَا فِي هِجَاءِ عَامِلِ زَكَاةٍ .

كَالاستِبْطَاءِ ، نَحْوُ - كَمْ دَعَوْتُكَ - وَالتَّعَجُّبِ ، نَحْوُ - مَالِي لَا أَرَى الْهَدَّهْدَ -
وَالْتَنْبِيهِ عَلَى الضَّلَالِ ، نَحْوُ - فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ - وَالْوَعِيدِ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَسِيءُ الْإِدْبَ
- أَلَمْ أَؤَدِّبْ فُلَانًا - إِذَا عَلِمَ الْمُخَاطَبُ ذَلِكَ ، وَالتَّقْرِيرِ بِإِيلَاءِ الْمُقَرَّرِ بِهِ الْهَمْزَةُ كَمَا
مَرَّ ، وَالْإِنْكَارِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ،

المقام بحسب معونة القرائن [كالاستبطاء نحو - كم دعوتك - والتعجب نحو - مالى
لا أرى الهدهد] لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا بآذنه ، فلما لم يبصره
مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبطاره إياه ، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل
عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشف : نظر سليمان إلى مكان الهدهد فلم يبصره
فقال مالى لا أراه ، على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك ، ثم
لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك ، وأخذ يقول أهو غائب ، كأنه يسأل عن صحة
ما لاح له - يدل على أن الاستفهام على حقيقته [والتنبيه على الضلال ، نحو - فأين
تذهبون - والوعيد ، كقولك لمن يسيء الأدب - ألم أؤدب فلانا - إذا علم المخاطب
ذلك] وهو أنك أدبت فلانا ، فيفهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال
[والتقرير] أى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه وإلجائه إليه [بإيلاء المقرر به
الهمزة] أى بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به [كما مر] فى
حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة ، تقول - أضربت زيدا - فى تقريره
بالفعل - و - أنت ضربت - فى تقريره بالفاعل ، و - أزيدا ضربت - فى تقريره
بالمفعول ، وعلى هذا القياس ، وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت ، فيقال - أضربت
زيدا بمعنى أنك ضربته أثبتة [والانكار كذلك نحو - أغير الله تدعون] أى بإيلاء
المنكر الهمزة ، كالفعل فى قوله :

أَغَيْرَ اللَّهِ أَخَذَ وَلِيًّا - وَمِنْهُ - أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ - أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ ، لِأَنَّ
إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهَذَا مُرَادٌ مَنْ قَالَ إِنَّ الهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ
أَيْ بِمَا دَخَلَ النَّفْيُ لَا بِالنَّفْيِ ، وَلَا نِكَارِ الْفِعْلِ صُورَةً أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا
ضَرَبْتَ أَمَ عَمْرًا - لِمَنْ

« أَيْقِظْنِي وَالْمُشْرِفِي مُضَاجِعِي (١) »

وَالْفَاعِلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (أَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ) وَالْمَفْعُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
[أَغَيْرَ اللَّهِ أَخَذَ وَلِيًّا] وَأَمَّا غَيْرُ الهمزة فَيَجِيءُ لِلتَّقْرِيرِ وَالْإِنْكَارِ لَكِنْ لَا يَجْرِي فِيهِ
هَذِهِ التَّفَاصِيلُ وَلَا يَكْثُرُ كَثْرَةُ الهمزة فَلِذَا لَمْ يَبْهَجْ عَنْهُ [وَمِنْهُ] أَيْ مِنْ بَهْجَةِ الهمزة
لِلْإِنْكَارِ نَحْوُ - [أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ - أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ لِأَنَّ إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ
النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهَذَا] الْمَعْنَى [مُرَادٌ مَنْ قَالَ : الهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ] لِحُلِّلِ الْمُخَاطَبَ
عَلَى الْإِقْرَارِ [بِمَا دَخَلَ النَّفْيُ] وَهُوَ - اللَّهُ كَافٍ [لَا بِالنَّفْيِ] وَهُوَ - لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ -
فَالْتَّقْرِيرُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالْحُكْمِ الَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِ الهمزة ، بَلْ بِمَا يَعْرِفُ الْمُخَاطَبُ
مِنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ
مِنْ دُونِ اللَّهِ) فَالهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ بِمَا يَعْرِفُهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ ،
لَا بِأَنَّهُ قَدْ قَالَ ذَلِكَ ، فَافْهَمْ ، وَقَوْلُهُ - وَالْإِنْكَارُ كَذَلِكَ - دَلٌّ عَلَى أَنَّ صُورَةَ إِنْكَارِ
الْفِعْلِ أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ الهمزة ، وَلَمَّا كَانَ لَهُ صُورَةٌ أُخْرَى لَا يَلِي فِيهَا الْفِعْلَ الهمزة أَشَارَ
إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ [وَلَا نِكَارِ الْفِعْلِ صُورَةً أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا ضَرَبْتَ أَمَ عَمْرًا - لِمَنْ

(١) هُوَ مِنْ قَوْلِ لُحْيٍ الْقَيْسِ :

أَيْقِظْنِي وَالْمُشْرِفِي مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ ذُرْقُ كَأَيَابِ أَغْوَالٍ

يردد الضرب بينهما ، والآنكار إما للتوبيخ أى ما كان ينبغى أن يكون ، نحو -
 أعصيت ربك - أو لا ينبغى أن يكون ،
 نحو - أتعصى ربك - أو للتكذيب أى لم يكن ، نحو - أفأصفاكم ربكم بالبنين ،
 أو لا يكون ، نحو - أنلزمكموها - والتهم ، نحو - أصلاتك تأمرك أن تترك
 ما يعبد آباؤنا - والتحقيق ، نحو - من هذا -

يردد الضرب بينهما [من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما (١)] فإذا أنكرت تعلقه بهما
 فقد نفىته عن أصله ، لأنه لا بد له من محل يتعلق به [والآنكار إما للتوبيخ أى ما كان
 ينبغى أن يكون] ذلك الأمر الذى كان [نحو - أعصيت ربك] فان العصيان واقع
 لكنه منكّر ، وما يقال إنه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت [أو لا ينبغى أن يكون] أى
 أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة ، وذلك فى المستقبل [نحو - أتعصى
 ربك] معنى لا ينبغى أن يتحقق العصيان [أو للتكذيب] فى الماضى [أى لم يكن نحو -
 أفأصفاكم ربكم بالبنين] أى لم يفعل ذلك [أو] فى المستقبل أى [لا يكون ، نحو -
 أنلزمكموها] أى أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة ، بمعنى أنكروكم على قبولها ونقصركم
 على الاهتداء والحال أنكم لها كارهون ، معنى لا يكون منا هذا الإلزام [والتهم] عطف
 على الاستبطاء أو على الآنكار ، وذلك أنهم اختلفوا فى أنه إذا ذكر معطوفات
 كثيرة أن الجميع معطوف على الأول ، أو كل واحد عطف على ما قبله [نحو - أصلاتك
 تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا] وذلك أن شعبيا عليه السلام كان كثير الصلاة ،
 وكان قومه إذا رآه يصلى تضاحكوا ، فقصدوا بقولهم (أصلاتك تأمرك) الهزء
 والسخرية لا حقيقة الامتفهام [والتحقيق نحو - من هذا] استجقارا بشأنه مع أنك
 والمشرفى السيف المنسوب الى فشارف الشام ، والمسئونة السهام المحددة النصال .
 (١) الأولى أن يقول - بأن يعتقد غدم تعلقه بغيرهما ، لأن هذا هو مراد المتن .

وَالْتَهْوِيلِ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ، مَنْ
فِرْعَوْنُ - بِلَفْظِ الْأَسْتِفْهَامِ وَرَفَعَ فِرْعَوْنَ ، وَلِهَذَا قَالَ - إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ،
وَالْأَسْتِبْعَادِ ، نَحْوُ - أُنِيَ لَهُمُ الذِّكْرُى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ .

تعرفه [والتهويل كقراءة ابن عباس - ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين ، من
فرعون - بلفظ الاستفهام] أى من بفتح الميم [ورفع فرعون] على أنه مبتدأ ومن
الاستفهامية خبره ، أو بالعكس على اختلاف الرايين ، فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام
ههنا ، وهو ظاهر ، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا
بقوله (من فرعون) أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمة فما ظنكم
بعذاب يكون المَعْدَبُ به مثله [ولهذا قال - إنه كان عاليا من المسرفين] زيادة لتعريف
حاله وتهويل عذابه [والاستبعاد ، نحو - أني لهم الذكرى] فانه لا يجوز حمله على حقيقة
الاستفهام ، وهو ظاهر ، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى ، بقرينة قوله تعالى
[وقد جاءهم رسول مبين ، ثم تولوا عنه] أى كيف يذكرون ويتعظون ويؤفون بما
وعده من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب

تطبيقات على الاستفهام :

- (١) تسألنى ما الحبُّ قلتُ عَوَاطِفُ مُنَوَّعةُ الاجناسِ موطنها القلبُ
- (٢) أشوقاً ولما يَمُضُ لى غيرُ ليلةٍ فكيف إذا شَطَّ المَطْلُ بنا عَشْرًا
- (٣) أيدرك ما أدركتُ إلا ابنُ هَمَّةٍ يُمَارِسُ فى كَسْبِ العُلَا ما أمارِسُ
- (٤) صَاحِ هَذهِ قبورنا تملأُ الرَّحْبَ فأين القبورُ من عهدِ عادَ

ما فى الاول لطلب الحقيقة ، والهمزة فى الثانى للتعجب ، وكيف فيه للتعظيم ،
والهمزة فى الثالث للنفي ، وأين فى الرابع للتكثير .

وَمِنْهَا الْأَمْرُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ صَيِّغَتَهُ مِنَ الْمُقْتَرَنَةِ بِاللَّامِ نَحْوُ - لِيَحْضُرَ زَيْدٌ -
وغيرها نَحْوُ - أَكْرَمَ عَمْرًا ، وَرَوَيْدٌ بَكْرًا - مَوْضُوعَةٌ لِطَلْبِ الْفِعْلِ اسْتِعْلَاءً ،
لِتَبَادُرِ الْفَهْمَ عِنْدَ سَمَاعِهَا إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِغَيْرِهِ كَالْإِبَاحَةِ ، نَحْوُ -
جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ سِيرِينَ -

الاذكار من كشف الدخان ، وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من
الآيات والبيّنات من الكتاب المعجز وغيره ، فلم يذكروا وأعرضوا عنه .

[ومنها] أي من أنواع الطلب [الأمر] وهو طلب فعل غير كَفَّفَ على جهة
الاستعلاء ، وصيغته تستعمل في معان كثيرة ، فاختلّفوا في حقيقة الموضوعه هي (١) لها
اختلافا كثيرا ، ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ ، قال المصنف [والأظهر أن
صيغته من المقترنة باللام نحو - ليحضر زيد - وغيرها نحو - أكرم عمرا ورويد بكرا] ،
فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كَفَّفَ استعلاء سواء كان اسما أو فعلا [موضوعه
لطلب الفعل استعلاء] أي على طريق طلب العلو وعدّ الأمر نفسه عاليا سواء كان عاليا
في نفسه أم لا [لتبادر الفهم عند سماعها] أي سماع الصيغة [إلى ذلك] المعنى ، أعنى
الطلب استعلاء ، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة [وقد تستعمل] صيغة
الأمر [لغيره] أي لغير طلب الفعل استعلاء [كالإباحة نحو - جالس الحسن أو ابن سيرين]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ فَنَزَّلْنَا مُوسَىٰ بِرَبِّكَ يَا مُوسَىٰ ، قَالَ رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ) -

(٢) ليت شعري أهلك بحكمة التفّيش أم عهد نيرون عاداً

(٣) أضاعوني وأى فنى أضاعوا ليوم كريمة وسداد تغر

(١) الضمير للصيغة وفي قوله - لها - للحقيقة .

وَالْتَهْدِيدِ ، نَحْوُ - اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ - وَالتَّعْجِيزِ ، نَحْوُ - فَاتُّوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ -

فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما والآخر يجالس أحدا منهما أصلا [والتهديد]
 أى التخويف ، وهو أعم من الانذار ، لأنه إبلاغ مع التخويف (١) وفي الصَّحاحِ
 الانذار تخويف مع دعوة [نحو - اعملوا ما شئتم] لظهور أن ليس المراد الأمر بكل
 عمل شائوا [والتعجيز نحو - فاتوا بسورة من مثله] إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة
 من مثله لِكُرِّهِ محالا ، وَالظَّرْفُ أَعْنَى قَوْلِهِ - من مثله - مُتَعَلِّقٌ بِفَاتُوا وَالضَّمِيرُ لِعِبْدِنَا ،
 أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا (٢) فإن قلت لم لا يجوز على الأول أن
 يكون الضمير لما نزلنا ، قلت لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة
 بشهادة الذوق ، إذ التعجيز إنما يكون عن الْمَأْتِي بِهِ (٣) فكأن مثل القرآن ثابت
 لسكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وصفا للسورة فإن المعجوز
 عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف ، فإن قلت فليكن التعجيز (٤) باعتبار
 انتفاء الْمَأْتِي مِنْهُ ، قلنا احتمال عقلي لا يسبق إلى الفهم (٥) ولا يوجد له مَسَاحٌ فِي
 اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ، ول بعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته

(١) الأوضح أن يقال لأنه تخويف مع إبلاغ ، وهذا مثل قوله تعالى (قُلْ
 تَتَذَكَّرُونَ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ) فصيغة - تمتعوا - مع ما بعدها تخويف بأمر مع إبلاغه
 عن الغبر ، ولا يشترط في التهديد الإبلاغ عن الغير بأن يكون من عند نفسه ، ولهذا
 كان أعم من الانذار (٢) وهذا في قوله تعالى قبل ذلك (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا
 عَلَى عَبْدِنَا فَاتُّوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ) - الآية (٣) وهو السورة ، أى عن الاتيان بها مع
 وجود الْمَأْتِي مِنْهُ وهو المثل (٤) أى عند تعليق الظرف بقوله - فاتوا (٥) لأن القيود
 هي التي تكون محطَّ القصد .

والتَّسْخِيرَ ، نَحْوُ - كُنُوا قَرْدَةً خَاسِئِينَ - وَالْإِهَانَةَ ، نَحْوُ - كُنُوا حِجَارَةً أَوْ
حَدِيدًا - وَالتَّسْوِيَةَ ، نَحْوُ - اصْبُرُوا أَوْ لَا تَصْبُرُوا - وَالتَّمَنَّى نَحْوُ :
هَـ أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي هـ

وَالِدُعَاءَ ، نَحْوُ - رَبِّ اغْفِرْ لِي - وَالْإِلْتِمَاسَ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ رُبَّةً -

[والتسخير نحو - كونوا قردة خاسئين - والاهانة نحو - كونوا حجارة أو حديدا]
إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك ، لكن
في التسخير يحصل الفعل ، أعني صيرورتهم قردة ، وفي الاهانة لا يحصل ، إذ المقصود
قَلَّةُ الْمَسَالَةِ بِهِمْ [والتسوية نحو - اصبروا أو لا تصبروا] في الإباحة كأن المخاطب
توهم أن الفعل محذور عليه فاذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك ، وفي التسوية
كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه فدفع ذلك
وسوى بينهما [والتمني نحو :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي] بصبح وما الاصبح منك بأمثل (١)

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ، إذ ليس ذلك في وسعه ، لكنه يتمنى
ذلك تخلصا مما عرض له في الليل من تَبَارِيحِ الْجَوَى ، ولا استطالته تلك الليلة كأنه
لا طَمَعِيَّةَ له في انجلائها ، فلذا يحمل على التمني دون الترجي [والدعاء] أي الطلب
على سبيل التضرع [نحو - رب اغفر لي - والالتماس ، كقولك لمن يساويك رتبة -

(١) هو لامرئ القيس ، وأمثل بمعنى أفضل .

أَفْعَلٌ - بِدُونِ اسْتِعْلَاءٍ .

ثُمَّ الْأَمْرُ قَالَ السَّكَاكِيُّ حَقَّهُ الْفَوْرُ ، لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنَ الطَّلَبِ ، وَلِتَبَادُرِ الْفَهْمِ
عِنْدَ الْأَمْرِ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْأَمْرِ بِخِلَافِهِ إِلَى تَغْيِيرِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ دُونَ الْجَمْعِ وَإِرَادَةِ
الْتِرَاحِي ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

أَفْعَلٌ - بِدُونِ الْاسْتِعْلَاءِ [والتضرع ، فان قيل أى حاجة إلى قوله - بدون الاستعلاء -
مع قوله - لمن يساويك رتبة - قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو ، فيجوز
أن يتحقق من المساوى بل من الأدنى أيضا .

[ثُمَّ الْأَمْرُ قَالَ السَّكَاكِيُّ حَقَّهُ الْفَوْرُ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنَ الطَّلَبِ] عِنْدَ الْإِنْصَافِ كَمَا
فِي الْاسْتِفْهَامِ وَالنِّدَاءِ [وَلِتَبَادُرِ الْفَهْمِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْأَمْرِ بِخِلَافِهِ إِلَى تَغْيِيرِ]
الْأَمْرِ [الْأَوَّلِ دُونَ الْجَمْعِ] بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ [وَإِرَادَةِ التَّرَاحِي] فَانِ الْمَوْلَى إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ
- قُمْ - ثُمَّ قَالَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ - اضْطَجِعْ حَتَّى الْمَسَاءِ - يَتَبَادَرُ الْفَهْمُ إِلَى أَنَّهُ غَيْرَ الْأَمْرِ
بِالْقِيَامِ إِلَى الْأَمْرِ بِالْاضْطِجَاعِ ، وَلَمْ يَرُدَّ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْاضْطِجَاعِ مَعَ تَرَاحِي أَحَدِهِمَا .
[وَفِيهِ نَظَرٌ] لِأَنَّا لَا نَسْلُمُ ذَلِكَ عِنْدَ خُلُوقِ الْمَقَامِ عَنِ الْقِرَائِنِ (١) .

(١) وَالْقِرِينَةُ فِي الْمَثَالِ هِيَ قَوْلُهُ - حَتَّى الْمَسَاءِ - لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لَهُ مَبْدَأٌ ،
فَيَكُونُ عَقِبَ وَرُودِ صِيغَةِ الْأَمْرِ .

تطبيقات على الأمر :

(١) تَهْ يَا فُؤَادُ فَحَوَّلْ عَرْشَكَ أُمِّهِ عَقَدْتُ خَنَاصِرَهَا عَلَى الْإِصْلَاحِ

(٢) وَحَسَنُ ظَنِّكَ بِالْأَيَّامِ مَعْجَزَةٌ فَظُنُّ شَرًّا وَكَرْبٌ مِنْهَا عَلَى حَذَرٍ

(٣) أَرَيْتَنِي جَوَادًا مَاتَ هَؤُلَاءِ لَعَنَتِي أَرَى مَاتَرَيْنِ أَوْ بَخِيلًا مَحْلَدًا

الْأَمْرُ فِي الْأَوَّلِ لِلدَّعَاءِ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى ، وَفِي الثَّانِي لِلإِشْرَادِ ،

وَمِنْهَا النَّهْيُ ، وَلَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ - لَا - الْجَازِمَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ - لَا تَفْعَلْ -
وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الِاسْتِعْلَاءِ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ طَلَبِ الْكَفِّ أَوْ التَّرْكِ

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النهى] وهو طلب الكف عن الفعل استعلاءً
[وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك - لا تفعل - وهو كالأمر في
الاستعلاء] لأنه المتبادر إلى الفهم [وقد يستعمل في غير طلب الكف] عن الفعل كما
هو مذهب البعض [أو] طلب [الترك] كما هو مذهب البعض ، فانهم اختلفوا في أن
مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده ، أو ترك الفعل وهو
نفس ألا تفعل (١) .

وفى الثالث للتعجيز .

أمثلة أخرى :

(١) فَعِشْ وَاحِدًا أَوْ صِلْ أَخَاكَ فَإِنَّهُ مُقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَجِبَانِيَّةٌ

(٢) قُمْ لِلْمَعْلَمِ وَفِيهِ التَّجْبِيلُ . كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا

(٣) أَلِمَّا عَلَى مَعْنٍ وَقَوْلًا لِقَبْرِهِ سَقَتَكَ الْغَوَادِي مَرْبَعًا بَعْدَ مَرْبَعٍ

(١) أى نفس عدم الفعل بناء على جواز التكليف به .

تطبيقات على النهى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ يَا أَبْنَاءُ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ

فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي) :

(٢) لَا تَيَاسُوا أَنْ تَسْتَرُدُّوا مَجْدُكُمْ قَلْبٌ مَغْلُوبٌ هَوَى ثُمَّ ارْتَقَى

(٣) نَذِيرِي أَنَّكَ فَلَا تَتَمَظَّ وَسَوْفَ يَرُوعُكَ صَبْرُ الْحَلِيمِ

كالتهديد ، كَقَوْلِكَ لِعَبْدٍ لَا يَمْتَثِلُ أَمْرَكَ - لَا تَمْتَثِلُ أَمْرِي .
وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ، كَقَوْلِكَ - لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ ،
وَأَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ ، وَأَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، وَلَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ .

[كالتهديد ، كَقَوْلِكَ لِعَبْدٍ لَا يَمْتَثِلُ أَمْرَكَ - لَا تَمْتَثِلُ أَمْرِي] وكالنداء والالتماس .
وهو ظاهر .

[وهذه الأربعة] يعنى التمنى - والاستفهام والأمر والنهى [يجوز تقدير
الشرط بعدها] وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بأن المضمر مع الشرط [كَقَوْلِكَ] فى
التمنى [لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ] أى إن أَرْزَقَهُ أَنْفَقَهُ [و] فى الاستفهام [أَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ]
أى إن تُعْرِفْنِيهِ أَزْرَكَ [و] فى الأمر [أَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ] أى إن تَكْرِمْنِي أَكْرَمَكَ .
[و] فى النهى [لَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ] أى إن لَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ، وذلك لأن
الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كَوْنُ المطلوب مقصوداً للمشكك إما لذاته أو لغيره
لتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا معنى الشرط ، فإذا ذكرت الطلب وذكرت

النهى فى الأول للالتماس ، وفى الثانى للارشاد ، وفى الثالث للتهديد .

أمثلة أخرى :

- (١) لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبْ وَقَدْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ
- (٢) أَعِينِي جُودًا وَلَا تَجْمُدَا إِلَّا تَبْكِيَانِ لَصْخَرِ النَّدَى
- (٣) فَتَى الشَّعْرِ هَذَا مَوْطِنُ الصَّدَقِ وَالْهُدَى فَلَا تَكْذِبِ التَّارِيخَ إِنْ كُنْتَ مُنْشِدًا

وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تَصَبُّ خَيْرًا - فَمَوْلِدٌ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا لِقَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ .

بعده ما يصلح تَوْفِيقُهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمُخَاطَبِ كَوْنُ الْمَطْلُوبِ مَقْصُودًا لِذَلِكَ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِيكَونٍ إِذْ ذُنُ مَعْنَى الشَّرْطِ فِي الطَّلَبِ مَعَ ذِكْرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ظَاهِرًا وَلَمَّا جَعَلَ النِّهَاةَ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يُضْمَرُ حَرْفُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا خَمْسَةَ أَشْيَاءَ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ [وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تَصَبُّ خَيْرًا] أَيْ إِنْ تَنْزَلَ تَصَبُّ خَيْرًا [فَمَوْلِدٌ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ] وَلَيْسَ شَيْئًا آخَرَ بِرَأْسِهِ ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ لِلْإِسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ مَنِي ، وَامْتَنَعَ حَمْلُهَا عَلَى حَقِيقَةِ الْإِسْتِفْهَامِ لِلْعِلْمِ بَعْدَمِ النَّزُولِ مِثْلًا ، فَمَوْلِدٌ عَنْهُ بِمَعُونَةِ قَرِينَةِ الْحَالِ عَرَضُ النَّزُولِ عَلَى الْمُخَاطَبِ وَطَلَبُهُ مِنْهُ [وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا] أَيْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ [لِقَرِينَةٍ] تَدُلُّ عَلَيْهِ (١) [نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ] فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُتَوَلَّى بِحَسْبِهِ وَيُعْتَقَدُ أَنَّهُ الْمُتَوَلَّى وَالسَّيِّدُ ، وَقِيلَ لِأَنَّكَ أَنْ قَوْلَهُ (أَمْ اتَّخَذُوا) لِمَنْكَارِ تَوْبِيخٍ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ، وَحِينَئِذٍ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَرْطٍ ، كَمَا يُقَالُ - لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُ اللَّهِ فَإِنَّهُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ - وَفِيهِ نِظَارٌ ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا فِيهِ مَعْنَى الشَّيْءِ حَكْمُهُ حَكَمُ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَالطَّبِيعُ الْمُسْتَقِيمُ شَاهِدٌ صَدِّقٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا - لَا تَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - بِالْفَاءِ ، بِخِلَافِ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - اسْتِفْهَامٌ لِمَنْكَارٍ ، فَانْه لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْوَاوِ الْحَالِيَةِ .

(١) مِثْلُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ - فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ .

وَمِنْهَا النَّدَاءُ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ صِيغَتَهُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ كَالْإِغْرَاءِ فِي قَوْلِكَ لِمَنْ أَقْبَلَ
يَتَظَلَّمُ - يَا مَظْلُومٌ - وَالْإِخْتِصَاصِ فِي قَوْلِهِمْ - أَنَا أَفَعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ -

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النداء] وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب
أدعو لفظاً أو تقديراً (١) [وقد تستعمل صيغته] أى صيغة النداء [فى غير معناه] وهو
طلب الاقبال [كالإغراء فى قولك لمن أقبل يتظلم - يا مظلوم] قصداً الى إغرائه وحته
على زيادة التظلم وبث الشكوى ، لأن الاقبال حاصل [والاختصاص فى قولهم - أنا
أفعل كذا أيها الرجل] فقولنا - أيها الرجل - أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ،
ثم جعل مجرداً عن طلب الاقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه ،
إذ ليس المراد بأى ووصفه الخطاب ، بل مادل عليه ضمير المتكلم (٢) فأياً مضموم (٣)

(١) نحو قوله تعالى - (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكَ كُنتِ مِنَ
الْخَاطِئِينَ) - فالتقدير يا يوسف (٢) ولهذا كان الاختصاص صورته صورة نداء وليس
بنداء ، فلا يجوز فيه إظهار حرف النداء كما يجوز فى غيره (٣) يعنى أنه مبنى على الضم
لأنه نكرة مقصودة ، وهو فى محل نصب بفعل محذوف تقديره - أخص .

تطبيقات على النداء :

(١) أَيَاْمَنَاوَلَسَلَىٰ أَيْنَ سَلَاكَ من أجل هذا بكيناها بكيناك

(٢) فَيَا لَأَمَى دَعْنِي أَغَالِي بِقِيَمَتِي فَقِيْمَةُ كُلِّ نَاسٍ مَا يَحْسُنُونَهُ

(٣) إِنَّا بَنَىٰ نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبَاءِ يَشْرِينَا

«النداء فى الاول للتحسر ، وهو من نداء البعيد لعظم شأن المنادى عند المنادى ،

أَيُّ مُتَخَصِّصًا مِنْ بَيْنَ الرِّجَالِ .

ثُمَّ الْخَبَرُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْإِنْشَاءِ إِمَّا لِلتَّفَاوُلِ ، أَوْ لِإِظْهَارِ الْحَرْصِ فِي وَقُوعِهِ
كَمَا مَرَّ ، وَالْدُّعَاءُ بِصِغَةِ الْمَاضِي مِنَ الْبَلِيغِ يَحْتَمِلُهُمَا ، أَوْ لِلإِحْتِرَازِ

والرجل مرفوع ، والمجموع في محل النصب على أنه حال ، ولهذا قال [أي متخصصا]
أي مختصا [من بين الرجال] وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة ، نحو - يَا اللَّه -
وَالْتَعْجِبُ ، نحو - يَا لَلْمَاءِ - وَالْتَحَسَّرُ وَالتَّوَجَّعُ ، كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا
وما أشبه ذلك .

[ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل] بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع ،
نحو - وَفَقَكَ اللَّهُ لِلتَّقْوَى [أَوْ لِإِظْهَارِ الْحَرْصِ فِي وَقُوعِهِ كَأَمْرٍ] في بحث الشرط ، من
أن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوُّره إِيَّاهُ فربما يخيّل إليه حاصلا ، نحو -
رَزَقَنِي اللَّهُ لِقَاءَكَ [والدعاء بصيغة الماضي من البليغ] كقوله - رَحِمَهُ اللَّهُ [يحتملها] أي
التفاؤل وإظهار الحرص ، وأما غير البليغ فهو ذاهلٌ عن هذه الاعتبارات [أَوْ لِلإِحْتِرَازِ
وقوله - بِكَيْفَانَا بِكَيْفَانَا - على تقدير حرف العطف ، وفي الثاني لطلب الإقبال ، وهو من
نداء البعيد للإشارة إلى انحطاط رتبته ، وفي الثالث للاختصاص ، والتقدير - أَخْصَ
بَنِي نَهْشَلِ .

أمثلة أخرى :

- | | |
|--|---|
| (١) صَادِحَ الشَّرْقِ قَدْ سَكَّتْ طَوِيلًا | وَعَزِيزٌ عَلَيْنَا أَلَا تَقُولَا |
| (٢) يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ | خِلَالِكَ الْجَوْ قَبِضِي وَاصْفِرِي |
| (٣) يَا لَلرِّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مَنْ نَفَرٍ | لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينًا |

عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ ، أَوْ لِحْمَلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، بِأَنْ يَكُونَ مَنْ لَا يُحِبُّ أَنْ
يُكَذَّبَ الطَّالِبُ .

تَنْبِيْهُ

الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ فَلْيَعْتَبِرْهُ النَّاطِرُ .

عن صورة الأمر (١) [كقول العبد للمولى - ينظر المولى إلى ساعة - دون
انظر - لأنه في صورة الأمر ، وَإِنْ قُصِدَ بِهِ الدَّعَاءُ أَوْ الشِّفَاعَةُ] أَوْ لِحْمَلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى
الْمَطْلُوبِ بِأَنْ يَكُونَ [الْمُخَاطَبُ] مَنْ لَا يُحِبُّ أَنْ يَكُذَّبَ الطَّالِبُ [أَيْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ السَّكْذِبُ ،
كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك - تأتيني غدا - مقام - انتنى - تحمله بالطف
وجه على الاتيان ، لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر ، لَكُونَ كَلَامُكَ
في صورة الخبر .

تَنْبِيْهُ

[الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ] بِعَنْ أَحْوَالِ الْإِسْنَادِ ،
وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَالْمُسْنَدِ ، وَمَتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ، وَالْقَصْرِ [فَلْيَعْتَبِرْهُ] أَيْ ذَلِكَ الْكَثِيرُ الَّذِي
يُشَارِكُ فِيهِ الْإِنْشَاءُ الْخَبَرُ [النَّاطِرُ] بِنُورِ الْبَصِيرَةِ فِي لَطَائِفِ الْكَلَامِ ، مَثَلَا الْكَلَامِ

(١) وَلَا يَكُونُ هَذَا بِلَفْظِ الْمَاضِي ، بَلْ يَكُونُ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ ،
وَكَذَلِكَ حَمْلُ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ .

تطبيقات على وقوع الإنشاء :

(١) قوله تعالى - (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

الفصلُ والوصلُ

الوصلُ عطفُ

الانشائي أيضا إما مؤكِّدٌ أو غير مؤكِّد ، والمسند اليه فيه إما محذوف أو مذكور ، إلى غير ذلك (١) .

الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لأنه الاصل ، والوصل طَارِ أى عارضٌ عليه حاصل بزيادة حرف من حروف العطف ، لَسِكِنْ لما كان الوصل بمنزلة المَلَكَةِ والفصل بمنزلة عدمها ، والأعدام إنما تُعرَفُ بملكانها - بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال [الوصل : عطفُ حَيْجِ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) .

(٢) أَتَانِي أَيْتُ اللَّعْنِ أَنْكَ لَمْ تُخَيِّرْ وتلك التي أهتمُّ منها وأنصبُ

فالأول بمعنى - وليأمن من دخله - والغرض منه إظهار الحرص على وقوعه ، والثاني - أبيت اللعن - بمعنى الدعاء ، والغرض منه إظهار التفاؤل به .
أمثلة أخرى :

(١) أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارِمِي عَلَى الْبَلِيِّ وَلَا زَالٌ مِنْهُلًا بِحَرَعَائِكَ الْقَطَرُ

(٢) قوله تعالى - (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ

مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تُشْهَدُونَ) .

(١) هذا في الحقيقة هو الذي يرجع الى علم المعاني من مباحث الانشاء ، أما الذي سبق من أول الباب الى هنا فالأولى به علم البيان لا علم المعاني ، لأنه يدور على بيان

بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه ، فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول إن قصد تشريك الثانية لها في حكمه عطفت عليها كالمفرد ، فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما جهة جامعة ، نحو .. زيد يكتب ويشعر ، أو يعطي ويمنع .

بعض الجمل على بعض ، والفصل : تركه [أى ترك عطفه عليه (١)] فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول [أى على تقدير أن يكون للأولى محل من الأعراب] [إن قصد تشريك الثانية لها] أى للأولى [فى حكمه] أى فى حكم الأعراب الذى لها ، مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو نحو ذلك [عطفت] الثانية [عليها] أى على الأولى ، ليدل العطف على التشريك المذكور [كالمفرد] فانه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (٢) [فشرط كونه] أى كونه عطف الثانية على الأولى [مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما] أى بين الجملتين [جهة جامعة ، نحو - زيد يكتب ويشعر] لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر [أو يعطي ويمنع] لما بين الاعطاء والمنع من التضاد ، بخلاف نحو - زيد يكتب ويمنع أو يعطي ويشعر - وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون (٣) وقوله - ونحوه - أراد به ما يدل

المعاني الحقيقية والمجازية للانواع الانشائية ، وإنما قال - فى كثير مما ذكر الخ - لأن من ذلك مالا يجرى فى الانشاء ، كالتأكيد الذى لدفع الشك أو الإنكار ، لعدم تأنى هذا فيه .

(١) جرى الخطيب فى تعريفه للوصل والفصل على أنهما مختصان بالجمل ، وقيل لهما يأتیان فى المفردات أيضا (٢) أى غالبا ، لأنه يجوز تركه فى الصفة والخبر ، نحو - زيد الكاتب الشاعر أو كاتب شاعر - بل تركه فيهما أحسن (٣) فى عدم التناسب

وَلِهَذَا عَيْبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ
وَلَا فَصَلَتْ عَنْهَا ، نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ
مُسْتَهْزِئُونَ ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يُعْطَفَ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ

على التشريك كالفاء وثم وحتى ، وَذِكْرُهُ حَشْوٌ مُفْسِدٌ ، لِأَنَّ هَذَا الْحِكْمَ مَخْتَصٌّ بِالْوَاوِ ،
لِأَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْفَاءِ وَثْمٌ وَحَتَّى مَعْنَى مُحْصَلًا غَيْرَ التَّشْرِيكِ وَالْجُمُعِيَّةِ ، فَانْ تَحَقُّقُ هَذَا
الْمَعْنَى حَسَنَ الْعُطْفِ وَإِنْ لَمْ تَوْجِدْ جِهَةً جَامِعَةً (١) بِخِلَافِ الْوَاوِ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّهُ
لَا يَدُ فِي الْوَاوِ مِنْ جِهَةٍ جَامِعَةٍ [عَيْبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ] (٢)

إِذْ لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَ كَرَمِ أَبِي الْحُسَيْنِ وَهَرَارَةِ النَّوَى ، فَهَذَا الْعُطْفُ غَيْرُ مَقْبُولٍ سِوَاهُ
جَعَلَ عُطْفَ مَفْرَدٍ عَلَى مَفْرَدٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَوْ عُطْفَ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ بِاعْتِبَارِ وَقُوعِهِ
مَوْقِعَ مَفْعُولٍ - عَالِمٌ - لِأَنَّ وَجُودَ الْجَامِعِ شَرْطٌ فِي الصَّوْرَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ - لَا - نَفِي لِمَا
ادْعَتْهُ الْحَبِيبَةُ عَلَيْهِ مِنْ ائْتِرَاسِ هَوَاهُ ، بِدَلَالَةِ الْبَيْتِ السَّابِقِ (٣) .

[وَلَا] أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَشْرِيكَ الثَّانِيَةِ لِلْأُولَى فِي حَكْمِ إِعْرَابِهَا [فَصَلَتْ] الثَّانِيَةِ
[عَنْهَا] لِنَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْعُطْفِ التَّشْرِيكَ الَّذِي لَيْسَ بِمَقْصُودٍ [نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى
شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يُعْطَفَ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ

لِأَنَّ النَّوَى وَهُوَ الْحَوْتُ حَيَوَانٌ بَحْرِيٌّ ، وَالضَّبُّ حَيَوَانٌ بَرِّيٌّ (١) نَحْوُ قَوْلِكَ - خَرَجْتَ
فَأَمْطَرْتَ السَّمَاءَ (٢) النَّوَى الْفَرَاقُ ، وَالصَّبْرُ بَفَتْحِ الصَّادِ وَكسْرِ الْبَاءِ عُصَاةٌ شَجَرٌ مَرٌّ ،
وَأَبُو الْحُسَيْنِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ الَّذِي مَدَحَهُ أَبُو تَمَامٍ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ (٣) وَهُوَ قَوْلُهُ :

رَعِمْتُ هَوَاكَ عَمَّا غَدَاةَ كَمَا عَمَّا طُلُوتٌ بِاللَّوِيِّ وَرُسُومٌ

- عَلَى - إنا معكم - لأنه ليس من مقولهم .

وعلى الثاني إن قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به ، نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة . وإلا فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل ،

بهم - على - إنا معكم - لأنه ليس من مقولهم [فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول - قالوا - فيأزم أن يكون مقول قول المتألفين وليس كذلك ، وإنما قال على - إنا معكم - دون - إنما نحن مستهزون - لأن قوله - إنما نحن مستهزون - بيان لقوله - إنا معكم - فحكمه حكمه ، وأيضا العطف على المتبوع هو الاصل .

[وعلى الثاني] أي على تقدير ألا يكون للأولى محل من الأعراب [إن قصد ربطها بها] أي ربط الثانية بالأولى [على معنى عاطف سوى الواو عطفت] الثانية على الأولى [به] أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر [نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة] وذلك لأن ماسوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني مُفَصَّلَةٌ مُفَصَّلَةٌ في علم النحو ، فإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة ، أعنى حصول معاني هذه الحروف ، بخلاف الواو ، فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك ، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي ، وأما في غيره ففيه خفاء وإشكال (١) وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل ، حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل .

[وإلا] أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو [فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل] واجب لئلا يلزم من الوصل

(١) وهذا لأنه يتوقف على معرفة الجهة الجامعة المتوقعة على النظر فيما بين الجملتين من الأحوال الستة الآتية .

نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا - الْآيَةُ - لَمْ يُعْطَفْ - اللَّهُ يُسْتَهْزَى بِهِمْ - عَلَى - قَالُوا - لثَلَاثًا يُشَارِكُهُ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالظَّرْفِ لِمَا مَرَّ .

وَالْأَفْأَن كَانَ بَيْنَهُمَا كَالِ الْاِنْقِطَاعِ بِلَا إِيْهَامٍ أَوْ الْاِتِّصَالِ أَوْ شِبْهِ أَحَدِهِمَا فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْوَصْلُ مُتَعَيْنٌ .

التشريك في ذلك الحكم [نحو - وإذا خلوا - الآية ، لم يعطف - الله يستهزى بهم - على - قالوا - لثلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر] من أن تقسيم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص ، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم إلى شياطينهم ، وليس كذلك ، فان قيل إذا شرطية لا ظرفية ، قلنا إذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ، ولو سلم فلا ينافي ما ذكرناه ، لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل ، وهو - قالوا إنا معكم - بدلالة المعنى ، وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به ، كقولنا - يوم الجمعة سرت وضربت زيدا - بدلالة الفجوى (١) والذوق .

[وإلا] عطف على قوله - فان كان للأولى حكم - أى وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ، وذلك بالأى يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة ، أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضا [فان كان بينهما] أى بين الجملتين [كمال الانقطاع بلا إيهام] أى بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود [أو كمال الاتصال ، أو شبه أحدهما] أى أحد المكالين [فكذلك] أى يتعين الفصل ، لان الوصل يقتضى مغايرةً ومُنَاسَبَةً [وإلا] أى وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما [فالوصل متعين] لوجود الداعي وعدم المانع .

والحاصل أن الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للأولى حكم لم

(١) الفجوى قوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال .

أَمَّا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ فَلَا خِلَافَ فِيهِمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى : نَحْوُ :
وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرَسُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرِي يَجْرِي بِمِقْدَارِ

يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال : الأول كمال الانقطاع بلا إيهام ، الثاني كمال الاتصال ، الثالث شبه كمال الانقطاع ، الرابع شبه كمال الاتصال ، الخامس كمال الانقطاع مع الإيهام ، السادس التوسط بين الكمالين ، فحكم الأخيرين الوصل ، وحكم الأربعة السابقة الفصل ، فأخذ المصنف في تحقيق الأحوال الستة فقال [أما كمال الانقطاع] بين الجملتين [فلاختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى] بأن تكون إحداهما خبراً لفظاً ومعنى والأخرى إنشاء لفظاً ومعنى [نحو - وقال رأيدهم] هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ [أرسوا] أي أقيموا ، من - أَرَسَيْتُ السَّفِينَةَ - حبستها بالمرساة (١) [نزاولها] أي نحاول تلك الحرب ونعالجها [فكل حتف امرئ يجري بمقدار] (٢) أي أقيموا

(١) المرساة بكسر الميم حديدة تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف ، وبفتحها مكان الرسو (٢) البيت للأخطل وهو من شعراء الدولة الأموية .

تطبيقات على الفصل لكمال الانقطاع :

- (١) قوله تعالى - (إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) .
 - (٢) إنما المرءُ بأصغريه كُلُّ امرئٍ رهنٌ بما لديه
- فصل في الأول لاختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً ، وفي الثاني لأنه لا جامع بينهما .
- أمثلة أخرى :

- (١) جَزَى اللَّهُ الشَّدَائِدَ كُلَّ خَيْرٍ عَرَفْتُ بِهَا عَدُوِّي مِنْ صَدِيقِي
- (٢) الْفَقْرُ فِيمَا جَاوَزَ الْكَفَافَةَ مِنْ اتَّقَى اللَّهَ رَجَاءً وَخَفَافاً

أَوْ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْ لِأَنَّهُ لَاجِمٌ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي .
وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ فَلْيَكُونِ الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةً لِلأُولَى لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلَطٍ ،
نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ - فَإِنَّهُ لَمَّا بُولِغَ فِي وَصْفِهِ يَبْلُغُهُ الدَّرَجَةُ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ .

نقاتل ، فإن موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى ، لا الجبن يُنَحِّيه ، ولا الاقدام يَرُدُّيه ،
لم يعطف - نزاولها - على - أرسوا - لأنه خبر لفظا ومعنى ، وأرسوا لإنشاء لفظا
ومعنى ، وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى
مع قطع النظر عن كون الجملتين عما ليس له محل من الاعراب ، وإلا فالجملتان في محل
النصب على أنه مفعول - قال [أو] لاختلافهما خبرا وإنشاء [معنى فقط] بأن
تكون إحداها خبرا معنى والأخرى إنشاء معنى ، وإن كانتا خبريتين أو إنشاءيتين
لفظا [نحو - مات فلان رحمه الله] لم يعطف - رحمه الله - على - مات - لأنه إنشاء
معنى ، ومات خبر معنى ، وإن كانتا جميعا خبريتين لفظا [أو لأنه] عطف على - لاختلافهما -
والضمير للشان [لاجماع بينهما كما سياتي] بيان الجامع ، فلا يصح العطف في مثل -
زيد طويل وعمر نائم .

[وأما كمال الاتصال] بين الجملتين [فليكون الثانية مؤكدة للأولى] تأكيذا معنويا
[لدفع تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلَطٍ نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ] بالنسبة إلى - ذَلِكَ الْكِتَابُ - إِذَا جُعِلَتْ -
الم - طائفة من الحروف أو جملة مستقلة (١) و - ذَلِكَ الْكِتَابُ - جملة ثانية و - لَا رَيْبَ
فيه - ثالثة (٢) [فإنه لما بُولِغَ فِي وَصْفِهِ] أى وصف الكتاب [يَبْلُغُهُ] متعلق - بوصفه -
أى فى أن وُصِفَ بأنه بلغ [الدرجة القصوى فى الكمال] بقوله - بُولِغَ - متعلق الباء

(١) أى مع حذف أحد جزأيه ، والتقدير - هذا الم أو أقسم بالم (٢) أما إذا جعل
- ذَلِكَ الْكِتَابُ - مبتدأ وجملة - لَا رَيْبَ فِيهِ - خبر عنه أو نحو ذلك فلا يجرى فيه ما ذكره .

بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام جاز أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه مما يرمى به جزافاً ، فأتبعه نقياً لذلك التوهم ، فوزانته وزان - نفسه - في - جاني زيد نفسه - ونحو - هدى للمتقين - فإن معناه أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها ، حتى كأنه هداية محضة ، وهذا معنى - ذلك الكتاب - لأن معناه كما مر الكتاب

في قوله [بجعل المبتدأ ذلك] الدال على كمال العناية بتمييزه ، والتوسل بعده إلى التعظيم وعلو الدرجة [وتعريف الخبر باللام] الدال على الانحصار مثل - حاتم الجواد - فغني - ذلك الكتاب - أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتاباً ، كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص ، بل ليس بكتاب [جاز] جواب - لما - أي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة [أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه] أعنى قوله - ذلك الكتاب [مما يرمى به جزافاً] من غير صدور عن روية وبصيرة [فأتبعه] على لفظ المبني للفعول ، والمرفوع المستتر عائد إلى - لا ريب فيه - والمنصوب البارز إلى - ذلك الكتاب - أي جعل - لا ريب فيه - تابعا لذلك الكتاب [نقياً لذلك] التوهم [فوزانته] أي وزان - لا ريب فيه - مع - ذلك الكتاب [وزان نفسه] مع زيد [في - جاني زيد نفسه] فظهر أن لفظ - وزان - في قوله - وزان نفسه - ليس بوائد كما توهم . أو تأكيداً لمظياً كما أشار إليه بقوله [ونحو - هدى] أي هو هدى [للمتقين] أي الضالين الصائرين إلى التقوى (١) [فإن معناه أنه] أي الكتاب [في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها] أي غايتها ، لما في تنكير - هدى - من الإبهام والتفخيم [حتى كأنه هداية محضة] حيث قيل - هدى - ولم يقل هاد [وهذا معنى ذلك الكتاب ، لأن معناه كما مر الكتاب

(١) فهو من مجاز الأول ، لأن المتقين بالفعل مهديون ، فلا يكون فيه هداية لهم.

الْكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ كَمَالُهُ فِي الْهُدَايَةِ ، لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ بِحَسَبِهَا تَتَفَاوَتُ فِي
 دَرَجَاتِ الْكَمَالِ ، فَوَازَنُهُ وَزَانُ - زَيْدُ الثَّانِي - فِي - جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ - أَوْ بَدَلًا
 مِنْهَا لِأَنَّهَا غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَمَامِ الْمُرَادِ أَوْ كَغَيْرِ الْوَافِيَةِ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ ، وَالْمَقَامُ يَفْتَضِي
 اعْتِنَاءَ بِشَأْنِهِ لِنُكْتَةٍ ، كَكُونِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ أَوْ فُطَيْعًا أَوْ عَجِيْبًا أَوْ لَطِيْفًا ، نَحْوُ
 - أَمْدُكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ ، أَمْدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ - فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيْهَ
 عَلَى نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالثَّانِي أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهَا بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى
 عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمُعَانِدِينَ ،

الْكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ كَمَالُهُ فِي الْهُدَايَةِ ، لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ بِحَسَبِهَا [أَيْ بِقَدْرِ
 الْهُدَايَةِ وَاعْتِبَارِهَا] تَتَفَاوَتُ فِي دَرَجَاتِ الْكَمَالِ [لَا بِحَسَبِ غَيْرِهَا ، لِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ
 الْأَصْلِيُّ مِنَ الْأَنْزَالِ] فَوَازَنَهُ [أَيْ وَزَانُ - هُدًى لِلْمُتَّقِينَ] وَزَانُ زَيْدُ الثَّانِي فِي - جَاءَ
 زَيْدٌ زَيْدٌ [لَكُونُهُ مُقَرَّرًا لِذَلِكَ الْكِتَابِ مَعَ اتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، بِخِلَافِ - لَارِيْبَ فِيهِ -
 فَإِنَّهُ يَخَالِفُهُ مَعْنَى [أَوْ] لَكُونِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ [بَدَلًا مِنْهَا] أَيْ مِنَ الْأَوَّلَى [لِأَنَّهَا] أَيْ
 الْأَوَّلَى [غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَمَامِ الْمُرَادِ ، أَوْ كَغَيْرِ الْوَافِيَةِ] حَيْثُ يَكُونُ فِي الْوَفَاءِ قُصُورًا أَوْ
 خَفَاءً مَّا [بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ] فَإِنَّهَا وَافِيَةٌ كَمَالَ الْوَفَاءِ [وَالْمَقَامُ يَفْتَضِي اعْتِنَاءَ بِشَأْنِهِ] أَيْ
 بِشَأْنِ الْمُرَادِ [لِنُكْتَةٍ ، كَكُونِهِ] أَيْ الْمُرَادِ [مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ أَوْ فُطَيْعًا أَوْ عَجِيْبًا أَوْ لَطِيْفًا]
 فَتَنْزِلُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْأَوَّلَى مَنْزِلَةً بَدَلِ الْبَعْضِ أَوْ الْإِشْتِمَالِ ، فَالْأَوَّلَى [نَحْوُ - أَمْدُكُمْ بِمَا
 تَعْمَلُونَ ، أَمْدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ، فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيْهَ عَلَى نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى]
 وَالْمَقَامُ يَفْتَضِي اعْتِنَاءَ بِشَأْنِهِ ، لَكُونِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ وَذَرِيعَةً إِلَى غَيْرِهِ (١) [وَالثَّانِي] أَعْنَى
 قَوْلِهِ - أَمْدُكُمْ بِأَنْعَامٍ الْخ [أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ] أَيْ تَأْدِيَةِ الْمُرَادِ الَّذِي هُوَ التَّنْبِيْهَ [لِدَلَالَتِهِ] أَيْ
 الثَّانِي [عَلَيْهَا] أَيْ عَلَى نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى [بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمُعَانِدِينَ ،
 (١) وَهُوَ التَّقْوَى فِي قَوْلِهِ (وَاتَّقُوا الَّذِي أَمْدُكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ) .

فوزانه وزان - وجهه - في - أعجبني زيد وجهه - لدخول الثاني في الأول ،
ونحو قوله :

أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فسكن في السر والجهر مسلماً
فإن المراد به إظهار كمال الكراهة لاقامته ، وقوله - لا تقيم عندنا - أوفى
بتأديته ، لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد ، فوزانه وزان - حسنها - في - أعجبني
الدار حسنها - لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال وغير داخل فيه

فوزانه وزان وجهه في - أعجبني زيد وجهه - لدخول الثاني في الأول [لأن ما تعلمون ،
يشمل الانعام وغيرها] [و] الثاني أعنى المنزل منزلة بدل الاشتغال [نحو قوله :
أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فسكن في السر والجهر مسلماً (١)]

فإن المراد به [أى بقوله - ارحل] كمال إظهار الكراهة لاقامته [أى المخاطب
] وقوله - لا تقيم عندنا - أوفى بتأديته لدلالته [أى لدلالة - لا تقيم [عليه] أى على
كمال إظهار الكراهة [بالمطابقة مع التأكيد] الحاصل من النون ، وكونها مطابقة باعتبار
الوضع العرفي ، حيث يقال - لا تقم عندي - ولا يقصد كفه عن الإقامة ، بل مجرد إظهار
كراهة حضوره [فوزانه] أى وزان - لا تقيم عندنا [وزان حسنها في - أعجبني الدار
حسنها - لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال] فلا يكون تأكيداً [وغير داخل فيه] فلا
يكون بدل بعض ، ولم يمتدّ ببدل الكل لأنه إنما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين
وكون المقصود هو الثاني ، وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الأعراب

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، ومعناه أنه يريد من صاحبه أن يكون معه
على ما يكون عليه المسلم من استواء ظاهره وباطنه .

مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ ، أَوْ بَيَانًا لَهَا لَخَفَائِهَا ، نَحْوُ - فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ
يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبُلَى - فَإِنَّ وَزَانَهُ وَزَانَ - عَمَرَ - فِي قَوْلِهِ :
* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ *

[مع ما بينهما] أى بين عدم الإقامة والارتحال [من الملابس] اللزومية فيكون بدل
اشتغال ، والكلام فى أن الجملة الأولى أعنى - ارحل - ذات محل من الاعراب مثل
مأمر فى - أرسوا نزاولها - وإنما قال فى المثالين إن الثانية أوفى لأن الأولى وافية
مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة ، فصارت كغير الوافية
[أو] لتكون الثانية [بيانا لها] أى للأولى [لَخَفَائِهَا] أى الأولى [نحو - فوسوس إليه
الشیطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى - فان وزانه] أى وزان -
قال يا آدم [وزان عمر فى قوله :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ [* مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ * (١)

(١) نسبة المرزبانى فى معجم الشعراء إلى عبد الله بن كَيْسَبَةَ ، وكان قد أنى عمر
رضى الله عنه فشكى له ناقته ، وطلب منه أن يستحمله غيرها فلم يصدقه ، والنقب ضعف
أسفل الخُفِّ أو الحافر ، والدبر جراحة الظهر .

تطبيقات على الفصل لكمال الاتصال :

(١) قوله تعالى - (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ
الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ) .

(٢) كَفَى زَاجِرًا لِلْمَرْءِ أَيَّامُ دَهْرِهِ تَرُوحُ لَهُ بِالْوَاعِظَاتِ وَتَقْتَسِدِي
فصل قوله - تحسبها - عما قبله لأنه بدل اشتغال منه ، وفصلت جملة - تروح -
لأنها بيان لما قبلها .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمَنْقُطَةِ عَنْهَا فَلَا يَكُونُ عَطْفًا عَلَيْهَا مُوْهَمًا لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا ،
وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ قَطْعًا . مثاله :

وَتَظُنُّ سَلَى أَنِّي أَبْغَى بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

حيث جعل الثاني بياناً وتوضيحاً للاول ، فظهر أن ليس لفظ - قال - بياناً
وتفسيراً للفظ - وسوس - حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجملة ، بل
المبين هو مجروح الجملة .

[رأما كونها] أى الجملة الثانية [كالمنقطعة عنها] أى عن الاولى [فلا يكون عطفها
عليها] أى عطف الثانية على الاولى [موهما لعطفها على غيرها] بما ليس بمقصود ، وشبه
هذا بكال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف ، إلا أنه لما كان خارجياً يمكن
دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع [ويسمى الفصل لذلك قطعاً ، مثاله :
وتظن سلى أنى أبغى بها بدلاً أراها فى الضلال تهم (١)]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) .

(٢) إنما الناس كالسواثم فى الرزق ق سواء جهولهم والحليم

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، وأراها بمعنى أظنها على صيغة المبني للمفعول
وهو للفاعل ، وتهيم مضارع هام على وجهه إذا مشى من غير قصد .
تطبيقات على الفصل لشبه كمال الانقطاع :

(١) يقولون لى أحمل الضيم عندهم أعوذ بربى أن يضام نظيرى

(٢) قوله تعالى - (وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ ،

اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدُدُ فِي طُعْيَانِهِمْ يَوْمَهُمْ) .

وَيَحْتَمِلُ الاسْتِنَافَ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمُتَّصِلَةِ بِهَا فَلِكَوْنِهَا جَرَّابًا لِسُؤَالِ اقْتَضِئَةِ الْأَوَّلَى فَتَنْزِلُ مَنْزِلَتَهُ ،
فَتُفْصَلُ عَنْهَا كَمَا يُفْصَلُ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ (السَّكَاتِي) فَيَنْزِلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْوَاقِعِ
لِنُكْتَةِ ، كَاغْنَامِ السَّامِعِ عَنْ أَنْ يُسَالَ ، أَوْ مِثْلِ الْأَيْسَمِ مِنْهُ شَيْءٌ ،

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسنين ، لأن معنى أراها أضلها ، وكون
المسند إليه في الأولى محبوبا وفي الثانية محباً ، لكن ترك العاطف لثلاث يتوهم أنه عطف
على - أبغى - فيكون من مطنونات سلمى [ويحتمل الاستئناف] كأنه قيل : كيف تراها
في هذا الظن ؟ فقال : أراها تتعير في أودية الضلال .

[وأما كونها] أي الثانية [كالمُتَّصِلَةِ بِهَا] أي بالأولى [فليكونها] أي الثانية [جواباً
لسؤال اقتضته الأولى ، فتنزل] الأولى [منزلته] أي السؤال ، لكونها مشتملة عليه
ومقتضية له [فتفصل] الثانية [عنها] أي عن الأولى [كما يفصل الجواب عن السؤال]
لما بينهما من الاتصال - قال [السكاكي : فينزل ذلك] أي السؤال الذي تقتضيه الأولى
وتدل عليه بالفحوي (١) [منزلة السؤال الواقع] ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جواباً
له ، فيقطع عن الكلام الأول لذلك ، وتنزله منزلة الواقع [إنما يكون] لنكتة كاغنام
السامع عن أن يسأل أو [مثل] [ألا يسمع منه] أي من السامع [شيء] تحقيقاً له
وكراهة لكلامه ، أو مثل ألا ينقطع كلامك بكلامه ، أو مثل القصد إلى تكثير
المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو غير ذلك ، وليس في
كلام السكاكي دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال ، فيكأن المصنف نظر إلى

لم تعطف جملة - أعوذ - على جملة - يقولون - لثلاث يتوهم عطفها على جملة - أحمل -
لقربها منها ، ولم تعطف جملة - الله يسترزي - على جملة الشرط قبله ، لثلاث يتوهم عطفها
على جملة - إنا معكم - لقربها منها (١) أي بقوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال .

وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ اسْتِثْنَاءً ، وَكَذَا الثَّانِيَّةُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : لِأَنَّ السُّؤَالَ
إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا ، نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ
أَيُّ مَا بِالكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عَلْنِكَ ، وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ نَحْوُ - وَمَا أَبْرَى
نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَارَةً بِالسُّوءِ - وَهَذَا

أَنْ قَطَعَ الثَّانِيَةَ عَنِ الْأَوَّلَى مِثْلَ قَطْعِ الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ إِنْمَا يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ تَنْزِيلِ
الْأَوَّلَى مِنْزِلَةَ السُّؤَالِ وَتَشْبِيهِهَا بِهِ ، وَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ ، بَلْ بَجَرْدِ كَوْنِ
الْأَوَّلَى مَثْنً لِلْسُّؤَالِ كَافٍ فِي ذَلِكَ ، أَشِيرُ إِلَيْهِ فِي السَّكْشَافِ [وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ]
أَيُّ لِكَوْنِهِ جَوَابًا لِسُّؤَالٍ اقْتَضَتْهُ الْأَوَّلَى [اسْتِثْنَاءً ، وَكَذَا] الْجُمْلَةُ [الثَّانِيَةُ] نَفْسُهَا أَيْضًا
تُسَمَّى اسْتِثْنَاءً وَهِيَ ثَلَاثَةٌ [وَهُوَ] أَيُّ الِاسْتِثْنَاءِ [ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : لِأَنَّ السُّؤَالَ] الَّذِي
تَقْضِيَّتُهُ الْأَوَّلَى [إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ (١)
أَيُّ مَا بِالكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عَلْنِكَ [بِقَرِينَةِ الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ -
فَلَانٌ مَرِيضٌ - فَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنْ مَرَضِهِ وَسَبَبِهِ ، لَا أَنَّ يُقَالُ هَلْ سَبَبُ عَلْتِهِ كَذَا وَكَذَا ،
لِاسْمِ السَّهْرِ وَالْحُزْنِ ، حَتَّى يَكُونَ السُّؤَالُ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ] وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ
لِهَذَا الْحُكْمِ [نَحْوُ - وَمَا أَبْرَى نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَارَةً بِالسُّوءِ] كَأَنَّهُ قِيلَ : هَلْ النَّفْسُ
أَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ؟ فَقِيلَ : إِنْ النَّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ، بِقَرِينَةِ التَّأَكُّيدِ ، فَالْأَمْرُ كَيْدٌ دَلِيلٌ عَلَى
أَنَّ السُّؤَالَ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ ، فَإِنَّ الْجَوَابَ عَنْ مُطْلَقِ السَّبَبِ لَا يُؤَكِّدُ (٢) [وَهَذَا

(١) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ بَابِ الْمُسْتَدَلِّ إِلَيْهِ .

(٢) لِأَنَّهُ تَصَوُّرٌ لَا تَصْدِيقَ حَتَّى يُمْكِنَ تَأَكُّيدُهُ .

الضَرْبُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ كَمَا مرَّ ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا ، نَحْوُ - قَالُوا سَلَامًا قَالَ
سَلَامٌ - أَيْ فَمَاذَا قَالَ ، وَقَوْلُهُ :

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرْتَنِي لَا تَنْجَلِي
وَأَيْضًا مِنْهُ مَا يَأْتِي بِإِعَادَةِ اسْمِ مَا اسْتَوْفَ عَنْهُ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ زَيْدٌ
حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ - وَمِنْهُ

الضَرْبُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ [الذي هو في الجملة الثانية ، أعني الجواب ، لأن السائل
مُتَرَدِّدٌ فِي هَذَا السَّبَبِ الْخَاصِّ هَلْ هُوَ سَبَبُ الْحُكْمِ أَمْ لَا] كَمَا مرَّ [في أحوال الاستناد
الخبري ، من أن المخاطب إذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم بمؤكد ، ولا يخفى
أن المراد الاقتضاء استحسانا لا وجوبا ، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب (١)
[وإما عن غيرهما] أي غير السبب المطلق والخاص [نحو - قالوا سلاما قال سلام - أي
فماذا قال] [إبراهيم في جواب سلامهم ؟ فقل : قال سلام ، أي حياهم بتحية أحسن ،
لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت] [وقوله : زعم العوازل] جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة (٢) [أني في غمرة] وشدة [صدقوا] أي الجماعات العوازل في زعمهم
أنني في غمرة [ولكن غمرتي لا تنجلي] ولا تنكشف ، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد ،
كأنه قيل : أصدقوا أم كذبوا ؟ فقل صدقوا [وأيضا منه] أي من الاستئناف ، وهذا
إشارة إلى تقسيم آخر له [ما يأتي بإعادة اسم ما استوف عنه] أي أوقع عنه الاستئناف ،
وأصل الكلام ما استوف عنه الحديث ، فحذف المفعول (٣) ونزل الفعل منزلة
اللازم [نحو - أحسنت] أنت [إلى زيد زيد حقيق بالإحسان] بإعادة اسم زيد [ومنه
(١) ولهذا عبر المتن بالاقتضاء (٢) أي من الذكور بدليل قوله - صدقوا - وإنما
لم يجعل جمع عاذل ، لأن فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل ، وقد ذكر شارح الشواهد
أنه لم يعرف قائل هذا البيت (٣) يعني به نائب الفاعل .

مَا يُبْنَى عَلَى صِفَتِهِ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ صَدِيقِكَ الْقَدِيمِ أَهْلَ لَذَلِكَ - وَهَذَا
أَبْلَغُ ، وَقَدْ يُحْذَفُ صَدْرُ الاسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ - يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ،
رِجَالٌ - فَيَمْنُ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الْبَاءَ ، وَعَلَيْهِ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - عَلَى قَوْلٍ ، وَقَدْ
يُحْذَفُ كُلُّهُ إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ .

مَا يُبْنَى عَلَى صِفَتِهِ [أى صفة ما استؤنف عنه دون اسمه ، والمراد بالصفة صفة تصلح
لترتب الحديث عليه] نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ صَدِيقِكَ الْقَدِيمِ أَهْلَ لَذَلِكَ [والسؤال
المقدر فيهما - لماذا أحسن إليه ؟ وهل هو حقيق بالاحسان ؟] وَهَذَا [أى الاستثناء
المبنى على الصفة] أَبْلَغُ [لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم ، كالصدافة القديمة في
المثال المذكور ، لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلة] أَنَّهُ عِلَّةٌ
لَهُ ، وَهَذَا بَحْثُ (١) وَهُوَ أَنَّ السُّؤَالَ إِنْ كَانَ عَنِ السَّبَبِ فَالْجَوَابُ يَشْتَمِلُ عَلَى بَيَانِهِ
لَا حَالَةَ (٢) وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لَاشْتِمَالِهِ عَلَيْهِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَغَالَى (قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ)
وَقَوْلِهِ - زَعَمَ الْعَوَاذِلُ - وَوَجْهَ التَّقْصِيصِ عَنِ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ (٣) [وَقَدْ يُحْذَفُ
صَدْرُ الاسْتِثْنَاءِ] فَعَلَا كَانَ أَوْ اسْمًا [نَحْوُ - يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رِجَالٌ -
فَيَمْنُ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الْبَاءَ] كَأَنَّهُ قِيلَ : مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟ فَقِيلَ رِجَالٌ ، أَيْ يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ
[وَعَلَيْهِ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ] أَوْ نَعَمْ رِجَالُ زَيْدٍ [عَلَى قَوْلٍ] أَيْ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَجْعَلُ
الْمَخْصُوصَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ هُوَ زَيْدٌ ، وَيَجْعَلُ الْجُمْلَةَ اسْتِثْنَاءً جَوَابًا لِلسُّؤَالَ عَنِ
تَفْسِيرِ الْفَاعِلِ الْمُبْنَى [وَقَدْ يُحْذَفُ] الاسْتِثْنَاءُ [كُلُّهُ ، إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ

(١) أى فى كون الاستثناء المبنى على الصفة أبلغ (٢) ولا فرق فى ذلك بين المبنى
على الصفة والمبنى على الاسم (٣) وهو باختيار الشق الأول ، والفرق حاصل بأن المبنى
على الاسم فيه ذكر السبب فقط ، أما المبنى على الصفة ففيه ذكر السبب وسببه ، كالصدافة
القديمة فى المثال الثانى ، وفى هذا من التدقيق ما يجعله أبلغ من الأول .

قَوْلِ الْحَمَّاسِيِّ :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَّهُمْ أَلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا أَلْفٌ
أَوْ بَدُونُ ذَلِكَ ، نَحْوُ - فَتَعَمَّ الْمَاهِدُونَ - أَيْ نَحْنُ عَلَى قَوْلٍ .

قول الحماسي (١) زعمتم أن إخوانكم قريش * لهم ألف [أي إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة : رحلة في الشتاء إلى اليمن ، ورحلة في الصيف إلى الشام] وليس لكم [إلاف] أي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين ، كأنه قيل : أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا ؟ فقول كذبتم ، لحذف هذا الاستئناف كله ، وأقيم قوله - لهم ألف وليس لكم إلاف - مقامه لدلالته عليه [أو بدون ذلك] أي قيام شيء مقامه اكتفاءً بمجرد القرينة [نحو - فتعم الماهدون - أي نحن على قول] أي على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ ، أي هم نحن (٢) .

(١) هو مُسَاوِرُ بْنُ هَنْدٍ بْنُ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ الْعَبْسِيُّ من الشعراء المخضرمين ، وهو يهجو بذلك بني أسد ، ويكذبهم في انتسابهم إلى قريش .
(٢) بخلاف قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره .
تطبيقات على الفصل لشبه كمال الاتصال :

(١) وَمَا عَقَّتِ الرِّيحُ لَهُ حَحَّلاً عَفَاهُ مِنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقَا
(٢) لَا تُتَكْرَى عَطَلُ الْكَرِيمِ مِنَ الْغَنَى فَالَسَّيْلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِي
(٣) أَرَى بَصْرِي عَنْ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يَكْلُ وَخَطْوِي عَنْ مَدَى الْخَطْوِ يَقْصُرُ
وَمَنْ يَصْحَبُ الْأَيَّامَ تِسْعِينَ حِجَّةً يُغَيِّرُهُ وَالْدَّهْرُ لَا يَتَغَيَّرُ

فصل في الأول لأنه لما نفي الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة أن يسأل عن

وَأَمَّا الْوَصْلُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ فَكَقَوْلِهِمْ - لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ .
وَأَمَّا لِلتَّوَسُّطِ

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال [وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم - لا وأيدك الله] ققولهم - لا - رد الكلام سابق ، كما إذا قيل : هل الأمر كذلك ؟ فيقال : لا ، أى ليس الأمر كذلك ، فهذه جملة إخبارية ، وأيدك الله جملة إنشائية دعائية ، فبينهما كمال الانقطاع ، لَكِنَّ عَطَفَتْ عَلَيْهَا ، لأن ترك العطف يؤهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأيد ، مع أن المقصود الدعاء له بالتأيد ، فأبنا وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم - لا - وبعضهم لما لم يَقِفْ على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله - قُلْتُ لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ - وزعم أن قوله - وأيدك الله - عطف على قوله - قُلْتُ - ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول (١) وأنه لو لم يَحْكُ الحكاية (٢) فحينئذ قال للمخاطب - لا وأيدك الله - فلا بد له من معطوف عليه .

[وأما للتوسط] عطف على قوله - أما الوصل لدفع الإيهام - أى وأما الوصل للتوسط الجمليتين بين كمال الانقطاع والاتصال ، وقد صحف بعضهم أمّا بفتح الهمزة إمّا الفاعل ، وكذلك الفصل في الثاني والثالث ، إلا أن الاستئناف فيهما حصل بالفاء والوار ، فالوار في الثالث للاستئناف لا للعطف (١) مع أن المقصود دخوله فيه .

(٢) هى قوله - قُلْتُ :

تطبيقات على الوصل لدفع الإيهام :

(١) من ذلك ما روى أن الرشيد سأل وزيره عن شيء فقال : لا ، وأيد الله الخليفة (٢) ومر أبو بكر الصديق برجل في يده ثوب فقال له : أتبيع هذا ؟ فقال : لا يرحمك الله ، فقال له : لا تنقل هكذا ، وقل : لا ويرحمك الله .

فَإِذَا اتَّفَقْنَا خَبْرًا أَوْ إِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ مَعْنَى فَقَطِّ بِجَامِعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -
يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي
جَحِيمٍ - وَقَوْلِهِ - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا - وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا خُذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

بكسر الهمزة فركب مَن عَمِيَاءَ ، وَخَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ [فإذا اتفقتا] أى الجملتان [خبرا
أو إنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع] أى بأن يكون بينهما جامع ، بدلالة ما سبق
من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ، ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو
إنشاء لفظا ومعنى قسمان : لأنهما إما إِنْشَائِيَّتَانِ أَوْ خَبَرِيَّتَانِ ، والمتفقتان معنى فقط
سنة أقسام : لأنهما إن كانتا إِنْشَائِيَّتَيْنِ معنى فاللفظان إما خبران أو الأولى خبر والثانية
إنشاء أو بالعكس ، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إِنْشَاءَانِ أَوْ الْأُولَى إِنْشَاءٌ
وَالثَّانِيَةِ خَبَرٌ أَوْ بِالْعَكْسِ ، فالمجموع ثمانية أقسام ، والمصنف أوردَ للقسمين الأولين
مثاليهما [كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ،
وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ] فى الخبريتين لفظا ومعنى ، إلا أنهما فى المثال الثانى
متناسبتان فى الاسمِية بخلاف الأول [وَقَوْلِهِ تَعَالَى - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا] فى
الإنشائيتين لفظا ومعنى ، وأوردَ للاتفاق معنى فقط مثلا واحدا ، إشارة إلى أنه
يمكن تطبيقه على قسمين (١) من أقسامه الستة ، وأعاد فيه لفظة الكاف تنبيها على أنه
مثال للاتفاق معنى فقط ، فقال [وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا خُذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

(١) وهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا لإنشائيتين معنى ، أو تكونا إِنْشَائِيَّتَيْنِ معنى ،
والأولى خبرية لفظا ؛ والثانية إِنْشَائِيَّةٌ كذلك .

حَسَنًا - أَيْ لَا تَعْبُدُوا وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى احْسِنُوا ، أَوْ وَأَحْسِنُوا .
وَالْجَمَاعُ بَيْنَهُمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدِينَ جَمِيعًا ،
نَحْوُ - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ ، وَيُعْطَى وَيَمْنَعُ ، وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ ، وَزَيْدٌ
طَوِيلٌ وَعَمْرُو

حَسَنًا [فَعُطِفَ - قَوْلُوا عَلَى - لَا تَعْبُدُونَ - مَعَ اخْتِلَافِهِمَا لَفْظًا لِكُونِهِمَا إِنشَائِيَّتَيْنِ بِمَعْنَى
لِأَنَّ قَوْلَهُ - لَا تَعْبُدُونَ - إِخْبَارٌ فِي مَعْنَى الْإِنْشَاءِ [أَيْ لَا تَعْبُدُوا] وَقَوْلُهُ - وَالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا - لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فِعْلٍ ، فَمَا أَنْ يَقْدَرَ خَبَرًا فِي مَعْنَى الطَّلَبِ ، أَيْ [وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى
أَحْسِنُوا] فَتَكُونُ الْجُمْلَتَانِ خَبَرًا لَفْظًا إِنْشَاءً بِمَعْنَى ، وَفَائِدَةً تَقْدِيرُ الْخَبَرَ ثُمَّ جَعَلَهُ بِمَعْنَى
الْإِنْشَاءِ أَمَّا لَفْظًا فَالْمُلَامَّةُ مَعَ قَوْلِهِ - لَا تَعْبُدُونَ - وَأَمَّا بِمَعْنَى فَلِإِبَالِغَةِ ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ
كَأَنَّهُ سَارَعَ إِلَى الْإِمْتِنَالِ فَهُوَ يَخْبِرُ عَنْهُ ، كَمَا تَقُولُ - تَذْهَبُ إِلَى فَلَانٍ نَقُولُ لَهُ كَذَا -
تُرِيدُ الْأَمْرَ أَيْ أَذْهَبُ إِلَى فَلَانٍ فَقُلْ لَهُ كَذَا ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الصَّرِيحِ [أَوْ] يَقْدِرُ مِنْ
أَوَّلِ الْأَمْرِ صَرِيحِ الطَّلَبِ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَيْ [وَأَحْسِنُوا] بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ،
فَتَكُونَانِ إِنشَائِيَّتَيْنِ بِمَعْنَى ، مَعَ أَنَّ لَفْظَةَ الْأَوَّلَى إِخْبَارٌ ، وَلَفْظَةُ الثَّانِيَةِ إِنْشَاءٌ .

[وَالْجَمَاعُ بَيْنَهُمَا] أَيْ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدِينَ
جَمِيعًا] أَيْ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ ، وَكَذَا بِاعْتِبَارِ
الْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ (١) [نَحْوُ - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ] لِلْمُنَاسَبَةِ
الظَّاهِرَةِ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالْكِتَابَةِ وَتَقَارُنِهِمَا فِي خِيَالِ أَصْحَابِهِمَا [وَيُعْطَى] زَيْدٌ [وَيَمْنَعُ]
لِتَضَادِّ الْأَعْطَاءِ وَالْمَنْعِ ، هَذَا عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا ، وَأَمَّا عِنْدَ تَغَايُرِهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ
تَنَاسُبِهِمَا أَيْضًا ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ [وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ وَزَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُو
(١) وَقَدْ تَكُونُ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي أَحَدَاهُمَا وَالْمُسْنَدِ فِي الْآخَرِي ، نَحْوُ -
الْإِسْلَامُ حَسَنٌ وَالْقَبِيحُ السَّكْفَرُ .

قصير - لمناسبة بينهما ، بخلاف - زيد شاعر وعمره كاتب - بدورها - وزيد
شاعر وعمره طويل - مطلقاً .
السكاكي :

قصير - لمناسبة بينهما [أى بين زيد وعمره كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك ، وبالجملة يجب أن يكون أحدهما مناسباً للآخر وملابساً له ملائمة لها نوع اختصاص] بخلاف - زيد شاعر وعمره كاتب - بدورها [أى بدون المناسبة بين زيد وعمره ، فانه لا يصح وإن اتحد المسندان ، ولهذا حكموا بامتناع نحو - خفي ضيق وخاتمي ضيق (١)] وبخلاف - زيد شاعر وعمره طويل - مطلقاً [أى سواء كان بين زيد وعمره مناسبة أو لم تكن ، لعدم تناسب الشعر وطول القامة .

[السكاكي] ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة
جمعاً من جهة العقل وهو الجامع العقلي ، أو من جهة الوجدان وهو الجامع الوجداني ، أو
من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي ، والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكمالات ،
وبالوجدان القوة المدركة للمعاني الجوهرية الموجودة في المحسوسات من غير أن يتأدى إليها
من طرق الحواس ، كادراك الشاة معنى في الذئب (٢) وبالخيال القوة التي تجتمع فيها
صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيوبها عن الحس المشترك ، وهو القوة التي تتأدى
إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة ، وبالمفكرة القوة التي من شأنها
(١) وهذا ما لم يقصد ذكر الأشياء المتفقة في الضيق ، لأنه يصير مثل قولك - هذا
الأمير ضيق وهذا الأمر ضيق ، فيتحد الطرفان (٢) وهو الإيذاء والعداوة ، فالعداوة
التي في الذئب معنى جزئي تدركه الشاة بالواهمة .

الْجَامِعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِمَّا عَقْلِيٌّ ، بَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمَا اتِّحَادٌ فِي التَّصَوُّرِ أَوْ تَمَاسُّ ، قَانَ
 الْعَقْلَ بِتَجَرِيدِهِ الْمُثَلِّينَ عَنِ التَّشْخِصِ فِي الْخَارِجِ يَرْفَعُ التَّعَدُّدَ بَيْنَهُمَا ،

التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم
 بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ ، وَنَعْنَى بِالصُّورِ مَا يُمْكِنُ إدْرَاكُهُ بِأَحَدِى الْحَوَاسِ الظَّاهِرَةِ ، وَبِالْمَعَانِي
 مَا لَا يُمْكِنُ إدْرَاكُهُ بِهَا ، فَقَالَ السَّكَكِيُّ الْجَامِعُ بَيْنَ الْجَمْلَتَيْنِ إِمَّا عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
 بَيْنَ الْجَمْلَتَيْنِ اتِّحَادٌ فِي تَصَوُّرٍ مَّا ، مِثْلُ الْإِتِّحَادِ فِي الْخُبْرِ عَنْهُ أَوْ فِي الْخُبْرِ بِهِ أَوْ فِي قَيْدٍ مِنْ
 قِيودِهِمَا ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالصُّورِ الْأَمْرَ الْمُتَّصِرَ (١) وَلَمَّا كَانَ مُقَرَّرًا أَنَّهُ
 لَا يَكْفِي فِي عَطْفِ الْجَمْلَتَيْنِ وَجُودَ الْجَامِعِ بَيْنَ مَفْرُودَيْنِ مِنْ مَفْرُودَاتِهِمَا بِاعْتِرَافِ السَّكَكِيِّ
 أَيْضًا غَيْرَ الْمُصَنَّفِ عِبَارَةَ السَّكَكِيِّ (٢) فَقَالَ [الْجَامِعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِمَّا عَقْلِيٌّ] وَهُوَ أَمْرٌ
 بِسَبَبِهِ يَقْتَضِي الْعَقْلَ اجْتِمَاعَهُمَا فِي الْمَفْكُورَةِ ، وَذَلِكَ [بَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمَا اتِّحَادٌ فِي التَّصَوُّرِ
 أَوْ تَمَاسُّ] (٣) فَإِنَّ الْعَقْلَ بِتَجَرِيدِهِ الْمُثَلِّينَ عَنِ التَّشْخِصِ فِي الْخَارِجِ يَرْفَعُ التَّعَدُّدَ بَيْنَهُمَا [
 فَيَصِيرَانِ مُتَّحِدَيْنِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَجْرُدُ الْجُزْئِيَّ الْحَقِيقِيَّ عَنْ عَوَارِضِهِ الْمُشْخَصَةِ
 الْخَارِجِيَّةِ وَيَنْتَزِعُ مِنْهُ الْمَعْنَى الْكُلِّيَّةَ فَيُدْرِكُهُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ ، وَإِنَّمَا قَالَ - فِي
 الْخَارِجِ - لِأَنَّهُ لَا يَجْرُدُهُ عَنِ الْمَشْخَصَاتِ الْعَقْلِيَّةِ ، لِأَنَّ كُلَّ مَا هُوَ موجودٌ فِي الْعَقْلِ فَلَا
 يَدُلُّهُ مِنْ تَشْخِصٍ فِيهِ بِهِ يَمْتَازُ عَنْ سَائِرِ الْمَعْقُولَاتِ ، وَهَهُنَا بَحْثٌ وَهُوَ أَنَّ التَّمَاسُّ
 هُوَ الْإِتِّحَادُ فِي النَّوْعِ ، مِثْلُ اتِّحَادِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو مِثْلًا فِي الْإِنْسَانِيَّةِ ، وَإِذَا كَانَ التَّمَاسُّ
 جَامِعًا لَمْ تَتَوَقَّفْ صِدْقَةُ قَوْلِنَا - زَيْدٌ كَاتِبٌ وَعَمْرٍو شَاعِرٌ - عَلَى أَخُوَّةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو أَوْ

(١) وَهَذَا الْإِطْلَاقُ لِأَنَّهُ فِيهِ لَا تَهْ كَثِيرًا مَا يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ (٢) فَأَبْدَلَ الْجَمْلَتَيْنِ
 بِالشَّيْئَيْنِ لِأَنَّ الْجَامِعَ يَجِبُ فِي مَفْرُودَاتِ الْجَمْلَتَيْنِ ، وَلَا يَكْفِي وَجُودُهُ بَيْنَ مَفْرُودَيْنِ مِنْهَا ،
 وَسَيَعُودُ الشَّارِحُ إِلَى تَحْقِيقِ هَذَا (٣) وَهَذَا بَأَن يَتَّفَقَا فِي الْحَقِيقَةِ وَبِخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ .

أَوْ تَضَافُ كَمَا بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ أَوْ الْأَقَلِّ وَالْأَكْثَرِ ، أَوْ وَهْمِيٌّ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ
تَصَوُّرَيْهِمَا شَبَهُ تَمَاثُلٍ ، كَلَوْنِي بَيَاضٍ وَصُفْرَةٍ ، فَإِنَّ الْوَهْمَ يَبْرِزُهُمَا فِي مَعْرِضِ
الْمُثَلِّينَ ، وَلِذَلِكَ حَسُنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ :
ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

صدافتها أو نحو ذلك ، لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الانسان ، والجواب أن
المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما (١) على ما سيوضح
في باب النشيه [أو تضاييف] وهو كَوْنُ الشَّيْئَيْنِ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ تَعَقُّلُ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا
بِالْقِيَاسِ إِلَى تَعَقُّلِ الْآخَرِ [كما بين العلة والمعلول] فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر
بالاستقلال أو بواسطة الضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول [أو الأقل والأكثر]
فإن كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر ، والآخر أكثر
منه [أو وهمي] وهو أمر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المُفَكِّرَةِ ، بخلاف العقل
فانه إذا خَلَّى وَنَفَسَهُ لَمْ يَحْكَمْ بِذَلِكَ ، وَذَلِكَ [بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل ،
كلوني بياض وصفرة ، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين] من جهة أنه يسبق إلى
الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عَارِضٌ (٢) بخلاف العقل فانه يعرف أنهما
نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون [ولذلك] أي ولأن الوهم يبرزهما في
معرض المثلين [حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(١) أي مع اشتراكهما في الحقيقة .

(٢) وهو الكُدْرَةُ في الصفرة ، أو الاشراف في البياض .

أَوْ تَضَادَّ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَمَا يَتَصَفُّ بِهَا كَالْأَبْيَضِ
وَالْأَسْوَدِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، أَوْ شَبَهُ تَضَادَّ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْأَوَّلِ وَالثَّانِي ،

فإن الوجود يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض ، والعقل
يعرف أنها أمور متباينة [أو] يكون بين تصوريهما [تضاد] وهو التقابل بين أمرين
وُجُودِيَّين يتعاقبان على محل واحد [كالسواد والبياض] في المحسوسات [والايمان
والكفر] في المعقولات ، والحق أن بينهما تقابل العدم والمملكة ، لأن الايمان هو
تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة ، أعني قبول النفس
لذلك والأذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين ، مع الاقرار به
باللسان ، والكفر عدم الايمان عمّا من شأنه الايمان ، وقد يقال الكفر إنكار شيء
من ذلك ، فيكون وجودياً ، فيكونان مُتَضَادَّينِ [وما يتصف بها] أى بالمذكورات ،
[كالأسود والابيض والمؤمن والكافر] وأمثال ذلك ، فإنه يعدُّ من المتضادين باعتبار
الاشتغال على الوصفين المتضادين [أو شبه تضاد كالسما والارض] في المحسوسات ،
فانهما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع ، والآخر في غاية الانحطاط ، وهذا معنى
شبه التضاد ، وليس متضادين لعدم تواردهما على المحل ، لكونهما من الأجسام دون
العراض ، ولا من قبيل الأسود والابيض ، لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا
بداخلين في مفهومى السماء والارض [والأول والثاني] فيما يعم المحسوسات والمعقولات ،
فإن الأول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير ، والثاني هو الذي
يكون مسبوقا بواحد فقط ، فأشبه المتضادين باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن
اجتماعهما ، ولم يجعل متضادين كالأسود والابيض ، لأنه قد يشترط في المتضادين
أن يكون بينهما غاية الخلاف ، ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للأول
أكثر من مخالفة الثاني له ، مع أن العدم معتبر في مفهوم الأول (١) فلا يكون وجوديا
(١) وذلك في جزئه الثاني (ولا يكون مسبوقا بالغير) .

فأنه ينزلهما منزلة التضاييف ، ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد ،
أو خيالي بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق ، وأسبابه مختلفة ، ولذلك
اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا ، ولصاحب علم المعاني فضل
احتياج إلى معرفة الجامع لاسيما الخيالي ، فإن جمعه على مجرى الالف والعادة .

[فانه] اي إنما يجعل التضاد وشبهه جامعا وهما لأن الوهم [ينزلهما منزلة التضاييف]
في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبيهين بهما إلا ويحضر الآخر [ولذلك تجد الضد
أقرب خطورا بالبال مع الضد] من المغايرآت الغير المتضادة ، يعني أن ذلك مبني على
حكم الوهم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر [أو خيالي] وهو أمر
بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [بأن يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال سابق] على العطف لأسباب مؤدية إلى ذلك [وأسبابه] أي وأسباب التقارن
في الخيال [مختلفة] ، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا [فكأن من
صور لا انفكاك (١) بينها في خيال ، وهى في خيال آخر بما لا تجتمع أصلا ، وكمن
صور لا تغيب عن خيال ، وهى في خيال آخر بما لا يقع قط .

[ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع] لأن معظم أبوابه الفصل
والوصل ، وهو مبني على الجامع [لاسيما] الجامع [الخيالي] ، فإن جمعه على مجرى الالف
والعادة [بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال ، وتباين الأسباب
عما يقوته الحصر .

فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل ، وبالوهمى ما يدرك بالوهم ،
وبالخيالى ما يدرك بالخيال ، لأن التضاد وشبهه ليسا من المعاني التى يدركها الوهم ،

(١) هذا معنى الاختلاف فى الترتيب ، وما بعده معنى الاختلاف فى الوضوح :

وكذا التقارن في الخيالى ليس من الصور التي تجتمع في الخيال ، بل جميع ذلك معانٍ معقولةٌ ، وقد خفي هذا على كثير من الناس ، فاعتترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات ، وأجابوا بأن الجامع كَوْنُ كُلٍِّ منهما مُضَادًّا للآخر ، وهذا معنى جزئى لا يدركه إلا الوهم ، وفيه نظر ، لأنه ممنوع (١) وإن أرادوا أن تَصَادَّ هذا السواد لهذا البياض معنى جزئى فتأمل هذا مع ذاك وتَصَانِيفُهُ معه أيضا معنى جزئى ، فلا تَفَاوُتَ بين التماثل والتضاد وشبههما في أنها إن أُضِيفَتْ إلى الكُلِّيَّاتِ كانت كليات ، وإن أُضِيفَتْ إلى الجزئِيَّاتِ كانت جزئيات ، فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهميا ، ثم إن الجامع الخيالى هو تَقَارُّنُ الصور في الخيال ، وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال ، بل هو من المعانى (٢) .

فان قلت : كلام المفتاح مُشْعِرٌ بأنه يسكنى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما ، وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو - خُنِيَ ضَيْقٌ وَخَائِمِي ضَيْقٌ - ونحو - الشمس ومرارة الأرنب وألف بأذُنْجَانَةٍ مُحَدَّثَةٍ - قلت : كلامه ههنا ليس إلا في بيان الجامع بين الجملتين ، وأما أن أيَّ قَدَرٍ من الجامع يجب لصحة العطف ففوض إلى موضع آخر ، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المستدين والمستند إليهما جميعا ، والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد إصلاحه غيَّره إلى ما ترى ، فذكر مكانَ الجملتين الشئيين ، ومكانَ قوله - اتحاد في تصورهما - اتحاد في التصور ، فوقع الخلل في قوله - الوهمي أن يكون بين تصوريهما

(١) يريد منع أن تضاد البياض للسواد معنى جزئى ، وإثبات أنه كلى ، لأن التضاد المأخوذ مضافاً إلى كَلِّىٍّ كَلِّىٌّ (٢) أي التي تدرك بالعقل أو الوهم ، فلا يصح تفسير الخيالى أيضا بما يدرك بالخيال .

وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْوَصْلِ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْأُسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ،

شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد ، والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال - لأن التضاد مثلاً إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعنى العلم بهما ، وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس الصَّوَرِ (١) فلا بد من تأويل كلام المصنف (٢) وحمله على ما ذكره السكاكي بأن يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غَلَطَ (٣) مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك ، ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح ، وإنه من المباحث التي ما وجدنا أحداً حَامَ حَوْلَ تحقيقها .

[ومن محسنات الوصل] بعد وجود المصحح [تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية]

(١) أى لا بين التصورات ، وهذا الخلال لا يرد على السكاكي ، لأن قوله - اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في الخبر عنه الخ - ظاهر في أنه أراد بالتصور المتصورَ على ما سبق (٢) بأن يقال إنه أراد بتصوريهما مفهوميهما ، وهما الأمران المتصوران .

(٣) لأن الخطيب قد رد كلام السكاكي في الإيضاح وحمله على السهو ، فلا يصح حمل كلامه عليه ، وإنى أرى أن كل هذا من المماحكات اللفظية التي لا تحتملها علوم البلاغة .

تطبيقات على الوصل للتوسط بين الكمالين :

- (١) سافر تجدد عوضاً عن تفارقه وانصب فان لذيق العيش في النصب
 - (٢) إذا كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة ولا تك بالتردد للرأي مفسداً
 - (٣) أعز مكان في الدنيا سرج سابح وخير جليس في الزمان كتاب
- وصل في الأول لما بين الجملتين من الجامع العقلي ، وفي الثاني لما بينهما من الجامع الالوهي ، وفي الثالث لما بينهما من الجامع الخيالي .

وَالْفَعْلِيَّتَيْنِ فِي الْمَضَى وَالْمُضَارَعَةِ إِلَّا لِمَانَعٍ .

تَذْنِيبٌ

أَصْلُ الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ وَאוْ ،

[تناسب] [الفعليّتين في المضى والمضارعة] فإذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى قلت - قام زيد وقعد عمرو - وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد [إلا لمانع] مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت ، فيقال - قام زيد وعمرو قاعد - أو يراد في إحداهما المضى وفي الأخرى المضارعة ، فيقال - زيد قام وعمرو يقعد - أو يراد في إحداهما الاطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى - (وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَفُضِيَ الْأَمْرُ) ومنه قوله تعالى (فَأَذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) فعندى أن قوله ولا يستقدمون - عطفت على الشرطية قبلها لا على الجزاء ، أعني قوله - لا يستأخرون - إذ لا معنى لقولنا - إذا جاء أجلهم لا يستقدمون .

تَذْنِيبٌ

هو جعل الشيء ذنابة للشيء ، شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب [أصل الحال المنتقلة] أي الكثير الراجع فيها ، كما يقال الأصل في الكلام الحقيقة [أن تكون بغير واو] واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة (١) فإنها يجب أن تكون بغير واو (١) اعترض عليه بأن اللازمة هي التي تقابل المنتقلة ، واللازمة نحو - هذا أبوك

لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ووصف له كالنعت ، لكن خولف هذا إذا كانت جملة ، فإنها من حيث هي جملة مستقلة بالأفادة ، فتحْتَاجُ إلى ما يربطها

البتة ، لشدة ارتباطها بما قبلها ، وإنما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو [لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر] بالنسبة إلى المبتدل ، فان قولك - جاء زيد راكباً - إثبات الركوب لزيد ، كما في - زيد راكب - إلا أنه في الحال على سبيل التبعية ، وإنما المقصود إثبات المجيء ، وجئت بالحال لزيد في الاخبار عن المجيء. هذا المعنى [ووصف له] أي. ولأنها في المعنى وصف لصاحبها [كالنعت] بالنسبة إلى المنعوت ، إلا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل ، فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه ، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك ، بل مجرد اتصاف المنعوت به ، وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال ، وأما ما أورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب كان ، والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال (١) [لكن خولف] هذا الأصل [إذا كانت] الحال [جملة فإنها] أي الجملة الواقعة حالاً [من حيث هي جملة مستقلة بالأفادة] من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها ، وإنما قال من حيث هي جملة لأنها من حيث هي حال غير مستقلة ، بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها [فتحْتَاجُ] الجملة الواقعة حالاً [إلى ما يربطها عطفًا] - أما المؤكدة فنحو - لا تَعَثْ في الأرض مفسداً - وتقابلها المؤسَّسة لا المنتقلة .

(١) ومن هذا في باب كان وأخواتها قوله :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عَرِيَانٌ

وفي باب الصفة قوله تعالى (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) .

بصاحبها ، وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل هو الضمير بدليل المفردة والخبر والنعت .

فالجمله إن خلت عن ضمير صاحبها وجب الواو ، وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال يصح أن تقع حالا عنه بالواو

بصاحبها [الذى جعلت حالا عنه] وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل الذى لا يعدل عنه ما لم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط [هو الضمير بدليل] الاقتصار عليه فى الحال [المفردة والخبر والنعت] .

[فالجمله] التى تقع حالا [إن خلت عن ضمير صاحبها] الذى تقع هى حالا عنه [وجب] فيها [الواو] ليحصل الارتباط ، فلا يجوز - خرجت زيد قائم - ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين أن أى جملة يجوز (١) ذلك فيها وأى جملة لا يجوز ذلك فقال [وكل جملة خالية عن ضمير ما] أى الاسم الذى [يجوز أن ينتصب عنه حال] وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو منكرًا مخصوصا ، لا نكرة محضة أو مبتدأ أو خبرا ، فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح (٢) وإنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال ، لأن قوله - كل جملة - مبتدأ وخبره قوله [يصح أن تقع] تلك الجملة [حالا عنه] أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال [بالواو] وما لم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلا مجازا ، وإنما قال - ينتصب عنه حال - ولم يقل - يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه - لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت ، لأن

(١) اسم أن ضمير الشأن ، وأى مبتدأ ، وقوله - يجوز ذلك فيها - خبره ، والجملة خبر أن (٢) راجع إلى الثلاثة ، وهى النكرة المحضة والمبتدأ والخبر .

إِلَّا الْمُسَدَّرَةُ بِالْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَيَتَكَلَّمُ عَمْرُو - لِمَاسِيَّاتِي ، وَإِلَّا فَإِنْ
كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُثَبَّتٌ أَمْتَنَعَ دُخُولُهَا ، نَحْوُ - وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ - لِأَنَّ
الْأَصْلَ الْمَفْرَدَةَ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قِيدًا لَهُ ،
وَهُوَ كَذَلِكَ ، أَمَّا الْحُصُولُ

ذلك الاسم بما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه ، ولكنه بما يجوز أن ينتصب عنه
حال في الجملة ، وحينئذ يكون قوله - كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه
حال - متناولا للمصدر بالمتضارع الخالية عن الضمير المذكور ، فيصح انتفاؤها بقوله
[إِلَّا الْمُسَدَّرَةُ بِالْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَيَتَكَلَّمُ عَمْرُو] فإنه لا يجوز أن يجعل
ويتكلم عمرو حالا عن زيد [لِمَاسِيَّاتِي] من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير
فقط ، ولا يخفى أن المراد بقوله - كل جملة - الجملة الصالحة للحالية في الجملة ، بخلاف
الانشائيات فإنها لا تقع حالا أثبتة ، لا مع الواو ولا بدونها [وَإِلَّا] عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ
- إِنْ خَلَّتْ - أَيْ وَإِنْ لَمْ تَخَلْ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَةُ عَنْ ضَمِيرٍ صَاحِبِهَا [فَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ
الْمُضَارِعُ مُثَبَّتٌ أَمْتَنَعَ دُخُولُهَا] أَيْ الْوَائِ [نَحْوُ - وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ] أَيْ وَلَا تَعطى حال
كقولك تَعَدُّ مَا تَعطيه كثيرا [لِأَنَّ الْأَصْلَ] فِي الْحَالِ هِيَ الْحَالُ [الْمَفْرَدَةُ] لِعَرَاةِ
المفرد في الاعراب ، وَتَطْفُلُ الْجُمْلَةُ عَلَيْهِ بِوُقُوعِهَا مَوْقِعَهُ [وَهِيَ] أَيْ الْمَفْرَدَةُ [تَدُلُّ عَلَى
حُصُولِ صِفَةٍ] أَيْ مَعْنَى قَائِمٍ بِالْغَيْرِ ، لِأَنَّهَا لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْفَاعِلُ أَوْ الْمَفْعُولُ ،
وَالْهَيْئَةُ مَعْنَى قَائِمٍ بِالْغَيْرِ [غَيْرِ ثَابِتَةٍ] لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ [مُقَارِنٍ] ذَلِكَ
الْحُصُولِ [لِمَا جُعِلَتْ] الْحَالُ [قِيدًا لَهُ] يَعْنِي الْعَامِلَ ، لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْحَالِ تَخْصِصُ
وَقُوعِ مَضْمُونِهَا بِوَقْتِ حُصُولِ مَضْمُونِ الْحَالِ ، وَهَذَا مَعْنَى الْمُقَارَنَةِ [وَهُوَ]
أَيْ الْمُضَارِعُ الْمُثَبَّتِ [كَذَلِكَ] أَيْ دَالٌّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ
قِيدًا لَهُ كَالْمَفْرَدَةِ ، فَتَمْتَنِعُ الْوَائِ فِيهِ بِمَا فِي الْمَفْرَدَةِ [أَمَّا الْحُصُولُ] أَيْ أَمَا دَلَالَةُ الْمُضَارِعِ

فَلَسَكُونَهُ فَعَلًا مُّثَبَّتًا ، وَأَمَّا الْمُقَارَنَةُ فَلَسَكُونَهُ مُضَارِعًا ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ - قَتَ وَأَصَكَّ وَجْهَهُ - وَقَوْلُهُ :

فَلَبَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالَكَ
فَقِيلَ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ ، أَيْ وَأَنَا أَصَكُّ ، وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ ، وَقِيلَ الْأَوَّلُ شَاذٌ ،
وَالثَّانِي ضَرُورَةٌ - وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هِيَ

المثبت على حصول صفة غير ثابتة [فليكونه فعلا] فيبدل على التجدد وعدم الثبوت
[مثبتا] فيدل على الحصول [وأما المقارنة فليكونه مضارعا] فيصلح للحال كما يصلح
للاستقبال ، وفيه نظر لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم ، وحقيقته
أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ، والحال التي نحن بصددّها يجب أن
يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا ، فلا دخل
للمضارعة في المقارنة ، فلا ولي أن يُعَالَ امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن
أَسَمِ الْفَاعِلِ لفظا وبتقديره معنى (١) [وأما ما جاء من نحو] قول بعض العرب [قَتَ
وَأَصَكَّ وَجْهَهُ وَقَوْلُهُ (٢) فَلَبَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ] أي أسلحتهم [نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالَكَ ،
فَقِيلَ] إنما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالا [على] اعتبار [حذف المبتدأ]
لتكون الجملة اسمية [أي وأنا أصك وأنا أرهنهم] كما في قوله تعالى (لَمْ تُوْذَوْنِي وَقَدْ
تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ) أي وأنتم قد تعلمون [وقيل الأول] أي قَتَ وَأَصَكَّ
وجهه [شاذ ، والثاني] أي نجوت وأرهنهم [ضرورة ، وقال عبد القاهر : هي] أي
(١) لأن المضارع إذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل ، لاشتراكهما في الحال
والاستقبال ، فنحو - جاء زيد يتكلم - بمعنى جاء متكلم (٢) هو لعبس الله بن همام
السُّلُوي من الشعراء الإسلاميين ، وكان قد توعد عبيد الله بن زياد فهرب منه إلى الشام .

فِيهِمَا لِلْعُطْفِ ، وَالْأَصْلُ وَصَكَّكَتُ وَرَهَنْتُ ، عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى
الْمُضَارِعِ حِكَايَةً لِلْحَالِ .

وَأِنْ كَانَ مَنْفِيًّا فَلَا مَرَانَ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ - فَاسْتَقِيًّا وَلَا تَتَّبِعَانِ -
بِالتَّخْفِيفِ ، وَنَحْوِ - وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ - لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا ،
دُونَ الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا .

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى

الْوَاوِ [فِيهِمَا لِلْعُطْفِ] لا للحال ، إذ ليس المعنى - قَتَ صَا كَا وَنَجَوْتَ رَاهِنًا
مَالِكًا - بل المضارع بمعنى الماضى [وَالْأَصْلُ] قَتَ [وَصَكَّكَتَ] وَنَجَوْتَ [وَرَهَنْتَ ،
عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى] لَفْظِ [الْمُضَارِعِ حِكَايَةً لِلْحَالِ] الْمَاضِيَةِ ، وَمَعْنَاهَا أَنْ
يُفْرَضَ مَا كَانَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَأَقَامَا فِي هَذَا الزَّمَانِ ، فَيُعْبَرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ .

[وَإِنْ كَانَ] الْفِعْلُ مُضَارِعًا [مَنْفِيًّا فَلَا مَرَانَ] جَائِزَانِ الْوَاوِ وَتَرَكَهُ [كَقِرَاءَةِ
ابْنِ ذَكْوَانَ فَاسْتَقِيًّا وَلَا تَتَّبِعَانِ بِالتَّخْفِيفِ] أَيْ بِتَخْفِيفِ نُونِ - وَلَا تَتَّبِعَانِ - فَيَكُونُ
لَا لِلنَّفْيِ دُونَ النَّهْيِ ، لِثَبُوتِ النُّونِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، فَلَا يَصِحُّ عُطْفُهُ عَلَى الْأَمْرِ
قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ الْوَاوِ لِلْحَالِ ، بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ - وَلَا تَتَّبِعَانِ - بِالتَّشْدِيدِ ، فَانَّهُ نَهْيٌ
مُؤَكَّدٌ مُعْطُوفٌ عَلَى الْأَمْرِ قَبْلَهُ [وَنَحْوِ - وَمَا لَنَا] أَيْ أَيْ شَيْءٌ ثَبَتَ لَنَا [لَا نُؤْمِنُ
بِاللَّهِ] أَيْ حَالُ كَوْنِنَا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ ، فَالْفِعْلُ الْمُنْفَى حَالٌ بِدُونِ الْوَاوِ ، وَإِنَّمَا جَازَ فِيهِ
الْأَمْرَانِ [لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا دُونَ الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا] وَالْمُنْفَى إِنَّمَا
يَدُلُّ مَطَابَقَةً عَلَى عَدَمِ الْحُصُولِ (١) .

[وَكَذَا] يَجُوزُ الْوَاوِ وَتَرَكَهُ [إِنْ كَانَ] الْفِعْلُ [مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى]

(١) وَبِهَذَا شَبَاهُ الْمَفْرُودِ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ لِحَازِ فِيهِ الْأَمْرَانِ .

- أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ - وَقَوْلُهُ - أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ -
 وَقَوْلُهُ - أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ
 وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ
 خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا الْمُثَبِّتُ فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ فِعْلًا مُثَبَّتًا ، ذُوْنَ
 الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًّا ، وَلِهَذَا شَرِطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ،

لِإِخْبَارِهِ عَنْ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ [أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ] بِالْوَاوِ [وَقَوْلُهُ -
 أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ] بِدُونِ الْوَاوِ ، وَهَذَا فِي الْمَاضِي لَفْظًا ، وَأَمَّا الْمَاضِي مَعْنَى
 الْقَلْبَادِ بِهِ الْمَضَارِعَ الْمُنْفَى بَلَمْ أَوْ لَمَّا ، فَانْهَمَا يَقْلِبَانِ مَعْنَى الْمَضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي ، فَأُورِدَ
 لِلْمُنْفَى بَلَمْ مَثَالَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَعَ الْوَاوِ ، وَالْآخَرُ بِدُونِهِ ، وَاقْتَصَرَ فِي الْمُنْفَى بَلَمَّا عَلَى مَا هُوَ
 بِالْوَاوِ ، وَكَانَتْهُ لَمْ يَطْلُعَ عَلَى مِثَالِ تَرْكِ الْوَاوِ ، إِلَّا أَنَّهُ مَقْتَضِي الْقِيَاسِ ، فَقَالَ [وَقَوْلُهُ -
 أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ
 سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا
 الْمُثَبِّتُ [أَيْ أَمَّا جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ فِي الْمَاضِي الْمُثَبِّتِ] فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْحُصُولِ [يَعْنِي حُصُولُ
 صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ] لِكَوْنِهِ فِعْلًا مُثَبَّتًا ، دُونَ الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًّا [فَلَا يُقَارَنُ الْحَالُ
 [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ] شَرِطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً [كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى -
 وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ] أَوْ مُقَدَّرَةً [كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ - لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّبَ
 الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَالْإِشْكَالُ الْمَذْكُورُ وَارِدٌ هُنَا ، وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي نَحْنُ بِصِدْدِهَا
 غَيْرُ الْحَالِ الَّتِي تَقَابَلُ الْمَاضِي ، وَتُقَرَّبُ - قَدْ - الْمَاضِي مِنْهَا ، فَتَجُوزُ الْمُقَارَنَةُ إِذَا كَانَ
 الْحَالُ وَالْعَامِلُ مَاضِيَيْنِ ، وَلَفْظُ - قَدْ - إِنَّمَا يَقْرِبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ الَّتِي هِيَ زَمَانُ

وَأَمَّا الْمُنْفَى فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْمُقَارَنَةِ دُونَ الْحُصُولِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ لِمَا لِلْاِسْتِغْرَاقِ ،
وغيرها لا انتفاء متقدم مع أَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُهُ ، فَتَحْصُلُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا عِنْدَ
الْإِطْلَاقِ ، بِخِلَافِ الْمُثَبَّتِ ، فَإِنَّ وَضْعَ الْفِعْلِ عَلَى إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، وَتَحْقِيقَهُ أَنَّ
اسْتِمْرَارَ الْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ ،

التكلم ، وربما يبعده عن الحال التي نحن بصددِها ، كما في قولنا - جاءني زيد في السنة
الماضية وقد ركب فرسه - والاعتذار عن ذلك المذكور في الشرح (١) [وأما المنفى]
أى أما جواز الأمرين في الماضى المنفى [فلدلالتيه على المقارنة دون الحصول ، أما
الأول] أى دلالاته على المقارنة [فلأن - لما - للاستغراق] أى لا امتداد النفي من حين
الانتفاء إلى زمان التكلم [وغيرها] أى غير - لما - مثل - لم وما [لا انتفاء متقدم]
على زمان التكلم [مع أن الأصل استمراره] أى استمرار ذلك الانتفاء لما سيبيح
حتى تظهر قرينة على الانقطاع ، كما في قولنا - لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم
[فيحصل به] أى باستمرار النفي ، أو بأن الأصل فيه الاستمرار [الدلالة عليها]
أى على المقارنة [عند الإطلاق] وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء
[بخلاف المثبت ، فإن وضع الفعل على إفادة التجدد] من غير أن يكون الأصل
استمراره ، فإذا قلت - ضرب - مثلاً كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء
الزمان الماضى ، وإذا قلت - ماضرب - أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضى ،
لَكِنَّ لَا قَطْعِيًّا (٢) بخلاف لما ، وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفي في
طَرَفَيْ نَقِيضٍ ، ولا يخفى أن الإثبات في الجملة إنما ينافية النفي دائماً [وتحقيقه] أى تحقيق
هذا الكلام [أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود] يعنى

(١) ومحصله أنه أتى بقدر لدفع التنافي لفظاً ، وإن كان الحالان متنافيين في الحقيقة .

(٢) أى ليس من أصل الوضع .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَيْسَ كَوْنُهُ مَنفِيًّا .

وَلِإِنْ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَالْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا ، لَعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُثَبَّتِ ، نَحْوُ -
كَلِمَتُهُ فَوْهُ إِلَى فِي - وَأَنَّ دُخُولَهَا أَوَّلِي ، لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ مَعَ ظُهُورِ
الِاسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسَنَ زِيَادَةُ رَابِطِ ، نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ -
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ

أَنْ بَقَاءَ الْحَادِثِ وَهُوَ اسْتِمْرَارُ وجوده يحتاج إلى سبب موجود ، لانه وجودٌ عَقِيبٌ
وُجُودٌ ، وَلَا يَدُّ لِلْوُجُودِ الْحَادِثِ مِنَ السَّبَبِ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ فَإِنَّهُ عَدَمٌ ، فَلَا
يَحْتَاجُ إِلَى وجود سبب ، بَلْ يَكْفِيهِ مَجْرَدُ انْتِفَاءِ سبَبِ الوجود ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَوَادِثِ
الْعَدَمُ حَتَّى تَوْجِدَ عَلَلُهَا ، فَنَفِي الْجُمْلَةِ لِمَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمَنِيِّ الْاسْتِمْرَارُ حَصَلَ مِنْ إِطْلَاقِهِ
الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَقَارَنَةِ [وَأَمَّا الثَّانِي] أَيْ عَدَمُ دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَصُولِ [فَلَيْسَ كَوْنُهُ مَنفِيًّا] .
هَذَا إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً [وَلِإِنْ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَالْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا] أَيْ الْوَاوُ
[لَعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُثَبَّتِ] أَيْ لِدَّلَالَةِ الْاِسْمِيَّةِ عَلَى الْمَقَارَنَةِ لِكُونِهَا مُسْتَمْرَةً ،
لَا عَلَى حَصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ [نَحْوُ كَلِمَتِهِ فَوْهُ إِلَى فِي] بِمَعْنَى
مُشَافَهَا [وَ] أَيْضًا الْمَشْهُورُ [أَنَّ دُخُولَهَا] أَيْ الْوَاوُ [أَوَّلِي] مِنْ تَرْكِهَا [لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا]
أَيْ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ [عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ (١)] مَعَ ظُهُورِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسَنَ زِيَادَةُ رَابِطِ
نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ [أَيْ وَأَنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ ، وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ] وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ [فِي الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ
(١) مَعْنَى عَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ ، لِأَنَّ نَفِي النَفْيِ إِثْبَاتٌ ،
وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا جُمْلٌ فِيهَا مَسْبُوقٌ عِلَّةً لِلْجَوَازِ تَرْكِ الْوَاوِ ، فَلَا أَوْلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَى عِلَّةِ
ظُهُورِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِيهَا .

ضَمِيرَ ذِي الْحَالِ وَجَبَتْ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ يُسْرِعُ ، أَوْ وَهُوَ مُسْرِعٌ -

الْحَالِيَّةُ [ضمير ذي الحال وجبت] أى الواو ، سواء كان خبره فعلا [نحو - جاء زيد وهو يسرع أو] اسما نحو - جاء زيد [وهو مسرع] وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم إليه فى الإثبات ، وتقدر تقدير المفرد فى الأصل يستأنف لها الإثبات ، وهذا مما يمتنع فى نحو - جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع - لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا فى أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع فى صلة المجرى ، وتنضمه إليه فى الإثبات ، لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ، وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا فى اليمين ، وجرى مجرى أن تقول - جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه - ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ، ولم تبدئ السرعة لإثباتا ، وعلى هذا فالأصل والقياس ألا تجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو ، وما جاء بدونه فسيل الشئ الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ، ونوع من التشبيه (١) هذا كلامه فى دلائل الإعجاز، وهو شعرٌ بوجوب الواو فى نحو - جاء زيد وزيد يسرع ، أو مسرع ، وجاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه - بالطريق الأولى (٢) ثم قال

- (١) يعنى التأويل بالمفرد والتشبيه بواو العطف ، والأول نحو - كلمته فوه إلى قى - أى مُشافهاً ، والثانى كقوله تعالى (أَنَا هَا أَمْرًا يَبَاتًا أَوْهُمْ قَاتِلُونَ) فقوله - هم قاتلون - حال ، وتركت فيها الواو لأنها تشبه واو العطف ، فيصح اجتماعها مع أو .
(٢) وحيثئذ فلا يقيسد ذلك عنده بكون المبتدأ فى الاسمية ضمير ذي الحال كما ذكره الخطيب .

وَأِنْ جُعِلَ نَحْوُ - عَلَى كَتَفِهِ سَيْفٌ - حَالًا كَثُرَ فِيهَا تَرْكُهَا ، نَحْوُ :

✽ خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادٍ ✽

وَيَحْسُنُ التَّوَكُّلُ تَارَةً لِدُخُولِ حَرْفٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، كَقَوْلِهِ :

الشيخ [وإن جعل نحو - على كتفه سيف (١) حالا كثر فيها] أي في تلك الحال [تركها] أي ترك الواو [نحو] قول بشار :

إِذَا أَنْكَرْتَنِي بِلَدَةٍ أَوْ نَكَّرْتَهَا [خرجت مع البازي على سواد]

أي بَقِيَّةٍ من الليل ، يعني إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحباً للبازي الذي هو أَبْكُرُ الطيور ، مشتملاً على شيء من ظلمة الليل ، غير منتظر لاسفار الصبح ، فقوله - على سواد - حال ترك فيها الواو ، ثم قال الشيخ : الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً بالظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ ، ويلبغى أن يُقَدَّرَ هنا خصوصاً أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل ، اللهم إلا أن يقدر فعل ماضٍ (٢) هذا كلامه وفيه بحث (٣) والظاهر أن مثل - على كتفه سيف - يحتمل أن يكون في تقدير المفرد ، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها ، وأن يكون فعلية مقدرة بالماضي أو المضارع ، فعل تقديرين يتمتع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو ، فمن أجل هذا كثر تركها ، وقال الشيخ أيضاً [ويحسن الترك] أي ترك الواو في الجملة الاسمية [تارة لدخول حرف على المبتدأ] يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط [كقوله :

- (١) من كل جملة اسمية تقدم خبرها وهو ظرف أو جار ومجرور .
- (٢) لأن تركها أكثر فيه أيضاً ، ولا يقدر مضارعاً ، لأنه يجب تركها فيه .
- (٣) لأن تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو ، لأنه عند وجودها يقدر بالماضي وعند انقائها يقدر بالمضارع .

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تَبْصُرَنِي كَأَنَّمَا بَنِي حَوَالِي الْأَسْوَدُ الْحَوَارِدُ
وَأُخْرَى لَوْ قُوعَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ بِعَقَبٍ مُفْرَدٍ ، كَقَوْلِهِ :
وَاللَّهِ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بِرَدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

فقلت عسى أن تبصرني كأنما بني حوالي الاسود الحوارد (١)
من حَرَدَ إذا غضب ، فقلوله - بني الاسود - جملة اسمية وقعت حالا من مفعول
تبصرني ، ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو ، وقوله - حوالى -
أى فى أكتافى وجوانبى حَالٌّ من - بنى - لما فى حرف التشبيه (٢) من معنى الفعل
[و] يحسن الترك تارة [أخرى لوقوع الجملة الاسمية] الواقعة حالا [بعقب مفرد]
حَالٍ [كقولهِ :

والله يبقيك لنا سالماً برداك تبجيل وتعظيم (٣)
فقلوله - برداك تبجيل - حال ، ولو لم يتقدمها قوله - سالماً - لم يحسن فيها ترك الواو

(١) هو للفرزدق يرد على امرأته فى قوله قبل البيت :
وقالت أراه واحداً لا أخاله يُؤمُّهُ يوماً ولا هو والدُ
(٢) وهو كأنما لأنه فى معنى أشبه (٣) هولاء الرومى من شعراء الدولة العباسية :
تطبيقات عامة على الوصل والفصل والجملة الحالية :

(١) أَخْطُ مَعَ الدَّهْرِ إِذَا مَا خَطَاً وَأَجْرٍ مَعَ الدَّهْرِ كَمَا يَجْرِى
(٢) قُمْ لِلْمُعَلِّمِ وَقِهِ التَّبْجِيلَ كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا
(٣) فَاشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفَعًا فِي رَأْسِ عُذْدَانَ دَارُكَ مِنْكَ مَحَلًّا
وصل فى الاول بين الجملتين لاتفاقهما فى الانشاء مع وجود الجامع وعدم المانع ،

الايجاز والاطناب والمساواة

السَّكَاكِيُّ : أَمَّا الْإِيْجَازُ وَالْإِطْنَابُ فَلِكُونَهُمَا نَسَبِيَّيْنِ لَا يَتَسَرَّ الْكَلَامُ فِيهِمَا إِلَّا بِتَرْكِ التَّحْقِيقِ وَالتَّعْيِينِ

الايجاز والاطناب والمساواة

قال [السكاكي : أما الإيجاز والاطناب فليكونهما نسبيين] أى من الأمور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شئ آخر ، فإن الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أنقص منه (١) [لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين] ، أى لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذاك إطناب ، إذ رُبَّ كلام موجز وفصل فى الثانى لاختلافهما خبرا وإنشاء ، وترك واو الحال فى الثالث لأن الحال جملة اسمية تقدم فيها الجار والمجرور ، فيجوز فيها ترك الواو .

أمثلة أخرى :

(١) وَالْقَدْرُ بِالْعَهْدِ قَبِيحٌ جَدًّا شَرُّ الْوَرَى مِنْ لَيْسَ بِرَعَى عَهْدًا

(٢) أَعْمَرُكَ مَا أَرَقْتُ لَغَيْرِ مَصْرٍ وَمَالِي دُونَهَا أَمَلٌ يَرَامُ

ذَكَرْتُ جَلَالَهَا أَيَّامَ كَانَتْ تَصُولُ بِهَا الْفَرَاغَةُ الْعِظَامَ

فَأَقَاتَى مَضْجَعِي مَا بَاتَ فِيهَا وَبَاتَتْ فِيهِ مَصْرُ فُهْلَ الْأَمِّ

(١) وكذلك المساواة نسبية أيضا ، وإنما لم يتعرض لبيان هذا فيها لأنه لا فضل فى كلام الأوساط ، ولا تفاوت فيه .

وَالْبِنَاءُ عَلَى أَمْرٍ عُرْفِيٍّ ، وَهُوَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، أَيْ كَلَامُهُمْ فِي مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ لَا يُحْمَدُ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ وَلَا يَذَمُّ ، فَلَا يَجَازُ أَدَاءُ الْمُقْصُودِ بِأَقْلٍ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ ، وَالْأَطْنَابُ أَدَاءُهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا - ثُمَّ قَالَ : الْإِخْتِصَارُ لِكَوْنِهِ نَسِيئًا يَرْجِعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَا سَبَقَ ، وَأُخْرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَطِ مَا ذُكِرَ -

يكون مُطَنَّبًا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس [والبناء على أمر عرفي] أي وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف [وهو متعارف الأوساط] الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهامة [أي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعنى] عند المعاملات والمحاورات [وهو] أي هذا الكلام [لا يحمد] من الأوساط [في باب البلاغة] لعدم رعاية مُقْتَضِيَّاتِ الْأَحْوَالِ [ولا يذم] أيضا منهم ، لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالة وَضْعِيَّةٍ وَالْفَاطِ كَيْفَ كَانَتْ وَجُرْدَ تَأْلِيفٍ يَخْرِجُهَا عَنْ حَكْمِ النَّعْتِ [فلا يجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف ، والاطناب أدائه بأكثر منها ، ثم قال] أي السكاكي [الاختصار لكونه نسيئا يرجع فيه تارة إلى ما سبق] أي إلى كونه عبارة المتعارف أكثر منه [و] يرجع تارة [أخرى إلى كونه المقام خليقا بأبسط مما ذكر] أي من الكلام الذي ذكره المتكلم ، وتوهم بعضهم أن المراد بما ذُكِرَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، وهو غلط لا يخفى على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد (١) يعني كما أن الكلام يوصف بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر (٢) وإنما قلنا بحسب الظاهر لأنه لو كان أقل مما (١) لأن الإيجاز على هذا لا يشمل الأقل من مقتضى المقام إذا كان مساويا للمتعارف أو أقل منه (٢) أما في الباطن فإن المقام يقتضي الاختصار على المذكور ليتفرغ لطلب المقصود ، كما في هذه الآية ونحوها .

وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ نَسْبِيًّا لَا يَقْتَضِي تَعَسُرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ الْبِنَاءُ عَلَى
الْمُتَعَارَفِ وَالْبَسْطِ الْمَوْصُوفِ رَدًّا إِلَى الْجَهَالَةِ ،

يقتضيه المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن في شيء من البلاغة ، مثاله قوله تعالى (رَبِّ إِنْ
وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي) الآية فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف ، أعنى قولنا - يارب شخت -
ولإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً ، لأنه مقام بيان انقراض الشباب والمسام
المشيب ، فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط ، فللايجاز معنيان بينهما عموم من
وجه (١) [وفيه نظر ، لأن كَوْنَ الشَّيْءِ نَسْبِيًّا لَا يَقْتَضِي تَعَسُرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ] إذ كثيراً
ما تحقق معاني الأمور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها ، كالأبوة والأخوة وغيرهما ،
والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما ، لأن ما ذكره يبان لمعناهما ، بل أراد تعسر
التحقيق والتعيين في أن هذا القدر إيجاز وذلك إطناب [ثم البناء على المتعارف والبسط
الموصوف] بأن يقال : الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف أو بما يليق بالمقام من
كلام أبسط من الكلام المذكور [رد إلى الجهالة] إذ لا تعرف كمية متعارف الا وساط
وكيفيتها باختلاف طبقاتهم ، ولا يعرف أن كل مقام أي مقدار يقتضيه من البسط حتى
يقاس عليه ويرجع إليه ، والجواب أن الالفاظ قوالب المعاني ، والالوساط الذين
لا يقدررون في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبار
لهم حد (٢) من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم ،
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعاً ، وأما البناء على البسط الموصوف

(١) فيجتمعان في نحو - رب شخت - وينفرد الأول في نحو قول الصياد - غزال -

عند خوف فوات الفرصة ، وينفرد الثاني في نحو - يارب شخت .

(٢) وهو لا يتعدى الدلالة الوضعية .

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ الْمَقْبُولُ مِنْ طُرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُرَادِ تَأْدِيَةُ أَصْلِهِ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ ،
أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ وَافٍ ، أَوْ زَائِدٌ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ ، وَاحْتِرَازُ بَوَافٍ عَنِ الْإِخْلَالِ ، كَقَوْلِهِ :
وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَالِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَذِبًا
أَيُّ النَّاعِمِ ، وَفِي ظِلَالِ الْعَقْلِ ، وَبِفَائِدَةٍ عَنِ التَّطْوِيلِ ، نَحْوُ :
وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا

فإنما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم ، فلا يجهل
عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط [والاقرب] إلى الصواب [أن يقال :
المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوٍ له] أي لا يصل المراد [أو]
بلفظ [ناقص عنه وافٍ ، أو بلفظ زائد عليه لفائدة] فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار
أصل المراد ، والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به ، والاطناب أن يكون زائدا عليه
لفائدة [واحتراز بوافٍ عن الإخلال] وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد
غير وافٍ به [كقوله : والعيش خير في ظلال النوك] أي الحق والجهالة [ممن عاش
كذبا (١)] أي خير ممن عاش مكذوبا متعوبا [أي الناعم وفي ظلال العقل] يعني أن
أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ،
ولفظه غير وافٍ بذلك ، فيكون محلا فلا يكون مقبولا [و] احتراز [بفائدة عن
التطويل] وهو أن يزيد اللفظ على الأصل المراد لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد
متعينا [نحو قوله] وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِأَهْشِيهِ * [وألفى] أي وجد [قولها كذبا ومينا (٢)]

(١) البيت للحارث بن حلزة الشكري من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لا إخلال
فيه ، لأنه اعتمد على ما هو مشهور من أن عيش الجاهل ناعم ، وعيش الكلد لا يكون
بلا للعاقل (٢) البيت لعنيد بن زيد العباضي من شعراء الجاهلية ، والأديم الجلد ،

وَعَنِ الْحَشْوِ الْمَقْسَدِ كَالْنَدَى فِي قَوْلِهِ :
وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبَرَ الْفَقِي لَوْلَا لِقَاءُ شُعُوبِ
وَعَبْرِ الْمَقْسَدِ ، كَقَوْلِهِ :

والكذب والمين واحد ، قوله قد دت أى قطعت ، والراهشان العرقان في باطن الذراعين ،
والضمير في راهشيه وفي النى لجذيمة الأبرش ، وفي قد دت وفي قولها للزباء ، والبيت
في قصة قتل الزباء لجذيمة وهى معروفة [و] احترز أيضا بفائدة [عن الحشو] وهو
زيادة معينة لا لفائدة [المفسد] للمعنى [كالندى في قوله : ولا فضل فيها] أي في الدنيا
[للشجاعة والندى] وصبر الفقى لولا لقاء شعوب (١) [هى علم للأمنية (٢) صرفها
للضرورة ، وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر ، لتيقن
الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه ، بخلاف الباذل ماله إذا تيقن
بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائماً ، فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت
وتخفيف المال ، وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جني ، وهو أن في الخلود وتقل
الأحوال فيه من عسر إلى يسر ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس ،
فلا يظهر لبذل المال كثير فضل [و] عن الحشو [غير المفسد] للمعنى [كقوله :

وفي رواية أخرى (كَذِبًا مُبِينًا) فلا يكون فيه تطويل .

(١) البيت للبتني ، وإنما كان الندى فيه حشوا لأنه زائد على أصل المراد من
كلامه ، وهو تهوين أمر المنيعة بما تظهره من فضل المكارم التي يكمل بها الانسان ، أما
كونه مفسدا فقد بينه الشارح (٢) هو من قيل علم الجنس ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية
والتأنيث ، وقد صرف هنا بجره بالكسرة ، والمراد بالضرورة ضرورة موافقة القوافي .

﴿ وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ ﴾
 الْمَسَاوَاةُ: نَحْوُ - وَلَا يَحِقُّ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ - وَقَوْلُهُ :
 فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خَلَتْ أَنْ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعٌ

وأعلم علم اليوم والامس قبله [ولكنني عن علم ما في غد عني (١)
 فلفظ - قبله - حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعيني وسمعت به أذني
 وكتبته بيدي في مقام يفترق إلى التأكيد (٢) .

[المساواة]

قدمها لأنها الأصل المقيس عليه [نحو - ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله - وقوله :
 فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع (٣)]
 أي موضع البعد عنك ذو سعة ، شبه في حال سخطه وهوله بالليل ، قيل في الآية
 حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط ، فيكون كل منهما إيجازاً لمساواة ،
 وفيه نظر ، لأن اعتبار هذا الحذف رعاية لأمر لفظي (٤) لا يقتصر إليه في تأدية :

(١) هو لزهير بن أبي سلمي من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لاحشوفيه ، لأن آل
 [في الامس للاستغراق ، والاثيان بالظرف بعده للتنهيص عليه ، كما في قوله تعالى .
 (وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) (٢) فهو يدفع احتمال أن يكون الابصار بالقلب ، وأن
 يكون سمعته بمعنى علمته ، وأن يكون كتبته بمعنى أمرت بكتابته .

(٣) هو للناطقة الذبياني من قصيدة له في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر .

(٤) المراد بالأمر اللفظي مالا يتوقف لفادة المعنى عليه في الاستعمال ، وإنما يدعو
 إليه مراعاة قواعد النحو .

وَالْإِيْجَازُ ضَرْبَانِ : إِيْجَازُ الْقَصْرِ ، وَهُوَ مَا لَيْسَ بِمَحْذُوفٍ ، نَحْوُ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - فَإِنَّ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ وَلَفْظُهُ يَسِيرٌ وَلَا حَذْفٌ فِيهِ ،

أصل المراد ، حتى لو صرَّحَ به لكان إطناً بل تطويلاً (١) وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد .

[والإيجاز]

[ضربان : إيجاز القصر وهو ما ليس بمحذف ، نحو - قوله تعالى - ولكم في القصاص حياة - فإن معناه كثير ولفظه يسير] وذلك لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتِلَ قُتِلَ كان ذلك داعياً له إلى ألا يقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، وكان بارتفاع القتل حياة لهم [ولا حذف فيه] أي ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به أصل المراد ، واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف (١) يريد بالتطويل هنا معناه اللغوي ، أي الزائد لا لفائدة ، وإلا فهذا حشو لا تطويل بالمعنى السابق .

هذا والمساواة لا تحمد ولا تذم ، لأنها لا تحتاج إلى اعتبار نسكته ، بل يكفي فيها عدم المقتضى للمعدل عنها ، فإذا اقتضى المقام تأدية أصل المعنى كانت محمودة ، ومن هذا ما وقع منها في القرآن والحديث وغيرهما من كلام الفصحاء .

تطبيقات على المساواة :

(١) قوله تعالى - (كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهينٌ) .

(٢) لا تَرْقُدَنَّ عَنْ سَاهرٍ فِي لَيْلَةٍ مُذْ غَابَ وَجْهَكَ لَمْ يَقْرَأْ بِصَباحٍ

(٣) يقول أناسٌ لَا يَضِيرُكَ فَقْدُهَا بَلَى كُلُّ مَا شَفَّ النَّفوسَ يَضِيرُ

وَفَضْلُهُ عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يَنْظُرُهُ مِنْهُ ، وَالنَّصُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ ، لِمَنْعِهِ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ ، أَوْ النُّوعِيَّةِ الْحَاصِلَةِ لِلْمَقْتُولِ وَالْقَاتِلِ بِالْأَرْتِدَاعِ ، وَاطَّرَادِهِ ،

رِغَايَةُ لَامٍ لَفْظِي ، حَتَّى لَوْ ذَكَرَ لِكَانَ تَطْوِيلًا [وَفَضْلُهُ] أَيْ رَجَحَانِ قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ [عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ] قَوْلُهُمْ [الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يَنْظُرُهُ] أَيْ اللَّفْظُ الَّذِي يَنْظُرُ قَوْلُهُمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ [مِنْهُ] أَيْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - وَمَا يَنْظُرُهُ مِنْهُ هُوَ قَوْلُهُ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - لَا نَقُولُهُ - وَلَكُمْ - زَائِدٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - فَحُرُوفٌ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - مَعَ التَّنْوِينِ أَحَدُ عَشَرَ ، وَحُرُوفٌ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - أَرْبَعَةٌ عَشَرَ ، أَعْنَى الْحُرُوفِ الْمَلْفُوظَةِ ، إِذْ بِالْعِبَارَةِ يَتَعَلَّقُ الْإِيْجَازُ لَا بِالْكِتَابَةِ [وَالنَّصُّ] أَيْ وَبِالنَّصِّ [عَلَى الْمَطْلُوبِ] يَعْنِي الْحَيَاةُ (١) [وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ لِمَنْعِهِ] أَيْ مَنْعِ الْقِصَاصِ [إِيَّاهُمْ] عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ [فَحَصَلَ لَهُمْ فِي هَذَا الْجَنْسِ مِنَ الْحُكْمِ] أَعْنَى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ عَظِيمَةٌ [أَوْ] مِنْ [النُّوعِيَّةِ أَيْ] وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ نَوْعٌ مِنَ الْحَيَاةِ ، وَهِيَ الْحَيَاةُ [الْحَاصِلَةُ لِلْمَقْتُولِ] أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ قَتْلُهُ [وَالْقَاتِلِ] أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ الْقَتْلُ [بِالْأَرْتِدَاعِ] عَنِ الْقَتْلِ لِمَكَانِ الْعِلْمِ بِالِاقْتِصَاصِ [وَاطَّرَادِهِ] أَيْ وَبِكَوْنِ قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - مُطَرِّدًا ، إِذْ الْإِقْتِصَاصُ مُطْلَقًا سَبَبٌ لِلْحَيَاةِ ، بِخِلَافِ الْقَتْلِ ، فَانْهَ قَدْ يَكُونُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ كَالَّذِي عَلَى وَجْهِ الْقِصَاصِ ، وَقَدْ يَكُونُ أَدْعَى لَهُ كَالْقَتْلِ (١) أَمَا قَوْلُهُمْ فَالنَّصُّ فِيهِ عَلَى اتِّفَاءِ الْقَتْلِ ، وَهُوَ لَيْسَ مَطْلُوبًا لِذَاتِهِ ، وَإِنَّمَا يَطْلُبُ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ .

وَحُلُوهُ عَنِ التَّكْرَارِ ، وَاسْتِغْنَاهُ عَنِ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ ، وَالْمُطَابَقَةِ .
وَأَيْجَازُ الْحَذْفِ ، وَالْمَحْذُوفُ إِذَا جُزءُ جُمْلَةٍ مضافٌ ، نَحْوُ - وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ -
أَوْ مَوْصُوفٌ ، نَحْوُ :

« أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا »

أَيُّ رَجُلٍ جَلَا ،

طلبنا [واخلوه عن التكرار] بخلاف قولهم ، فانه يشتمل على تكرار القتل ، ولا يخفى
أن الخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه ، وإن لم يكن مُخْلًا بالفصاحة [واستغنائه
عن تقدير محذوف] بخلاف قولهم ، فان تقديره - القتل أنفى للقتل من تركه (١)
[والمطابقة] أى وباشتاله على صنعة المطابقة ، وهى الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة
كالقصاص والحياة .

[وإيجاز الحذف] عطفٌ على قوله - إيجاز القصر [والمحذوف إيجاز] جملة [عمدة
كان أو فضلة [مضاف] بدلٌ من - جزء جملة [نحو - وأسأل القرية] أى أهل القرية
[أو موصوف ، نحو :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا] متى أضع العمامة تعرفونى (٢)

الثَّنِيَّةُ الْعَقَبَةُ ، وفلان طلائع الثنایا أى رَكَّابٌ لصعاب الامور ، وقوله - جلا -
جملة وقعت صفة لمحذوف [أى] أنا ابن [رجل جلا] أى انكشف أمره أو كشف

(١) الأولى من كل زاجر ، لأن أفعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل
عليه فى أصل المعنى ، ولا شك أن تفضيل القتل على غيره لا يقم بدونه ، فالتقدير هنا
ليس رعاية لأمر لفظى (٢) هو لُسَحْمِ بْنِ وَبِيلِ الرِّيَّاحِيِّ من شعراء الجاهلية ، وقيل
لغيره ، والمراد بالعمامة عمامة الحرب وهى البيضة .

أَوْ صَفَةً ، نَحْوُ - وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا - أَيْ صَحِيحَةً ، أَوْ
نَحْوَهَا بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ ، أَوْ جَوَابٍ شَرْطٍ لِمَا لِمُجَرَّدِ الْاِخْتِصَارِ ،
نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ - أَيْ أَعْرِضُوا
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ ، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ
السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ ، مِثْلَهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ،

الأمور (١) وقيل - جلا - ههنا عَلمٌ ، وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة ،
أعنى الفعل مع الضمير لاعن الفعل وحده (٢) [أَوْ صَفَةً نَحْوُ - وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ
يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا أَيْ] كل سفينة غصباً [صحيحة أو نحوها] كسليمة أو غير معينة
[بدليل ما قبله] وهو قوله (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا) لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ
المعينة [أَوْ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ] في آخر باب الانشاء (٣) [أَوْ جَوَابٍ شَرْطٍ] وحذفه
يكون [إما لمجرد الاختصار نحو - وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ
تُرْحَمُونَ -] فهذا شرط حذف جوابه [أَيْ أَعْرِضُوا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ] وهو قوله تعالى
(وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ) [أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ] أَيْ
جواب الشرط [شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ ،
مِثْلَهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ] فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط
به الوصف ، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ [أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ] المذكور ، كالمسند

(١) وهو على الأول لازم ، وعلى الثاني متعدد (٢) لأنه لو كان منقولاً عن الفعل
وحده لم يمنع من التنوين ، لأنه ليس على وزن خاص بالفعل ، وعلى القول بأن - جلا -
علم لا يكون في البيت إيجازاً بالحذف (٣) أَيْ من تقدير الشرط في جواب التمني
والاستفهام والأمرو والنهي ، كقولك - ليت لي مالا أنفقته - أَيْ إن أرزقه أنفقته وهكذا :

نَحْوُ - لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ
وَقَاتَلَ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

وَأَمَّا جُمْلَةُ مَسْبُوبَةٍ عَنْ مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ - أَيْ فَعَلَ
مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ - فَاَنْفَجَرَتْ - إِنْ قَدَرَ فَضْرَبَهُ بِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ
يَقْدَرَ فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ أَنْفَجَرَتْ ، أَوْ غَيْرُهُمَا ، نَحْوُ - فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ .

إِلَيْهِ وَالْمُسْتَدَّ وَالْمَفْعُولُ بِمَا مَرَّ فِي الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ ، وَكُلُّ مَعْطُوفٍ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ [نَحْوُ -
لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ] يَمْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى (أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا) .

[وَأَمَّا جُمْلَةُ] عَطْفٌ عَلَى - إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ - فَإِنْ قُلْتَ مَاذَا أَرَادَ بِالْجُمْلَةِ هُنَا حَيْثُ لَمْ
يَعُدِ الشَّرْطُ وَالْجُزْءُ جُمْلَةً ، قُلْتَ أَرَادَ الْكَلَامَ الْمُسْتَقِلَّ الَّذِي لَا يَكُونُ جُزْءًا مِنْ كَلَامٍ آخَرَ
[مَسْبُوبَةٍ عَنْ] سَبَبٍ [مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ] فَهَذَا سَبَبٌ مَذْكُورٌ
أُحْذَفُ مَسْبُوبُهُ [أَيْ فَعْلٌ مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقُلْنَا اضْرِبْ
بِعَصَاكَ الْحَجَرَ [فَاَنْفَجَرَتْ - إِنْ قَدَرَ فَضْرَبَهُ بِهَا] فَيَكُونُ قَوْلُهُ - فَضْرَبَهُ بِهَا - جُمْلَةً
مُحْذَوْفَةٌ هِيَ سَبَبٌ لِقَوْلِهِ - فَاَنْفَجَرَتْ [وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ - فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ أَنْفَجَرَتْ]
فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ جُزْءَ جُمْلَةٍ هُوَ الشَّرْطُ ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْفَاءِ تَسْمَى فَاءَ فَصِيحَةٍ ، قِيلَ عَلَى
التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ وَقِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي وَقِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِ (١) [أَوْ غَيْرُهُمَا] أَيْ غَيْرِ
الْمُسَبَّبِ وَالسَّبَبِ [نَحْوُ - فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ] فِي بَحْثِ الْأَسْتِثْنَاءِ مِنْ أَنَّهُ عَلَى
حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْخَبَرَ مَبْتَدَأً مُحْذَوْفًا (٢) .

(١) فَهِيَ عَلَى الْأَوَّلِ الْمَفْصُوحَةُ عَنْ مُقَدَّرٍ بِشَرْطِ كَوْنِهِ سَبَبًا ، وَعَلَى الثَّانِي الْمَفْصُوحَةُ
عَنْ شَرْطِ مُقَدَّرٍ ، وَعَلَى الثَّلَاثِ الْمَفْصُوحَةُ عَنْ مُحْذَوْفٍ مُطْلَقًا (٢) وَكَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ

وَأَمَّا أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ ، نَحْوُ - أَنَا أَنْبَشُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسَلُونِ ، يُوسُفُ - أَيْ إِلَى
يُوسُفَ لِاسْتَعْبِرِهِ الرُّؤْيَا فَفَعَلُوا فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ .

وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَلَّا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ كَمَا مَرَّ ، وَأَنْ يُقَامَ ، نَحْوُ -
وَلَنْ يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ - أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ .

وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ عَلَى تَعْيِينِ
الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ -

[وَإِذَا أَكْثَرُ] عَطْفٌ عَلَى - إِذَا جُمْلَةٌ - أَيْ أَكْثَرُ [مِنْ جُمْلَةٍ] وَاحِدَةٌ [نَحْوُ - أَنَا
أَنْبَشُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسَلُونِ ، يُوسُفُ أَيْ] فَأَرْسَلُونِ [إِلَى يُوسُفَ لِاسْتَعْبِرِهِ الرُّؤْيَا فَفَعَلُوا
فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ] .

[وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَلَّا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ] بَلْ يَكْتَفَى بِالْقَرِينَةِ [كَمَا
مَرَّ] فِي الْأَمْثَلِ السَّابِقَةِ [وَأَنْ يُقَامَ ، نَحْوُ - وَلَنْ يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ
قَبْلِكَ] فَقَوْلُهُ - فَقَدْ كُذِّبَتْ - لَيْسَ جِزَاءَ الشَّرْطِ ، لِأَنَّ تَكْذِيبَ الرُّسُلِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى
تَكْذِيبِهِ ، بَلْ هُوَ سَبَبٌ لِمُضْمُونِ الْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ أَقِيمَ مَقَامِهِ [أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ]
ثُمَّ الْحَذْفُ لِأَبْدَلِهِ مِنْ دَلِيلٍ [وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ] أَيْ عَلَى
الْحَذْفِ [وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ (١) عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ]
فَالْعَقْلُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هُنَا حَذْفًا ، إِذْ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ دُونَ الْأَعْيَانِ ،
وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ تَنَازُلُهَا الشَّامِلُ لِلْأَكْلِ وَالشَّرْبِ

مَبْتَدَأًا جَذَفَ خَبْرَهُ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَيْهِمَا هُمُ نَحْنُ أَوْ نَحْنُ هُمُ ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ
مَبْتَدَأًا وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ فِي ذَلِكَ جُزْءَ جُمْلَةٍ (١) يَعْنِي أَظْهَرِيَّةٌ قَصْدُهُ
لَا الْمَقْصُودُ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَحْذُوفُ فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ - وَجَاءَ رَبُّكَ - أَيْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْعَادَةُ عَلَى التَّعْيِينِ ، نَحْوُ - فَذَلِكَ الَّذِي لَمُنْتَنِي فِيهِ - فَانَّهُ يَحْتَمِلُ فِي حُجَّةِ لِقَوْلِهِ - قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا - وَفِي مُرَاوَدَتِهِ لِقَوْلِهِ - تَرَاوَدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ - وَفِي شَأْنِهِ حَتَّى يَشْمَلَهُمَا ، وَالْعَادَةُ دَلَّتْ عَلَى الثَّانِي ، لِأَنَّ الْحُبَّ الْمَفْرُطَ لَا يَلَامُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ لِقَهْرِهِ إِيَّاهُ ، وَمِنْهَا الشَّرُوعُ فِي الْفِعْلِ ،

الْأَوَّلَانِ ، فَدَلَّ عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ ، وَفِي قَوْلِهِ - مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ - أَدْنَى تَسَامُحٍ فَكَأَنَّهُ عَلَى حَذْفٍ مُضَافٍ (١) [وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا] أَيْ عَلَى الْحَذْفِ وَتَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ [نَحْوُ - وَجَاءَ رَبُّكَ] فَالْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ مَجِيءِ الرَّبِّ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ ، وَيَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الْمُرَادِ أَيْضًا [أَيْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ] فَالْأَمْرُ الْمَعِينُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ هُوَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ لَا أَحَدَهُمَا عَلَى التَّعْيِينِ [وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْعَادَةُ عَلَى التَّعْيِينِ نَحْوُ - فَذَلِكَ الَّذِي لَمُنْتَنِي فِيهِ] فَانَّ الْعَقْلَ دَلَّ عَلَى أَنْ فِيهِ حَذْفًا ، إِذْ لَا مَعْنَى لِلْوَمِّ الْإِنْسَانُ عَلَى ذَاتِ الشَّخْصِ ، وَأَمَّا تَعْيِينُ الْمَحْذُوفِ [فَانَّهُ يَحْتَمِلُ] أَنْ يَقْدِرَ [فِي حُجَّةِ لِقَوْلِهِ - قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا - وَفِي مُرَاوَدَتِهِ لِقَوْلِهِ - تَرَاوَدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ - وَفِي شَأْنِهِ حَتَّى يَشْمَلَهُمَا] أَيْ الْحُبَّ وَالْمُرَاوَدَةَ [وَالْعَادَةُ دَلَّتْ عَلَى الثَّانِي] أَيْ مُرَاوَدَتِهِ [لِأَنَّ الْحُبَّ الْمَفْرُطَ لَا يَلَامُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ لِقَهْرِهِ] أَيْ الْحُبَّ الْمَفْرُطَ [إِيَّاهُ] أَيْ صَاحِبَهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ فِي حُجَّةٍ وَلَا فِي شَأْنِهِ لِكَوْنِهِ شَامِلًا لَهُ ، وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَقْدَرَ فِي مُرَاوَدَتِهِ نَظَرًا إِلَى الْعَادَةِ [وَمِنْهَا الشَّرُوعُ فِي الْفِعْلِ] يَعْنِي مِنْ أَدَلَّةِ تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ لَا مِنْ أَدَلَّةِ الْحَذْفِ ، لِأَنَّ دَلِيلَ الْحَذْفِ هُنَا هُوَ أَنَّ الْجَسَارَ وَالْمَجْرُورَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِشَيْءٍ (٢) وَالشَّرُوعُ

(١) لِأَنَّ قَوْلَهُ - أَنْ يَدُلَّ - بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ ، وَهِيَ لَيْسَتْ مِنَ الْأَدَلَّةِ ، وَتَقْدِيرُ الْمُضَافِ فِي قَوْلِهِ - وَأَدَلَّتْهُ كَثِيرَةٌ - فَالتَّقْدِيرُ وَدَلَالَةُ أَدَلَّتْهُ كَثِيرَةٌ (٢) وَهَذَا يَرْجِعُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى دَلَالَةِ الْعَقْلِ ، وَكَذَلِكَ دَلَالَةُ الْإِقْتِرَانِ ، فَالدَّلِيلُ عَلَى الْحَذْفِ هُوَ الْعَقْلُ فِي

نَحْوُ - بِسْمِ اللَّهِ - فَيَقْدُرُ مَا جُعِلَتْ التَّسْمِيَةُ مَبْدَأَ لَهُ ، وَمِنْهَا الْاِقْتِرَانُ ، كَقَوْلِهِمْ
لِلْمَعْرَسِ - بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ - أَيْ أَعْرَسَتْ .

في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شُرِعَ فيه [نحو - بسم الله - فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأ له] ففي القراءة يقدر بسم الله أقرأ ، وعلى هذا القياس [ومنها] أى من
أدلة تعيين المحذوف [الاقتران كقولهم للمعرس - بالرفاء والبين] فان مقارنة هذا
الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف [أى أعرست] أو مقارنة المخاطب
بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك ، والرفاء هو الائتنام والاتفاق والباء للملابسة .

كل الاحوال .

تطبيقات على الإيجاز :

(١) قوله تعالى - (أَمَّنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ
لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) .

(٢) كُلُّ امْرِئٍ سَتِثِمُ مِنْهُ الْعِرْسُ أَوْ مِنْهَا يَثِمُ

(٣) وَإِنْ هُوَ لَيَحْمِلُ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حَسَنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

ففي الاول إيجاز بالحذف ، والتقدير كن لم يشرح صدره ، وفي الثاني إيجاز
بالحذف أيضا ، والتقدير كل امرئ متزوج ، وفي الثالث إيجاز بالفصر ، لأنه جمع من
مكارم الاخلاق ما تضام به النفس ، مما يحصل لها به من المشقة والعناء ، مع نقصان
اللفظ عن ذلك المعنى .

أمثلة أخرى :

(١) الِامُّ مَدْرَسَةٌ إِذَا أَعَدَّتْهَا أَعَدَّتْ شَعْبًا طَيِّبَ الْأَعْرَاقِ

(٢) هُمْ خَلَطُوا نَافْسَهُمْ وَالْجُؤَا إِلَى حُجَرَاتٍ أَدْفَأَتْ وَأَظْلَتِ

وَالْأَطْنَابُ إِمَّا بِالْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيَرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، أَوْ
لِيَتِمَّكَنَ فِي النَّفْسِ فَضْلُ تَمَكُّنٍ ، أَوْ لَتَكْمُلَ لَذَةُ الْعِلْمِ بِهِ ، نَحْوُ - رَبِّ اشْرَحْ لِي
صَدْرِي - فَإِنَّ اشْرَحَ لِي يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحٍ لَشَيْءٍ مَالَهُ وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ ، وَمِنْهُ
بَابُ نَعَمْ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ - إِذْ لَوْ أُرِيدَ الْاِخْتِصَارُ لَكُنْفِي - نَعَمْ زَيْدٌ - وَوَجْهٌ حَسَنُهُ

[والاطناب]

[إِمَّا بِالْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيَرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ] إحداهما مُبْهَمَةٌ
وَالْأُخْرَى مُوضَّحَةٌ ، وَعِلْمَانِ خَيْرٌ مِنْ عِلْمٍ وَاحِدٍ [أَوْ لِيَتِمَّكَنَ فِي النَّفْسِ فَضْلُ تَمَكُّنٍ] لَمَّا
جَبَلَ اللَّهُ الْفُوسَ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ الشَّيْءَ إِذَا ذَكَرَ مَبْهَمًا ثُمَّ بَيَّنَّ كَانَ أَوْقَعَ عِنْدَهَا [أَوْ لَتَكْمُلَ
لَذَةُ الْعِلْمِ بِهِ] أَيْ بِالْمَعْنَى ، لَمَّا لَا يَخْفَى مِنْ أَنْ نِيلَ الشَّيْءَ بَعْدَ الشُّوقِ وَالطَّلَبِ أَلَذَّ [نَحْوُ -
رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (١)] فَإِنَّ اشْرَحَ لِي يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحٍ لَشَيْءٍ مَالَهُ [أَيْ لِلطَّالِبِ
[وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ] أَيْ تَفْسِيرَ ذَلِكَ الشَّيْءِ [وَمِنْهُ] أَيْ وَمِنْ الْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ
[بَابُ نَعَمْ - عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ] أَيْ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْمَخْصُوصَ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ (٢)
[إِذْ لَوْ أُرِيدَ الْاِخْتِصَارُ] أَيْ تَرَكُّ الْأَطْنَابِ [كُنْفِي - نَعَمْ زَيْدٌ] وَفِي هَذَا إِشْعَارٌ بِأَنْ
الْاِخْتِصَارَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْمَسَاوَاةَ أَيْضًا (٣) [وَوَجْهٌ حَسَنُهُ] أَيْ حَسَنُ بَابِ نَعَمْ

(٣) أَتَى الزَّمَانَ بَنُوهُ فِي شَبَابِهِ فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْهَرَمِ

(١) لَا يَخْفَى أَنَّ الْخُطَابَ فِي هَذَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَا يَتَأَنَّى فِيهِ زِيَادَةُ الْعِلْمِ وَمَا بَعْدَهُ ،
وَلِنَّمَا يَقْصِدُ هُنَا لِأَرْوَمَ ذَلِكَ وَهُوَ زِيَادَةُ الْإِهْتِمَامِ الْمَقِيدِ كَمَا لِرَغْبَةِ فِي الْإِجَابَةِ .

(٢) وَكَذَلِكَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مَبْتَدَأً مَحْذُوفَ الْخَبَرِ ، بِخِلَافِ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ
مَبْتَدَأً قَدْ قَدَّمَ عَلَيْهِ خَبْرَهُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ حِينَئِذٍ جُمْلَةً وَاحِدَةً .

(٣) لِأَنَّ قَوْلَنَا - نَعَمْ زَيْدٌ - مَسَاوَاةٌ لَا إِجْزَاءَ .

سوى ما ذكر إبراز الكلام في معرض الاعتدال وإيهام الجمع بين المتنافيين -
ومنه التوسيع وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين ثانيهما معطوف
على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان: الحرص وطول الأمل ،
ولما بذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلاً
للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات ، نحو

[سوى ما ذكر] من الإيضاح بعد الإيهام [إبراز الكلام في معرض الاعتدال] من
جهة الاطناب بالإيضاح بعد الإيهام ، والايجاز بحذف المبتدأ [إيهام الجمع بين
المتنافيين] أى الايجاز والاطناب ، وقبل الاجمال والتفصيل ، ولا شك أن إيهام الجمع
بين المتنافيين من الأمور المستغربة التى تستلذها النفس ، وإنما قال - إيهام الجمع -
لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء
واحد فى زمان واحد من جهة واحدة ، وهو محال (١) [ومنه] أى من الإيضاح
بعد الإيهام [التوسيع وهو] فى اللغة لفظة القطن المندوف ، وفى الاصطلاح [أن يؤتى
فى عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين ثانيهما معطوف على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم
ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل] .

[ولما بذكر الخاص بعد العام] عطف على قوله - [لما بالإيضاح بعد الإيهام -
والمراد الذكر على سبيل العطف (٢)] [للتنبيه على فضله] أى مزية الخاص [حتى كأنه
ليس من جنسه] أى العام [تنزيلاً للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات] يعنى أنه

(١) وليس كذلك ما هنا ، لأن الايجاز من جهة حذف المبتدأ ، والاطناب من
جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه ، فاختلفت الجهتان (٢) لأن العطف يقتضى المغايرة
فيكون ذكر الخاص فيه لا أجل تلك النكتة ، أما غيره من التوابع فإن ذكر الخاص

- حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى - .

وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةِ كُنَّا كَيْدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ - وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ .

وَأَمَّا بِالْإِيغَالِ فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهَا :

لَمَّا امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعلَ دأبه شيء آخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يُعَرَّفُ حُكْمُهُ مِنْهُ [نحو - حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى] أى الوسطى من الصلوات ، أو الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط ، وهى صلاة العصر عند الأكثر - .

[وإما بالتكرير لنكتة] ليكون إطناباً لاتطويلاً (١) وتلك النكتة [كنَّا كَيْدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ] فقوله - كَلَّا - ردٌّ عَنِ الْإِنْهَامِ فِي الدُّنْيَا وَتَنْبِيهِ ، وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ إِنْذَارٌ وَتَخْوِيفٌ ، أَيْ سَوْفَ تَعْلَمُونَ الْخَطَأَ فِيمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ إِذَا عَايَنْتُمْ مَا قُدَّامَكُمْ مِنْ هَوْلِ الْمُحْشَرِّ ، وَفِي تَكْرِيرِهِ تَأْكِيدٌ لِلرَّدْعِ وَالْإِنذَارِ ، [وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ] مِنَ الْأَوَّلِ ، تَنْزِيلاً لِبُعْدِ الْمُرْتَبَةِ مِنْزِلَةً بَعْدَ الزَّمَانِ ، وَاسْتِعْمَالاً لِلْفَرْقِ فِي مَجْرَدِ التَّدرُّجِ فِي دَرَجِ الْارْتِقَاءِ .

[وإما بالإيغال] من - أَوْغَلَ فِي الْبَلَادِ - إِذَا أَبْعَدَ فِيهَا ، وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ [فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهَا] أَيْ

فيه بعد العام يكون للإيضاح ، فيكون من النوع السابق لا من هذا النوع .

(١) صرح بالنكتة هنا مع وجوبها في كل إطناب ، لأن التطويل يظهر في التكرار

وَأَنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ الْهَدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

وَتَحْقِيقُ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَانَتِنَا وَأَرْحَلْنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ
وَقَبْلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى - اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا
وَهُمْ مُهْتَدُونَ .

في قول الخنساء في مَرِيَّةٍ أَخِيهَا صَخْرٍ [وَأَنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ] أى تقتدي [الهداة به * كأنه علم] أى جبل مرتفع [في رأسه نار] فقولها - كأنه علم - وآف بالمقصود ، أعنى التشبيه بما يَهْتَدَى به ، إلا أن في قولها - في رأسه نار - زيادة مبالغة [وتحقيق] أى وتتحقيق [التشبيه في قوله : كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَانَتِنَا] أى خيانتنا [وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب] الجزع بالفتح الخرزُ الباني الذي فيه سواد وبياض ، شبه به عيون الوحش ، وأتى بقوله - لم يثقب - تحقيقاً للتشبيه ، لأنه إذا كان غير منقبوب كان أشبه بالعيون (١) قال الأصمعي : الظبي والبقرة إذا كانا حَيَيْنَ فعيونهما كلها سواد ، فإذا ماتا بدا بياضها ، وإنما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما مَوَتْ ، والمراد كثرة الصيد ، يعنى بما أكلنا كثرت العيون عندنا ، كذا في شرح ديوان امرئ القيس ، فعلى هذا التفسير يختص الايغال بالشعر [وقيل لا يختص بالشعر] بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها [ومثل] لذلك في غير الشعر [بقوله تعالى] - قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ [اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون] فقوله - وهم مهتدون - بما أكثر من غيره (١) فالمراد منه دفع المخالفة بين الطرفين ، فيكون لتحقيق التشبيه لا لزيادة المبالغة ، والبيت لامرئ القيس .

وَأَمَّا بِالتَّنْذِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا لِلتَّأْكِيدِ ،
وَهُوَ ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ
يُجَازَى إِلَّا الْكَافُرُ - عَلَى وَجْهِهٖ ، وَضَرْبٌ أَخْرَجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ
الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا إِمَّا لِنَاكِيدِ مَنْطُوقٍ كَهَذِهِ

يتم المعنى بدونه ، لأن الرسول مُهْتَدٍ لِمَحَالَةٍ ، إِلَّا أَنْ فِيهِ زِيَادَةٌ حَتَّى عَلَى الْإِتْبَاعِ وَتَرْغِيبِ
فِي الرِّسْلِ .

[وَأَمَّا بِالتَّنْذِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا] أَيْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ
الْأُولَى [لِلتَّأْكِيدِ] فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْإِيغَالِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَكُونُ فِي خَتَمِ الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ ،
وَأَخْصَ مِنْ جِهَةِ أَنْ الْإِيغَالَ قَدْ يَكُونُ بَغَيْرِ الْجُمْلَةِ وَلِغَيْرِ التَّأْكِيدِ [وَهُوَ] أَيْ التَّنْذِيلُ
[ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ] بِأَنْ لَمْ يَسْتَقِلْ بِإِفَادَةِ الْمُرَادِ ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى
مَاقْبَلِهِ [نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَافِرُ - عَلَى وَجْهِهٖ] وَهُوَ أَنْ
يُرَادُ - وَهَلْ يُجَازَى ذَلِكَ الْجُزْءُ الْمَخْصُوصُ إِلَّا الْكَافِرُ - فَيَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَأَمَّا عَلَى
الْوَجْهِ الْآخَرِ وَهُوَ أَنْ يُرَادُ - وَهَلْ يِعَاقَبُ إِلَّا الْكَافِرُ - بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَجَازَةَ هِيَ
الْمُكَافَاةُ (١) إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي [وَضَرْبٌ أَخْرَجَ
مَخْرَجَ الْمَثَلِ] بِأَنْ يَقْصُدَ بِالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ حَكْمَ كُلِّ مَنْفَصِلٍ عَمَّا قَبْلَهُ جَارٍ بِجَرَى الْأَمْثَالِ فِي

الِاسْتِقْلَالِ وَفُتُوهُوَ الْإِسْتِعْمَالُ [نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ
زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا] أَيْ التَّنْذِيلُ يَنْقَسِمُ قِسْمَةً أُخْرَى ، وَأَتَى بِلَفْظِهِ أَيْضًا تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ
هَذَا التَّقْسِيمَ لِلتَّنْذِيلِ مُطْلَقًا لِالضَّرْبِ الثَّانِي مِنْهُ [إِمَّا] أَنْ يَكُونَ [لِنَاكِيدِ مَنْطُوقٍ] كَهَذِهِ

(١) هَذَا بَيَانٌ لَا مُصْلَاحَ مَعْنَى الْمَجَازَةِ ، وَإِلَّا فَالْمُرَادُ مِنْهَا فِي الْآيَةِ خُصُوصُ الْمُسْكَافَاةِ
بِالْعُقُوبَةِ ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ مَعْنَاهَا عَامًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، أَمَّا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَالْجُزْءُ
فِيهِ بِمَعْنَى الْعُقُوبَةِ ، لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا أَيْضًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْأَوَّلِ عِقَابٌ

الآية ، وإما لتأكيد مفهوم ، كقوله :
 وَلَسْتَ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْهَ عَلَى شَعْتِ أَيِّ الرِّجَالِ الْمُهْذَبِ
 وَإِذَا بِالتَّكْمِيلِ وَيُسَمَّى الْإِحْتِرَاسَ أَيْضًا ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ يُوْهِمُ خِلَافَ
 الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ ، كَقَوْلِهِ :
 فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرِّبْعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

[الآية] فان زهوق الباطل منطوق في قوله - وزهق الباطل [وإما لتأكيد مفهوم ، كقوله : ولست] على لفظ الخطاب [بمستبق أخا لا تله] حال من - أخا - لعمومه (١) أو من ضمير المخاطب في لست [على شعته] أي تفرق وذم خصال ، فهذا الكلام يدل بمفهومه على نفي التكامل من الرجال ، وقد أكد بقوله [أي الرجال المهذب (٢)] استفهام بمعنى الإنكار ، أي ليس في الرجال منقح الفعال مرضى الخصال .

[وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا] لأن فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود [وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه] أي يدفع إليهم خلاف المقصود ، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخر الكلام ، فالأول [كقوله : فسقى ديارك غير مفسدها] نصب على الحال من فاعل - سقى - وهو [صوب الربيع] أي نزول المطر ووقوعه في الربيع [وديمة تهمة (٣)] أي تسيل ، فلما كان نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله - غير

خاص ، والمراد في الثاني مطلق عقاب (١) بوقوعه في حيز النفي ، فيصح مجيء الحال منه ، لأن وقوع النكرة في حيز النفي يسوغ مجيء الحال منها (٢) البيت للناطقة الذبياني من قصيدة له في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر (٣) البيت لطرفة بن العبد من شعراء الجاهلية ، وهو من قصيدة له في مدح قتادة بن مسلبة الحنفي .

وَنَحْوُ - أَذْلَةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ .
وَأَمَّا بِالتَّسْمِيَةِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ لَا يَوْمُ خِلَافٍ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ لِنَكْتَةٍ
كَالْمُبَالَغَةِ ، نَحْوُ - وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامُ عَلَى حَبِّهِ - فِي وَجْهِ ، أَيْ مَعَ حَبِّهِ .
وَأَمَّا بِالْإِعْتِرَاضِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَصِلَيْنِ مَعْنَى
بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا يَحِلُّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ لِنَكْتَةٍ سِوَى دَفْعِ الْإِبْهَامِ ، كَالْتَنْزِيهِ

مفسدها - فَمَا لَذَلِكَ [و] الثَّانِي [نحو - أَذْلَةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ] فَانْهَ لَمَّا كَانَ مَا يَوْمُ أَنْ
يَكُونُ ذَلِكَ لضعفهم دفعه بقوله [أعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ] تَنْبِيْهُا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ تَوَاضَعُ مِنْهُمْ
لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَلِهَذَا عَدَّى الذَّلَّ بَعْلَى (١) لَتَضَمُّنُهُ مَعْنَى الْعُطْفِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْصِدَ بِالتَّعْدِيَةِ بِعَلَى
الدَّلَالَةَ عَلَى أَنَّهُمْ مَعَ شَرَفِهِمْ وَعُلُوِّ طَبَقَتِهِمْ وَفَضْلِهِمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ خَافِضُونَ لَهُمْ أَجْنَحَتِهِمْ .
[وَأَمَّا بِالتَّسْمِيَةِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ لَا يَوْمُ خِلَافٍ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ] مِثْلُ مَفْعُولٍ
أَوْ حَالٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ بِجُمْلَةٍ مُسْتَقْلَةٍ وَلَا رُكْنَ كَلَامٍ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْفَضْلَةِ
مَا يَتِمُّ أَصْلُ الْمَعْنَى بِدُونِهِ فَقَدْ كَذَّبَهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ فِي الْإِيضَاحِ ، وَأَنَّهُ لَا تَخْصِيصَ لَذَلِكَ
بِالتَّسْمِيَةِ (٢) [لِنَكْتَةٍ كَالْمُبَالَغَةِ ، نَحْوُ - وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامُ عَلَى حَبِّهِ - فِي وَجْهِ] وَهُوَ أَنْ
يَكُونُ الضَّمِيرُ فِي - حَبِّهِ - لِلطَّعَامِ [أَيْ] يَطْعَمُونَهُ [مَعَ حَبِّهِ] وَالْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ
جَعَلَ الضَّمِيرُ اللَّهُ تَعَالَى أَيْ يَطْعَمُونَهُ عَلَى حَبِّ اللَّهِ فَهُوَ لِنَأْدِيَةِ أَصْلِ الْمُرَادِ (٣) .

[وَأَمَّا بِالْإِعْتِرَاضِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَصِلَيْنِ مَعْنَى
بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا يَحِلُّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ لِنَكْتَةٍ سِوَى دَفْعِ الْإِبْهَامِ] لَمْ يَرِدْ بِالْكَلَامِ بِمَجْمُوعِ
الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالْمُسْنَدُ فَقَطْ بَلْ مَعَ جَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنَ الْفَضْلَاتِ وَالتَّوَابِعِ ، وَالْمُرَادُ
بِاتِّصَالِ الْكَلَامَيْنِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي بَيَانًا لِلْأَوَّلِ أَوْ تَأْكِيدًا أَوْ بَدَلًا [كَالْتَنْزِيهِ

(١) مَعَ أَنَّهُ يَتَعَدَّى بِاللَّامِ ، يُقَالُ - ذَلَّ لَهُ (٢) لِأَنَّ جَمِيعَ أَقْسَامِ الْإِطْنَابِ كَذَلِكَ
لَا التَّسْمِيَةَ وَحْدَهُ (٣) وَهُوَ مَدْحُهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا مَدْحَ شَرْعًا إِلَّا عَلَى مَا يَفْعَلُ

في قوله - وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ سَبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ - وَالْدُّعَاءُ فِي قَوْلِهِ :
 إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغَتْهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ
 وَالتَّنْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

وَأَعْلَمُ فَعَلِمَ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَاقْدَرٍ

في قوله تعالى - وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ سَبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ [فقوله - سَبْحَانَهُ - جملة
 لآنه مَصْدَرٌ بتقدير الفعل (١) وقعت في أثناء الكلام ، لأن قوله - وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ -
 عَطْفٌ على قوله - لِلَّهِ الْبَنَاتَ [والدعاء في قوله :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغَتْهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ (٢)

أى مُفسِّرٌ ومُكرِّرٌ ، فقوله - وَبَلَّغَتْهَا - اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء ، والواو
 في مثله تسمى واوا اعتراضية ليست بعاطفة ولا حَالِيَّة [والتنبية في قوله : وأعلم فَعَلِمَ
 المرء ينفعه] هذا اعتراض بين - أعلم - ومفعوله وهو [أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَاقْدَرٍ (٣)]
 أن هى المخففة من الثقيلة ، وضمير الشأن محذوف ، يعنى أن المقدور آتٍ أَلْبَتَّةً وإن
 وقع فيه تأخيرٌ ما ، وفي هذا تسلية وتسهيل للامر ، فالاعتراض يبين التسميم لآنه إنما
 يكون بفضلة ، والفضلة لا بد لها من إعراب ، ويبين التكميل لآنه إنما يقع لدفع
 إيهام خلاف المقصود ، ويبين الإيغال لآنه لا يكون إلا في آخر الكلام ، لكنه
 يشمل بعض صور التذليل ، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وقعت بين
 لا سَجَلَ اللَّهُ تَعَالَى (١) أى بفعل مقدر من معناه ، والتقدير أنزهه سبحانه أى تنزيها .

(٢) هو لعوف من مُحَلِّمِ الشَّيْبَانِي من شعراء الدولة العباسية ، وكان قد دخل عليه
 عبد الله بن طاهر فسلم عليه فلم يسمع ، فقال له ذلك من قصيدة في مدحه والاعتذار
 إليه (٣) هذا البيت أنشده أبو على الفارسي ولم ينسبه .

وَمَا جَاءَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ قَوْلُهُ تَعَالَى - فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ
أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ - فَإِنَّ قَوْلَهُ
نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ قَدْ
تَسَكُّونَ النَّسْكَةَ فِيهِ غَيْرَ مَا ذُكِرَ ، ثُمَّ جَوَزَ بَعْضُهُمْ وَقَوَّعَهُ

جملتين متصلتين معنى (١) لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط
فيه ألا يكون بين كلامين ، فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قبل إنه ببيان التذييل بناء
على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى [وما جاء] أى
ومن الاعتراض الذى وقع [بين كلامين] متصلين [وهو أكثر من جملة أيضا] أى
كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة [قوله تعالى - فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ إِنْ
اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ] فهذا اعتراض أكثر من جملة ، لأنه كلام يشتمل
على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله - (فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ) - وثانيهما قوله
[نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ] والكلامان متصلان معنى [فإن قوله - نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ - بَيَانٌ
لقوله - فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ] وهو مكان الحرث ، فإن الغرض الاصل من
الابيان طلب النسل لا قضاء الشهوة ، والنسكة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا
به ، والتنفير عما نهوا عنه [وقال قوم قد تسكون النسكة فيه] أى فى الاعتراض [غير
ما ذكر] يَمَّا سَوَى دَفْعِ الْإِيهَامِ ، حتى إنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود [ثم]
القائلون بأن النسكة فيه قد تسكون دفع الإيهام افترقوا فرقتين [جواز بعضهم وقوعه]

(١) أى وكان وقوعها بينهما للتأكيد ، ويمكن أن يكون منه الاعتراض الآتى فى
قوله تعالى (فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ) الآية .

آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها فيشمل التذييل وبعض صور التكميل ، وبعضهم
كونه غير جملة فيشمل بعض صور التتميم والتكميل .

أى الاعتراض فى [آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها] وذلك بالأ تلى الجملة جملة أخرى
أصلا ، فيكون الاعتراض فى آخر الكلام ، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى ،
وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشاف ، فالاعتراض عند هؤلاء أن
يؤتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو
أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره [فيشمل] أى
الاعتراض بهذا التفسير [التذييل] مطلقا ، لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من
الاعراب وإن لم يذكره المصنف (١) [وبعض صور التكميل] وهو ما يكون بجملة
لا محل لها من الاعراب ، فإن التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها ، والجملة
التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون ، لكنها (٢) تبين التتميم ، لأن
الفصلة لا بد لها من إعراب ، وقيل لأنه لا يشترط فى التتميم أن يكون جملة كما اشترط
فى الاعتراض ، وهو غلط كما يقال إن الإنسان يباين الحيوان لأنه لم يشترط فى
الحيوان النطق ، فافهم [وبعضهم] أى وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد
تكون دفع الإيهام [كونه] أى الاعتراض [غير جملة] فالاعتراض عندهم أن يؤتى فى
أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما [فيشمل] الاعتراض
بهذا التفسير [بعض صور التتميم و [بعض صور [التكميل] وهو (٣) ما يكون واقعا

- (١) أى لم يذكر فى التذييل أنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب .
- (٢) الضمير للاعتراض ، وقد أنه نظر إلى كونه جملة ، فالمراد لكن الجملة المعترضة
- تبين الخ (٣) الضمير راجع لبعض صور التتميم والتكميل .

وَأَمَّا بغير ذلكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ
بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَصَرَ لَمْ يَذْكُرْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، لِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ
لَا يُنْكِرُهُ مِنْ يَثْبِتُهُمْ ، وَحَسَنَ ذِكْرُهُ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيْمَانِ تَرْغِيْبًا فِيهِ .
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يَوْصَفُ الْكَلَامُ بِالْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا

فِي أَثْنَاءِ السَّكَلَامِ أَوْ بَيْنَ السَّكَلَامِينَ الْمُتَصِلِينَ .

[وإما بغير ذلك] عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ - إما بالإيضاح بعد الإبهام وإما بكذا وكذا
[كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ -
فإنه لو اختصر] أي ترك الإطناب ، فإن الاختصار قد يطلق على ما يعم الإيجاز
والمساواة كما مر - لم يذكر - ويؤمنون به - لأن إيمانهم لا ينكره [أي لا يجعله
[من يثبتهم] فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلوما [وحسن ذكره] أي ذكر
قوله - ويؤمنون به [إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه] وَكَوْنُ هَذَا الْإِطْنَابِ بِغَيْرِ مَا
ذَكَرَ مِنَ الْوُجُوهِ السَّابِقَةِ ظَاهِرٌ بِالتَّأَمُّلِ فِيهَا .

[وأعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقيلتها

تعليقات على الإطناب :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ
عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ) :

(٢) سَقَى اللَّهُ نَجْدًا وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدٍ وَيَا حَبَّذَا نَجْدٍ عَلَى الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ

(٣) مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا يَلْقَى السَّاحَةَ فِيهِ وَالنَّدَى خُلُقًا

فَالْأَوَّلُ مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ لِلتَّنْيِيسِ عَلَى فَضْلِهِ ، وَالثَّانِي مِنَ التَّكْرِيرِ لِلتَّلَذُّذِ

بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ مُسَاوِلُهُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى ، كَقَوْلِهِ :
يَصْدُّ عَنْ الدُّنْيَا إِذَا عَنْ سُودْدَ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عَذْرَاءُ نَاهِدٍ
وَقَوْلِهِ :

وَلَسْتُ بِنَظَارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتْ الْعُلْيَا فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ مُسَاوِلِهِ [أَيْ لَذَلِكَ الْكَلَامِ] [فِي أَصْلِ الْمَعْنَى] [يُقَالُ لِلْأَمْرِ كَثْرَ
سُرُوفًا إِذْهُ مُطَنَّبٌ ، وَلِلْأَقْلِ إِذْهُ مُوجَزٌ] كَقَوْلِهِ : يَصْدُّ [أَيْ يَعْرِضُ] عَنْ الدُّنْيَا إِذَا
عَنْ [أَيْ ظَهَرَ] [سُودْدَ] [أَيْ سِيَادَةً] :

[* وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عَذْرَاءُ نَاهِدٍ (١) *]

الزِّي الْهَيْئَةُ ، وَالْعَذْرَاءُ الْبُكْرُ ، وَالنُّهْدُ ارْتِفَاعُ الثَّدْيِ [وَقَوْلُهُ : وَلَسْتُ] بِالضَّمِّ عَلَى
أَنَّهُ فَعْلٌ الْمُتَكَلِّمُ بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ :

وَإِنِّي لَصَبَّارٌ عَلَى مَا يَنْوِينِي وَحَسْبُكَ أَنْ اللَّهُ أَتْنِي عَلَى الصَّبْرِ
[بِنَظَارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتْ الْعُلْيَا فِي جَانِبِ الْفَقْرِ (٢)]

بَذَكَرَهُ ، وَالثَّالِثُ مِنَ التَّشْمِيعِ لِلْبِالَافَةِ فِي مَدْحِهِ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) الْمَشْرِقَانِ عَلَيْكَ يَتَّحِبَانِ قَاصِمَهُمَا فِي مَا تُنْمِ وَالِدَانِ

(٢) صَبِيئًا عَلَيْهِمَا ظَالِمِينَ سَيَاطُنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدِسْرَاعٌ وَارْجُلُ

(٣) لَوْ أَنَّ الْبَاخِلِينَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ رَأَوْكَ تَعْلَبُوا مِنْكَ الْمَطْلَا

(١) الْبَيْتُ لِأَبِي تَمَامٍ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي رِثَاءِ أَبِي الْحُسَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكِيمِ .

(٢) الْبَيْتُ لِلْمُعَذِّلِ بْنِ غِيْلَانَ مِنْ شِعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ ، وَقِيلَ لَهُ لِأَبِي سَعِيدٍ

وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ - وَقَوْلُ الْحَمَاسِيِّ :
وَتُنْكَرُ إِنْ شَتْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكَرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

يصفه بالميل إلى المعالى ، يعنى أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع الخمول ،
فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق (١) [ويقرب منه] أي من هذا القبيل
[قوله تعالى - لا يسأل عما يفعل وهم يسألون - وقول الحماسي] :

[وتُنكر إن شتْنَا على الناس قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكَرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ (٢)]
يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ، أي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا ، وأحد لا يجسر
على الاعتراض علينا ، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت ، وإنما قال - يقرب - لأن ما في
الآية يشمل كل فعل ، والبيت يختص بالقول ، فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى ،
بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى ، وكيف لا والله أعلم .
ثم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل في إتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

المخزومي (١) وهذا المصراع إيجاز بالنسبة إليه ، ومما في ذاتهما من المساواة ، لأن مثل
عبارتهما يجرى في متعارف الاوساط (٢) هو السَّمَوَلِ بن عَادِيٍّ من شعراء الجاهلية ،
وهو من قصيدته المشهورة :

إِذَا الْمَرْءُ يَدْنُسُ مِنَ اللَّوْمِ عَرْضُهُ فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

الخطأ والصواب

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢	١٨	المقاس	القطع	٢٤٢	١٠	وهنا	وهنا
٤	١٣	بمطالعتة	بطبعه	٢٤٢	١٢	التقصي	التقصي
١٠	٣	أَبَالِغُ	أَبَالِغُ	٢٥٧	٧	انتفاؤها	استثناؤها
٥٨	١٨	للتعددية	المتعددية	٢٥٧	١٤	لعرافة	لعرافة
١١٨	١٨	مثل	مثال	٢٦٤	١٤	فعل	فعل
١٢٢	٣	تفسيها أنه	تفسيها على أنه	٢٦٩	١٦	الأصل	أصل
١٨٦	٢	وما	أوما	٢٧٩	١٥	متزوج	متزوج
١٩٢	١١	ألا	لا	٢٨٠	١١	بعدم	بعد
٢٢٠	١٤	مبدأ	مبدأ	٢٨٧	١٨	من	بن
٢٤٢	٣	رجال	رجال				

هذا ويزاد في آخر سطر ١١ من صفحة ٦٧ ، به قى

ويزاد في أول سطر ١٦ من صفحة ١١٣ (١)

ويحذف من سطر ٧ في صفحة ١٢٤ - المقصود



فهرس الجزء الاول من الكتاب

الصفحة	الموضوع
٢	ترجمة الخطيب القزويني
٣	ترجمة سعد الدين التفتازاني
٤	الخطبة
١٢	المقدمة
١٣	الفصاحة في المفرد - ١٩ - الفصاحة في الكلام - ٢٦ - الفصاحة في المتكلم
٢٧	البلاغة في الكلام - ٣١ - البلاغة في المتكلم - ٣٣ - حصر علوم البلاغة في المعاني والبيان والبديع
٢٤	الفن الاول علم المعاني
٣٤	تعريفه - ٣٦ - ابوابه - ٣٨ - تنبيه على صدق الخبر وكذبه
٤٢	أحوال الاسناد الخبري
٤٢	أغراض الخبر - ٤٤ - أضرب الخبر - ٤٩ - الاسناد الحقيقي والمجازي
٦٢	أحوال المسند إليه
٦٢	حذفه - ٦٥ - ذكره - ٦٧ - تعريفه - ٨٣ - تنكيده - ٨٦ - وصفه
٨٧	توكيده - ٨٩ - بيانه والابدال منه - ٩٠ - العطف عليه - ٩٣ - فصله
٩٤	تقديمه - ١١٠ - تأخير - ١١١ - تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :
	وضع المضمر موضع المظهر - ١١٢ - وضع المظهر موضع المضمر

الصفحة	الموضوع
١١٥	الالتفات - ١٢١ - الأسلوب الحكيم - ١٢٤ - التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي - ١٢٥ - القلب

١٢٧ أحوال المسند

١٢٧	تركه - ١٣٢ - ذكره - ١٣٣ - إفراده - ١٣٥ - كونه فعلا - ١٣٦ - كونه اسما
١٣٧	تقييد الفعل بمفعول ونحوه - ١٣٨ - تقييده بالشرط - ١٥٣ - تنكيره
١٥٤	تخصيصه وتعريفه - ١٥٨ - كونه جملة - ١٥٩ - تأخيرها - ١٦٠ - تقديمه
١٦٣	تلييه على عدم اختصاص هذه الأحوال بالمسند اليه والمسند

١٦٤ أحوال متعلقات الفعل

١٦٤	حذف المفعول - ١٧٤ - تقديم المفعول ونحوه على الفعل - ١٧٧ - تقديم بعض المفعولات على بعض
-----	---

١٨٠ القصر

١٨٠	أقسام القصر - ١٨٦ - طرق القصر
-----	-------------------------------

١٩٩ الانشاء

٢٠٤	التمنى - ٢٠٢ - الاستفهام - ٢١٧ - الأمر - ٢٢١ - النهي - ٢٢٤ - النداء
٢٢٦	تنبيهه على أن الانشاء كالخبر في أحواله السابقة

٢٢٧ الفصل والوصل

٢٢٧	تعريفهما - ٢٢٨ - الوصل للتشريك في حكم الاعراب - ٢٢٩ - الفصل لعدم التشريك فيه - ٢٣٠ - العطف بغير الواو فيما لا عمل له من الاعراب
-----	---

٢٣١ الفصل لعدم الاتحاد في الحكم - ٢٣٢ - الفصل لكال الانقطاع - ٢٣٣ - الفصل
لكمال الاتصال - ٢٣٨ - الفصل لشبه كمال الانقطاع - ٢٣٩ - الفصل لشبه
كمال الاتصال - ٢٤٤ - الوصل لدفع الابهام - الوصل للتوسط بين الكالين
٢٥٤ تذييب في احوال ربط الجملة الحالية بالواو وعدم ربطها به

٢٦٦ الايجاز والاطناب والمساواة

٢٦٦ تعريفها - ٢٧١ - المساواة - ٢٧٢ - الايجاز - ايجاز القصر - ٢٧٤ - ايجاز
الحذف - ٢٨٠ - الاطناب وأنواعه : الايضاح بعد الابهام - ٢٨١ - ذكر
الخاص بعد العام - ٢٨٢ - التكرير - الايقال - ٢٨٤ - التذييل - ٢٨٥ - التكميل
٢٨٦ التسميم - الاعتراض (تم)

اطلبوا من : المكتبة المحمدية (التجارية) بميدان القاهرة
- صندوق البريد رقم ٥٠٥ -

الأيضاح للخطيب القزويني

في

المعاني والبيان والتبديع

brary (

٤ أجزاء : بشرح وتحقيق وتعليق الشيخ عبد المتعال الصعيدي • ثمنه ٣٠ قرشا

